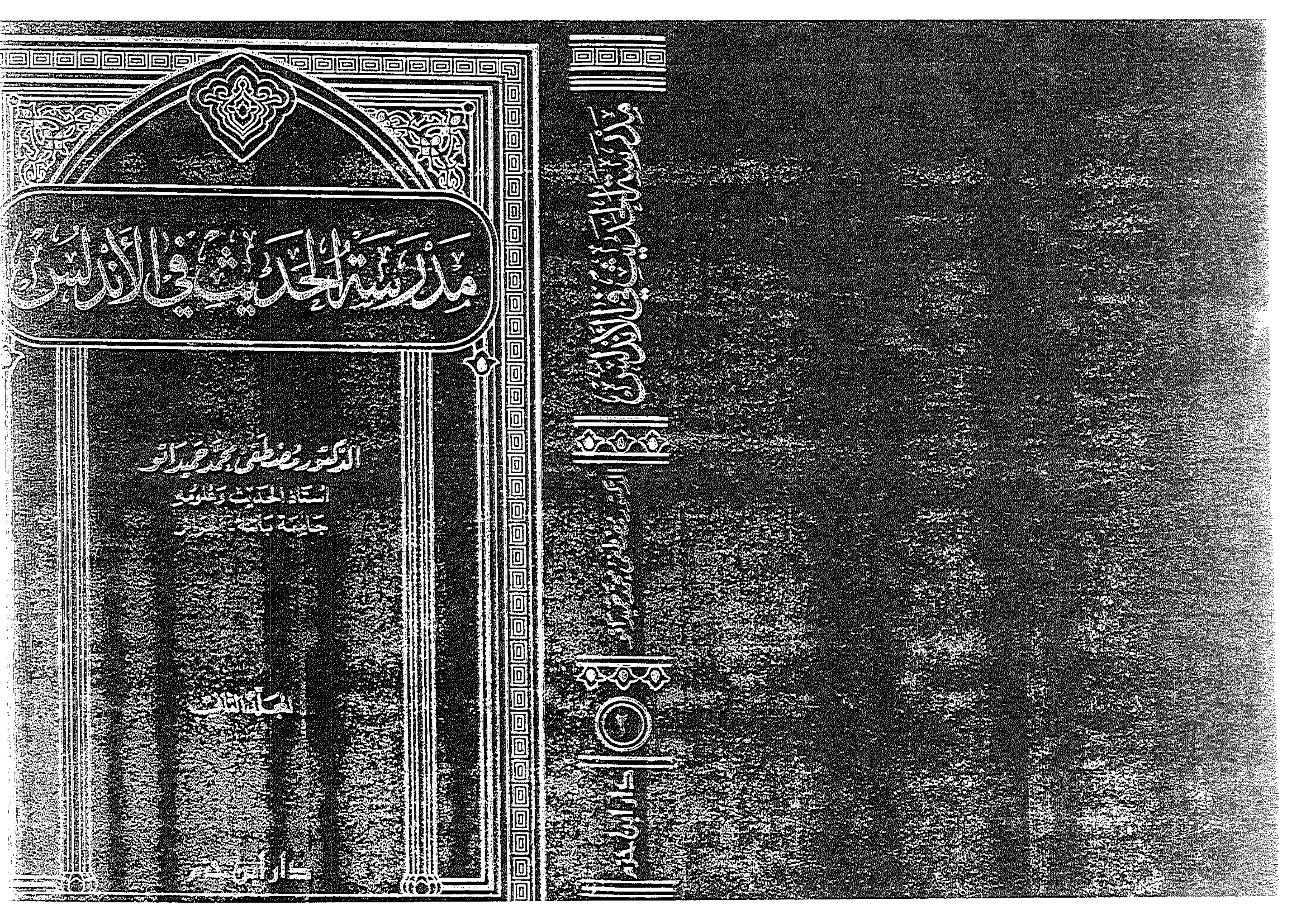
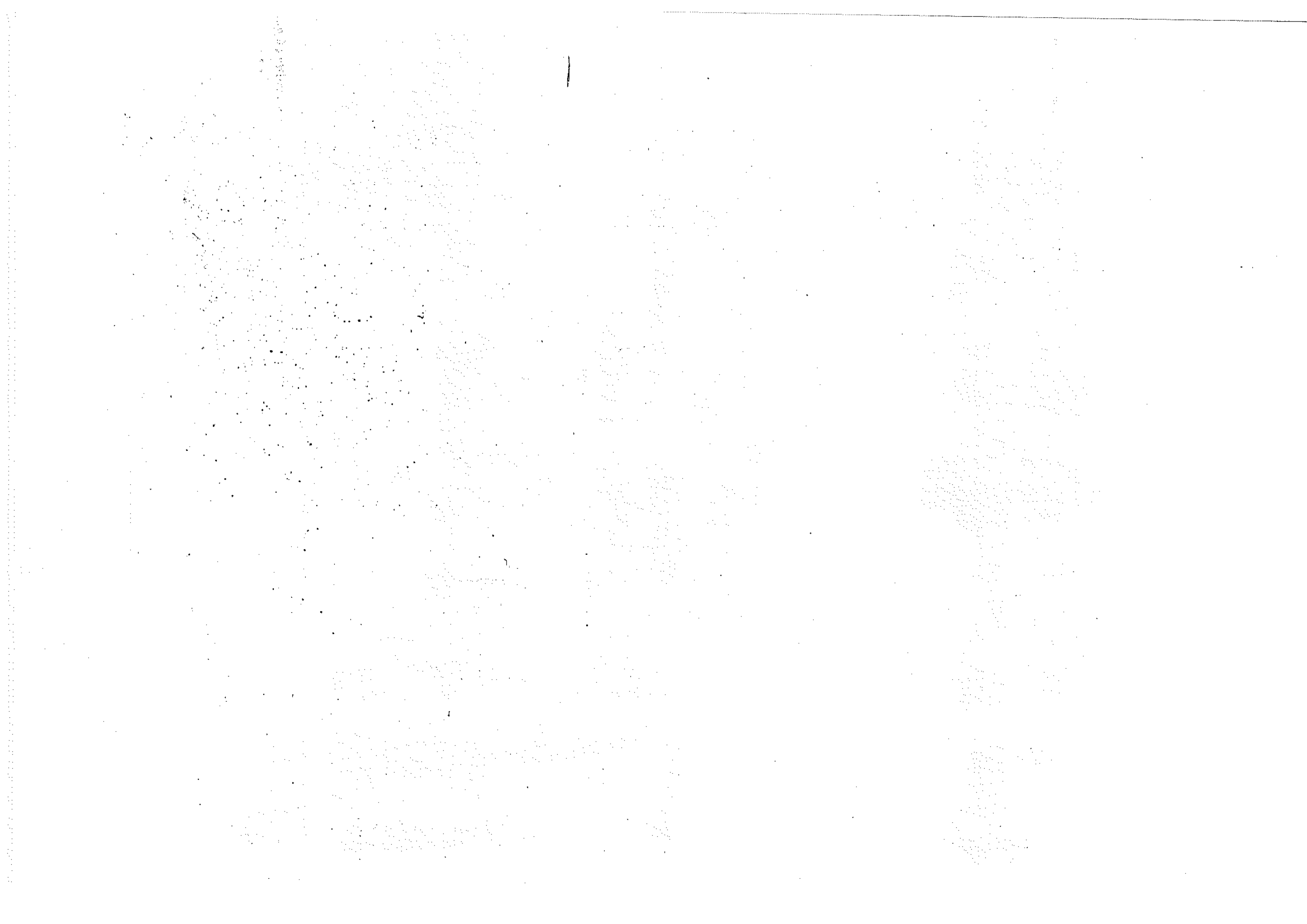
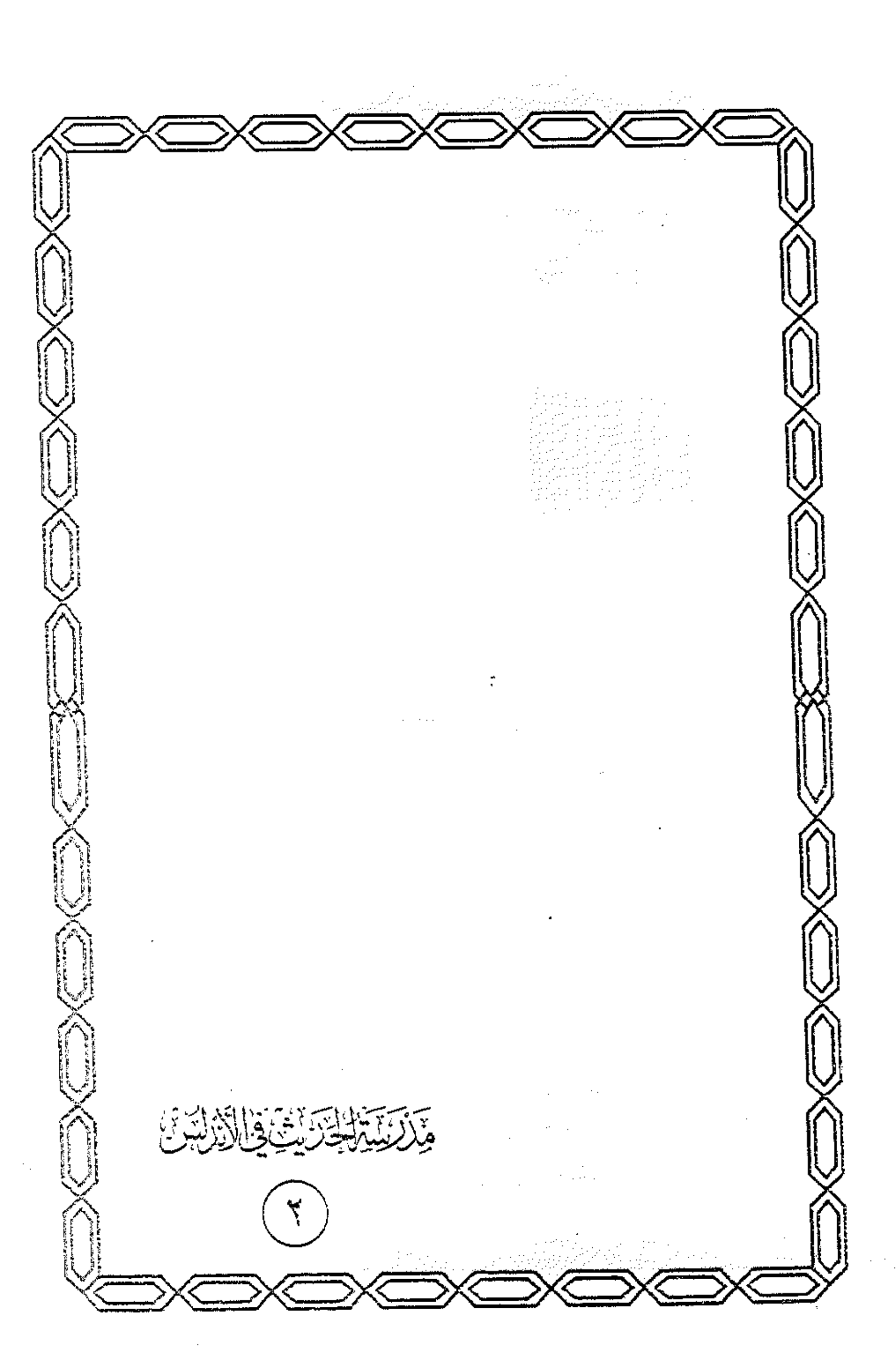

مدرسة الحديث في الأندلس
الدكتور مصطفى محمد حميداتو
أستاذ الحديث وعلومه
جامعة باتنة - الجزائر
المجلد الثاني
دار ابن حزم




مدرسة الحديث في الأندلس
٢

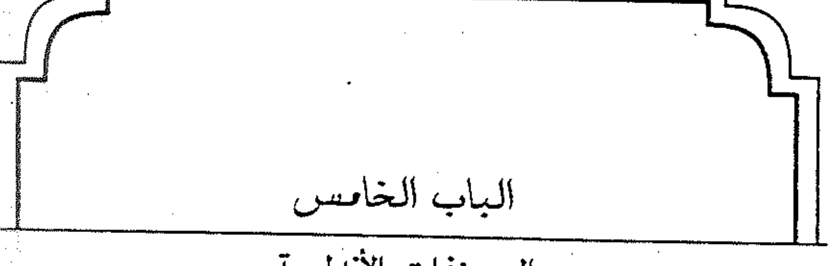
الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م

9789953815251

ISBN 978-9953-81-525-1

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت ـ لبنان ـ ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 ـ 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb



الباب الخامس

المصنفات الأندلسية في الرجال وعلوم الحديث

الفصل الأول: مصنفاتهم في الصحابة.

الفصل الثاني: مصنفاتهم في رجال كتب مخصوصة وبلدان معينة وفي المشيخات.

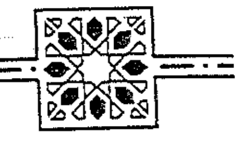
الفصل الثالث: مصنفاتهم في علوم الحديث والجرح والتعديل.

الفصل الأول

المصنّفات الأندلسية في الصحابة

المبحث الأول: المؤلفات الأندلسية في المغازي والسير والشمائل.

المبحث الثاني: المصنّفات الأندلسية في الصحابة.



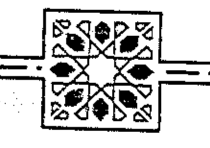
مدخل

إن الفهم الصحيح لكتاب الله تعالى - الذي هو دستور المسلم في حياته - يمرّ حتما بمعرفة سيرة خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ والإطلاع على أخباره وأحواله في حله وترحاله، ليسهل الوقوف على الوقائع التاريخية مرتبطة بعللها وأسباب وقوعها.

وقد أولى علماء المسلمين هذا الموضوع عناية خاصة فنقّبوا عن أخباره ﷺ وكتبوا عن سيرته ومغازيه وشمائله.

وكان لعلماء الأندلس دور متميّز في إثراء هذا الموضوع وإظهاره، بما كتبوه من تصانيف مفيدة، شملت سيرته ومغازيه وشمائله وخصائصه ﷺ.

وفي هذا المبحث سأسرد ما أمكنني حصره من المؤلفات الأندلسية في هذا الموضوع، وأختمه بالتعرف على محتوى نماذج منها.



المبحث الأول: المؤلفات الأندلسية في المغازي والسير والشمائل

ـ المصنَّفات الأندلسية في المغازي والسِّيَر:

أ ـ جوامع السيرة لابن حزم علي بن أحمد، المتوفى سنة ٤٥٦هـ. وسأتناول منهج المؤلف بشيء من البسط عن دراسة النماذج.

ب ـ حجة الوداع لابن حزم أيضاً، وهو مستقل عن كتاب جوامع السيرة ـ تتبع فيه المؤلف خطوات الرسول ﷺ في هذه الحجة خطوة خطوة منذ خروجه من المدينة المنورة حتى دخل مكة، ورافقه في خطواته إلى عرفات ومنى ثم عاد معه إلى المدينة، ولم يترك شاردة إلا وقيدها. والكتاب عظيم القيمة[١].

جـ ـ الدرر في اختصار المغازي والسير للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ. هذا الكتاب أفرده المؤلف للسيرة النبويّة العطرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام. وسأتناول منهج ابن عبدالبر في كتابه «الدرر» بشيء من التفصيل عند دراسة النماذج.

د ـ كتاب الروض الأنف لأبي القاسم وأبي زيد عبدالرحمٰن بن

(١) كتاب حجة الوداع لابن حزم، حققه الأستاذ ممدوح حقي وطبع بدار اليقظة العربية بدمشق.

عبدالله بن أحمد السهيلي ـ نسبة إلى سهيل قرية قرب مالقة بالأندلس ـ، المتوفى سنة ٥٨١هـ[١].

وكتاب الروض الأنف هو في شرح غريب ألفاظ سيرة ابن هشام، وإعراب غامضها وكشف مستغلقها في أربع مجلدات ذكر فيه أنه استخرجه من مائة وعشرين مصنفاً[٢].

هـ ـ كتاب الاكتفاء في مغازي المصطفى[٣]، ويقال له أيضاً: «الاكتفاء بما تضمّنه من مغازي رسول الله ﷺ ومغازي الثلاثة الخلفاء» لابن الربيع سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الكلاعي الحميري، المتوفى سنة ٦٣٤هـ[٤].

ـ المصنفات الأندلسية في الشمائل:

أ ـ كتاب دلائل الرسالة لأبي المطرّف عبدالرحمٰن بن عيسى بن فطيس[٥]، المتوفى سنة ٤٠٢هـ، قال الكتاني: هو في عشرة أسفار[٦].

ب ـ أعلام النبوة للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ. ذكره المؤلف في كتابه الدرر في اختصار المغازي والسير[٧].

(١) ترجمته في الديباج المذهب، ص: ١٥٠. وطبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٨١ رقم: ١٠٦٤.

(٢) انظر الرسالة المستطرفة للكتاني، ص: ٨٠.

(٣) توجد نسخ منه في كثير من مكتبات العالم منها على الخصوص ـ نسخة في برلين برقم: ٩٥٧٥ وأخرى في باريس أول ١٥٦٨ ـ ١٥٦٩ ـ وفي المتحف البريطاني أول ٩١٨ ـ ١٢٧٧ ـ وفي مكتبة القرويين رقم: ٧٠٢ ـ ٧٠٩ ـ ١٦١٦ (انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٦/٢٨٠).

(٤) ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطي، ص: ٥٠٠ رقم: ١١٠١، والديباج المذهب، ص: ١٢٢.

(٥) ترجمته في الديباج المذهب، ص: ١٥٠.

(٦) انظر الرسالة المستطرفة للكتاني، ص: ٧٩.

(٧) انظر «الدرر» لابن عبدالبر، ص: ٣١.

ج ـ كتاب الشمائل[١]، لأبي علي حسين بن محمد بن حيّون بن فيّارة الصدفي المعروف بابن سكرة الأندلسي، المتوفى سنة ٥١٤هـ[٢].

د ـ كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وسأعرّف بكتاب الشفاء في آخر هذا المبحث إن شاء الله.

هـ ـ اختصار كتاب شرف المصطفى ﷺ لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي أيضاً وهو اختصار لكتاب شرف المصطفى لابن سعد عبدالملك بن محمد[٣].

و ـ كتاب التنوير في مولد السراج المنير للحافظ أبي الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن دحية الكلبي الأندلسي البلنسي، المتوفى سنة ٦٣٣هـ[٤].

ز ـ نهاية السول في خصائص الرسول ﷺ لابن دحية الأندلسي أيضاً[٥].

بعد هذا العرض لأهم المصنّفات الأندلسية في المغازي والسير والشمائل نتناول في ما يلي بعض النماذج بشيء من التفصيل.

التعريف بنماذج من الكتب الأندلسية في المغازي والسير والشمائل:

١ ـ كتاب جوامع السير للحافظ ابن حزم الأندلسي ـ رحمه الله ـ:

سأتناول هذا الكتاب بالدراسة من جانبين. **الأول**: مادة الكتاب والثاني: مميّزات منهج المؤلف في عرضه للمادة.

(١) ورد ذكر هذا الكتاب في بغية الملتمس، ص: ٣٤٩.
(٢) انظر ترجمته في «البغية»، ص: ٢٥٣ رقم: ٦٥٥.
(٣) انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص: ٢٨٩.
(٤) انظر الرسالة المستطرفة، ص: ١٥٠.
(٥) المصدر السابق، ص: ١٥١.

أ ـ مادة الكتاب:

ابتدأ المؤلف عرضه للسيرة بذكر نسب الرسول ﷺ ومولده ومبعثه وسنة وفاته.

وذكر دلائل وأعلام نبوّته ﷺ وحجّه وكم اعتمر، وسرد غزواته وبعوثه وأمرائه وكتّابه ورسله ونسائه وأولاده ﷺ، ثم تطرّق للحديث عن أخلاقه ﷺ، وصفته وأسمائه، وذكر نبذاً من تاريخه قبل البعثة وأثناء مقامه بمكة قبل الهجرة، وذكر الإسراء والمعراج والعقبة الأولى والثانية ومن شهدهما.

بعدها تطرّق إلى أمره ﷺ من كان معه من المسلمين بالهجرة إلى المدينة، وخروجه بعد ذلك إليها مهاجراً.

وتناول بعد ذلك غزوات الرسول ﷺ وبعوثه وفتح مكة وحجة أبي بكر الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ، ثم عرض لحجّة الوداع وختم الكتاب بذكر وفاته ﷺ.

ب ـ مميّزات منهج ابن حزم في جوامعه:

١ ـ اتبع ابن حزم ـ رحمه الله ـ في كتابه جوامع السير أسلوب التبسيط والتلخيص من حيث عرض السيرة النبويّة العطرة بطريقة علمية سهلة من غير إخلال ولا حشو.

٢ ـ اتبع ابن حزم في عرضه للمادة طريقة مبتكرة حيث لم يقسّم الكتاب إلى فصول وأبواب كما هو الحال في كثير من كتب السيرة، وعمد إلى جمع الأمور المتفرقة والمتشابهة تحت عنوان واحد. مثل عنوان: أمراء الرسول ﷺ أو ـ بعوثه ﷺ وإن لم تكن في حقبة زمنية واحدة.

٣ ـ اتبع ابن حزم في عرضه لغزوات الرسول ﷺ والمشاهد الهامة، أسلوباً دقيقاً في تقصي أسماء من حضرها من جانب المسلمين وذكر من استشهد منهم، ثم من حضرها من الكفار ومن قتل منهم.

٤ ـ ظهرت شخصية ابن حزم الناقد البصير بصحيح الروايات وسقيمها

عند عرضه لفقرات سيرة الرسول ﷺ، حيث لم يكتف بسرد الوقائع ورواية الأخبار والحوادث فحسب بل نراه في كثير من الأحيان يصحّح الأخطاء الواردة في بعض الروايات وينبّه على ما فيها من وهم أو سقط مستدلاً في ذلك كله بالروايات الصحيحة.

٥ ـ هذا ولم يَخْل كتاب جوامع السيرة من بعض الهفوات التي لم يخل منها كتاب سوى كتاب الله. فعند ذكره لموت والد الرسول ﷺ قال: «إذ مات أبوه وهو عليه السلام لم يكمل له ثلاث سنين»(١)، والمعروف الذي عليه جمهور العلماء أن والده مات وهو ﷺ في بطن أمه.

٢ ـ كتاب الدرر في اختصار المغازي والسير، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر ـ النمري القرطبي:

التعريف بالكتاب:

خصّص ابن عبدالبر كتابه «الدرر» للحديث عن سيرة الرسول ﷺ ومغازيه وقد قسّمه إلى مقدمة وثمانية أبواب.

استهل المقدمة بذكر موضوع الكتاب ومصادره التي استقى منها فقال: «هذا كتاب اختصرت فيه ذكر مبعث النبي ﷺ وابتداء نبوته وأول أمره في رسالته ومغازيه وسيرته فيها، لأني ذكرت مولده وحاله في نشأته وعيوناً من أخباره، في صدر كتابي في الصحابة(٢). وأفردت هذا الكتاب لسائر خبر مبعثه وأوقاته ﷺ، اختصرت ذلك من كتاب موسى بن عقبة وكتاب ابن إسحاق»(٣).

وقد تناول ابن عبدالبر في أبواب كتابه «الدرر»: خبر مبعثه ﷺ ودعاته

(١) جوامع السيرة، ص: ٥.
(٢) يقصد بذلك كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب.
(٣) انظر الدرر في أخبار المغازي والسير لابن عبدالبر، ص: ٢٩ ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ طبع لجنة أحياء التراث الإسلامي ـ مصر ـ ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

الناس للإسلام، والهجرة إلى الحبشة. ثم تطرّق إلى مسألة إسلام الجنّ، وما حدث في العقبة الأولى والثانية ثم الهجرة إلى المدينة.

بعد ذلك ذكر مغازيه ﷺ مفصّلة وأوضح قسمة غنائم حنين وما جرى فيها، وذكر وفود العرب التي قدمت إلى رسول الله ﷺ، وختم الكتاب بذكر وفاته ﷺ.

هذا وقد امتاز منهج ابن عبدالبر في تناوله لسيرة المصطفى ﷺ بالآتي:

١ ـ حدّد المؤلف الفترة الزمنية التي خصّصها للبحث وهي من مبعثه ﷺ إلى حين وفاته، فلم يتطرّق إلى حياته ﷺ قبل البعثة.

٢ ـ ذكر ابن عبدالبر المصادر التي استقى منها كتابه، حتى يتسنى لمن أراد مزيد تفصيل أن يرجع إليها.

٣ ـ عالج ابن عبدالبر مراحل سيرة الرسول ﷺ بأسلوب متميّز ركّز فيه على عيون الأخبار ولبابها، وتجنب الحشو والتخليط، مع الدقة في سرد الحوادث التاريخية.

٤ ـ ضمّن ابن عبدالبرّ كتابه طائفة من اللطائف الحديثية والتعليقات الفقهية التي تُظهر شخصيته المتميّزة ومواهبه المتعددة التي جمعت بين المؤرّخ والمحدّث الفقيه.

٣ ـ كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ: للقاضي عياض ـ رحمه الله ـ:

التعريف بالكتاب:

قسّم القاضي عياض ـ رحمه الله ـ كتابه الشفاء إلى أربعة أقسام.

القسم الأول: خصّصه المؤلف للحديث عن منزلة الرسول ﷺ عند المولى سبحانه وتعالى، وتعظيم العلي الأعلى لقدر هذا النبي ﷺ، فذكر ثناءه تعالى عليه ﷺ وتكميله تعالى له المحاسن خَلْقاً وخُلُقاً، وسرد ما ورد

في صحيح الأخبار ومشهورها بعظيم قدره عند ربّه وما خصّه الله به في الدارين، وختم القسم الأول بذكر ما أظهر الله تعالى على يديه من الآيات والمعجزات، وشرّفه به من الخصائص والكرامات.

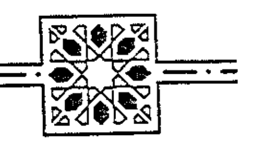
القسم الثاني: ذكر فيه ما يجب على الأنام من حقوقه عليه الصّلاة والسّلام فذكر فرض الإيمان به ووجوب طاعته واتباع سنّته ولزوم محبته وتعظيم أمره، وفضيلة الصلاة عليه.

القسم الثالث: فيما يستحب في حقه ﷺ وما يجوز عليه، وما يمتنع، ويصح من الأمور البشرية أن يضاف إليه ﷺ.

وهذا القسم هو لبّ الكتاب ولباب ثمرة كل الفصول والأبواب، حيث تحدّث فيه عن عصمته ﷺ، وأحواله الدنيوية، وما يجوز أن يطرأ عليه من الأعراض البشرية.

القسم الرابع: خصّصه المؤلف ـ رحمه الله ـ لتوضيح ما هو في حقّه سبّ ونقص، وحكم شانئه ومؤذيه ومتنقصه وعقوبته واستتابته.

والحقيقة أن كتاب الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ﷺ من أروع ما كتب القاضي عياض - بل من أروع ما كتب في هذا الباب، حيث تلقت الأمة هذا الكتاب بالقبول والرضى، وعكف عليه العلماء بالشرح والتبسيط وحظي بما لم يحظ به غيره مما كتب في الشمائل.



المبحث الثاني: المصنّفات الأندلسية في الصحابة

مدخل:

لقد زخرت المكتبة الأندلسية بكم وافر من المصنّفات في الصحابة، بذل فيها مؤلفوها جهوداً جبّارة، تشهد على تبحرهم وسعة اطلاعهم، فمنهم من خصّص كتابه لذكر الصحابة دون غيرهم، ومنهم من ذكر معهم التابعين، ومنهم من زاد سائر المحدّثين.

والشيء الملاحظ على هذا النوع من المصنّفات الأندلسية، هو كثرة الاستدراكات والتذييلات على كتب الأوّلين، وهو ما يدل على استمرارية اهتمام علماء الأندلس بهذا العلم.

وسنتعرّف في هذا المبحث على أهم المصنّفات الأندلسية في هذا المجال، مع الإشارة إلى المطبوع منها والمخطوط، وما هو في عداد المفقود، ونختم المبحث، بدراسة نماذج منها.

أهم المصنّفات الأندلسية في الصحابة:

١ ـ كتاب المعروفين بالكنى من الصحابة والتابعين وسائر المحدّثين، لخلف بن قاسم بن سهل، ويقال أيضاً: ابن سهلون بن أسد، أبي القاسم

المعروف بابن الدباغ الأندلسي ـ سكن قرطبة وحدّث بها، وتوفي سنة ٣٩٣هـ[١].

٢ ـ الأخوة من المحدّثين من الصحابة والتابعين لابن فطيس الأندلسي، المتوفى سنة ٤٠٢هـ[٢].

٣ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ. ويعدّ هذا الكتاب من أقدم الكتب الأندلسية التي ألفت في الصحابة وقد أخذ منه كل من جاء بعده ممن كتب في الصحابة كعز الدين بن الأثير[٣]، في كتابه أُسد الغابة، والحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه الإصابة. وسنتكلم بشيء من التفصيل عن منهج ابن عبدالبر في كتابه الاستيعاب في آخر هذا الفصل.

٤ ـ ولابن عبدالبر أيضاً كتاب الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى، ذكر فيه من عُرِفَ بكنيته واشتهر بها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدّثين والفقهاء، ولم يُوقَّف على اسمه منهم مع ذكر عيون من أخبارهم[٤].

٥ ـ استدراك على كتاب الاستيعاب لابن عبدالبر، مؤلفه أبو علي الغساني، المتوفى سنة ٤٩٨هـ[٥].

٦ ـ ذيل على كتاب الاستيعاب لأبي بكر محمد بن محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون الأربوالي الأندلسي، المتوفى سنة ٥١٩هـ[٦].

---

(١) انظر بغية الملتمس للضبي، ص: ٢٧٢ رقم: ٧١٧.

(٢) هدية العارفين، ٥/٥١٥.

(٣) الإمام الحافظ عز الدين أبو الحسن علي بن الأثير بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري ـ صاحب التصانيف المفيدة، المتوفى سنة ٦٣٠هـ (انظر طبقات الحفاظ ص: ٤٩٥ رقم: ١٠٩٠).

(٤) انظر ترتيب المدارك للقاضي عياض ٣/٨١٠ والرسالة المستطرفة ص: ٩١.

(٥) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/١٢٣٤.

(٦) أبو بكر محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون الأربوالي، فقيه محدّث حافظ متقدم في الحفظ والذكاء، دعي إلى قضاء دانية فأبى توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٥١٩هـ (انظر بغية الملتمس ص: ٦٣ رقم: ١٠٧).

٧ ـ كتاب التنبيه على أوهام ابن عبدالبر في كتابه الاستيعاب لابن فتحون أيضاً.

٨ ـ إكمال ذيل أبي بكر بن فتحون على الاستيعاب لابن عبدالبر، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ميمون المالقي المعروف بابن السكان[١].

٩ ـ كتاب: اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار، لعبدالله بن علي بن عبدالله اللخمي الرشاطي النّسابة، أبو محمد، قال عنه الضبي في البغية: «وهو كتاب غريب كثير الفوائد جامع ...»[٢]. وهو نفسه كتاب الأنساب. توفي عبدالله الرشاطي سنة ٥٤٢هـ.

١٠ ـ استدراك الاستيعاب لعبدالله بن علي الرشاطي أيضاً.

١١ ـ الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النبي ـ عليه السلام ـ، لأبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن الأمين، المتوفى سنة ٥٤٤هـ[٣].

توجد نسخة مخطوطة منه بها زيادات ابن بشكوال واستدراكاته على الاستيعاب، في معهد المخطوطات بالقاهرة رقم ٢٧ تاريخ، ومنها صورة في مكتبة مركز البحوث الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد تحت رقم: عكسيات ٢١، وسأتناول منهج ابن الأمين في كتابه هذا بشيء من التفصيل، عند دراسة النماذج.

١٢ ـ استدراك على الاستيعاب لأبي الوليد يوسف بن عبدالعزيز اللخمي المعروف بابن الدباغ، الأندلسي، المتوفى سنة ٥٤٦هـ، وهو غير ابن الدباغ الأول، المتوفى سنة ٣٩٣هـ[٤].

---

(١) أبو العباس أحمد بن محمد بن ميمون المالقي يعرف بابن السكان له اعتناء بتصحيح الرواية وتنقيح الدراية سمع من الشيوخ واتسعت روايته له تآليف نافعة (انظر نيل الابتهاج ص: ٦٨).

(٢) بغية الملتمس ص: ٣٣٦ رقم: ٩٤٣.

(٣) بغية الملتمس ص: ٢١٣ رقم: ٥٣٢.

(٤) طبقات الحفاظ ص: ٤٧١ رقم: ١٠٥٢.

١٣ ـ استدراك على الاستيعاب لمحمد بن عبدالواحد بن إبراهيم بن مفرّج الغافقي الغرناطي، المتوفى سنة ٦١٩هـ (يعرف بالملاحي)[١].

١٤ ـ كتاب في الصحابة لعيسى بن سليمان بن عبدالله الرعيني، أبو موسى المالقي الأندلسي[٢]، المتوفى سنة ٦٣٢هـ.

١٥ ـ كتاب معرفة الصحابة والتابعين لأبي الربيع الإمام الحافظ سليمان بن موسى بن سالم بن حسّان الكلاعي الحميري البلنسي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٣٤هـ[٣]، وذكر ابن فرحون في الديباج اسم الكتاب بأنه «ميدان السابقين وحلبة الصادقين المصدّقين في عرض كتاب الاستيعاب»[٤].

١٦ ـ المعجم فيمن وافقت كنيته كنية زوجته من الصحابة لأبي الربيع الكلاعي أيضاً.

١٧ ـ كتاب التعريف بأسماء أصحاب النبي ﷺ المخرّج حديثهم في الصحيحين لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن محمد، ابن خلفون الأزدي الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[٥].

١٨ ـ كتاب إيضاح المذاهب فيمن يطلق عليه اسم الصاحب لأبي رشيد محمد بن عمر بن محمد بن عمر الفهري، من أهل سبتة قدم غرناطة عام ٦٩٢هـ، وكان إماماً لمسجدها الأعظم، توفي سنة ٧٢١هـ[٦].

بعد هذا العرض لأهم المصنّفات الأندلسية في الصحابة، ندرس في ما يلي مناهج كل من كتاب الاستيعاب لابن عبدالبر والاستدراك على الاستيعاب لابن الأمين.

---

(١) المصدر السابق ص: ٤٩٧ رقم: ١٠٩٣.
(٢) طبقات الحفاظ، ص: ٥٠٩ رقم: ١١٢٠، وتذكرة الحفاظ ١٤٥٧/٤.
(٣) المصدر السابق، ص: ٥٠٠ رقم: ١١٠١، وتذكرة الحفاظ ١٤١٧/٤.
(٤) الديباج المذهب، ص: ١٢٢.
(٥) الأعلام ٣٦/٦.
(٦) طبقات الحفاظ، ص: ٥٢٨ رقم: ١١٥٢، والديباج المذهب، ص: ٣١٠.

١ ـ كتاب الاستيعاب:

ـ **مؤلفه**: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي الأندلسي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وقد مرت ترجمته.

ـ **منهج ابن عبدالبر في كتابه الاستيعاب:**

أ ـ افتتح ابن عبدالبر كتابه بمقدمة وافية أظهر فيها سبب الاعتناء بسنّة النبي ﷺ، وضرورة معرفة ناقليها، وركز على الآتي:

١ ـ ذكر أدلة عدالة الصحابة ـ رضوان الله عليهم، من الكتاب والسنّة[١]، وأنهم متفاوتون في الفضل بحسب سابقتهم في الإسلام وشهودهم للأحداث والمنعطفات الهامة التي مرّت بها الدعوة في حياة الرسول ﷺ.

وأورد ابن عبدالبر من لهم مزية فضل عن غيرهم من الصحابة دون تصنيفهم في طبقات محددة.

ويبدو لي من خلال الترتيب الذي اتبعه ابن عبدالبر في ذكر مزايا الصحابة وتفاضلهم أنه يقسّمهم إلى ثلاث طبقات هي:

ـ طبقة كبار الصحابة كالعشرة المبشرين بالجنة، ومن في طبقتهم من المهاجرين الأولين والأنصار، الذين صلّوا إلى القبلتين وشهدوا بدراً مع رسول الله ﷺ.

ـ طبقة أوساط الصحابة الذين أسلموا قبل الفتح، وشهدوا مع رسول الله ﷺ بعض المشاهد.

ـ طبقة صغار الصحابة الذين تأخّر إسلامهم، وأبناء الصحابة الذين رأوه ﷺ في حجّة الوداع، ومن كان في طبقتهم.

٢ ـ ذكر بعد ذلك المؤلفات التي كتبت قبله في الصحابة وعلّق على

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (مطبعة السعادة ط١ مصر ١٣٢٧هـ).

مناهج أصحابها، ومدى استفادته منها، وأعقب ذلك بذكر بعض مصادره التي اعتمد عليها في كتابه.

٣ ـ نبّه الحافظ ابن عبدالبر أنه لم يقتصر في كتابه هذا على ذكر من صحّت صحبته باللقاء أو الرؤيا والسماع، وإنما أضاف إليهم من ولد على عهده ﷺ، وكذلك من آمن به ولم يرد عليه.

ب ـ أفرد ابن عبدالبر حيّزاً من كتابه لذكر سيرة النبي ﷺ فذكر اسمه ﷺ ونسبه وصفاته ثم ولادته ورضاعته وزواجه من خديجة رضي الله عنها، ثم بيّن بداية مبعثه والمنعطفات الرئيسية التي مرّت بها الدعوة.

وذكر بعد ذلك زوجات النبي ﷺ دون التوسع في ذكر أحوالهن. وختم الجزء الخاص بالسيرة العطرة بذكر مرضه ﷺ ووفاته وذريته.

جـ ـ تراجم الصحابة وقد رتّبها كالآتي:

١ ـ تراجم الصحابة الرجال.

٢ ـ الكنى للصحابة.

٣ ـ تراجم الصحابيات.

٤ ـ الكنى للنساء.

ورتّب الحافظ ابن عبدالبر التراجم على نسق حروف المعجم المغربية.

ـ أما عناصر الترجمة فهي كالآتي:

١ ـ يذكر اسم الصحابي وكنيته ومن عرف من أقاربه.

٢ ـ إن كان الصحابي مشهوراً بكنية أحال على قسم الكنى لمزيد تفصيل.

٣ ـ يذكر تاريخ إسلام المترجم له ويسرد أهم الوقائع التي شهدها والصّفات التي امتاز بها.

٤ ـ كثيراً ما يذكر حديثاً أو بعض حديث مما رواه الصّحابي، وقد يكتفي بالإشارة إلى ذلك، مع الحكم على أسانيدها.

٥ ـ يورد الآيات القرآنية التي كان الصحابة سبباً في نزولها.

٦ ـ يذكر السنّة التي توفي فيها المترجم له، والتنبيه على أرجح الأقوال إن وجد في ذلك خلاف.

د ـ مصادر ابن عبدالبر في كتابه الاستيعاب:

١ ـ الكتب التي ألفت في الصحابة:

ـ كتاب الآحاد في الصحابة لعبدالله بن محمد بن الجارود، المتوفى سنة ٣٢٠هـ.

ـ كتاب الصحابة لمحمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي، المتوفى سنة ٣٢٢هـ.

ـ كتاب الحروف في الصحابة لابن السكن سعيد بن عثمان، المتوفى سنة ٣٥٣هـ.

وغيرها من الكتب المؤلفة في الصحابة.

٢ ـ كتب التاريخ:

ـ تاريخ خليفة بن خياط، المتوفى سنة ٢٤٠هـ.

ـ التاريخ الكبير للإمام البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ.

ـ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة زهير بن حرب، المتوفى سنة ٢٧٩هـ.

٣ ـ كتب الطبقات:

ـ طبقات خليفة بن خياط، المتوفى سنة ٢٤٠هـ.

ـ طبقات محمد بن سعد، المتوفى سنة ٢٦٣هـ.

إضافة إلى كثير من الكتب الأخرى التي اقتبس منها وأشار إليها ابن عبدالبر ـ رحمه الله.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن عدد التراجم الواردة في كتاب الاستيعاب بلغت ٣٥٠٠ ترجمة، ممن ذكره باسمه أو كنيته أو حصل له فيه وهم.

وقد وقع تباين في عدد التراجم بين النسخ المطبوعة، وذلك راجع إلى أن بعض النسّاخ أدخل بعض الاستدراكات، ضمن تراجم الأصل[1].

هذا ويعتبر كتاب الاستيعاب من أهم الكتب التي ألّفت في الصحابة، وقد اعتمد عليه من جاء بعده كابن الأثير في كتابه أسد الغابة الذي قال فيه: «ورأيت أبا عمر قد استقصى ذكر الأنساب وأحوال الشخص ومناقبه وكل ما يعرف به حتى أنه يقول هو ابن أخي فلان وابن عم فلان وصاحب الحادثة الفلانية، وكان هذا هو المطلوب من التعريف»[2]. وكذلك استقى منه ابن حجر في كتابه الإصابة.

هذا وقد طبع كتاب الاستيعاب للحافظ ابن عبدالبر عدّة طبعات منها طبعة دار السعادة بمصر سنة ١٣٢٨هـ، بهامش كتاب الإصابة لابن حجر، وصور كذلك بمكتبة المثنى ببغداد.

كما طبع بمكتبة نهضة مصر بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠ مفرداً.
وتوجد نسخ مخطوطة من كتاب الاستيعاب في كثير من مكتبات العالم منها نسخة لم تذكرها قوائم المخطوطات، موجودة في خزانة السيد محمد العابد السماتي بالجزائر، كتبت سنة ٨٢٤هـ[3].

(١) أوضح ذلك الأستاذ ليث سعود في رسالته «ابن عبدالبر مؤرخاً» ص: ٣٤٥ (نسخة مكتوبة بالآلة الراقنة بمكتبة الجامعة الإسلامية بإسلام آباد).
(٢) أسد الغابة لابن الأثير ١/١٠.
(٣) انظر مجلة أخبار التراث الإسلامي (الكويت) عدد ٣٤ (شوال ١٤١٣هـ مايو ١٩٩٣م) صفحة ١٦. (تصدر عن مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت).

ـ النموذج الثاني:

كتاب الاستدراك على الاستيعاب:

مؤلفه: الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم الطليطلي القرطبي، يعرف بابن الأمين، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

وقد ذكره ابن عميرة الضبي في البغية[1]، باسم «الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النبي عليه السلام».

توجد نسخة مخطوطة منه بها زيادات الحافظ ابن بشكوال واستدراكاته على الاستيعاب، في معهد المخطوطات بالقاهرة تحت رقم ٢٧ تاريخ، ومنها صورة في مكتبة مركز البحوث الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد تحت رقم عكسيات ٢١.

وهي في (٣١ لوحة) بخط واضح مقروء، ما عدا اللوحة الأخيرة فهي غير واضحة. بها تعاليق في حواشي بعض الأوراق.

أولها: بسم الله الرحمٰن الرحيم ـ قال الشيخ الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمر عثمان بن عبدالرحمٰن، عرف بابن الصلاح ـ رحمه الله ـ أخبرني الشيخ الحافظ أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي الأندلسي، في إذنه وإجازته عن أبي القاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال بن يوسف بن عبدالواحد الأنصاري القرطبي كتابة، قال: أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم بن سعيد الطليطلي ثم القرطبي المعروف بابن الأمين:

«قال أبو علي حسين بن محمد بن قرة بن حيوة بن سكرة الصدفي الحافظ في كتابه... عن الحسن بن علي الرازي قال: سمعت أبا زرعة الرازي، وسئل عن عدة من روى عن النبي ﷺ فقال: ومن يضبط هذا، شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع تسعون ألفاً، وشهد معه تبوك أربعون ألفاً ...».

(١) بغية الملتمس، ص: ٢١٣ رقم: ٥٣٢.

ـ ترتيب الكتاب:

سار ابن الأمين ومعه ابن بشكوال في استدراكهما على كتاب الاستيعاب على نسق حروف المعجم في ترتيب الأسماء. والكتاب مقسّم إلى خمسة أجزاء هي:

أ ـ تراجم الصحابة الرجال[1].

ب ـ الكنى للرجال[2].

جـ ـ كتاب النساء[3].

د ـ الكنى للنساء[4].

هـ ـ تسمية من قدم على النبي ﷺ من بني عبس[5].

وقد تميّزت استدراكات ابن الأمين وابن بشكوال على كتاب الاستيعاب بالآتي:

١ ـ التنبيه على بعض الأسماء التي ذكرها ابن عبدالبر في غير بابها مثال ذلك:

ـ حمزة بن عمرو ذكره أبو عمر في باب ابنه يزيد[6].

ـ الحارث بن عبيد بن رزاح ذكره ابن عبدالبر في باب ابنه نصر بن الحارث[7].

(١) الاستدراك على الاستيعاب لابن الأمين لوحة ٢.
(٢) نفس المصدر لوحة ٢٢.
(٣) نفس المصدر لوحة ٢٤.
(٤) المصدر السابق لوحة ٢٧.
(٥) المصدر السابق لوحة ٢٩.
(٦) المصدر السابق لوحة ٥.
(٧) نفس المصدر لوحة ٥.

ـ سعيد بن عمرو بن غزية الأنصاري ذكره أبو عمر في باب الحارث بن عمر[1].

٢ ـ ذكر الصحابة الذين أغفل ابن عبدالبر ذكرهم، مع ذكر المصادر مثال ذلك:

ـ أوس بن حارثة بن لام بن عمرو بن ثمامة، ذكره ابن قانع في معجم الصحابة[2].

ـ أبو أوس ذكره الدولابي في الكنى له[3].

ـ أبو الزوائد ذكره البخاري والدولابي[4].

ـ أسماء بنت شكل ذكرها مسلم في صحيحه[5].

ـ أروى بنت أنيس ذكرها أبو عيسى الترمذي في باب الوضوء من مسّ الذكر[6].

٣ ـ وأحياناً يستدركا على ابن عبدالبر من دون ذكر المصادر مثال ذلك:

ـ الحارث بن سويد بن الصامت[7].

٤ ـ يذكرا أحياناً حديثاً من مرويات الصحابي المترجم له:

قال ابن الأمين: أخبرنا أبو علي حسين بن محمد الصدفي فيما كتب إليّ، أنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم الرازي، أنا أبو عبدالله محمد بن

(١) المصدر السابق لوحة ٩.
(٢) المصدر السابق لوحة ٢.
(٣) المصدر السابق لوحة ٢٢.
(٤) المصدر السابق لوحة ٢٣.
(٥) المصدر السابق لوحة ٢٤.
(٦) المصدر السابق لوحة ٢٣.
(٧) المصدر السابق لوحة ٧.

الحسين بن عبد ربه المحتسب بسوس نا معمر بن سهل نا سلمان عن محمد بن طلحة عن أبيه عن معاوية بن درهم أن درهماً أتى النبي ﷺ، فقال: جئتك استفتيك في الغزو، فقال: «ألك والدة؟»، قال: نعم، قال: «فالزمها»[1].

- مصادر ابن الأمين في استدراكه على كتاب الاستيعاب:

- الاستيعاب لابن عبدالبر.
- معجم الصحابة لابن قانع (عبدالباقي القاضي)، المتوفى سنة ٣٥١هـ.
- تاريخ الطبري محمد بن جرير.
- السيرة لابن إسحاق (أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن يسار، المتوفى سنة ١٥١هـ).
- كتاب الإكمال لابن ماكول (أبو نصر علي بن هبة الله).
- كتاب الحروف في الصحابة لابن السكن سعيد بن عثمان.
- كتاب اقتباس الأنوار، مؤلفه الرشاطي (عبدالله بن علي اللخمي).
- كتاب الكنى للدولابي (أبو بشر).
- المؤتلف لابن الفرضي.
- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- جامع الترمذي.

هذه باختصار أهم عناصر منهج ابن الأمين في استدراكه على الاستيعاب.

وبعد هذا العرض لأهم المصنفات الأندلسية في الصحابة، وبعد دراسة

(١) المصدر السابق لوحة ٧.

نماذج منها، يتضح لنا مدى اهتمام الأندلسيين بهذا الفنّ وحرصهم على معرفة الصحابة ناقلي السنّة المطهرة ـ رضوان الله عليهم جميعاً ـ. والشيء الملاحظ على هذه المؤلفات أنها اتسمت بطابع الاستدراك، وإكمال ما بدأه الأولون في هذا الفنّ. كما يظهر اهتمامهم المتميّز بكتاب الاستيعاب لابن عبدالبرّ الذي يعتبر الأصل المعول عليه عند أكثرهم.

الفصل الثّاني

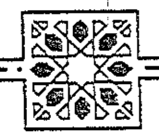
المصنّفات الأندلسية في رجال كتب مخصوصة وبلدان معيّنة وفي المشيخات

المبحث الأول: المصنّفات الأندلسية في رجال كتب مخصوصة.

المبحث الثاني: المصنّفات الأندلسية حول رجال الأندلس خاصة.

المبحث الثالث: المصنفات الأندلسية في المشيخات والفهارس أو البرامج.

المبحث الرابع: المصنّفات الأندلسية في الأنساب والرجال عموماً.



المبحث الأول: المصنّفات الأندلسية في رجال كتب مخصوصة

إن هذا النوع من الكتب يدخل في إطار المصنّفات التي عمد مؤلفوها إلى تراجم رواة كتب مخصوصة، فترجموا إلى رجال تلك الكتب دون التعرض إلى غيرها.

وقد عني الأندلسيون بهذا النوع من التصنيف فأفردوا لرجال كثير من الكتب مصنّفات خاصة، كرجال مالك في الموطأ، ورجال الإمام البخاري في صحيحه، ورجال الإمام مسلم في صحيحه ورجال أصحاب السنن أبي داود والترمذي والنسائي إضافة إلى رجال بعض الكتب الأخرى.

وفي هذا المبحث سنلقي الضوء على أهم المصنّفات في هذا الشأن والتنبيه على المخطوط والمفقود منها، مع ذكر نماذج من مناهج المطبوع منها.

(١) المؤلفات الأندلسية حول رجال موطأ الإمام مالك:

من الطبيعي أن يهتم علماء الأندلس برجال الموطأ، نظراً لانتشار مذهب الإمام مالك - رحمه الله - في ربوع الأندلس والمغرب. فكما أنهم عكفوا على رواية الموطأ ودراسته دراسة معمّقة، شرحاً لمعانيه وبياناً لأحكامه وتوضيحاً لغريبه، فإنهم كذلك اهتموا بالتعريف برجاله، ومن أهم الكتب الأندلسية التي ألّفت حول رجال الموطأ نذكر الآتي:

- كتاب: رجال الموطأ ليحيى بن إبراهيم بن مزين الأندلسي الفقيه سمع جماعة من أصحاب مالك وأصحاب أصحابه توفي - رحمه الله - سنة ٢٦٠هـ[١].

- كتاب الرواة عن مالك لمحمد بن حارث الخشني، المتوفى سنة ٣٦١هـ[٢].

- التعريف برجال الموطأ (في أربعة أسفار) لأبي عبدالله محمد بن يحيى بن محمد بن الحذّاء التميمي، وكان يغلب عليه الحديث رغم تبحره في كثير من العلوم. مات بمدينة سرقسطة سنة ٤١٠هـ[٣]، وقال الضبيّ: أن وفاته كانت سنة ٤١٦هـ[٤].

- تاج الحلية وسراج البغية في معرفة أسانيد الموطأ لعبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الأندلسي الإشبيلي الشنتريني صاحب المصنّفات، المتوفى سنة ٥٢٢هـ[٥].

- كتاب أسماء شيوخ مالك لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ. أورد فيه أنسابهم وبلدانهم وعمّن رووا، ومن روى عنهم مع مالك بن أنس - وتوجد من هذا الكتاب نسخة مخطوطة في الأسكوريال تحت رقم ١٧٤٧[٦]، وعنه ميكروفيلم في معهد إحياء المخطوطات العربية في القاهرة تحت رقم ٣٢ تاريخ.

---

(١) انظر الديباج المذهب ص: ٣٥٤ وبغية الملتمس ص: ٤٨٢ رقم: ١٤٥٧، وفهرسة ابن خير ص: ٩٢.

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٢٥٩.

(٣) الديباج المذهب ص: ٢٧٢، وفهرسة ابن خير ص: ٩٣.

(٤) بغية الملتمس ص: ١٣٦ رقم: ٣١٩.

(٥) طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٦١ رقم: ١٠٣٦، وبغية الملتمس ص: ٣٢٧ رقم: ٩٠٥، وفهرسة ابن خير ص: ٢١١ - وهدية العارفين ٤٥٤/٥، والصلة ٢٨٢/١ رقم: ٦٤٤.

(٦) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٧٩/٣.

هذا وقد حقق المخطوط الأستاذ الدكتور محمد زينهم محمد عزب، ونشرته مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة ١٩٩٠[1].

(٢) المصنّفات الأندلسية حول رجال البخاري:

اتجهت أنظار وهمم الأندلسيين بعد دراسة موطأ الإمام مالك، إلى بقية كتب الحديث الصحيحة وفي مقدمتها الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وقد تكلمنا في الباب السابق عن الشروح الأندلسية لصحيح البخاري، وفي هذا المبحث نتعرّف على أهم الكتب الأندلسية التي ألّفت حول رجال البخاري:

١ ـ كتاب: تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي حسين بن محمد بن أحمد الجياني الغساني القرطبي الأصل المتوفى عام ٤٩٨هـ[2]، ويسمى: «ما ائتلف خطه واختلف لفظه».

وسنتناول منهج الغساني في كتابه «تقييد المهمل» في آخر هذا المبحث إن شاء الله.

٢ ـ لسان البيان عمّا في كتاب الكلاباذي من النقصان: لعبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع المعروف بالشنتريني، المتوفى سنة ٥٢٢هـ (وكتاب الكلاباذي هو الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين خرّج عنهم أبو عبدالله البخاري في صحيحه)[3].

٣ ـ المفهم في شيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن

(١) وقد علّق الأستاذ عبدالعزيز الساوري عن المخطوطة في مجلة دعوة الحق ـ المغربية العدد ٣١٩ ذو الحجة ١٤١٦ (مايو ـ يونيو ١٩٩٦).

(٢) الرسالة المستطرفة ص: ٨٨ ـ طبقات الحفاظ ص: ٤٥٠ رقم: ١٠١٥، بغية الملتمس ص: ٢٤٩ رقم: ٦٤٣.

(٣) طبقات الحفاظ ٤٦١ رقم: ١٠٣٦، فهرسة ابن خير ص: ٢٢٠.

إسماعيل بن محمد بن خلفون الحافظ الأزدي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[1].

وقد ذكره فؤاد سزكين بعنوان «المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم»[2].

منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة تحت رقم ١٣٦ خصوصية، ٩٠١٩ عمومية، مصطلح حديث، وهو في قسمين:

القسم الأول به خرم من الأول والآخر ويقع في ١٥٦ ورقة.

القسم الثاني يقع في ١٢٠ ورقة.

وقد كتب بخط أندلسي قديم نقلاً عن نسخة المؤلف بقلم أبي العباس أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن خليفة الأنصاري الإشبيلي المشهور بابن الجامة.

وعنها ميكروفيلم في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم ٤٩٨ تاريخ[3].

٤ ـ كتاب إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لأبي رشيد محمد بن عمر بن محمد، المتوفى سنة ٧٢١هـ.

وهذا الكتاب طبع بالدار التونسية للنشر بتحقيق الشيخ الحبيب بن الخوجة مفتي الديار التونسية[4].

(١) المصدر السابق ص: ٤٩٦ رقم: ١٠٩١.

(٢) تاريخ التراث العربي ٣٥٤/١.

(٣) انظر فهرسة المخطوطات المصورة ٢٥٦/٢.
وقد كتب الأستاذ عبدالعزيز الساوري بحثاً مطولاً عن أبي عبدالله بن خلفون الأونبي في مجلة دعوة الحق ص: ٣٦. العدد ٣١٩ السنة السابعة والثلاثون ـ ذو الحجة ١٤١٦هـ/١٩٩٦. وقد استفدت منه كثيراً.

(٤) انظر مدرسة الإمام البخاري في المغرب للدكتور يوسف الكتاني ٦٠٤/٢.

(٣) المصنّفات الأندلسية حول رجال مسلم:

ألّف الأندلسيون مصنّفات عديدة حول رجال الإمام مسلم نذكر منها ما يلي:

١ - المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج: لعبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع المعروف بالشنتريني، المتوفى سنة ٥٢٢هـ[١].

٢ - رجال مسلم: لأبي العباس أحمد بن طاهر بن شبرين الأنصاري، المتوفى سنة ٥٣٢هـ[٢].

٣ - المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج لعبدالحق الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٨١هـ[٣].

٤ - المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ، في مجلدين، يوجد الجزء الأول في مكتبة الأزهر[٤]. (وقد يكون هو نفسه كتاب المفهم السالف الذكر).

- دراسة منهج، نموذج من كتب رجال الصحيحين:

كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل».

١ - مؤلفه:

أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني:

ولد بقرطبة سنة ٤٢٧هـ، أخذ عن أبي الوليد الباجي، وابن عتاب

(١) انظر الصلة لابن بشكوال ٢٨٢/١ رقم: ٦٤٤، وفهرسة ابن خير ص: ٢١١.
(٢) انظر الشروح المغربية لصحيح مسلم للدكتور عمر الجيدي (دعوة الحق عدد سبتمبر ١٩٨٨).
(٣) انظر كتاب الصلة ٢٩٤/١، وفهرسة ابن خير ص: ٢١١، وهدية العارفين ٤٥٤/٥.
(٤) ذكره كذلك الأستاذ عمر الجيدي في الشروح المغربية لصحيح مسلم (دعوة الحق سبتمبر ١٩٨٨ص: ١١٩).

وابن عبدالبر وخلق، ولم يخرج من الأندلس، وكان من جهابذة الحفّاظ البصراء.

رحل الناس إليه، وتصدّر بجامع قرطبة، وأخذ عنه الأعلام، مع التواضع والصيانة، توفي ليلة الجمعة ثاني عشر شعبان سنة ثمان وتسعين وأربعمائة[١].

٢ - من آثاره العلمية:

أ - تقييد المهمل وتمييز المشكل الذي كان ولا يزال من أهم المراجع في موضوعه.

ب - شيوخ أبي داود في مصنّفه (في جزأين) وهو مخطوط في مكتبة (لاله لي في اسطنبول تحت رقم ٢٢٨٩)[٢].

جـ - ذيل على الاستيعاب لابن عبدالبر[٣].

د - جزء منتخب من تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي.

هـ - فهرسة شيوخه ومروياته[٤].

٣ - منهج الغساني في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل:

أ - مقدمة الكتاب:

قدّم الغساني لكتابه بمقدمة على عادة العلماء، بيّن فيها السّبب الباعث لكتابته، وذكر جملة من أقوال علماء السلف في ضرورة الاهتمام بضبط أسماء الرواة، وأن أشدّ التصحيف يكون في أسماء الرجال، ثم بيّن المنهج

(١) ترجمته في طبقات الحفاظ ص: ٤٥٠ رقم: ١٠١٥، وبغية الملتمس ص: ٢٤٩ رقم: ٦٤٣، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٣٣/٤.
(٢) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٦٤/٦.
(٣) تذكرة الحفاظ ١٢٣٤/٤.
(٤) فهرسة ابن خير ص: ٤٢٥.

الذي اتّبعه في ترتيب الكتاب، وختمها بذكر عيون من أخبار الإمامين البخاري ومسلم.

قال الغساني في مقدمة كتابه[1]:

«أما بعد يرحمك الله، فإنك سألتني أن أجمع لك: ما اشتبه عليك ممّا يأتلف خطه ويختلف لفظه من أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين ممّن ذُكر في الكتابين الصحيحين في السنن المسندة عن رسول الله ﷺ تصنيف الإمامين أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ثم القشيري ـ رحمة الله عليهما ـ، وأقيّد ما التبس عليك في هذه الأسماء والكنى والأنساب بتقييد يحفظه من الإشكال في الخط ويخرجه عن الإهمال بالتشكيل والنقط.

وأن أميّز بين من تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم أو كناهم مع تقارب أعصارهم ممن خُرّج عنه فيهما.

وأن أذكر الأوهام التي في الأسانيد، التي العمدة في أكثرها نقلة الكتابين، وأبيّن وجه الصواب في ذلك. وذكرت أن البخاري ربما حدّث عن شيوخ في الجامع الصحيح ولم يسمّهم فأحببت أن تقف على أسمائهم منسوبين معرّفين، فأجبتك إلى ذلك كله . . .

ثم إني تتبّعت إسعاف ما رغبت فيه بأن ذكرت لك في آخر الكتاب من شُهر بلقب وعُرف به ممن رُوي عنه في الكتابين الصحيحين ليكون ذلك زائداً في فائدة الكتاب»[2].

---

(١) «تقييد المهمل وتمييز المشكل» ص٢ (صورة من مخطوطة المكتبة العثمانية الرضائية رقم: ٢٤٢ وهي المعروفة بالنسخة الحلبية الموجودة الآن ضمن مكتبة الأسد بدمشق. وقد تكرّم الدكتور محمد إدريس الزبير (الأستاذ بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد) بإعارتي صورة المخطوطة التي صورت له من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (رقم: ٢٥٨٧)، وقد استفدت منها كثيراً).

(٢) تقييد المهمل ص: ٢.

ب ـ ترتيب الكتاب:

قسّم الغساني كتابه إلى عشرة أجزاء خصّص الثلاثة الأولى للمؤتلف خطه المختلف لفظه من الأسماء والكنى ومشتبه النسبة، الواردة في الصحيحين.

أما الجزء الرابع فجعله لتمييز المشكل في أسماء قوم تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وتشكل صورة الخط فيها بزيادة أو تغيير بعض الحروف.

وخصّص الأجزاء الأربعة الأخرى للتنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك فيما يخص الأسانيد والرواة، والحمل فيها على نقلة الكتابين.

أما الجزء التاسع فخصّصه للتعريف بشيوخ حدّث عنهم البخاري في كتابه وأهمل أنسابهم، وختم الكتاب بجزء ذكر فيه من شُهر بلقب ممّن رُوِيَ عنه العلم في المسندين الصحيحين.

جـ ـ منهجه في التقييد:

١ ـ في الأجزاء الثلاثة التي خصّصها المؤلف للمؤتلف خطه والمختلف لفظه من الأسماء والكنى، عقد لكل اسم باباً، ورتّبها على حروف المعجم، فبدأها بمن اسمه: أَسِيد، وأُسَيْد وأسير (بالراء).

فذكر اسم كل واحد على حدة مقيّداً بالشكل، مع ذكر نسبه كاملاً وكنيته ومتى أسلم، وأطراف الأحاديث التي رواها عنه الشيخان أو الأبواب التي رووا عنه فيها. وإذا كان للاسم الواحد ارتباط بأكثر من باب لاحتمال كتابته على أكثر من وجه، يحيل في ذلك على الباب المناسب الذي استوفى فيه الكلام عليه.

ثم تابع بقيّة أبواب حرف الألف مثل: (أَخْرَم ـ أَخْزَم ـ أَجْزَم) وغيرها، وفي آخر حرف الألف تطرّق إلى الأنساب منه مثل: (الأَسَدِي، الأَسْدِي والأُسَيْدِي) وغيرها، ثم ذكر الأفراد من حرف الألف من المنسوبين كالأَبْنَاوي بفتح الهمزة وتقديم الباء المعجمة بواحدة على النون، من ينسب

إلى الأبنا قوم يكونون باليمن من ولد الفرس الذين وجّههم كسرى مع سيف بن ذي يزن إلى ملك الحبشة باليمن فغلبوا الحبشة وأقاموا باليمن فلولدهم يقال: الأبنا منهم وهب ابن منبّه الأبناوي الصنعاني وأخوه همّام بن منبّه[1].

وبنفس الأسلوب تابع جميع الحروف على ترتيب المعجم.

٢ ـ في الجزء الرابع تطرّق إلى تمييز المشكل من المتشابه في الأسماء وهم قوم تتّفق أسماؤهم وأسماء آبائهم، وتشكل صورة الخط فيها إما بزيادة حرف أو تغيير بعض الحروف، وآخرون تتفق كناهم ولا يعرفون إلا بها.

فمن ذلك في الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ:

عقبة بن عمرو ـ وعقبة بن عامر.

فالأول: منهما عقبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري من بني الحرث بن الخزرج يعرف بالبدري مشهور بكنيته.

والثاني: عقبة بن عامر بن عبس الجهني أبو حمّاد له صحبة سكن مصر. وفي الصحابة رجل ثالث يسمى عقبة بن عامر بن (نابي)[2] بن زيد بن حرام الخزرجي المسلمي شهد بدراً ولم يرو عنه[3].

وممن اشتهر بالكنية من الصحابة والتابعين في هذا النوع من المتشابه:

أبو أمامة وأبو أمامة: رجلان من أصحاب رسول الله ﷺ.

أحدهما: أبو أمامة الباهلي واسمه صُدَي بن عجلان، رويا له معاً.

والآخر: أبو أمامة الحارثي من الأنصار اختلف في اسمه فقيل: أياس بن ثعلبة، وقيل: ثعلبة، والأول أصحّ، روى له مسلم وحده حديث:

(١) تقييد المهمل وتمييز المشكل ص: ٧٤.
(٢) الكلمة بين القوسين غير منقوطة في المخطوط، والتصحيح من كتاب الإصابة لابن حجر ٤٨٣/٢ رقم: ٥٦٠٤ (مطبعة مصطفى محمد ـ مصر ـ ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م).
(٣) تقييد المهمل وتمييز المشكل ص: ٣٤٠ ـ ٣٤١.

«من اقتطع مال امرئ مسلم بيمينه حرّم الله عليه الجنة»[1].

٣ ـ الأجزاء الأربعة من الخامس إلى الثامن خصّصها للتّنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك فيما يخصّ الأسانيد وأسماء الرواة، وأزال اللبس فيها عند من ظن أن الخطأ أو الوهم من الشيخين، وأوضح أن الحمل فيها على نقلة الكتابين، وبيّن الصواب في ذلك.

قال الغساني:

«واعلم وفّقك الله أنه قد تندر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام أو لمن فوقهما من الرواة لم تقع في جملة ما استدركه الشيخ أبو الحسين علي بن عمر الدارقطني عليهما، ونبّه على بعض هذه المواضع أبو مسعود الدمشقي الحافظ وغيره من أئمتنا، فرأينا أن نذكرها في هذا الباب لتتم الفائدة بذلك»[2].

وقد تناول الغساني هذه الأوهام ورتّبها هذه المرة على الأبواب وفق ورودها في الكتابين، فبدأ بالتي وردت في كتاب البخاري، ثم تلاها بالتي في مسلم[3].

من ذلك قول البخاري: «حدثنا عمرو بن خالد نا زهير نا أبو إسحاق عن البراء، وذكر شأن تحويل القبلة».

قال الشيخ ـ رضي الله عنه ـ كان في نسخة أبي زيد المروزي حدثنا عمر بن خالد، هكذا نقله عنه أبو الحسين القابسي وأبو الفرج عبدوس بن محمد الطليطلي وذلك وهم، والصواب «عمرو» بفتح العين وسكون الميم، وهو عمرو بن خالد الحردي، وليس في شيوخ البخاري من يقال له: عمر بن خالد[4].

(١) نفس المصدر ص: ٣٧٥، (في الصحيح: «من اقتطع حق امرئ...») ص: ١٢٢/١.
(٢) تقييد المهمل وتمييز المشكل ص: ٣٩١.
(٣) المصدر السابق ص: ٥١٩.
(٤) المصدر السابق ص: ٣٩٢.

ومن العلل الواقعة في أسانيد كتاب مسلم مما لم يذكره الدارقطني في كتابه الاستدراك.

قال الغساني: «ومن كتاب الجنائز، قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي ومحمد بن قيس عن علي بن ربيعة قال: أول من نيح عليه بالكوفة قَرَظَة بن كعب، وفي نسخة ابن الحذّاء في إسناد هذا الحديث سعد بن عبيد بسكون العين وحذف الياء، والصواب: سعيد، بفتح السين وزيادة ياء. وسعيد بن عبيد هذا هو أخو عقبة بن عبيد يكنى: أبا الهذيل، ويكنى عقبة أبا الرجال براء مهملة وحاء مهملة مشدّدة»(١).

٤ ـ وفي الجزء التاسع من كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل عرّف الإمام الغساني: بشيوخ حدّث عنهم البخاري في كتابه وأهمل أنسابهم وذكر ما يعرفون به من قبائلهم وبلدانهم مثل ما يقول: حدثنا محمد، حدثنا أحمد ولا ينسبهما وحدثنا إسحاق ولا يزيد على ذلك شيئاً. وقد جمع أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بالحاكم في كتابه الذي وسمه بالمدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم، باباً في هذا المعنى، لكنه لم يستوعب كل ما في الكتاب من ذلك(٢)، ونبّه الغساني على من تكلم في هذا الموضوع فذكر منهم:

ـ أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بالكلاباذي في كتابه المسمى بالإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد في رجال الصحيح للبخاري.

ـ وأبو علي بن السكن في نسخته التي رواها عن الفربري.

ـ وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي في كتابه من الجامع، وغيرهم من أهل الصناعة كأبي الحسن الدارقطني وأبي أحمد بن عدي وأبي مسعود الدمشقي.

---

(١) تقييد المهمل وتمييز المشكل ص: ٥٧٠ ـ ٥٧١.

(٢) نفس المصدر ص: ٦٤٩ ـ ٦٥٠.

قال الغساني: «فجمعت في الباب ما انتهى إلي من كلامهم ولخصته وبيّنته ليرفع اللبس في ذلك على الناظر في جمعنا هذا، وخرّجت ما انتهى لي ذكره من هذه الأسماء على حروف المعجم تقريباً على الطالب»(١).

قال الغساني: «ومن حرف الحاء ممن اسمه الحسن أو الحسين، قال البخاري ـ رحمه الله ـ في عمرة الحديبية: حدثنا الحسن بن إسحاق عن محمد بن سابق عن مالك بن مغول.

وقال في غزوة خيبر: حدثنا الحسن بن إسحاق حدثنا محمد بن سابق حدثنا زائدة.

قال أبو نصر وأبو عبدالله الحاكم: هو الحسن بن إسحاق بن زياد أبو علي المروزي مولى بني ليث، وقال أبو حاتم الرازي هو مجهول»(٢).

٥ ـ خصّص الجزء العاشر والأخير من الكتاب لذكر من شُهر بلقب ممّن رُوي عنه العلم في المسندين الصحيحين.

قال الغساني: «وهو نوع من علوم الحديث، وقد تكلّم فيه الجلة من العلماء وأجازه الفقهاء، ولم نر حرجاً على ذاكره إذا قصد به التعريف بالمحدّث ولم يرد به النقص ولا العيب، وقد جعله أبو عبدالله الحاكم في كتاب تقسيم علوم الحديث، فناً من فنونه وقسماً من أقسامه»(٣).

وقد استهل المؤلف هذا الجزء بما جاء في تأويل قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾(٤)، وأعقب ذلك بما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم

---

(١) تقييد المهمل وتمييز المشكل ص: ٦٤٩.

(٢) نفس المصدر ص: ٦٧٧.

(٣) تقييد المهمل ص: ٧٣٤.

(٤) سورة الحجرات، آية: ١١.

الطويل والقصير، يراد به تبيين الرجل، كقول النبي ﷺ: «ما يقول ذو اليدين»[1]، ثم ذكر الألقاب مرتّبة على حروف الهجاء ويبدأ في كل حرف بالصحابة ثم يعقبهم بالتابعين ومن بعدهم، وعلى هذا المنوال سار في كل الحروف، ومن ذلك قوله:

«الأحنف بن قيس: اسمه صخر وقيل: الضحاك أبو بحر السعدي التميمي أدرك النبي ﷺ ودعا له، ولم يره، حدّث عن أبي ذر وابن مسعود وأبي بكرة، روى عنه الحسن وأبو العلاء بن الشخير»[2]، وبعد تمامه من ذكر الصحابة ذكر التابعين ومن بعدهم.

بعد هذه الجولة في لوحات مخطوط تقييد المهمل وتمييز المشكل للإمام أبي علي الغساني ـ رحمه الله ـ وتوضيح منهجه فيه، تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الباحثين قامت بتحقيق الأجزاء المختلفة للمخطوط، في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض لنيل شهادة الماجستير[3].

(٤) المصنفات الأندلسية حول رجال كتب السنّة الأخرى:

رافق عناية الأندلسيين برجال الموطأ والصحيحين، اهتمام بدراسة رجال كتب السنّة الأخرى، وفي مقدمتها رجال السّنن الثلاثة لأبي داود والترمذي والنسائي.

---

(١) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ـ كتاب الصلاة باب ما يفعل من سلّم من ركعتين ساهياً حديث ٥٨ ص: ٩٣/١ دار إحياء التراث العربي بيروت والبخاري في كتاب السهو ـ باب من لم يتشهد في سجدتي السهو، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له حديث رقم: ٩٧، وابن عبدالبر في التمهيد ٣٤١/١.

(٢) انظر تقييد المهمل ص: ٧٣٨.

(٣) ذكر ذلك الدكتور محمد إدريس الزبير في بحثه حول الغساني في مجلة الدراسات الإسلامية الصادرة عن مجمع البحوث بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد ـ في عددها الخاص حول الإسلام في الأندلس ص: ٣٧١.

وقد كتب علماء الأندلس مصنّفات عديدة في هذا الموضوع، لم يصلنا منها إلا النزر اليسير، وما تبقى يعد في حكم المفقود. وفي هذا المبحث سأذكر ما أمكنني حصره من ذلك، منبّها على المصادر التي ذكرت ذلك، ومشيراً إلى مكان وجود المخطوط منها.

١ ـ جزء فيه تسمية شيوخ عبدالله بن وهب[1]، لقاسم بن أصبغ، المتوفى سنة ٣٤٠هـ[2].

٢ ـ كتاب تسمية شيوخ أبي داود لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ[3].

٣ ـ كتاب تسمية شيوخ أبي داود لأبي علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني ثم الجياني، المتوفى سنة ٤٩٨هـ، توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة (لاله لي باسطنبول رقم ٢٢٨٩)[4].

٤ ـ جزء فيه تسمية شيوخ أبي عيسى الترمذي في مصنّفه، تأليف أبي محمد عبدالعزيز بن محمد بن معاوية الأنصاري الدروقي الأطروش، المتوفى سنة ٥٢٤هـ[5].

٥ ـ شيوخ الأئمة لأبي محمد عبدالله بن سليمان بن داود بن عبدالرحمٰن بن سليمان بن عمر بن عمر بن حوط الله الأنصاري الأندلسي،

---

(١) عبدالله بن وهب بن مسلم، أبو محمد المصري ـ أحد الأثبات وصاحب التصانيف روى عن مالك والسفيانين وابن جريج وخلق توفي سنة سبع وتسعين ومائة (ميزان الاعتدال ٥٢١/٢ رقم: ٤٦٧٧ ـ وطبقات الحفاظ ص: ١٣٢ رقم: ٢٧١ ـ الديباج المذهب ص: ١٣٢).

(٢) فهرسة ابن خير ص: ٢٢٢.

(٣) نفس المصدر السابق ص: ٢٢١.

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٦٤/٦ ـ الرسالة المستطرفة ص: ١٥٥ ـ فهرسة ابن خير ص: ٢٢١.

(٥) فهرسة ابن خير ص: ٢٢٢، وهدية العارفين ٥٧٨/١.

المتوفى سنة ٦١٢هـ. وهو كتاب تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي[(١)].

٦ ـ شيوخ أبي داود السجستاني لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن خلفون، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[(٢)].

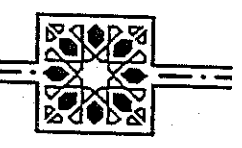
٧ ـ شيوخ أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم لابن خلفون أيضاً[(٣)].

٨ ـ شيوخ أبي عبدالرحمٰن النسائي لابن خلفون أيضاً.

ذكر الرعيني في برنامج شيوخه، أنه في «سفر»[(٤)].

٩ ـ شيوخ أبي عيسى الترمذي لابن خلفون أيضاً[(٥)].

(١) التكملة لكتاب الصلة ٨٨٣/٢ (مكتبة نشر الثقافة الإسلامية ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م). وطبقات الحفاظ ص: ٤٩٥ رقم: ١٠٨٨.
(٢) الأعلام للزركلي ٣٦/٦.
(٣) الذيل والتكملة لعبدالملك المراكشي ١٣٠/٦ (تحقيق د.إحسان عباس ـ دار الثقافة الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٣).
(٤) برنامج شيوخ الرعيني (أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٦هـ) ص: ٥٥ (مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ـ دمشق ١٩٦٢).
(٥) نفس المصدر السابق ص: ٥٥ ـ والأعلام ٣٦/٦.



المبحث الثاني: المصنّفات الأندلسية حول رجال الأندلس خاصة

هذا النوع من المصنّفات خصصه مؤلفوه لتراجم رجال العلم والفكر من المحدّثين والفقهاء والشعراء وغيرهم، الذين ظهروا في الأندلس، سواء من كان من أهلها الأصليين أو من وفد إليها وأقام فيها.

وقد صُنِّفَتْ في رجال الأندلس كتب كثيرة، وصلنا بعضها وكثير منها فقد مع ما اندثر من التراث الأندلسي.

وسأذكر ما أمكنني حصره من ذلك، منبّها على المفقود، والمخطوط، مع التعريف بمناهج المطبوع منها على وجه الاختصار.

١ ـ أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس:

لأبي عبدالله محمد بن حارث بن أسد الخشني[(١)]، المتوفى سنة ٣٦١هـ.

(١) هو الحافظ أبو عبدالله محمد بن حارث بن أسد الخشني القيرواني المغربي ـ عاش السنوات الأولى من حياته في القيروان، ثم رحل إلى الأندلس صغيراً ولما يتجاوز الثانية عشرة نزل بقرطبة وتتلمذ على محمد بن عبدالملك بن أيمن وقاسم بن أصبغ وغيرهما. كان فقيهاً محدّثاً له عدّة مؤلفات في الفقه والتاريخ ـ توفي ـ رحمه الله ـ بقرطبة سنة ٣٦١ (انظر الديباج المذهب ص: ٢٥٩).

يعتبر هذا الكتاب من أقدم المصادر الأندلسية في تراجم الفقهاء والمحدثين بالأندلس.

وقد قام بتحقيقه ودراسته: ماريا آبيلا - ولويس مولينا وطبعه المجلس الأعلى للأبحاث العلمية بمدريد سنة ١٩٩٢.

يحتوي هذا الكتاب على ٥٢٧ ترجمة مرتّبة على حروف المعجم وفق الترتيب المغربي الأندلسي، وذلك بالنسبة للحرف الأول من الاسم دون مراعاة لما بعده.

افتتح المؤلف كتابه بمقدمة قصيرة أوضح فيها المنهج الذي اتبعه في ترتيب وتراجم الأعلام، لكن المحقق لم يورد منها سوى القليل لكونها غير واضحة في الأصل الذي اعتمد عليه.

قسّم المؤلف التراجم على أبواب، فجعل لكل حرف باباً. ففي باب حرف الألف بدأ بمن اسمه: إبراهيم ثم أحمد ثم أيوب فأصبغ فأبان فأسامة.

وفي آخر الباب ذكر الأسماء المتفرقة في حرف الألف وهي الأفراد من الأسماء وعلى هذا النسق سار بالنسبة لباقي الحروف.

- وقد تمر حروف ليس فيها تراجم، كالذال والراء والضاد فيشير بعبارة: فارغ لا اسم فيه.

عناصر التراجم:

- يذكر في السطر الأول: الاسم الكامل للعَلَم ومن أي المدن هو.
- ثم يذكر كنيته ونسبه كاملاً وأي الوظائف تقلّد، ومن اشتهر من إخوته.
- ثم يذكر شيوخه الذين سمع منهم بالأندلس، وهل كانت له رحلة، ومن لقي في رحلته من الشيوخ.
- ويذكر عيوناً من أخباره وأحواله، وعمره وسنة ومكان وفاته.

والتراجم تختلف طولاً وقصراً بحسب أهمية العلم المترجم له، حيث نراه يطيل في تراجم الأعلام المشهورين كمحمد بن وضّاح القرطبي الذي ترجم له في أكثر من عشر صفحات[١]، وترجم لبقي بن مخلد القرطبي في حوالي أربع عشرة صفحة[٢].

وأحياناً لا تزيد الترجمة على السطرين، وذلك لأسباب منها:

- عدم شهرة صاحب الترجمة وقلة مشاركته في الحركة العلمية.
- عدم توفّر ما يثري ترجمته.

مثال ذلك:

في الترجمة رقم ٥٦ صفحة: ٤٨ قال: «أزهر بن منقلب، من أهل الجزيرة - رحمه الله - قال خالد بن سعد: أزهر بن منقلب رحل وعني بالعلم والطلب وكان من أهل الفتيا بموضعه توفي...[٣]».

وفي الترجمة رقم ٤٠٢ ص: ٢٩٦، قال: «أبو الفرج - من أهل أستجّة».

وكان من أهل الزهد ويقال: إنه كان مجاب الدعوة، توفي بعد الثلاثمائة.

٢ - تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس:

للحافظ أبي الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي[٤]، المتوفى سنة ٤٠٣هـ.

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدّثين للخشني ص: ١٢٢ رقم: ١٣٧.
(٢) نفس المصدر ص: ٤٩ رقم: ٥٢.
(٣) فراغ ولم يذكر سنة وفاته.
(٤) أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف بن الفرضي القرطبي الحافظ، كان فقيهاً عالماً بجميع فنون العلم، لم ير مثله في سعة الرواية بقرطبة، حافظاً للحديث متقناً لمذهبه أديباً ولي قضاء بلنسية - توفي مقتولاً سنة ٤٠٣هـ الديباج المذهب ص: ١٤٣ - وبغية الملتمس ص: ٣٢١ وجذوة المقتبس ص: ٢٣٧.

وهو كتاب حافل بالتراجم والأخبار اعتمد عليه من جاء بعده من مؤرخي الأندلس وغيرهم.

ـ ترتيب الكتاب:

رتّب ابن الفرضي أسماء الأعلام المترجم لهم على حروف المعجم (المشرقية) بالنسبة للحرف الأول فقط، فبدأ بمن اسمه إبراهيم ثم أبان ثم أحمد فإدريس فإسماعيل فإسحاق فأسد فأسامة فأسعد فأصبغ فأفلح فأمية فأيوب.

ثم ذكر الأفراد من حرف الألف، وعلى هذا النسق سار في باقي الحروف. وفي نهاية كل حرف يذكر الغرباء الذين دخلوا الأندلس.

ـ ويرتّب مجموعة التراجم في الحرف الواحد على حسب تواريخ الوفاة فمن تقدمت وفاته ذكره في الأول وهكذا.

ـ ولم يفرد ابن الفرضي باباً خاصاً بالنساء وإنما دمج أسماءهن مع أسماء الرجال وفق الترتيب المذكور.

ـ وجملة ما في كتاب ابن الفرضي من التراجم هو ١٦٥١ ترجمة.

عناصر الترجمة:

قال ابن الفرضي في مقدمة كتابه: «هذا كتاب جمعناه: في فقهاء الأندلس وعلمائهم ورواتهم وأهل العناية منهم ملخصاً، على حروف المعجم، قصدنا فيه قصد الاختصار ... وعرضنا فيه: ذكر أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم ومن كان يغلب عليه حفظ الرأي، ومن كان الحديث والرواية أملك عليه، وأغلب عليه، ومن كانت له إلى المشرق رحلة، وعمن روى، ومن أجلّ من لقي؟ ومن بلغ منهم مبلغ الأخذ عنه، ومن كان يشاور في الأحكام ويستفتى، ومن ولي منهم خطة القضاء ومن المولد والوفاة، ما أمكنني على حسب ما قيدته.

وتركنا تكرار الأسانيد: مخافة أن نقع فيما رغبنا عنه، من الإطالة.

ولما رأيت كثيراً من الوفيات ترتبط بدول الملوك، لم أجد بُداً من ذكرها في صدر هذا الكتاب[١].

وذكر في آخر المقدمة أسانيده لمؤرخي الأندلس الذين أكثر الأخذ عنهم في كتابه من ذلك قوله: «فما كان في كتابنا هذا، عن أحمد، دون أن ننسبه فهو أحمد بن محمد بن عبدالبر، أخبرنا عنه محمد بن رفاعة الشيخ الصالح في تاريخه[٢].

هذا وقد افتتح ابن الفرضي كتابه بعد المقدمة بتراجم عشر من أمراء الأندلس، ابتدأها بترجمة عبدالرحمٰن الداخل وختمها بترجمة أمير المؤمنين المؤيد بالله هشام بن الحكم.

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات منها على الخصوص:

ـ طبعة السيد عزت العطار الحسيني ـ مكتب نشر الثقافة الإسلامية سنة ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

ـ طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٩٦٦.

٣ ـ كتاب جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس:

وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر: لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله الأزدي الحميدي المتوفى[٣]، سنة ٤٨٨هـ.

منهج الحميدي في كتابه جذوة المقتبس:

افتتح المؤلف الكتاب بمقدمة تاريخية ضافية عن الأندلس، فبدأ بذكر وقت افتتاحها ومن دخلها من التابعين ومن وليها من الأمراء، فعقد فصلاً

---

(١) تاريخ ابن الفرضي ١/١١.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ص: ١/ ٩.

(٣) مرت ترجمته.

من كتاب أبي عبدالله محمد بن أبي نصر الحميدي، إلا أنه انتهى فيه إلى حدود الخمسين وأربعمائة فاعتمدت على أكثر ما ذكره، وزدت ما أغفله وغادره، وتمّمت من حيث وقف»[1].

ويمكن تلخيص منهج الضبي في بغيته في الآتي:

١ - ترجم لرواة الحديث وأهل الفقه والأدب والشعر والمشهورين بالعلم والفضل من الأندلسيين والوافدين إليها.

٢ - الفترة الزمنية التي تناولها المؤلف تبدأ مع الفتح الإسلامي للأندلس حتى عصره، أي آخر القرن السادس الهجري.

٣ - افتتح التراجم بذكر من اسمه محمداً تيمناً باسم رسول الله ﷺ.

٤ - رتّب باقي الأسماء على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من اسم صاحب الترجمة وكذلك الحرف الأول من اسم والده، لكنه مع ذلك يقدّم ذكر من اسم والده محمداً ثم يسير على الترتيب المذكور.

٥ - بعد إتمامه لتراجم من عرفوا بأسمائهم من الرجال خصّص ثلاثة أبواب:

أ - باب لمن ذكر بالكنية ولم يتحقق من اسمه.

ب - باب لمن نسب إلى أحد آبائه ولم يعرف اسمه.

جـ - باب لمن ذكر بالنسبة.

د - ختم الكتاب بباب خصّصه لتراجم النساء.

وجملة ما في كتاب البغية من التراجم (هو ١٥٩٥) حسب الطبعة المذكورة وتمتاز التراجم في هذا الكتاب بالاختصار وعدم التطويل إلا أنه يركّز في الغالب على ذكر الاسم والكُنية ومن أي البلاد وعمن روى، ومن روى عنه، وسنة وفاته، وهل كانت له رحلة. وعند ترجمته للشعراء ومن غلب عليه الأدب، يذكر نماذج من أشعارهم.

(١) بغية الملتمس ص: ٥ (طبع في مدينة مجريط بمطبعة روخس سنة ١٨٨٤).

٦ - كتاب التكملة لكتاب الصلة:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي البلنسي المعروف بابن الأبّار[1]، المتوفى سنة ٦٥٨هـ، أكمل به كتاب الصلة لابن بشكوال، المتوفى سنة ٥٧٨هـ بدأه في شهر المحرم من سنة ٦٣١هـ، أي بعد أكثر من نصف قرن من وفاة ابن بشكوال.

فقد سار ابن الأبّار على نفس الطريق الذي رسمه سابقوه من مؤلفي كتب التراجم الأندلسية.

ومع أن كتاب ابن الأبّار يعتبر تكملة لما كتبه ابن بشكوال كما هو الظاهر من عنوانه، إلا أنه لم يبدأ من حيث انتهى ابن بشكوال، بل أعاد النظر في كثير من التراجم التي رأى فيها قصوراً.

قال في مقدمة كتابه: «ولم أقتصر به على الابتداء من حيث انتهى ابن بشكوال، بل تجاوزته وابن الفرضي، أتولى التقصي وأتوخى الإكمال، وربما أعدت من تحيّفا ذكره، وما تعرّفا أمره، وإن خالفتهما في نسق الحروف، فجريت على النهج المعروف».

وذكر ابن الأبّار أسانيده إلى من أخذ عنهم في المقدمة كي لا يكررها في صلب الكتاب.

ترتيب التراجم:

سار ابن الأبّار في ترتيبه للتراجم وفق الألف باء المغربية إلا أنه ابتدأها بمن اسمه أحمد تبرّكا باسم الرسول الأعظم ﷺ ثم ذكر من اسمه إبراهيم فإسماعيل وغيرها دون مراعاة أي ترتيب لاسم الأب، ورتّب الأسماء

(١) أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي البلنسي المعروف بابن الأبّار - ولد سنة ٥٩٥هـ - نشأ في بيت علم ونباهة - كان ذكياً فطنا عاقلاً لسناً - رحل إلى تونس بعد سقوط بلنسية. له مؤلفات في التاريخ والحديث والأدب - توفي مقتولاً سنة ٦٥٨هـ (انظر نفح الطيب ٣٤٧/٣).

في كل حرف على حسب تقدّم وفياتهم، ويذكر في آخر كل حرف، الأفراد من الأسماء ويعقبها بالكنى.

هذا وقد طبع الكتاب بمكتب نشر الثقافة الإسلامية للسيد عزت العطار الحسيني بالقاهرة سنة ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م. وطبعته أيضاً مطبعة السعادة بمصر. وجملة ما فيه من التراجم (٢١٨٨) ترجمة حسب طبعة السيد عزّت العطار.

٧ ـ المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي[1]:

تأليف: ابن الأبّار (محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي، المتوفى سنة ٦٥٨هـ).

وهو إكمال لعمل القاضي عياض الذي ألف كتاباً في شيوخ أستاذه أبي علي الصدفي، فأراد ابن الأبّار أن يكمل العمل بتأليف كتاب في أصحاب أبي علي الصدفي، الذين أخذوا عنه ومعاصريه، ومن تبادل معهم العلم[2].

رتّب ابن الأبّار التراجم فيه على حروف المعجم، إلا أنه استهله بمن اسمه أحمد كما فعل سابقوه. ورتب أسماء الحرف الواحد على حسب التقدم في الوفاة، وإذا أهمل حرفاً، نبّه إلى أنه لم يجد فيه (معروفاً من هؤلاء الرواة).

عناصر الترجمة ومنهج ابن الأبّار في ذلك:

يذكر المؤلف الاسم الكامل للمترجم له، وكنيته ونسبته وبلده الذي ولد فيه، أو الذي أصله منه، وأين سكن أو نزل.

---

(١) هو حسين بن محمد بن فيرة بن حيوة المعروف بابن سكرة الصدفي، أبو علي من أهل سرقسطة، سكن مرسية واستقضي بها، ورحل إلى المشرق وحج وأخذ عن شيوخ مكة والبصرة ثم عاد إلى الأندلس، توفي سنة ٥١٤هـ (البغية ص: ٢٥٣ رقم: ٦٥٥).

(٢) انظر مقدمة معجم أصحاب أبي علي الصدفي ص: (١).

بعد ذلك يذكر الشيوخ الذين سمع منهم ثم تلاميذه، ويختم الترجمة بذكر تاريخ الوفاة ومكانها وكذلك الميلاد إن تيسّر له ذلك. وعليه فإن هذا المعجم يعدّ بحق سجلاً حافلاً بأسماء طائفة من رجال الأندلس وتواريخ ميلادهم ووفياتهم وشيوخهم وتلاميذهم.

وجملة ما في هذا المعجم ٣١٥ ترجمة امتازت في أغلبها بالإيجاز وعدم الإطالة.

وقد طبع الكتاب أولاً في مدريد سنة ١٨٨٥، ثم طبع بدار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

٨ ـ كتاب صلة الصلة:

وهو ذيل للبشكوالية في تراجم أعلام الأندلس.

تأليف أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير العلامة الأندلسي الحافظ النحوي، المتوفى سنة ٧٠٨هـ[1].

المطبوع من هذا الكتاب هو القسم الأخير فقط، حققه: إ. ليفي برفنسال معتمداً في ذلك على مخطوطة الخزانة الكتانية بالمغرب.

وقد رتّب المؤلف تراجم الكتاب على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم دون مراعاة الحروف الأخرى أو اسم الأب.

ورتّب تراجم كل باب على حسب تواريخ وفاتهم، مقتدياً في ذلك بابن الفرضي وابن الأبّار.

وما دام المطبوع من الكتاب هو الجزء الثاني فقط، فهو يبتدئ بحرف العين.

---

(١) الحافظ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد ـ أصله من مدينة جيّان ـ شيخ المحدّثين والعلماء المقرئين، كان صلباً في الحق شديداً على أهل البدع ملازماً للسنّة، إليه انتهت الرياسة بالأندلس في صناعة العربية وتجويد القرآن ورواية الحديث ـ توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٧٠٨ هـ، وكان مولده سنة ٦٢٧هـ (انظر مقدمة صلة الصلة).

وجميع ما فيه من التراجم ٤٣٤ ترجمة متفاوتة الطول، منها تراجم لا تتجاوز السطرين لعدم شهرة المترجم له أو لعدم حصول المؤلف على ما يثري هذه الترجمة، وأخرى أخذت ما يقارب الثلاث صفحات[١].

هذا ما أمكنني الاطلاع عليه من الكتب المطبوعة، حول رجال الأندلس، وتوجد كتب أخرى في حكم المفقودة نذكر منها:

٩ - ذيل على كتاب الصلة:

لابن بشكوال تأليف يوسف بن عبدالله بن سعيد المعروف بابن عيّاد (توفي سنة ٥٧٥هـ)[٢].

١٠ - كتاب رجال الأندلس:

لخالد بن سعد، المتوفى سنة ٣٥٢هـ[٣].

١١ - كتاب أنساب مشاهير الأندلس:

لأحمد بن محمد بن موسى الرازي في خمس مجلدات[٤].

وفي ختام هذه القراءة لأهم الكتب المؤلفة في رجال الأندلس يتضح أن الأندلسيين اهتموا كثيراً بتدوين تراجم أعلامهم وعلمائهم، في سلسلة في المؤلفات، اللاحق منها يكمل السابق، إلى أن غطت أغلب رواة الحديث والفقهاء والشعراء وأهل العلم والرياسة، منذ الفتح الإسلامي للأندلس سنة ٩٢هـ وإلى بداية القرن الثامن الهجري. وهناك مؤلفات أخرى أكملت هذه المسيرة، إلى آخر أيام الدولة الإسلامية في الأندلس، إلا أن الجانب

---

(١) انظر مثلاً ترجمة عمر بن عبدالحميد الأزدي المعروف بالرندي (كتاب صلة الصلة، ترجمة رقم: ١٢٦).

(٢) تأتي ترجمته لاحقاً.

(٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٣٧٥ رقم: ٨٤٦.

(٤) بغية الملتمس للضبي ص: ١٤٠ رقم: ٣٣٠.

التاريخي غلب عليها، كالإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب[١]، وغيرها.

---

(١) هو لسان الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد بن علي بن أحمد السلماني، ولد سنة ٧١٣ بغرناطة وحفظ القرآن في طفولته - نشأ وتربى في بيت علم، فأبوه كان وزيراً، ثم تولى لسان الدين الوزارة للسلطان يوسف بن إسماعيل النصري ثم لابنه محمد الغني بالله. توفي - رحمه الله - بفاس مقتولاً (نفح الطيب: ١٤٧/١).

المبحث الثالث: الكتب الأندلسية في المشيخات والفهارس أو البرامج

ظهرت هذه المصنّفات في الأندلس مع ترعرع وازدهار حركة الحديث بها خلال القرن الرابع الهجري، فكانت بمثابة الدليل على ما جمعه أصحابها من إجازات تثبت ما تحمّلوه عن شيوخهم.

ويسمى هذا النوع من الكتب عند أهل المشرق بالمشيخات أو المعاجم أو الأثبات، وعند أهل المغرب كتب البرامج أو الفهارس[١].

وقبل أن نتطرّق إلى ذكر جانب مما ألّفه الأندلسيون في هذا الفنّ نتعرّف على مدلول هذه المصطلحات ومدى اتفاقها واختلافها. قال الشيخ الكتاني في فهرس الفهارس[٢]:

«واعلم أنه بعد التتبع والتروي، ظهر أن الأوائل كانوا يطلقون لفظة المشيخة على الجزء الذي يجمع فيه المحدّث أسماء شيوخه ومروياته عنهم، ثم صاروا يطلقون عليه بعد ذلك اسم المعجم، لمّا أصبحوا يفردون أسماء الشيوخ ويرتّبونهم على حروف المعجم، فكثر استعمال وإطلاق المعاجم مع المشيخات. وأهل الأندلس يستعملون ويطلقون البرنامج. أما في القرون

(١) انظر مقدمة تحقيق «برنامج ابن جابر الوادي آشي» للدكتور محمد الحبيب الهيلة (طبع بالدار التونسية للطباعة والنشر ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

(٢) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للشيخ عبدالحي الكتاني (المطبعة الجديدة بفاس، سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م).

الأخيرة فأهل المشرق يقولون إلى الآن الثبت، وأهل المغرب إلى الآن يسمّون الفهرسة»[١]. وقد استعمل محدّثو الأندلس مصطلح المشيخة كما سنرى في هذا المبحث.

و«المعجم: عبارة عن الكتاب الذي يترجم فيه الشيخ شيوخه مرتبين على حروف المعجم، ويذكر ما رواه عن كل واحد في ترجمته من حرفه، وتوسّع المتأخرون فسموا المعجم: الكتاب الذي يخصه الشيخ بشيوخه وأقرانه أو من أخذ عنه، أو يفرده أحد المحدّثين بشيوخ حافظ أو تلاميذه، كمعجم شيوخ الصدفي لعياض، ومعجم تلاميذه لابن الأبّار[٢]، سمّي بذلك لذكرهم الرواة فيه على ترتيب حروف المعجم، تسهيلاً للمطالع والمستفيد ... والمشيخات في معنى المعاجم، إلا أن المعاجم يرتّب فيها المشايخ على حروف المعجم بأسمائهم، بخلاف المشيخات»[٣].

و«الفهرسة في الاصطلاح: هو الكتاب الذي يجمع فيه الشيخ شيوخه وأسانيده وما يتعلّق بذلك»[٤]، من المرويات، وهو مرادف للبرنامج عند الأندلسيين.

أ ـ كتب المشيخات:

وهي التي عمد فيها مؤلفوها إلى ذكر مشايخهم الذين التقوا بهم وأخذوا عنهم العلم، أو أجازوهم، ومروياتهم عنهم وقد يكتفي المؤلف بذكر حديث أو أكثر لكل شيخ من شيوخه.

وقد أولى الأندلسيون هذا الفنّ عناية خاصة إلا أن استعمالهم لفظ

(١) المصدر السابق ٣٨/١.

(٢) هو معجم أصحاب أبي علي الصدفي، لابن الأبار، وقد عرّفنا بمنهج المؤلف فيه في مبحث (المصنفات في رجال الأندلس) من هذا الفصل.

(٣) فهرس الفهارس للكتاني ٤١/٢، ٤٢.

(٤) نفس المصدر السابق ١/ ٤٠، ٤١.

الفهارس والبرامج كان أكثر، وهو ما سنراه في المطلب القادم.

وفيما يلي نماذج من المصنّفات الأندلسية في المشيخات:

١ ـ شيوخ أبي عمر أحمد بن عبدالرحمٰن بن مروان بن عبدالقاهر بن حيّ بن عبدالملك العبسي الإشبيلي الأندلسي، المتوفى سنة ٣٩٩هـ[١]. وهو برنامج حافل جمع فيه مشيخته.

٢ ـ شيوخ ابن العربي:

وهو كتاب فيه جملة من شيوخ الحافظ القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد الإشبيلي المعروف بابن العربي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ. وهم واحد وأربعون رجلاً، خرّج عن كل واحد منهم حديثاً[٢].

٣ ـ مشيخة القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

وهو المسمى بالغنية:

توجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٧٣٢[٣]. وطبع بالدار العربية للكتاب تونس ـ ليبيا ـ سنة ١٣٨٨هـ/١٩٧٨م.

٤ ـ المشيخة التي خرّجها القاضي عياض لشيخه أبي علي الحسين بن محمد الصدفي، المتوفى سنة ٥١٤هـ[٤].

---

(١) أحمد بن عبدالرحمٰن بن عبدالقاهر روى بقرطبة عن محمد بن لبابة وأحمد بن خالد وأحمد بن بقي وغيرهم، ورحل إلى المشرق في سنة سبع عشرة وثلاثمائة فأخذ عن أبي جعفر العقيلي وابن الأعرابي وأبي جعفر الطحاوي وغيرهم، له تآليف في الفقه والزهد، وجمع مشيخته في برنامج حافل ولد سنة ٢٩٣هـ وتوفي سنة ٣٩٩هـ. (الديباج المذهب ص: ٤٣). وانظر كذلك (فهرسة ابن خير ص: ٤٣٦).

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص: ١٦٦.

(٣) انظر مدرسة الإمام البخاري في المغرب ٢٣٦/١.

(٤) الرسالة المستطرفة للكتاني ص: ١٠٦.

٥ ـ شيوخ أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن رزقون المرسي، المتوفى سنة ٥٤٥هـ[١].

٦ ـ شيوخ الفقيه الحافظ أبي عمر بن عبدالبر النمري ـ رحمه الله ـ مرتبة على حروف المعجم؛ جمع الشيخ الفقيه أبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال، المتوفى سنة ٥٧٨هـ[٢].

ب ـ كتب الفهارس أو البرامج:

في هذا المطلب نتعرّف على طائفة مما ألّفه علماء الأندلس في هذا الفنّ مرتبة حسب وفيات أصحابها:

١ ـ فهرسة أبي محمد عبدالله بن محمد بن علي اللخمي الباجي أصله من باجة القيروان، سكن إشبيلية، وتوفي سنة ٣٧٨هـ[٣].

٢ ـ فهرسة أبي عمر أحمد بن عبدالله بن محمد بن علي الباجي[٤]، المتوفى سنة ٣٩٦هـ، وابنه الفقيه أبي عبدالله محمد[٥]، الذي رافق والده في

---

(١) أحمد بن علي بن أحمد بن رزقون: بالراء المهملة والزاي المعجمة بعدها. أبو العباس الداخل إلى الأندلس من ناحية القيروان، كان مقرئاً محدّثاً فقيهاً استقضى فحمدت سيرته، ثم صرف عن القضاء لإسماع الحديث والإقراء، توفي في الجزيرة الخضراء سنة خمس وأربعين وخمسمائة (انظر الديباج المذهب ص: ٥٢).

(٢) فهرسة ابن خير ص: ٤٣٢.

(٣) أبو محمد عبدالله بن محمد بن علي (بن شريعة) المعروف بالباجي أصله من باجة القيروان وسكن إشبيلية ـ فقيه محدّث جليل سمع من محمد بن عمر بن لبابة وعبدالله بن يونس المرادي صاحب بقي بن مخلد وغيرهما ـ روى عنه ابنه أحمد، وعبدالله بن إبراهيم الأصيلي وخلق. توفي سنة ٣٧٨هـ (بغية الملتمس ص: ٣١٧ رقم: ٨٧٩ ـ وفهرسة ابن خير ص: ٤٢٥).

(٤) ابن الباجي الحافظ أبو عمر أحمد بن عبدالله بن محمد بن علي اللخمي الإشبيلي ـ سمع أباه ورحل ـ كان عالماً بالحديث. إماماً مشهوراً ـ ولي قضاء إشبيلية ونشر العلم ـ حدّث عنه ابن عبدالبر. ولد سنة ٣٣٢هـ ـ ومات في المحرم سنة ٣٩٦هـ. (بغية الملتمس ص: ١٧٢ رقم: ٤٢٣. وطبقات الحفاظ ص: ٤١٤ رقم: ٩٣٥).

(٥) بغية الملتمس، ص: ٣٩ رقم: ١٥.

رحلته إلى المشرق وشاركه في شيوخه، جمعها الوالد له ولابنه[1].

٣ ـ فهرسة الشيخ أبي المطرّف عبدالرحمٰن بن مروان بن عبدالرحمٰن القنازعي، المتوفى سنة ٤١٣هـ[2].

٤ ـ فهرسة الحافظ أبي عبدالله محمد بن يحيى بن الحذّاء، المتوفى سنة ٤١٦هـ[3].

٥ ـ فهرسة الحافظ الإمام المقرئ أبي عمر أحمد بن محمد بن عبدالله بن لبّ بن يحيى المعافري الأندلسي الطلمنكي، المتوفى سنة ٤٢٩هـ[4].

٦ ـ فهرسة الحافظ الإمام أبي عمر عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الداني الأموي مولاهم القرطبي المقري، المتوفى سنة ٤٤٤هـ بمدينة دانية بالأندلس[5]:

٧ ـ فهرسة ابن حزم: الإمام العلامة الحافظ أبو محمد علي بن

---

(١) انظر فهرسة ابن خير، ص: ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٢) هو أبو المطرف عبدالرحمٰن بن مروان بن عبدالرحمٰن القنازعي، قرطبي فقيه محدّث رحل إلى المشرق سنة ٣٦٧هـ سمع فيها عن بعض أصحاب البغوي وجماعة، روى عنه الحافظ أبو عمر بن عبدالبر وآخرون توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤١٣هـ وكان مولده سنة ٣٤١هـ (انظر بغية الملتمس، ص: ٣٥٨ رقم: ١٠٤٢ وكتاب الصلة ٣٢٢/٢ رقم: ٦٩٤).

(٣) مرت ترجمته (انظر بغية الملتمس ص: ١٣٦ رقم: ٣١٩ ـ وكتاب الصلة لابن بشكوال ٥٠٥/٢).

(٤) فهرسة ابن خير، ص: ٤٣٠ ـ وطبقات الحفاظ ص: ٤٢٣ رقم: ٩٥٩.

(٥) ولد أبو عمر الداني ـ رحمه الله ـ سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأ يطلب العلم سنة ست وثمانين، ودخل المشرق وحج ورجع، كان أحد الأئمة في القراءات، له مائة وعشرون تصنيفاً. مات رحمه الله في نصف شوال سنة ٤٤٤هـ بدانية (طبقات الحفاظ، ص: ٤٢٨ رقم: ٩٧١). (وبغية الملتمس، ص: ٣٩٩ رقم: ١١٨٥). (وفهرسة ابن خير، ص:٤٢٨).

أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب، الأموي مولاهم القرطبي الظاهري، المتوفى سنة ٤٥٧هـ[1].

٨ ـ فهرسة الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ[2].

٩ ـ فهرسة الحافظ أبي عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذّاء القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٧هـ[3].

١٠ ـ فهرسة الحافظ الكبير أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب الباجي القرطبي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ[4].

١١ ـ فهرسة أبي العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري المري ـ يعرف بابن الدلائي، المتوفى سنة ٤٧٨هـ[5].

١٢ ـ فهرسة الإمام الحافظ محدّث الأندلس أبي علي الحسين بن

---

(١) كان الإمام ابن حزم أولاً شافعياً ثم تحوّل ظاهرياً وكان صاحب فنون وورع وزهد وإليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، له كتاب المحلى في الفقه على مذهبه والملل والنحل، والإيصال في فقه الحديث، وغيرها كثير. توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤٥٦هـ أو ٤٥٧ وكانت ولادته بقرطبة سنة ٣٨٤هـ (طبقات الحفاظ، ص: ٤٣٥ رقم: ٩٨١ وبغية الملتمس ص: ٤٠٣ رقم: ١٢٠٤ ـ جذوة المقتبس للحميدي، ص: ٢٩٠ ـ الصلة لابن بشكوال ٤١٥/٢ رقم: ٨٩٤).

(٢) فهرسة ابن خير، ص: ٤٢٩.

(٣) أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذّاء، أبو عمر، قرطبي محدّث حافظ يروي عن أبي محمد بن أسد عن أبي علي بن السكن عن الفربري كتاب البخاري ـ توفي رحمه الله ـ سنة ٤٦٧هـ (بغية الملتمس، ص: ١٥٢ رقم: ٣٤٩) و (فهرسة ابن خير، ص: ٤٣٥).

(٤) ستأتي ترجمته في المبحث القادم: وفهرسته هذه، من مرويات أبي بكر بن خير الإشبيلي (انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص: ٤٢٩).

(٥) هو الشيخ الفقيه أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري ثم الدلائي ـ رحل مع والده بعيد الأربعمائة إلى مكة فسمع الكثير من شيوخها ومن القادمين إليها وكتب هناك كثيراً من المصنفات والتواريخ ـ مات رحمه الله سنة ٤٧٨هـ (بغية الملتمس، ص: ١٨٢ رقم: ٤٤٦) وفهرسة ابن خير، ص: ٤٣٠.

محمد الغساني ثم الجياني الأندلسي، المتوفى سنة ٤٩٨هـ[١].

١٣ ـ فهرسة الشيخ أبي عبدالله محمد بن سليمان بن خليفة بن عبدالواحد الأنصاري المالقي القاضي، المتوفى سنة ٤٩٩هـ أو ٥٠٠هـ[٢].

١٤ ـ فهرسة عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي، المتوفى سنة ٥٢١هـ[٣].

١٥ ـ فهرسة الشيخ أبي محمد عبدالرحمٰن بن محمد بن عتاب، المتوفى سنة ٥٢٠هـ[٤].

١٦ ـ فهرسة القاضي أبي محمد عبدالحق بن عطية، المتوفى سنة ٥٤١هـ[٥]، وقد حقق هذه الفهرسة الأستاذان: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي وطبعت بدار المغرب الإسلامي سنة ١٩٨٢م.

---

(١) فهرسة ابن خير، ص: ٤٢٥.

(٢) فهرسة ابن عطية، ص: ١٠٣ (تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي طبع دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٢). وانظر كذلك بغية الملتمس، ص: ٦٨ رقم: ١٢٦.

(٣) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، إمام في اللغة والأدب مبرّز، وتواليفه دالة على رسوخه واتساعه، مولده سنة ٤٤٤هـ، وتوفي في رجب عام ٥٢١هـ، وكان ثقة مأموناً على ما قيّد وروى ونقل وضبط. (بغية الملتمس، ص: ٣٢٤ رقم: ٨٩٢ ـ فهرسة ابن خير، ص: ٤٣٣).

(٤) أبو محمد عبدالرحمٰن بن محمد بن عتاب بن محسن، فقيه عارف، محدّث مكثر، يروي عن أبيه وعن أبي عمر ابن عبدالبر، وأبي محمد الشنتجيالي وجماعة. مولده سنة ٤٣٣هـ، توفي مستهل جمادى الأولى سنة ٥٢٠هـ (انظر فهرسة ابن خير، ص: ٤٢٧ ـ وبغية الملتمس، ص: ٣٤٤ رقم: ٩٨٦).

(٥) هو الإمام عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمٰن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي ـ أبو محمد، فقيه حافظ محدّث مشهور، ألّف في التفسير كتاباً ضخماً ـ مولده في عام ٤٨١هـ، وتوفي بمدينة لورقة عام ٥٤٢ وقيل ٥٤١هـ، روى عن أبي علي الغساني وعن أبيه المحدّث أبي بكر غالب وغيرهم. (انظر بغية الملتمس، ص: ٣٧٦ رقم: ١١٠٣).

١٧ ـ فهرسة العلامة القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد الإشبيلي المعروف بابن العربي، المتوفى سنة ٥٤٣م[١].

١٨ ـ فهرسة القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي الحافظ، المتوفى سنة ٥٤٤هـ[٢].

١٩ ـ برنامج إبراهيم بن خلف بن محمد بن الحبيب بن عبدالله بن عمر بن فرقد القرشي العامري سكن أشبيلية وتوفي سنة ٥٧٢، وكانت ولادته سنة ٤٨٤هـ قال لسان الدين بن الخطيب دوّن إبراهيم بن خلف برنامجاً ممتعاً ذكر فيه شيوخه وكيفية أخذه عنهم[٣].

٢٠ ـ برنامج يوسف بن عبدالله بن سعيد أبي عمر، يعرف بابن عيّاد الأندلسي، المحدّث الحافظ المقرئ، المتوفى سنة ٥٧٤هـ[٤].

٢١ ـ فهرسة أبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٧٥هـ.

وهذه الفهرسة مطبوعة وقد استفدت منها كثيراً خاصة في هذا الفصل، وسأتناول منهج ابن خير الإشبيلي في فهرسته بشيء من التفصيل في آخر هذا المبحث إن شاء الله.

٢٢ ـ فهرسة الحافظ الإمام أبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال الأندلسي، المتوفى سنة ٥٧٨[٥].

٢٣ ـ برنامج شيوخ الرعيني (أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٦هـ)، حققه الأستاذ إبراهيم شبوح،

---

(١) فهرسة ابن خير، ص: ٤٢٧ ـ بغية الملتمس، ص: ٨٢ رقم: ١٧٩.

(٢) انظر فهرسة ابن خير، ص: ٤٣٧.

(٣) انظر الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب ٣٧٣/١.

(٤) نيل الابتهاج ص: ٣٥١.

(٥) انظر فهرسة ابن خير ص: ٤٣٤.

وطبعته وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ مديرية إحياء التراث القديم بدمشق سنة ١٩٦٢.

٢٤ ـ برنامج ابن جابر الوادي آشي (محمد بن جابر بن محمد بن القاسم بن أحمد بن إبراهيم بن حسّان الوادي آشي القيسي أبو عبدالله، المتوفى سنة ٧٤٩هـ).

حققه الدكتور محمد الحبيب الهيلة الأستاذ بالكلية الزيتونية، وطبعته الدار التونسية للطباعة والنشر سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

دراسة نماذج من الفهارس الأندلسية:

١ ـ فهرسة ابن خير الإشبيلي:

ـ مؤلفها:

هو الإمام الحافظ شيخ القراء أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي.

ولد سنة ٥٠٢هـ بأشبيلية. أتقن القراءات على الشيخ أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح[1]، واختص به حتى ساد أهل بلده. وكان محدّثاً متقناً أديباً نحوياً لغوياً، واسع المعرفة، طاف بأغلب مدن الأندلس، وقد قرأ أو سمع قراءة أو أجيز له ما يزيد على ١٠٤٠ كتاباً في شتى العلوم والاختصاصات. توفي رحمه الله ـ في قرطبة سنة ٥٧٥هـ، وكان قد دفن بها ثم جرى نقل جثمانه إلى مدينة إشبيلية[2].

(١) أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي مقرئ إشبيلية وخطيبها، محدّث أديب مشهور روى عن أبي محمد بن خزرج وأجاز له أبو محمد بن حزم وغيره، توفي ـ رحمه الله ـ في جمادى الآخرة سنة ٥٣٧هـ، وكانت ولادته في ربيع الأول سنة ٤٥١هـ (انظر بغية الملتمس ص: ٣٠٥ رقم: ٨٤٩).

(٢) ترجمته في (طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٨٦ رقم: ١٠٧٣، بغية الملتمس للضبي ص: ٦٥ رقم: ١١٢، تذكرة الحفاظ ٤/١٣٦٦).

منهج ابن خير في فهرسته:

بوّب ابن خير فهرسته على أساس ذكر الكتب التي رواها أو أجيزت له ـ حسب موضوعاتها واختصاصاتها، فبدأها بالقرآن الكريم وعلومه، ثم الحديث الشريف وعلومه، والسيّر والأنساب، ثم الفقه وما يتعلق به، وأخيراً اللغة والنحو والأدب، حيث يذكر عنوان الكتاب ويتبعه باسم مؤلفه ولقبه ونسبه، وأحياناً يتوسّع في التعريف بالمؤلف فيذكر سنة ميلاده ووفاته.

فإذا كان المؤلف من شيوخه يذكر الطريقة التي تحمّل بها عنه، وإن لم يكن من شيوخه يذكر سنده في ذلك إلى المؤلف. وبذلك يكون اعتناء ابن خير ـ رحمه الله ـ بالكتب والمرويات أظهر من اعتنائه بتراجم الشيوخ والرواة.

وعند سرده لسند مروياته في علم من العلوم، يذكر السنّة والمكان الذي سمع فيه، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي السند.

مثال توضيحي:

ـ كتاب الإرشاد في معرفة مذاهب القرّاء السبعة، وشرح أصولهم؛ تأليف أبي الطيب عبدالمنعم بن عبيدالله بن غلبون المقري الحلبي رحمه الله؛ حدثني به شيخنا الخطيب أبو الحسن شريح بن محمد المقري، رحمه الله، قراءة عليه وأنا أسمعه في ذي الحجة من سنة ٥٣٥هـ، قال: حدثني به أبي رحمه الله، سماعاً من لفظه، قال: سمعته على أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم المقري، بحجرته بزقاق مهدة من فسطاط مصر سنة ٤٢٣هـ قال: أخبرنا به أبو الطيب بن غلبون ـ رحمه الله ـ[1].

مثال ثاني:

كتاب تفسير الموطأ لأبي جعفر بن نصر الداودي الفقيه المالكي من

(١) فهرسة ابن خير ص: ٢٥.

أهل المسيلة، وسماه الكتاب النامي؛ حدثني به أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر - رحمه الله - قال: نا به أبو علي الغساني، قال: نا به أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي، قال: حدثني به أبو عبدالملك مروان بن علي القطان، ويعرف بالنوني صاحبنا الفقيه بطرابلس وسكن معه مدة من خمسة أعوام، قال أبو علي، قال لي حاتم بن محمد: كان أبو جعفر الداودي حين دخلت إلى المشرق حياً، فلم يمكنني لقاؤه لتغرّب الطريق من الجهة التي خرجت إليها من البحر، وتوفي الداودي بتلمسان سنة ٤٠٢هـ[1].

هذان مثالان أوردتهما لتوضيح منهج ابن خير في فهرسته. ولم يكن الأندلسيون على منهج واحد في فهارسهم وبرامجهم، فهناك مناهج متمايزة عرفت بها المؤلفات الأندلسية في هذا الفنّ منها:

١ - أن يورد المؤلف ترجمات شيوخه ذاكراً في كل ترجمة الكتب التي أخذها عن كل واحد منهم، مثل برنامج عبدالحق بن عطية الغرناطي، المتوفى سنة ٥٤١هـ، وبرنامج شيوخ أبي الحسن علي بن محمد الرعيني، المتوفى سنة ٦٦٦هـ.

٢ - أن يجعل المؤلف برنامج شيوخه في قسمين يخص الأول بترجمات الشيوخ، ويجعل الآخر لذكر الدواوين المأخوذة عنهم، كما في برنامج ابن جابر الوادي آشي، وهو ما سنراه في النموذج الثاني.

٣ - برنامج ابن جابر الوادي آشي:

- مؤلفه هو محمد بن جابر بن محمد بن القاسم بن أحمد بن إبراهيم بن حسان الوادي آشي - أبو عبدالله، المولود بتونس سن ٦٧٣هـ، أندلسي الأصل ينسب إلى مدينة وادي آش الأندلسية.

أخذ العلم عن والده وأبي القاسم اللبيدي والقاضي ابن الغمّاز البلنسي ورحل إلى المشرق سنة ٧٢٢هـ فطاف بالأسكندرية والقاهرة وبيت المقدس

(١) فهرسة ابن خير ص: ٨٧.

والخليل ودمشق ثم مكة المكرمة والمدينة المنورة وأخذ في كل منها عن أهل الاختصاص في كل فنّ.

ثم رحل إلى المغرب والأندلس ودخل غرناطة سنة ٧٢٦هـ. له تآليف مفيدة تدل على مكانته المرموقة بين علماء عصره. توفي رحمه الله سنة ٧٤٩هـ في الطاعون[1].

٤ - منهج ابن جابر في برنامجه[2]:

ذكر المؤلف في مقدمة كتابه أنه وضع هذا البرنامج استجابة لرغبة بعض معاصريه حيث قال: «أما بعد، فإن بعض أرباب الرواية، ذا الشغف بها والعناية، أحبّ أن أقيّد له أسماء من لقيته من شيوخي الجلة، زمن مقامي بتونس وفي زمني الرحلة، وأسمي له ما أخذته عنهم كائنا من كان، على حسب الوسع والإمكان، ومن أجازني ممن لقيته وأخذت عنه أو ممن لم آخذ عنه، أو كتب لي بها من المشرق والمغرب وأفصح له عن جملة ذلك وأعرب، فأجبته لما سأل وجعلته له في جزأين كما أمّل، في أحدهما أسماء الشيوخ وأنسابهم وكناهم، وما أمكن من ذكر موالدهم، ووفياتهم وأناشيدهم. وفي الآخر ذكر المأخوذ عنهم»[3].

ويبدو من خلال هذه المقدمة أن ابن جابر قسّم برنامجه إلى قسمين خص الأول بتراجم الشيوخ والثاني بالمرويات، والجدير بالملاحظة أنه جعل الجزء الأول في قسمين: **أولهما**: فيه ترجمات الشيوخ الذين لقيهم وأخذ عنهم مباشرة، **وثانيهما**: ذكر فيه الشيوخ الذين أجازوه سواء لقيهم أو لم يلقهم.

(١) الديباج المذهب ص: ٣١١ - ٣١٣، درّة الحجال لابن القاضي ٢/١٠٢ (تحقيق محمد الأحمدي طبع بالقاهرة ١٣٩٠هـ و١٣٩٤ في ٣ أجزاء).

(٢) اعتمدت في دراسة منهج ابن جابر في برنامجه على البرنامج الذي حققه الدكتور محمد الحبيب الهيلة، المطبوع سنة ١٤٠١هـ بتونس، واستفدت من المقدمة القيمة التي افتتح بها التحقيق.

(٣) برنامج ابن جابر ص: ٤١.

أورد في القسم الأول سبعين ترجمة لشيوخ أخذ عنهم مباشرة، وكانت علاقته بهم وطيدة، ذكرهم مرتبين على حسب البلاد التي ينتسبون إليها، فذكر التونسيين والمغاربة ثم المصريين والمكيين والمدنيين ثم الشاميين وأهل بيت المقدس.

- هذا وقد توسّع ابن جابر في تراجم شيوخه الذين أخذ عنهم مباشرة فهو يذكر أولاً الأوصاف والتحليات الخاصة بالمترجم له ثم يذكر لقبه وكنيته واسمه مع ما أمكن من أسماء الأباء والأجداد، مع ذكر البلد التي ينسب إليها.

- ينبه على سنة الولادة وأحياناً يحدد يوم الولادة والشهر.

- بعد ذلك يسرد الشيوخ الذين أخذ عنهم هذا الشيخ وأجازوه.

- ثم يذكر قراءته عليه وغالباً ما يبيّن مقدار الأخذ، وأحياناً يذكر المكان الذي أخذ به والكتب المسموعة، ويختم ذلك بذكر سنة الوفاة ومكانها.

أما الشيوخ الذين أجازوه وعددهم ٢١٠ شيخاً فقد ذكرهم دون مراعاة أي ترتيب في ذلك، وختم التراجم بذكر النساء وعددهن ١٢ امرأة دون مراعاة أي ترتيب كذلك.

ولم يتوسّع في تراجم الذين أجازوه حيث يكتفي غالباً بذكر اسم الشيخ دون تحلية ولا وصف، ويذكر الولادة أحياناً، والشيوخ الذين أخذ عنهم ويختم ذلك بذكر الوفاة إن عرفها، وفي أحيان أخرى يذكر اسم الشيخ دون أن يترجم.

أما الجزء الثاني الخاص بذكر الكتب التي أخذها عنهم، فقد رتّبها على حسب العلوم فبدأ بذكر القرآن وعلومه فالحديث وعلومه ثم ذكر كتب التصوّف فاللغة والأدب ثم كتب الفهارس والمعاجم، ويذكر لكل كتاب عنوانه واسم مؤلفه والمقدار الذي تحمّله من الكتاب. فإن لم يكن أخذه عن

مؤلفه مباشرة، يذكر الشيخ الذي أخذ عنه ويورد سند هذا الشيخ في تلقي الكتاب إلى أن يصل به إلى المؤلف.

وإذا تعدّدت طرق ابن جابر في تلقي الكتاب يذكرها واحدة واحدة مبيناً أسانيدها المختلفة إلى أن تصل إلى المؤلف[1].

وحتى يتضح ما ذكرناه من منهج ابن جابر في برنامجه نورد المثال الآتي:

عند ترجمته [لأبي القاسم بن زيتون] قال:

«الشيخ الفقيه الأجل العالم المفتي المشاور قاضي الجماعة بتونس في دولتين، أبو الفضل وأبو القاسم بن أبي بكر اليمني التونسي ابن زيتون - رحمه الله تعالى -.

مولده بها عام عشرين وستمائة (٦٢٠هـ).

رحل للمشرق مرتين وتفقّه فيه في فنون العلوم وخصوصاً الأصلين.

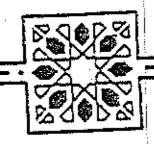
وروى فيه عن جماعة كأبي عبدالله محمد بن أبي الفضل المرسي وعزّ الدين أبي محمد عبدالعزيز بن عبدالسلام وغيرهما.

وبتونس على أمين الدين أبي محمد عبدالرحيم بن طلحة الأنصاري وغيره. حضرت مجلسه ولم أرو عنه شيئاً، وأجازني إجازة عامة بشروطها، وكتب لي خطه بذلك، وتوفي يوم الإثنين السابع عشر من شهر رمضان المعظم، عام أحد وتسعين وستمائة ٦٩١هـ، ودفن يوم الثلاثاء بجبل المنارة خارج مدينة تونس»[2].

---

(١) انظر مقدمة تحقيق برنامج ابن جابر للدكتور محمد الحبيب الهيلة ص: ٣٦.

(٢) برنامج ابن جابر الوادي آشي ص: ٤٤ - ٤٥.



المبحث الرابع: المصنفات الأندلسية في الأنساب والرجال عموماً

لم تقتصر جهود الأندلسيين في التعريف برجال الأندلس فحسب بل تعدت ذلك لتشمل أصناف الحفاظ والرواة المشهورين من التابعين فمن بعدهم، والمؤتلف والمختلف من أسماء وألقاب وأنساب الرواة، وغيرها.

لكن المؤسف أن أغلب المصنّفات تعتبر في عداد المفقودة، ولم يبق سوى ذكرها في كتب التاريخ أو بعض الاقتباسات منها في كتب الأقدمين الذين اطلعوا عليها واستفادوا منها.

وسأحاول في هذا المبحث سرد ما أمكنني حصره منها مرتباً ذلك على حسب وفيات مؤلفيها:

١ ـ كتاب الأنساب لقاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البياني أبو محمد المتوفى بقرطبة سنة ٣٤٠هـ. قال أبو محمد بن حزم: «للقاسم بن أصبغ كتاب في الأنساب في غاية الحسن والإيعاب»[١].

٢ ـ كتاب معرفة التابعين لأبي المطرّف عبدالرحمٰن بن محمد بن عيسى بن فطيس بن أصبغ القرطبي الحافظ، المتوفى سنة ٤٠٢هـ، في مائة وخمسين جزءاً[٢].

(١) بغية الملتمس ص: ٤٣٣، رقم: ١٢٩٨.
(٢) الرسالة المستطرفة ص: ٧٩.

٣ ـ كتاب المؤتلف والمختلف[١].

٤ ـ كتاب المتشابه في أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم[٢]، كلاهما للحافظ أبي الوليد عبدالله بن يوسف بن نصر القرطبي المعروف بابن الفرضي، المتوفى سنة ٤٠٣هـ.

٥ ـ كتاب جمهرة أنساب العرب: للإمام الحافظ الفقيه أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي، المتوفى سنة ٤٥٦هـ. والكتاب مطبوع عدة طبعات.

٦ ـ كتاب الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

ذكر فيه من عرف بكنيته واشتهر بها، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدّثين والفقهاء، ولم يوقف على اسمه منهم، وذكر عيون من أخبارهم[٣].

قال الكتاني: هو في مجلد ضخم[٤]، منه نسخة مخطوطة مبتورة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٤٣ ف)، وصورة منها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم (١٦٥٨ ف)[٥].

٧ ـ كتاب: أخبار أئمة الأمصار للحافظ ابن عبدالبر أيضاً، ترجم فيه لطائفة من الفقهاء والمحدّثين الذين اشتهروا في الأمصار[٦].

(١) طبقات الحفاظ ص: ٤١٩ رقم: ٩٤٦.
(٢) فهرسة ابن خير ص: ٢١٨. والرسالة المستطرفة ص: ٨٨، كتاب الصلة ٢٥١/١ وهدية العارفين ٤٤٩/٥.
(٣) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٨١٠/٣.
(٤) الرسالة المستطرفة ص: ٩١.
(٥) فهرسة المخطوطات والمصوّرات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. المجلد الأول ـ الجزء الثالث، ص: ٨١.
(٦) انظر بغية الملتمس، ص: ٤٧٥.

٨ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للحافظ ابن عبدالبر ذكر فيه عيوناً من أخبار ومناقب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأبي حنيفة ـ رحمهم الله ـ، بأسلوب مختصر قال ابن عبدالبر: «وقد أكثر الناس في ذلك بما يرغب عن كثير منه: فاقتصرت مما ذكروه على عيونه دون حشوه وعلى سمينه دون غثه وسأذكر في كتابي هذا من ذلك ـ إن شاء الله ـ ما يكفي ويشفي مع الاختصار وطرح التكرار والاقتصار على ما يجمل به التذكار»[١].

٩ ـ كتاب القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم ومن أول من تكلم بالعربية من الأمم: للحافظ ابن عبدالبر أيضاً وهي رسالة صغيرة طبعت مع كتاب الإنباه عن قبائل الرواة بمطبعة السعادة سنة ١٣٥٠هـ.

١٠ ـ كتاب الإنباه عن قبائل الرواة للإمام ابن عبدالبر ـ وقد جعله مدخلاً لكتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب.

١١ ـ كتاب الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأفهام[٢]، للإمام عبدالله بن علي بن عبدالله، المعروف بالرشاطي[٣]، المتوفى سنة ٥٤٢هـ، وسماه السيوطي (أوهام المؤتلف للدارقطني)[٤].

١٢ ـ جزء في أسماء الحفاظ، للحافظ أبي الوليد يوسف بن

---

(١) انظر الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص: ٨ ـ ٩ (مطبعة السعادة مصر ١٣٥٠هـ).
(٢) انظر الرسالة المستطرفة للكتاني، ص: ٨٦.
(٣) قال ابن خلكان: والرشاطي بضم الراء وفتح الشين المعجمة وبعد الألف طاء مهملة مكسورة ثم ياء، هذه النسبة ليست إلى قبيلة ولا إلى بلد، بل ذكر الرشاطي في كتابه «اقتباس الأنوار» أن أحد أجداده كانت في جسمه شامة كبيرة وكانت له خادمة عجمية تحضنه في صغره، فإذا لاعبته قالت له: رشاطة، وكثر ذلك منها، فقيل له: الرشاطي. (انظر وفيات الأعيان ٢٦٨/١).
(٤) طبقات الحفاظ للسيوطي، ص: ٤٧٠ رقم: ١٠٤٩.

عبدالعزيز بن يوسف بن عمر اللخمي الأندلسي المعروف بابن الدباغ، المتوفى سنة ٥٤٦هـ[١].

١٣ ـ كتاب المنتقى في أسماء الأئمة المرضيين والثقات المحدّثين والرواة المشتهرين من التابعين فمن بعدهم ـ رحمة الله عليهم أجمعين ـ للحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[٢].

بعد هذا العرض لأهم وأشهر الكتب الأندلسية في الأنساب والرجال عموماً نعرّف في ختام هذا المبحث بأحدها وهو جمهرة أنساب العرب وبمؤلفه الحافظ ابن حزم الأندلسي.

كتاب جمهرة أنساب العرب لابن حزم:

أ ـ التعريف بصاحب الكتاب:

هو الإمام الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان ـ ولد بقرطبة سنة ٣٨٣هـ، ونشأ في بيت عز وجاه وتلقى العلم في صغره على يد جواري القصر، فتعلم منهنّ القراءة والكتابة ولما شبّ تلقى العلم عن كثير من العلماء الجهابذة في عصره كابن الفرضي وأبي عمر أحمد بن محمد الطلمنكي والحافظ ابن عبدالبر وغيرهم.

كان أول أمره شافعياً ثم تحول ظاهرياً، وألّف في مذهبه الجديد تآليف منها المحلى وشرحه.

---

(١) المصدر السابق ص: ٤٧١ رقم: ١٠٥٢.
(٢) تذكرة الحفاظ ١٤٠٠/٤ ـ معجم المؤلفين ٦١/٩ ـ طبقات الحفاظ، ص: ٤٩٦ رقم: ١٠٩١.

وقد اشتهر ابن حزم بالذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، حيث يعدّ من أجمع أهل الأندلس لعلوم الإسلام، وأوسعهم، مع توسّعه في علوم اللسان والبلاغة والشعر والسير والأخبار.

ولئن كانت حدّة لسان ابن حزم على خصومه ألّبت عليه كثيراً من علماء عصره، الذين حكموا بتضليله ونهوا الناس عن الأخذ عنه، فإنه قد وجد من العلماء من أنصفه وعرف قدره وسعة علمه.

فهذا الحافظ ابن حجر يقول فيه: «الفقيه الحافظ الظاهري، صاحب التصانيف كان واسع الحفظ جداً»[١].

وقال الذهبي: «ابن حزم رجل من العلماء الكبار، فيه أدوات الاجتهاد كاملة»[٢].

وقال ابن بشكوال: «كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة»[٣].

ب ـ التعريف بكتاب جمهرة أنساب العرب:

يعدّ هذا الكتاب من أوسع كتب النسب وأحفلها وأدقها مع الإيجاز والاستيعاب. فقد أتيحت لابن حزم فرصة الإطلاع على كتب من سبقه في الأنساب والرجال والتاريخ ونحوها، فاستطاع أن يعتصرها جميعاً ليستخلص منها هذه الصورة المتكاملة المترابطة التي امتازت بذكر الرجال والصحابة والأشراف من آل الرسول ﷺ وذراريهم، والخلفاء وأبناء الخلفاء والوجوه من أصحاب السلطان والولايات وأنسابهم[٤].

---

(١) لسان الميزان لابن حجر ١٩٧/٤.
(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١١٥٣/٣.
(٣) كتاب الصلة لابن بشكوال ٤١٥/٢.
(٤) انظر مقدمة جمهرة أنساب العرب، ص: ١٣.

وقد تميّز منهج ابن حزم في جمهرته بالآتي:

١ ـ افتتح كتابه بمقدمة حافلة تطرّق فيها لأهمية علم النسب، وأنه هو الطريق الموصل إلى التعارف بين الشعوب والقبائل.

٢ ـ بيّن أن علم النسب منه ما هو فرض عين كأن يعلم المرء أن محمداً ﷺ الذي بعثه الله تعالى إلى الجنّ والإنس بدين الإسلام، هو محمد بن عبدالله القرشي الهاشمي الذي كان بمكة ورحل منها إلى المدينة، فمن شك أنه ﷺ تميمي أو أعجمي فهو كافر غير عارف بدينه، إلا أن يعذر بشدة ظلمة الجهل.

ومنه ما هو فرض كفاية كمعرفة أسماء أمهات المؤمنين المفترض حقهنّ على جميع المسلمين، ونكاحهنّ على جميع المؤمنين حرام.

بعد هذه المقدمة عن علم النسب خلص إلى إرجاع أصول العرب إلى ثلاثة أجذام وهم أولاد عدنان ـ وقحطان، وقضاعة.

٣ ـ ذكر ابن حزم في جمهرته أهم الأحداث التاريخية مع التزام الدقة في سردها.

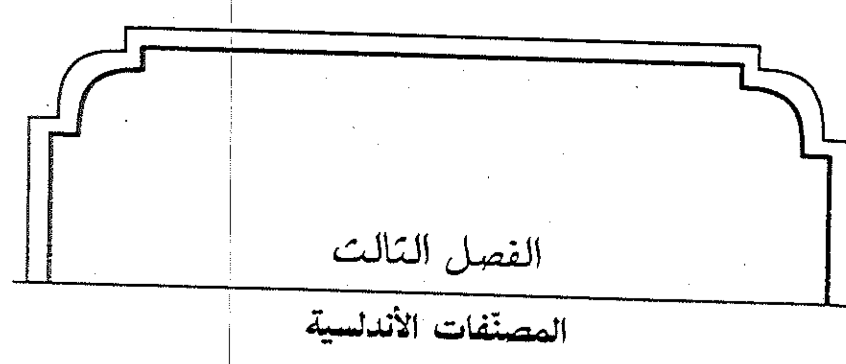
٤ ـ ذكر أنباء القبائل العربية وما اشتهر من أمثالها وأيامها، ونوادرها ولطائفها الأدبية بأسلوب يشدّ القارئ ويجعله لا يسأم من مطالعتها والاستزادة منها.

٥ ـ تتبع أنساب القبائل العربية النازحة إلى المغرب والأندلس، وأوضح صلتها بأصولها المشرقية التي انحدرت منها.

٦ ـ وبعد انتهائه من ذكر أنساب العرب أفرد فصلاً لخّص فيه القبائل والبطون العربية المشهورة ليسهل الوقوف على اتصال بعضها ببعض ليقرب حفظ ذلك على من أراده، وأعقب ذلك بالكلام عن مفاخر عدنان وقحطان.

٧ ـ ذكر نبذة عن ديانات العرب في الجاهلية، وختم الكتاب بذكر جمهرة من نسب البربر وبيوتاتهم في الأندلس، وقطعة من نسب المولّدين بها. ثم ذكر لمحة عن نسب بني إسرائيل والفرس.

هذه باختصار أهم عناصر منهج الحافظ ابن حزم في كتابه جمهرة أنساب العرب. وقد حقق الكتاب الأستاذ عبدالسلام هارون وطبع بدار المعارف بمصر سنة ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.

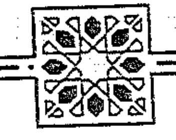


الفصل الثالث

المصنّفات الأندلسية
في علوم الحديث والجرح والتعديل

المبحث الأول: المصنفات الأندلسية في علوم الحديث.

المبحث الثاني: المصنفات الأندلسية في الجرح والتعديل.



المبحث الأول:
المصنّفات الأندلسية في علوم الحديث

وعلم الحديث: مما يبحث عن الراوي والمروي، من حيث معرفة المقبول والمردود.

قال الشيخ عزّ الدين بن جماعة[1]: «علم الحديث علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن»، وموضوعه السند والمتن، وغايته معرفة الصحيح من غيره. وقال ابن حجر: «أولى التعاريف له أن يقال: معرفة القواعد المعرّفة بحال الراوي والمروي»[2].

وقد ظهر اهتمام علماء الأندلس بهذا الفنّ منذ أن ترعرعت حركة الحديث بها. ولما كان أول الكتب الحديثية انتشاراً في تلك الديار، هو موطأ الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ كان من الطبيعي أن يخص هذا الكتاب بدراسة أسانيده وعلله إضافة إلى شرحه والتفقه في أحكامه.

وقد تدرجت المصنّفات الأندلسية في علوم الحديث، من أجزاء مفردة

(١) هو الحافظ قاضي القضاة عز الدين أبو عمر عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، الحموي الأصل الدمشقي المولد، ثم المصري الشافعي ولد سنة ٦٩٤هـ، أكثر السماع فبلغ شيوخه ألفاً وثلاثمائة نفس، أخذ عنه العراقي ووصفه بالحفظ، مات بمكة سنة ٧٦٧هـ (طبقات الحفاظ، ص: ٥٣٥ رقم: ١١٦٤).

(٢) انظر تدريب الراوي للسيوطي ٤١/١.

في أشياء من فنونه، كعلل الحديث وطرق تحمّله وغير ذلك إلى كتب جامعة تغطي جميع جوانبه.

وفي هذا المبحث سنتعرّف على أهم المصنّفات الأندلسية في علوم الحديث، ونختمه بدراسة منهج نموذج من ذلك:

١ ـ كتاب علل حديث الموطأ، وهو كتاب المستقصية: ليحيى بن زكرياء بن إبراهيم بن مزين، المتوفى سنة ٢٥٩هـ[1].

٢ ـ كتاب: الوجازة في صحة القول بالإجازة: للوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد أبي العباس الغمري، المتوفى سنة ٣٩٢هـ[2].

٣ ـ الكلام على الإجازة والمناولة لأبي المطرّف عبدالرحمٰن بن محمد بن عيسى بن فطيس، المتوفى سنة ٤٠٢هـ[3].

٤ ـ كتاب «صحة السماع» أو «تجويز السماع»: لعطية بن سعيد بن

(١) هو يحيى بن زكرياء بن إبراهيم بن مزين مولى رملة بنت عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ، أصله من طليطلة وانتقل إلى قرطبة، روى عن عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى وغازي بن قيس ونظرائهم ورحل إلى المشرق فسمع من القعنبي وغيره، كان حافظاً للموطأ فقيهاً فيه له تآليف حسان منها تفسير الموطأ وتسمية رجال الموطأ والمستقصية وغيرها مات ـ رحمه الله ـ سنة ٢٥٩هـ (انظر الديباج المذهب، ص: ٣٥٤).

(٢) أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد الغمري من أهل سرقسطة عالم فاضل رحل وطلب بإفريقيا ومصر والشام والعراق وخراسان وما وراء النهر ـ وسمع منه عبدالغني بن سعيد البصري وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي، قال عنه أبو بكر الخطيب كان ثقة أميناً أكثر السماع والكتاب في بلده وفي الغربة ـ توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٩٢هـ (انظر بغية الملتمس، ص: ٤٦٦ رقم: ١٤١٠ ـ وطبقات الحفاظ، ص: ٤١٩ رقم: ٩٤٨).

(٣) أبو المطرّف عبدالرحمٰن بن محمد بن عيسى بن فطيس، قاضي الجماعة بقرطبة، كان ـ رحمه الله ـ من كبار المحدّثين وصدور العلماء المسندين حافظاً للحديث متقناً لعلومه، حدّث عنه أبو عمر بن عبدالبر وأبو عمر الطلمنكي وغيرهم له تآليف كثيرة مفيدة ـ توفي سنة ٤٠٢هـ (الديباج المذهب، ص: ١٥٠ ـ هدية العارفين ٥١٥/٥ ـ طبقات الحفاظ، ص: ٤١٥ رقم: ٩٣٧، بغية الملتمس، ص: ٣٤٣ رقم: ٩٧٦ ـ الرسالة المستطرفة، ص: ٤٤).

عبدالله بن محمد الأندلسي الحافظ، المتوفى سنة ٤٠٨هـ أو ٤٠٩[1].

٥ ـ كتاب الشواهد في إثبات خبر الواحد للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، بيّن فيه إيجاب قبول خبر الواحد العدل والعمل به، وهو في عداد الكتب المفقودة، ذكره ابن عبدالبر في التمهيد[2]، وعياض في ترتيب المدارك[3].

٦ ـ كتاب «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»[4]، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ وسنتناول منهج المؤلف فيه بشيء من التفصيل في آخر هذا المبحث إن شاء الله.

٧ ـ كتاب «الكفاية في مراتب الرواية» لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن سعيد بن أبي زيد الحافظ المقرئ الأندلسي، المتوفى سنة ٥٧٥هـ[5].

٨ ـ كتاب «المعتل من الحديث» لأبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله بن حسين بن سعيد الأزدي الإشبيلي الحافظ، المتوفى سنة ٥٨١هـ[6].

(١) أبو محمد عطية بن سعيد بن عبدالله بن محمد، سمع بالأندلس من أبي محمد عبدالله بن محمد بن علي الباجي وطبقته، وخرج منها قبل الأربعمائة بمدّة ـ طاف بلاد المشرق ويبلغ إلى ما وراء النهر ـ كان زاهداً وكان يتكلم على الرجال وأحوالهم فيتعجب منه سامعوه ـ توفي بمكة سنة ٤٠٨هـ أو ٤٠٩هـ (انظر ترجمته في بغية الملتمس، ص: ٤٢٠ رقم: ١٢٦٠ وطبقات الحفاظ، ص: ٤٢٢ رقم: ٩٥٤).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١١٦/٥.

(٣) ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٨١٠/٤.

(٤) الرسالة المستطرفة، ص: ١٠٧ وطبقات الحفاظ، ص: ٤٧٠ رقم: ١٠٤٨ وبغية الملتمس، ص: ٤٢٥ رقم: ١٢٦٩.

(٥) يوسف بن عبدالله بن سعيد أبو عمر، المعروف بابن عيّاد الأندلسي، ولد سنة ٥٠٥هـ، روى الحديث عن القاضي أبي العرب التجيبي ولقي أعلاماً من المقرئين والمحدّثين والفقهاء، كان معتنياً بمطالعة الحديث جمّاعاً للدواوين والكتب مكثراً للرواية، له ذيل على صلة ابن بشكوال وبرنامج وشرح منتقى ابن الجارود وغيرها من الكتب المفيدة توفي شهيداً سنة ٥٧٥هـ (نيل الابتهاج، ص: ٣٥١ ـ طبقات الحفاظ، ص: ٤٨٦ رقم: ١٠٧٤).

(٦) طبقات الحفاظ، ص: ٤٨١ رقم: ١٠٦٥، الرسالة المستطرفة، ص: ١٣٥.

٩ ـ كتاب «التقريب في علوم الحديث وشروطه وصفة روّاته» لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبدالرحمن بن خلفون الأزدي الأونبي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[1].

١٠ ـ كتاب «الجواهر المفصّلات في الأحاديث المسلسلات» لأبي القاسم، القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان القرطبي، المتوفى سنة ٦٤٢هـ[2]. يعرف بابن الطيلسان.

والحديث المسلسل هو ما تتابع رجال إسناده واحداً فواحداً على صفة واحدة أو حالة واحدة للرواة تارة وللرواية تارة أخرى، وصفات الرواة وأحوالهم، إما أقوال أو أفعال أو هما معاً، وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء أو بزمنها أو مكانها، وله أنواع كثيرة غيرها[3].

١١ ـ كتاب «الأحاديث المسلسلة» لأبي بكر جمال الدين محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف الأزدي المهلبي الأندلسي الغرناطي نزيل مكة المعروف (بابن مسدي) الحافظ المشهور المتوفى بمكة شهيداً مطعوناً سنة ٦٦٣هـ[4].

١٢ ـ القصيدة الغرامية المسمّاة «غرامي صحيح» نظم شهاب الدين أحمد بن فرح بن أحمد اللخمي الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٩٩هـ[5]. وهي في مصطلح الحديث ومطلعها:

(١) مرت ترجمته، وقد ذكر هذا الكتاب السيوطي في طبقات الحفاظ، ص: ٤٩٦ رقم: ١٠٩١ والزركلي في الأعلام ٣٦/٦ والذهبي في تذكرة الحفاظ ١٤٠٠/٤.

(٢) أبو القاسم القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان القرطبي، يعرف بابن الطيلسان، ولد سنة ٥٧٥هـ، وكان عارفاً بالقراءات والعربية متقدماً في صناعة الحديث متقناً، توفي سنة ٦٤٢هـ (طبقات الحفاظ، ص: ٥٠٢ رقم: ١١٠٥).

(٣) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص: ٦٢، وتدريب الراوي ١٨٧/٢.

(٤) الرسالة المستطرفة، ص: ٦٢.

(٥) الإمام الحافظ شيخ المحدّثين شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فرح (بالفاء والحاء المهملة) ابن أحمد اللخمي الإشبيلي الشافعي نزيل دمشق، ولد سنة ٦٢٤هـ وحج وسمع الشيخ عز الدين بن عبدالسلام وعدّة، وتخرج به جماعة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٦٩٩هـ (طبقات الحفاظ، ص: ٥١٨ رقم: ١١٣٦) والرسالة المستطرفة، ص: ١٦٢.

غرامي صحيح والرجاء فيك معضل ... وحزني ودمعي مرسل ومسلسل

وآخرها:

أبرّ إذا أقسمت أني بحبّه ... أهيم وقلبي بالصبابة مشعل

توجد نسخة مخطوطة منها بدار الكتب المصرية، مكتوبة بقلم معتاد (بها ١٥ صفحة) رقمها ٢٩٢[1].

١٣ ـ كتاب «السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن»، لمحمد ابن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الفهري، يكنى: أبا عبدالله ويعرف بابن رشيد الخطيب المتوفى بمدينة فاس سنة ٧٢١هـ.

وكان ابن رشيد خطيباً وإماماً بالمسجد الأعظم بغرناطة سنة ٦٩٢هـ[2].

وتوجد نسخة مخطوطة من كتاب «السنن الأبين» في مكتبة الأسكوريال تحت رقم ١٨٠٦[3].

١٤ ـ كتاب «المقنع في علوم الحديث» لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الوادي آشي الأندلسي ثم القاهري المشهور بابن الملقن، المتوفى سنة ٨٠٤هـ، لخص فيه كتاب علوم الحديث لأبي عمرو بن الصلاح[4]، بعد تهذيبه وتنقيحه وأضاف إليه زيادات كثيرة التقطها من عدة كتب في أصول الحديث، ورتّبه على خمسة وستين

(١) انظر فهرسة مخطوطات دار الكتب المصرية، ص: ٢٧٤، الجزء الأول. (مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م).
(٢) ترجمته في الديباج المذهب، ص: ٣١٠ ـ ٣١١.
(٣) انظر مدرسة البخاري في المغرب ٢٤١/١.
(٤) ابن الصلاح الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي، ولي دار الحديث الأشرفية بدمشق، وتخرج به الناس وكان من أعلام الدين، أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٦٤٣هـ (طبقات الحفاظ، ص: ٥٠٣ رقم: ١١٠٧).

نوعاً وابتدأ في تأليفه سنة ٧٤٩هـ، فرغ منه يوم الإثنين الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة ٧٥٩هـ. توجد منه نسخة في مجلد بالتصوير الشمسي (بدار الكتب المصرية) عن نسخة خطية تمت كتابتها في ٢٨ صفر سنة ٧٩١هـ بالقاهرة، في ١٨٧ لوحة، ومسطرة ٢٣ سطراً، رقمها ٣٩٩[1].

١٥ ـ كتاب «التذكرة في علوم الحديث» لابن الملقن أيضاً توجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية مكتوبة بقلم عبدالقادر بن عبد المعصراوي الوقائي الأزهري، فرغ من كتابتها في رمضان سنة ١٠١٤هـ، وهي تحت رقم ١١٩[2].

بعد هذا العرض لأهم المصنّفات الأندلسية في علوم الحديث، وحتى تتضح لنا القيمة العلمية لها، نتعرّف في المطلب القادم على نموذج من تلك الكتب ومنهج مؤلفه فيه.

ـ كتاب «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»:

مؤلفه: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي إمام أهل الحديث في وقته، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

منهج القاضي عياض في كتابه الإلماع:

قسّم القاضي عياض ـ رحمه الله ـ كتابه المذكور إلى مقدمة وتسعة عشر باباً.

المقدمة: تحدّث فيها عن الباعث له عن الكتابة في هذا الموضوع وأوضح أهمية هذا العلم وأصوله وفروعه، وضرورة جمع ما تفرّق من فصوله ليسهل ذلك على من رغب في معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية، وما يصحّ منها وما يتزيّف، وأنه جمع في ذلك نكتاً غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله.

(١) انظر فهرسة مخطوطات دار الكتب المصرية، ص: ٣٠٤.
(٢) المصدر السابق، ص: ١٧٥.

- **الباب الأول**: تحدّث فيه عن وجوب طلب الحديث وإتقانه وضبطه وحفظه ووعيه، استدل فيه بطائفة من الآيات القرآنية والأحاديث النبويّة الدالة على وجوب طلب العلم والرحلة في سبيله، وتبليغه والتحذير من الكذب فيه.

- **الباب الثاني**: تطرّق فيه إلى شرف علم الحديث وشرف أهله، وأورد طائفة من الأحاديث والآثار، ختمها بأبيات قال فيها:

يا طالب العلم استمع قول امرئ ... محض النصيحة للمريد الراغب
العلم في أصلين لا يعدوهما ... إلا المضلّ عن الطريق اللاحب

- **الباب الثالث**: خصّصه للكلام عن آداب طالب السماع وما يجب أن يتخلّق به، فذكر مجموعة من الأحاديث والآثار التي تحثّ طالب العلم على التخلق بأخلاق العلماء والتحلي بزيّهم والأخذ عن مشاهيرهم.

- أعقب ذلك **بباب رابع** تناول فيه ما يلزم من إخلاص النيّة في طلب الحديث وما يجب على طالب العلم تحقيقه والتحلي به أو التخلي عنه، وأن هذا العلم يجب أن يؤخذ عن الثقاة الضابطين، ويجتنب من لا ضبط عنده، ومن عرف بكثرة الوهم.

- وذكر في **الباب الخامس**: السنّ التي يستحب فيها سماع الطالب، ومتى يصح سماع الصغير، فأوضح بأن الصغير متى ما ضبط ما سمعه، صحّ سماعه، ولا يصحّ الأخذ عنه إلا بعد بلوغه.

- **الباب السادس**: وهو أهم الأبواب وأكبرها حيث يمثل حوالي خمس الكتاب - تناول فيه المؤلف أنواع الأخذ وأصول الرواية، وهي ثمانية ضروب: «السماع - القراءة على الشيخ - المناولة - الإجازة - الإعلام - الوصية - الوجادة - والمكاتبة».

وتناول المؤلف هذه الأنواع بالتفصيل فشرح أقسامها، وبيّن صحيحها من سقيمها، خاصة ما يتعلق «بالإجازة» التي أشبعها بحثاً واستوفى الكلام في أقسامها بطريقة مبتكرة، قال عنها القاضي: وقد تقصينا وجه الإجازة بما

لم نسبق إليه، وجمعنا فيه تفاريق المجموعات والمسموعات والمشافهات والمستنبطات بحول الله وعونه[1].

- **الباب السابع**: أوضح فيه العبارة عن النقل بوجوه السماع والأخذ والمتفق في ذلك والمختلف فيه والمختار منه، فبيّن الألفاظ التي يعبّر بها الراوي عن الطريق الذي تحمّل به، وكيفية تأدية الرواية وذكر أقوال العلماء في ذلك وناقشها، وخلص إلى جواز قول: «حدثنا - وأخبرنا - وأنبأنا - ونبّأنا - وخبّرنا» فيما سمع من قول المحدّث ولفظه، وقراءته وإملائه[2].

- **الباب الثامن**: ذكر فيه تحقيق التقييد والضبط والسماع:

بيّن في هذا الباب أقوال العلماء الذين شدّدوا في الأخذ عن الذي يحدّث من كتبه ولا يحفظ حديثه، وذكر طائفة من الأخبار في الحث على تحقيق الضبط والسماع.

- **الباب التاسع**: ذكر فيه من سهّل من العلماء في الأخذ وتسامحوا فيه، وأن ذلك كان في محدّثي الصدر الأول، ومن بعدهم من طوائف الفقهاء كابن عيينة وابن وهب وغيرهما.

- **الباب العاشر**: تناول فيه التقييد بالكتابة والمقابلة والشكل والنقط والضبط، فذكر الخلاف في جواز كتابة الحديث وخلص إلى القول بالجواز وأن الحال في هذا الزمان داعية للكتابة لطول الأسانيد وقلة الحفظ وكلال الأفهام، ثم بيّن أهمية الشكل والنقط في الرواية، وأن الإهمال في ذلك يؤدي إلى التصحيف والحيرة أحياناً، وضرب لذلك أمثلة مما وقع الاختلاف فيه بسبب الشكل والنقط.

- **الباب الحادي عشر**: خصّصه لمسألة التخريج والإلحاق للنقص (أي تخريج الملحقات بما سقط من الأصول)، وأن أحسن الوجوه في ذلك: «كتابة خط بموضع النقص، صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف

(١) الإلماع، ص:١٠٧.
(٢) الإلماع، ص: ١٢٢.

إلى جهة التخريج في الحاشية، انعطافاً يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللحق مقابلاً للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعداً إلى أعلى الورقة حتى ينتهي اللحق في سطر هناك أو سطرين أو أكثر على مقداره، ويكتب آخره (صح) وبعضهم يكتب (انتهى اللحق)»[١].

- **الباب الثاني عشر:** خصّصه لتوضيح إشارة التضبيب والتمريض، وطرائق العلماء في ذلك أن يمدوا على الكلمة خطاً أوله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلّم عليها لئلا يظن ضرباً، ويسمونه «ضبة»، ويسمونه «تمريضاً» وكأنها صاد التصحيح كتبت بمدتها وحرفت حاؤها، ليفرّق بينها وبين ما صح لفظاً ومعنى، وذلك أنه صح من جهة الرواية، وضعف من جهة المعنى، فلم يكمل عليه التصحيح، وكتب عليه هذا، علامة على مرضه، ولئلا يرتاب في صحة روايته»[٢].

- **الباب الثالث عشر:** في الضرب والحك والشق والمحو، قال فيه القاضي: قال أصحابنا «الحك تهمة، وأجود الضرب ألا يطمس الحرف المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطاً بيناً يدل على إبطاله، ويقرأ من تحته ما خط عليه»[٣].

- **الباب الرابع عشر:** ناقش فيه المؤلف، مسألة تحري الرواية والمجيء باللفظ ومن رخّص من العلماء في الرواية بالمعنى، وأن ذلك لا يجوز للجاهل والمبتدئ ومن لم يمهر في العلم.

- **الباب الخامس عشر:** في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك وأن الذي استمرّ عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها. وذكر أن أهل المعرفة منهم ينبّهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب.

(١) الإلماع، ص: ١٦٢.
(٢) المصدر السابق، ص: ١٦٦ - ١٦٧.
(٣) المرجع السابق، ص: ١٧٢.

- **الباب السادس عشر:** في ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك بإلحاق الزيادات والتنبيه على النقص. وبيّن فضل علماء الأندلس على غيرهم في حذق هذا الباب فقال: «ولأهل الأندلس فيه يد ليست لغيرهم، وكان إمام وقتنا في بلادنا في هذا الشأن الحافظ أبو علي الجياني شيخنا - رحمه الله - من أتقن الناس بالكتب، وأضبطهم لها، وأقومهم لحروفها، وأفرسهم ببيان مشكل أسانيدها ومتونها»[١].

- **الباب السابع عشر:** في رفع الإسناد في القراءة والتخريج والعمل فيه فأوضح أهمية الإسناد وأنه الطريق الموصل إلى المتن، وبه يعرف صحيح الحديث من سقيمه، ثم بيّن مذاهب العلماء في قراءة الإسناد عند كل حديث. فأما الأحاديث المفردات فلا أشكال في ذكرها من أول أسانيدها، وأما الأجزاء والدفاتر، فلا بدّ من إعلام الشيخ بروايته فيه، وعمن رواه ويذكر سنده، ثم يقرأ الجزء، ومنهم من يقرأ السند أول الكتاب أو أول كل مجلس، ويقول بعد ذلك (وبالسند المتقدم)[٢].

- **الباب الثامن عشر:** ذكر فيه، المؤلف متى يستحب الجلوس للإسماع. وسنّ المحدّث، ومتى يمتنع، فذكر صفات من يجوز السماع منه، منها البلوغ والعقل والعدالة والضبط. ثم ردّ على من استحب لمن تصدّر للتحديث استيفاء الخمسين لأنها انتهاء الكهولة، وبيّن أن ذلك لا يقوم على حجة، وأن كثيراً من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدّثين لم يبلغ هذا السنّ ولا استوفى هذا العمر، ومات قبله، وقد نشر من العلم ما لا يحصى[٣]. وأما الحدّ في ترك الشيخ التحديث فهو التغيّر وخوف الخرف[٤].

(١) الإلماع ص: ١٩٢.
(٢) المصدر السابق، ص: ١٩٤ - ١٩٥.
(٣) انظر الإلماع ص: ٢٠٠ - ٢٠١.
(٤) المصدر السابق ص: ٢٠٤.

- **الباب التاسع عشر**: ختم القاضي عياض - رحمه الله - كتابه الإلماع بباب جامع لفوائد من الحديث وشواهد من سير أهله ونوادر من الآثار تتعلق بالحديث وعلومه.

هذا باختصار ملخص محتوى أبواب كتاب الإلماع للقاضي عياض - رحمه الله - الذي يعدّ من أوائل كتب علم المصطلح، قال ابن حجر: «جمع القاضي عياض كتاباً لطيفاً سماه الإلماع»[1]. وقد قام الأستاذ السيد أحمد صقر - رحمه الله - بتحقيقه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه.

ملاحظات حول كتاب الإلماع:

يعدّ كتاب الإلماع من أهم الكتب التي ألّفت في موضوعه، انتفع به كثير من العلماء وأصحاب الصّنعة كأبي عمرو بن الصلاح والعراقي والزركشي والبقاعي وابن حجر والسخاوي والسيوطي والبلقيني وابن جماعة وغيرهم، إلا أن ما شابه هو وجود كثير من الأحاديث الموضوعة والضعيفة في بعض أبوابه، من ذلك:

١ - **الباب الثاني**: فيه من الأحاديث والآثار الضعيفة جملة وافرة، دون أن ينبّه عليها المؤلف. ويعدّ هذا الباب من أضعف فصول الكتاب، فعلى سبيل المثال، ذكر القاضي عياض حديث «اللّهم ارحم خلفائي»[2]، وهو موضوع[3]، وحديث: «**من حفظ على أمتي أربعين حديثاً**»[4]، وهو موضوع[5].

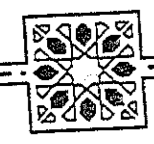
(١) نزهة النظر لابن حجر ص: ١٧.
(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: ١٧ (دار التراث القاهرة ١٣٩٧هـ/١٩٧٨م).
(٣) أخرجه أبو نعيم في أخبار أصفهان ٨١/١، والهيثمي ١٢٦/١ وقال: أحمد بن عيسى كذّاب. والرامهرمزي في المحدّث الفاصل ص: ٤، وفي إسناده أحمد بن عيسى وهو كذّاب (ميزان الاعتدال ١٢٦/١ وجامع بيان العلم ٤٦/١).
(٤) الإلماع ص: ٢٢.
(٥) انظر جامع بيان العلم ٤٤/١، وتذكرة الموضوعات للفتني ص: ٢٧. (تصوير بيروت).

٢ - **الباب الثالث**: ذكر فيه[1]، من الأحاديث الموضوعة: «**اطلبوا الحديث يوم الإثنين والخميس**»[2].

٣ - **الباب الخامس**: ذكر فيه حديث: «**من تعلّم علماً وهو شاب..**»[3]، وهو موضوع[4].

كما يعدّ الباب السادس أكبر وأقوى فصول الكتاب حيث أجاد فيه المؤلف وأفاد في توضيح أنواع الأخذ وأصول الرواية، خاصة ما يتعلق بالإجازة حيث أطنب في شرحها وتمييز صحيحها من سقيمها، وقال في آخره: «وقد تقصينا وجوه الإجازة بما لم نسبق إليه، وجمعنا فيه تفاريق المجموعات والمسموعات والمشافهات المستنبطات بحول الله وعونه».

(١) الإلماع ص: ٥١.
(٢) انظر الكمال لابن عدي ١٦٦/١.
(٣) الإلماع ص: ٦٦.
(٤) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٢١٨/١.



المبحث الثاني:
المصنّفات الأندلسية في الجرح والتعديل

لم تقتصر جهود محدّثي الأندلس في الجرح والتعديل على ما ضمنّوه كتبهم التي خصصوها لهذا الفنّ، بل نجد الكثير منهم لم يفرد هذا الموضوع بتأليف مستقل، وبقيت آراؤه في الجرح والتعديل مبثوثة في كتبه المتفرقة، سواء من ذلك كتب الفقه والأصول أو فقه الحديث، كما هو الحال بالنسبة للإمامين ابن عبدالبر القرطبي وابن حزم الظاهري، الذين سأتناول ما أسهما به في هذا العلم في الباب القادم إن شاء الله.

وسأقتصر في هذا المبحث على التعريف بأهم المصنّفات الأندلسية التي عالجت موضوع الجرح والتعديل عموماً، أو التي خصّصها مؤلفوها لجانب من ذلك ككتب الثقات مثلاً.

١ ـ كتاب التاريخ الكبير في الجرح والتعديل لأبي عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصِدفي المنتجيلي الأندلسي، وهو كتاب كبير في تاريخ الرجال جمع فيه ما أمكنه من أقوال الناس في أهل العدالة والتجريح. توفي أحمد ابن سعيد الصدفي سنة ٣٥٠هـ[1].

وقد اختصر هذا الكتاب الحافظ ابن عبدالبر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ[2].

(١) انظر بغية الملتمس للضبّي ص: ١٦٩ رقم: ٤١١.
(٢) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٣/٨١٠.

٢ ـ كتاب التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ، وسيكون منهج الباجي في هذا الكتاب نموذجاً للمبحث.

٣ ـ كتاب «الثقات» للحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبدالرحمٰن بن مروان بن خلفون الأزدي الأونبي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[1]، ويعتبر هذا الكتاب في عداد المفقود إلا أنه وردت اقتباسات[2]، منه في كتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي[3]، من ذلك:

ـ عند ترجمة «بسر بن سعيد المدني العابد مولى ابن الحضرمي قال: «وفي الثقات لابن خلفون: كان رجلاً صالحاً خيّراً فاضلاً وهو ثقة، قاله يحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وغيرهما»[4].

ـ وفي ترجمة بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي المصري، قال: «قال ابن خلفون في كتاب الثقات: كان فقيهاً، نقياً محدّثاً، جليلاً، فاضلاً، ثقة، قاله غير واحد»[5].

٤ ـ كتاب رفع التماري في أسماء من تكلّم فيه من رجال البخاري لابن خلفون الأونبي[6].

٥ ـ كتاب: الحافل في تكملة الكامل، وهو ذيل على كتاب الكامل لابن عدي، تأليف: أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الأموي الأندلسي المعروف

(١) مرت ترجمته.
(٢) نبّه على ذلك الأستاذ عبدالعزيز الساوري في مجلة دعوة الحق رقم: ٣١٩، ذو الحجة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ ص: ٣٦.
(٣) هو مُغْلَطّاي بن قليج بن عبدالله الحنفي، المتوفى سنة ٧٦٢هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٣٨).
(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢/١٠.
(٥) نفس المصدر ٢/٢٤.
(٦) الذيل والتكملة: لمحمد بن محمد بن عبدالملك المراكشي ص: ١٣٠، الأعلام ٦/٣٦، وبرنامج شيوخ الرعيني ص: ٥٥.

بابن الرومية، المتوفى سنة ٦٣٧هـ[1]، قال الكتاني: هو في مجلد كبير[2].

وقد اعتمد على هذا الكتاب الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال، خاصة الزيادات التي زادها على كتابه المغني.

قال الذهبي في مقدمة «ميزان الاعتدال»: «... وفيه أسماء عدة من الرواة زائدة على من في المغني، زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيل على الكامل لابن عدي»[3].

دراسة نموذج للمؤلفات الأندلسية في الجرح والتعديل:

وكما سبقت الإشارة إليه، ستتعرف في هذا المبحث على غرار باقي المباحث ـ على منهج أحد الكتب الأندلسية في الجرح والتعديل، ولعل من أهم الكتب التي وصلت إلينا منها، كتاب «التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح» للإمام الباجي.

١ ـ **مؤلفه**: العلامة الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب الباجي التجيبي القرطبي، ولد سنة ٤٠٣هـ، رحل ولازم أبا ذرّ الهروي، وتفقه بالقاضي أبي الطيب الطبري وبرع في الحديث وعلله ورجاله والفقه وغوامضه والكلام ومضايقه. صنّف في الجرح والتعديل والتفسير والفقه والأصول. مات بالمرية تاسع عشر رجب سنة ٤٧٤هـ[4].

منهج الإمام الباجي في كتابه التعديل والتجريح:

١ ـ افتتح الباجي كتابه بمقدمة ضمّنها عدة أبواب تناول فيها زبدة آرائه في الجرح والتعديل نلخصها في الآتي:

---

(١) طبقات الحافظ ص: ٥٠١ رقم: ١١٠٤.

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني ص: ١٠٩.

(٣) انظر ميزان الاعتدال للذهبي ١/١ (طبعة دار الفكر).

(٤) طبقات الحفاظ ص:٤٣٩ رقم: ٩٩٢ ـ الديباج المذهب ص: ١٢٠. بغية الملتمس ص: ٢٨٩ رقم: ٧٧٧.

عنون للباب الأول بقوله: «باب معرفة الجرح والتعديل»[1]، أوضح فيه أن علم الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النظر، حيث أن ضبط الراوي يعرف بموافقته للثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن وافقهم في رواياتهم غالباً، ولو من حيث المعنى، فضابط، ولا تضرّ مخالفته لهم النادرة. وإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتج به في حديثه[2]. وأما إذا كان الراوي ممن يخالف الثقات مرة ويوافقهم أخرى وقع الترجيح فيه على كثرة أحد الأمرين منه وقلته وهو المجال الذي يختلف فيه أهل الجرح والتعديل على حسب اجتهادهم في الحكم على الراوي.

وأوضح في الباب الثاني جواز الجرح وأنه ليس من باب الغيبة المنهي عنها وإنما هو من الدين مستشهداً بأقوال فطاحلة هذا الفنّ، ومنبهاً على أن يكتفى في تجريح الراوي بما فيه مما يردّ حديثه، ولا يذكر غير ذلك من عيوبه.

وعنون للباب الثالث بقوله: «باب الجرح والتعديل»[3]، بيّن فيه ضرورة اعتبار المقام الذي تقال فيه ألفاظ الجرح والتعديل، لفهمها على وجهها الصحيح ولا يتأتى ذلك إلا لأهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما من لم يعلم ذلك فلا يمكنه تنزيل ألفاظ الجرح والتعديل على وجهها الصحيح.

وعقد باباً رابعاً ترجم له بقوله:

«باب وصف المُجَرّح الذي يطرح حديثه وتمييزه من المعدّل الذي يؤخذ بحديثه» ذكر فيه أصناف الذين يطرح حديثهم ولا يؤخذ عنهم وهم:

---

(١) التعديل والتجريح ص: ٢٨٠ (تحقيق الدكتور أبو لبابة حسين ـ دار اللواء للنشر والتوزيع ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ـ الرياض).

(٢) انظر في هذا المعنى تدريب الراوي ٣٠٤/١.

(٣) التعديل والتجريح ص: ٢٨٣.

رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدّث وإن كان لا يتهم بالكذب عن رسول الله ﷺ.

وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته، ورجل له فضل ولا يَعْرِف ما يحدّث به.

- وفي باب خامس عنون له بقوله: «باب في وجوب التحرّز في الأخذ عن العدول» بيّن أن أخذ الحديث يكون على وجهين:

أحدهما: للعمل به واتخاذه دينا، وهذا لا يؤخذ إلا عن الثقات، فهذا الضرب يجب تبليغه إلى الناس إذ لا يجوز كتمان العلم.

والثاني: ليعرف وجه ضعفه، وهذا الضرب يجوز نقله لبيان ضعفه إذ لا بدّ عند ذلك من تبيين وجهه حتى يُتجنّب.

- وخصّص الباب السادس لسرد بعض الأسانيد التي اتُفق على طرحها، ونبّه إلى أن رواية الثقة عن الثقة قد تكون ضعيفة لاعتبارات منها: الإرسال، والتدليس، والخلط بين الثقة والضعيف لاشتراكهما في الاسم، أو بسبب علة كوهم الثقة في الحديث.

- وختم المقدمة بباب سابع ذكر فيه جملة أسانيد اتفق على صحتها.

٢ ـ ترتيب الباجي لكتابه التعديل والتجريح:

رتّب الباجي أسماء رجال صحيح البخاري على حروف الهجاء الأندلسية بالنسبة للحرف الأول من الاسم دون مراعاة لباقي الحروف ولا لاسم الأب. فبدأ بمن تبتدئ أسماؤهم بحرف الألف وجعل الأسماء المتفقة في أبواب، بداية من باب أحمد وانتهاء بباب أسباط، ثم جمع أفراد الأسماء التي تبتدئ بالألف في باب تحت عنوان «باب تفاريق الأسماء على الألف»[1].

وعلى مثل هذا الترتيب أورد باقي الأسماء.

(١) التعديل والتجريح ص: ٤٠٨.

بعد ذلك عقد الباجي باباً أورد فيه من اشتهر بكنيته[1]، من الرواة مرتبين على حروف الهجاء، وأعقب ذلك بباب خصّصه لذكر النساء[2]، وكان عددهن خمس وثلاثين امرأة. ثم ختم الكتاب بباب كنى النساء وكنّ عشر نسوة[3].

٣ ـ مادة التراجم وحجمها:

يركّز الباجي عند ترجمته للرواة على أمور أساسية من شأنها المساعدة على رسم صورة واضحة عنهم من ذلك: ذكر اسم الراوي ونسبه وكنيته ونسبته والأبواب التي خرّج له البخاري فيها، وشيوخه الذين روى عنهم وتلاميذه الذين رووا عنه.

بعد ذلك يذكر أقوال العلماء في الراوي، وغالباً ما يذكر تاريخ وفاته.

والملاحظ أن الباجي في تراجمه للأئمة الأعلام وكبار الرواة، يطيل النفس ويطنب في ذكر مناقبهم وكثير من النكت اللطائف المتعلقة بهم. فقد ترجم للإمام مالك بن أنس في أكثر من أربع صفحات[4]، وترجم للحسن بن أبي الحسن في حوالي الست صفحات[5].

في حين نراه يترجم لبعض الرواة بتراجم قصيرة خاصة الرواة غير المنسوبين، والذين ذكروا بكناهم[6].

٤ ـ اهتم الباجي بتوضيح أنساب بعض الرواة، وتعريف البعض بأقاربهم وتمييزه بين الأسماء والكنى المتشابهة:

(١) التعديل والتجريح ص: ١٢٧٨.
(٢) نفس المصدر السابق ص: ١٢٧٩.
(٣) المصدر السابق ص: ١٢٩٩.
(٤) المصدر السابق ص: ٦٩٦ رقم: الترجمة ٦٠٠.
(٥) المصدر السابق ص: ٤٨٢ رقم: الترجمة ٢٣٤.
(٦) انظر التراجم الآتية (ص: ٤٩٠ رقم: ٢٣٦/ ص: ١٢٦٧ رقم: ١٦٢٥/ ص: ١٢٧٣ رقم: ١٦٦٨).

فعند ترجمته لعبدالله بن عامر بن ربيعة[1]، قال: أبو محمد العنزي، حيّ من اليمن حلفاء بني عدي بن كعب.

وعند ترجمته لعبدالله بن أبي أوفى[2]، قال: واسم أبي أوفى علقمة، أخو زيد بن أبي أوفى.

وعند ترجمته لعبدالله بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، أبو عبدالرحمٰن قال: أخو عبيدالله وحمزة وزيد وبلال[3].

وحين يلتقي راويان في الاسم واسم الأب مثلاً، فإنه يوضح ذلك ويرفع اللبس حتى يتم التمييز بينهما، فعند ترجمته لنسيبة بنت كعب، أم عطية الأنصارية البصرية[4]، قال: وليست هذه نسيبة بنت كعب بن عمرو بن عوف الأنصارية، تلك تكنّى أم عمارة.

٥ ـ الرواة الذي أخرج لهم البخاري تعليقاً أو متابعة، فإن الباجي لم يتخذ منهم موقفاً موحداً فهو يترجم لبعضهم حينا ويدعهم أحياناً. وممن ترجم لهم: محمد بن سليم أبو هلال الراسبي، قال الباجي: ولم أر لمحمد بن سليم في الكتاب ذكراً على وجه الإخراج عنه، والله أعلم[5]. وأحياناً يترجم الباجي لرواة ليسوا من رجال البخاري وإنما يفعل ذلك لأن بعض العلماء ذكرهم، وينبّه عن ذلك كما في ترجمة محمد بن حميد أبو سفيان المعمري[6].

٦ ـ موقف الباجي من تعديل العلماء لرجال البخاري وتجريحهم:

لم يكتف الباجي في كتابه التعديل والتجريح بسرد آراء العلماء في رجال البخاري الذين خرّج لهم في صحيحه، بل نراه يدلي برأيه كلّما دعت

(١) التعديل والتجريح ص: ٨٠٦ رقم: ٧٨٠.
(٢) المصدر السابق ص: ٨٠٧ رقم: ٧٨١.
(٣) التعديل والتجريح ص: ٨٣٧ رقم: الترجمة ٨٣٣.
(٤) المصدر السابق ص: ١٢٨٨ رقم: ١٧١٧.
(٥) المصدر السابق ص: ٦٨٢ رقم: ٥٧٣.
(٦) المصدر السابق ص: ٦٣٠ رقم: ٤٧٩.

الضرورة، بكل استقلالية وثبات، فأحياناً يؤيد وأخرى يُخطّئ، ومرات يرجّح عند تعارض آراء العلماء، وكثير من الأحيان نراه لا يتدخل ولا يعلق على كلام العلماء.

فعند ترجمته لمحمد بن الحكم أبو عبدالله الأحول المروزي[1]: قال: أخرج البخاري في الطب وعلامات النبوة عنه عن النضر بن شميل، قال أبو حاتم الرازي، هو مجهول.

فلم يعقب الباجي على كلام أبي حاتم الرازي بشيء.

ـ وعند ترجمته لإبراهيم بن عبدالرحمٰن أبو إسماعيل السكسكي الكوفي[2]، قال: وأخرجه أبو عبدالله النيسابوري في جملة من أخرج عنه البخاري وذُكر بشيء من الجرح، وقد كان ذكره فيمن اتفقا على الإخراج عنه ثم تعقبه بقوله: وهو وهم، فلا أعلم أنه أخرج عنه مسلم.

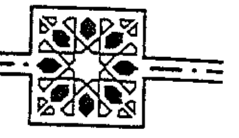
ـ عند ترجمته لإبراهيم بن سويد بن حبان[3]: قال: وذكر أبو عبدالله (يعني الحاكم النيسابوري)، إبراهيم بن سويد المدني فيمن اتفقا على الإخراج عنه. ثم تعقبه بقوله: وأراه وهماً، وإنما هو النخعي.

هذه باختصار أهم عناصر منهج الباجي في كتابه التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح أوردتها كنموذج لما أسهم به علماء الأندلس في هذا الفنّ ـ وسنتعرّض لاتجاهات الجرح والتعديل عند الأندلسيين بمزيد بسط وتوضيح في الباب القادم إن شاء الله.

(١) التعديل والتجريح ص: ٦٢٩ رقم: ٤٧٦.
(٢) المصدر السابق ص: ٣٥٣ رقم: ٥١.
(٣) المصدر السبق ص: ٣٥٦ رقم: ٥٥.

الباب السادس

منهج نقد الحديث عند علماء الأندلس



تمهيد

وفيه تعريف عام بعلم نقد الحديث والأدوار التي مرّ بها، وأشهر النقاد الأندلسيين والمصنّفات في هذا الفنّ.

أ ـ موجز حول تطوّر النقد الحديثي وأهم المصنّفات فيه:

لقد رافق النقد الحديثي السنّة المطهّرة منذ الأيام الأولى للخلافة الراشدة، فكان أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ أول من احتاط في قبول الأخبار[1]، كما في حديث توريث الجدة[2]، وكذلك كان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يتثبّت في النقل، وربما كان يتوقّف في خبر الواحد إذا ارتاب كما في حديث الاستئذان[3].

---

(١) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ص: ٢.

(٢) الحديث أخرجه مالك عن ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق عن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب؛ أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنّة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر الصديق... (انظر الموطأ ـ كتاب الفرائض ـ باب ميراث الجدة حديث رقم: ٤ ص: ٥١٣/٢ دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤٠٦ ـ ١٩٨٥).

(٣) الحديث عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: =

فكان الصحابة يحتاطون في الأحاديث ويعرضونها على نصوص وقواعد الدين، فإن وجد مخالف لشيء منها ردّوه وتركوا العمل به. فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يسمع حديث فاطمة بنت قيس[1]، أن زوجها طلّقها ثلاثاً فلم يجعل رسول الله ﷺ لها سكنى ولا نفقة، قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنّة نبيّنا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة[2]، قال الله عزّ وجلّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[3].

كل ذلك كان يفعله الصحابة رضوان الله عليهم تثبّتاً واحتياطاً في ضبط أحاديث رسول الله ﷺ.

وازداد هذا الاحتياط والتمحيص للأخبار في زمن الفتنة وظهور الفرق المنحرفة، والوضع في الحديث.

أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن محمد بن سيرين أنه قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذوا دينكم»[4]، وعنه أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلمّا وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم فينظر إلى

= ما منعك؟ فقلت استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ـ ﷺ ـ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع». فقال: والله لتقيمنّ عليه بيّنة. أمنكم أحد سمعه من النبي ـ ﷺ ـ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك. (أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان ـ باب التسليم والاستئذان ثلاثاً حديث رقم: ٦٢٤٥).

(1) فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية، أخت الضحاك، صحابية مشهورة، وكانت من المهاجرات الأول، وعاشت إلى خلافة معاوية (تقريب التهذيب ص: ٧٥١ رقم: ٨٦٥٥).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق ـ باب المطلقة البائن لا نفقة لها، حديث ١٤٨٠ و ٤٦ من نفس الكتاب ص: ١١١٨/٢.

(3) سورة الطلاق، آية: ١.

(4) مسلم في مقدمة صحيحه باب بيان أن الإسناد من الدين، وانظر مسلم بشرح النووي نفس الكتاب والباب ٨٤/١.

أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم»[1]، وبهذا تطوّر النّقد الحديثي وتنوّع واتسعت مباحثه، حتى أصبح صناعة وفناً مع منتصف القرن الهجري الثاني.

ب ـ أشهر علماء هذا الفنّ في الأندلس ومؤلفاتهم فيه:

لقد قيّض الله تعالى لهذا العلم رجالاً بذلوا فيه غاية ما في الوسع البشري من الجهد، متّبعين في ذلك أقصى وأحكم ما يمكن من وسائل البحث الدقيق.

وقد شهدت بلاد الأندلس نخبة من المحدّثين النقاد البصراء، كان لخدماتهم أثر كبير في إثراء هذا الفنّ، منهم:

١ ـ الحافظ أبو عبدالرحمٰن بقي بن مخلد القرطبي[2]، (المتوفى في سنة ٢٧٦هـ) صاحب التفسير الجليل والمسند الكبير، قال أبو محمد علي بن أحمد بن حزم: كان ذا خاصة من أحمد بن حنبل وجارياً في مضمار أبي عبدالله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبدالرحمٰن النسائي رحمة الله عليهم.

يعتبر بقي بن مخلد ـ رحمه الله ـ من الرّواد الأوائل لهذا العلم في الأندلس مع عصريّه محمد بن وضّاح القرطبي.

٢ ـ الحافظ الإمام محمد بن وضّاح القرطبي[3]، (المتوفى في سنة ٢٨٦هـ)، مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد. قال ابن الفرضي: كان عالماً بالحديث بصيراً بطرقه وعلله. ويعدّ ابن وضّاح ـ رحمه الله ـ من أحذق رجال هذا الفنّ والمتبحرين فيه مع كثرة ورعه وزهده.

(1) نفس المصدر السابق.

(2) ترجمته في بغية الملتمس ص: ٢٢٩ رقم: ٥٨٤، وتاريخ ابن الفرضي ٩١/١، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٦٢٩/٢.

(3) ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٢٨٧ رقم: ٦٤٦، وبغية الملتمس ص: ١٢٣ رقم: ٢٩١، وتاريخ ابن الفرضي ١٥/٢، والديباج المذهب ص: ٢٣٩.

٣ ـ الحافظ الإمام الحجة أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف المعروف بابن الفرضي (المتوفى بقرطبة سنة ٤٠٣هـ).

كان عالماً حافظاً للحديث متقناً لعلومه متكلّماً في الرجال، كتب تاريخ علماء الأندلس، والمؤتلف والمختلف.

٤ ـ الحافظ الفقيه أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، كان صاحب فنون وورع، له مذهب في نقد الحديث متميّز، وإن لم يفرد هذا الفنّ بمؤلف فإن آراءه مبثوثة في كتبه الفقهية والأصولية كالمحلى والإحكام والنبذ وغيرها.

٥ ـ الحافظ أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، صاحب التمهيد ـ والاستذكار ـ والاستيعاب والشواهد في إثبات خبر الواحد ـ و ـ اختصار التمييز (لمسلم بن الحجاج) وغيرها.

٦ ـ العلامة الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى بالمرية سنة ٤٧٤هـ، كان متبحراً في الحديث وعلله ورجاله، والفقه وغوامضه، ألّف في الجرح والتعديل كتاباً سمّاه «التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الجامع الصحيح».

٧ ـ الحافظ الإمام الثبت محدّث الأندلس أبو علي الحسين بن محمد الجياني الغساني الأندلسي، المتوفى سنة ٤٩٨هـ.

كان من جهابذة الحفاظ البصراء، إمام عصره في الحديث وعارفاً برجاله وصحيحه وسقيمه ولغته وبرع في إتقانه وضبطه، ألّف كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» وغيره.

٨ ـ الحافظ الإمام المحقّق أبو محمد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن سليمان بن يربوع الأندلسي الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٢٢هـ.

وكان من كبار حفاظ الحديث وعلله، عارفاً برجاله وبالجرح والتعديل ضابطاً ثقة كثير الحديث، صنّف الإقليد في معرفة الأسانيد، ومعرفة أسانيد الموطأ ـ ورجال مسلم ـ وغيرها.

٩ ـ الإمام الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن عبدالله بن العربي الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ، صاحب الفنون والتآليف النافعة. وإن لم يفرد ابن العربي هذا الفنّ بمؤلف مستقل فإن الدارس لمؤلفاته في شرح الموطأ وسنن الترمذي يلمس مدى ما أسهم به هذا الأخير في ميدان النقد الحديثي.

١٠ ـ القاضي عياض بن موسى اليحصبي ـ أبو الفضل عالم المغرب، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، صاحب التصانيف التي طارت بها الركبان، كان إمام أهل الحديث في وقته وأعلم الناس بعلومه، له شرح صحيح مسلم، ومشارق الأنوار في غريب الحديث، وغيرها من التآليف الشاهدة على تبحّره في الحديث وعلله.

١١ ـ الحافظ عبدالحق بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن حسين، أبو محمد الأزدي الأشبيلي يعرف بابن الخرّاط، المتوفى سنة ٥٨١هـ.

كان فقيهاً حافظاً، عالماً بالحديث وعلله، عارفاً بالرجال، جمع بين الصحيحين في كتاب، وبين الكتب الستة في آخر، وله «المعتل من الحديث».

١٢ ـ الحافظ الناقد أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج بن عبدالله المعروف بابن الرومية الأندلسي الأشبيلي، المتوفى سنة ٦٣٧هـ. صاحب كتاب «الحافل» الذي ذيّل به على «الكامل» لابن عدي.

كان محدثاً حافظاً بصيراً بالحديث ورجاله ذاكراً للتواريخ والأنساب، ثقة.

١٣ ـ الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، المتوفى سنة ٧٠٨هـ. خاتمة المحدّثين بالأندلس له تآليف مفيدة منها كتاب صلة الصلة البشكوالية.

بعد هذا العرض الموجز لتطوّر النقد الحديثي وأشهر رجاله في الأندلس، يتضح لنا أن عطاء الأندلسيين في هذا الفنّ رافق الحركة الحديثية

منذ نشأتها، واستمر إلى أواخر فترة الحكم الإسلامي بها، في سلسلة متواصلة من الجهود التي يكمّل اللاحق فيها من سبقه. بيد أن الفترة الممتدة من القرن الرابع إلى القرن السادس شهدت عطاءاً متميّزاً على يد أئمة هذا الشأن كالحافظ ابن عبدالبر والإمام ابن حزم والقاضي أبي الوليد الباجي والحافظ ابن العربي.

وسأذكر في فصول هذا الباب نبذاً مما تميّز به منهج نقد الحديث عند هؤلاء الأعلام الذين يمثلون اتجاهات مختلفة نسبياً.

فابن حزم ـ رحمه الله ـ هو زعيم المدرسة الظاهرية بالأندلس، التي سلكت نهجاً متميّزاً في نقد الحديث يمتاز بالتشدّد أحياناً، خاصة في نقد الرجال.

والقاضي أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ إمام المالكية في وقته، يميل إلى طريقة الأصوليين في نقد الحديث.

وأما الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ الذي كان في بداية أمره ظاهرياً ثم أصبح مالكياً مع ميل لآراء الإمام الشافعي، فله منهج متميز في نقد الحديث خاصة في العدالة ورفع الجهالة والجرح والتعديل.

ومع هذا التنوع في الاتجاهات فإنهم يتفقون في كثير من جانب هذا الفنّ.

وفي المباحث القادمة سأبرز ما أمكنني مما امتاز به كل منهم في النقد الحديثي دون استطراد في ما اتفقوا عليه، مذكّراً بما اشتهر عند محدّثي المشرق بغية تحديد ورسم ملامح منهج نقد الحديث عند محدّثي الأندلس.

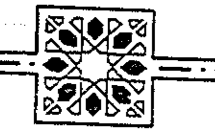
الفصل الأول

منهج نقد الحديث سنداً

المبحث الأول: حدّ الحديث الصحيح ـ والحسن.

المبحث الثاني: نقد الحديث باعتبار الاتصال والانقطاع.

المبحث الثالث: طرق تحمّل الحديث.



المبحث الأول: حدّ الحديث الصحيح ــ والحسن

١ ـ حدّ الحديث الصحيح:

اختلف أهل الحديث مع غيرهم من الفقهاء والأصوليين في حدّ الحديث الصحيح، فذهب الفريق الأول إلى أن الصحيح هو «الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً»، ولم يشترط الفريق الثاني نفي الشذوذ والعلة[1].

وقد أوضح علماء الأندلس القيود المعتبرة في حدّ الصحيح، فذكروا القيود الثبوتية التي هي اتصال السند وعدالة الناقل وضبطه، واختلفوا في الشروط العدمية التي هي نفي الشذوذ والعلة.

أ ـ القيود المعتبرة في حدّ الصحيح:

ـ صفة من تقبل روايته:

قال الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ: «الذي أجمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدّث الذي يقبل نقله ويحتجّ بحديثه، ويجعل

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، ص: ١٥٤ (مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢/ ١٩٨٢). وابن دقيق العيد هو أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع المصري المالكي ثم الشافعي الشهير بابن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢هـ (انظر ترجمته في النجوم الزاهرة لابن تغري بري ٢٠٦/٨ ـ دار الكتب المصرية ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨).

سنّة وحكماً في الدين: هو أن يكون حافظاً إن حدّث من حفظه، عالماً بما يحيل المعاني، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه، يؤدي الشيء على وجهه، متيقظاً غير مغفّل، وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه، لأنه أسلم، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة، جاز له أن يحدّث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك، لم يجز له ذلك، لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى الحرام، ويحتاج مع ما وصفنا أن يكون ثقة في دينه، عدلاً جائز الشهادة[1]، مرضياً، فإذا كان كذلك، وكان سالماً من التدليس، كان حجّة فيما نقل وحمل من أثر في الدين»[2].

وبعد ذكره لما يجب توفّره فيمن تقبل روايته، يوضح ابن عبدالبر شروط قبول الخبر فيقول: «والشرط في خبر العدل على ما وصفنا: أن يروي عن مثله سماعاً واتصالاً حتى يتّصل ذلك بالنبي ﷺ»[3]، وقال أبو الوليد الباجي: «واعلم أن أخذ الحديث يكون على وجهين: أحدهما للعمل به واتخاذه ديناً فهذا يجب أن لا يعتمد عليه إلا بعد أن يؤخذ عن الثقة، وذلك الثقة عن ثقة حتى يصل إلى النبي ﷺ»[4]. وما ذكره الحافظ ابن عبدالبر في صفة من تقبل روايته هو خلاصة ما ذهب إليه المحدّثون، وبه قال الإمام ابن حزم.

فبعد ذكره لوجوب قبول نذارة العدل، قال ابن حزم:

«إذا كان الراوي عدلاً حافظاً لما تفقّه فيه، أو ضابطاً له بكتابه، وجب قبول نذارته، فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه، فلم يتفقّه فيما نفر للتفقّه فيه، وإذا لم يتفقّه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته، ومن جهلنا حاله فلم ندر أفاسق هو أم عدل، وأغافل هو أم حافظ أو ضابط؟ ففرض

(١) قد يكون المحدّث عدلاً جائز الشهادة ولا يعرف ما يحمل فلا يحتج بنقله (التمهيد ٢٩/١).

(٢) انظر التمهيد ٢٨/١.

(٣) انظر التمهيد لابن عبدالبر ٣٠/١.

(٤) انظر التعديل والتجريح للباجي ٢٨٩/١.

علينا التوقّف عن قبول خبره حتى يصحّ عندنا فقهه وعدالته وضبطه أو حفظه، فيلزمنا حينئذ قبول نذارته، أو تثبت عندنا جرحته، أو قلة حفظه وضبطه فيلزمنا إطراح خبره» وأضاف: «فإذا روى العدل عن مثله كذلك حتى يبلغ به النبيّ ﷺ فقد وجب الأخذ به»[(١)].

ويبدو لي أن ابن عبدالبر وابن حزم قد أعرضا عن ذكر ما عرفاً أنه لا يشكل، فلم يذكرا نفي الشذوذ ولا العلة القادحة، واكتفيا بالتنبيه على القيود الثبوتية التي هي: اتصال السند وعدالة الناقل وضبطه، وهي السمة الغالبة على ما ذكره المحدّثون المشارقة.

فقد حدّ الإمام الخطابي[(٢)]، الصحيح بأنه ما اتصل سنده وعدّلت[(٣)]، نقلته[(٤)].

قال الخطيب[(٥)]، في كتابه الكفاية الحديث الذي يلزم الحجة به، هو أن يكون الحديث ثابتاً عن رسول الله ﷺ، متصلاً غير مقطوع، معروف الرجال، أو يكون حديثاً متصلاً حدثنيه ثقة معروف عن رجل جهلته وعرفه

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/١٣٨ ـ ١٤٠ (مطبعة السعادة مصر ـ ط١ ـ ١٣٤٥هـ).

(٢) هو الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي ـ سمع أبا سعيد بن الأعرابي وأبا بكر بن داسة ومنه الحاكم ـ صنّف شرح البخاري ـ ومعالم السنن ـ وغريب الحديث، كان ثقة ثبتاً من أوعية العلم ـ توفي سنة ٣٨٨هـ (انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٠٤ رقم: ٩١٥).

(٣) قد يكون الراوي عدلاً في دينه، إلا أنه مغفّل مستحق للترك فلا يعدّله أصحاب الحديث.

(٤) انظر مقدمة معالم السنن للخطابي ـ الجزء الأول (مطبعة أنصار السنّة المحمديّة مصر ـ ١٣٦٧هـ/١٩٤٨).

(٥) هو الحافظ الكبير محدّث الشام والعراق أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ـ كان من كبار الشافعية ـ سارت بتصانيفه الركبان ـ مات رحمه الله ـ سنة ٤٦٣هـ، وهي السنة التي توفي فيها حافظ المغرب أبو عمر بن عبدالبر. (ترجمته في طبقات الحفاظ ص: ٤٣٣ رقم: ٩٨٠).

الذي حدثني عنه فيكون ثابتاً يعرفه من حدثنيه عنه حتى يتصل بالنبي ﷺ[(١)].

نفي الشذوذ والعلّة (الشروط العدمية للحديث الصحيح):

ومن خلال تتبعي لمنهج ابن عبدالبر في قبول الأحاديث وردّها، تبيّن لي أنه يرد الشاذ[(٢)]، والمعلل[(٣)]، منها، وهو ما سنراه في الأمثلة التطبيقية الآتية:

فعند شرحه لما رواه مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة المصري أنه سأل ابن عبّاس عما يُعصر من العنب، فقال ابن عباس: أهدى رجل لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له النبي ﷺ: «أما علمت أن الله حرّمها؟» قال: لا، قال فسارّه إنسان إلى جنبه، فقال ﷺ: «بما ساررته؟» قال: أمرته ببيعها، فقال رسول الله ﷺ: «إن الذي حرّم شربها، حرّم بيعها»، قال: ففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما[(٤)].

قال ابن عبدالبر: حديث مسند صحيح، وأوضح ذلك بالنسبة لطرفي الحديث:

أ ـ السند: قال: وزيد بن أسلم يكنى: أبا أسامة وأبوه أسلم يكنى: أبا خالد وهو من سبي (عين التمر)[(٥)]... وزيد بن أسلم أحد ثقات أهل

(١) انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ٢٤ (من منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة).

(٢) الحديث الشاذ هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه (انظر شرح النخبة ص: ٢٠ وتدريب الراوي ١/٢٣٥). وقال الحاكم: الشاذ هو حديث يتفرّد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع (انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ١١٩ دار إحياء العلوم بيروت ط١ ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦).

(٣) الحديث المعلل ما اطلع فيه على علّة تقدح في صحته مع ظهور السلامة (انظر تدريب الراوي ١/٢٥٢)، والباعث الحثيث ص: ٥٢ (مطبعة الكتب الثقافية بيروت ١٤٠٨) وشرح النخبة ص: ٥١.

(٤) التمهيد لابن عبدالبر ٤/١٤٠.

(٥) عين التمر بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة افتتحها المسلمون سنة ١٢هـ (معجم البلدان ٤/١٧٦).

الفترة، والمعتوه، والمولود، قال: «يقول الهالك في الفترة: لم يأتيني كتاب ولا رسول» - ثم تلا: «﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾[1]، إلى آخر الآية. ويقول المعتوه: ربّ لم تجعل لي عقلاً أعقل به خيراً ولا شراً، قال: ويقول المولود ربّ لم أدرك العمل، قال: فترفع لهم نار فيقال: ردوها أدخلوها، قال: فيردها أو يدخلها من كان في علم الله سعيداً لو أدرك العمل، ويمسك عنها من كان في علم الله شقياً لو أدرك العمل، قال: فيقول الله - عزّ وجلّ - إياي عصيتم، فكيف رسلي لو أتتكم؟»[2].

قال ابن عبدالبر: روي هذا المعنى عن النبي ﷺ من حديث الأسود بن سريع[3]، وأبي هريرة وثوبان[4]، بأسانيد صحيحة من أسانيد الشيوخ ... وجملة القول في أحاديث هذا الباب كلها ما ذكرت منها وما لم أذكر، أنها من أحاديث الشيوخ وفيها علل، وليس من أحاديث الأئمة الفقهاء، وهو أصل عظيم، والقطع فيه بمثل هذه الأحاديث ضعف في العلم والنظر[5].

هكذا توقف ابن عبدالبر في مثل هذا الحديث ولم يعتمده في موضوعه، رغم حكمه بصحة إسناده وتعدد طرق وروده، لعلة أنقدت في ذهنه.

بعد هذا العرض للأمثلة التوضيحية، يتبين لنا أن حدّ الصحيح هو أن يرويه العدل الضابط عن مثله إلى أن ينتهي إلى رسول الله ﷺ من غير

(١) سورة طه، آية: ١٣٤.
(٢) التمهيد ١٨/١٢٧.
(٣) هو الأسود بن سريع - بفتح السين - التيمي السعدي، صحابي نزل البصرة ومات في أيام الجمل وقيل سنة اثنين وأربعين (انظر التقريب ص: ١١١ رقم: ٥٠٠).
(٤) ثوبان الهاشمي أبو عبدالله أو أبو عبدالرحمٰن - مولى النبي - ﷺ - صحبه ولازمه، ونزل بعده الشام ومات بحمص سنة ٥٤هـ (التقريب ص: ١٣٤ رقم: ٨٥٨).
(٥) انظر التمهيد ١٨/١٣٠.

شذوذ ولا علة قادحة[1]، غير أن هذه الشروط لم تكن كلها محلّ اتفاق بين علماء الأندلس، فقد تباينت مذاهبهم في الاحتجاج بالحديث المرسل مثلاً.

فابن حزم - رحمه الله - يردّ الحديث المرسل مطلقاً، ويعتبر الإرسال علة قادحة توجب ردّ الخبر، في حين ذهب القاضي أبو الوليد الباجي وابن عبدالبر وابن العربي من أعلام المالكية إلى قبول الحديث المرسل بشروط.

يقول ابن حزم - رحمه الله -:

المرسل من الحديث هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً، وهو غير مقبول ولا تقوم به حجة لأنه عن مجهول. وسواء قال الراوي العدل حدثنا الثقة أو لم يقل، لا يجب أن يلتفت إلى ذلك. إذ قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره، ومرسل سعيد بن المسيب والحسن البصري وغيرهما سواء، لا يؤخذ منه شيء. ويذهب ابن حزم أبعد من ذلك فيقول: فلا تقبل حديثاً قال راويه فيه عن رجل من الصحابة، أو حدثني من صحب رسول الله ﷺ إلا حتى يسمّيه ويكون معلوماً بالصحبة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسنى[2].

أما الباجي وابن عبدالبر فهما يقبلان الحديث المرسل بشروط.

قال الباجي - رحمه الله -:

(١) قال ابن دقيق العيد: فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدّثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء (الاقتراح ص: ١٥٤) مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. ومن المسائل المختلف فيها: ما إذا أثبت الراوي عن شيخه شيئاً فنفاه من هو أحفظ أو أكثر عدداً أو أكثر ملازمة، فإن الفقيه والأصولي يقولان: المثبت مقدم على النافي فيقبل، والمحدّثون يسمونه شاذاً لأنهم فسروا الشذوذ المشترط نفيه هنا بمخالفة الراوي في روايته من هو أرجح منه عند تعسّر الجمع بين الروايتين... (انظر فتح المغيث السخاوي ١/١٩) وانظر كذلك تعليق الأستاذ قحطان الدوري عن كتاب الاقتراح ص: ١٥٤.
(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٢/٢ - ٣.

«إن المرسل حجة وهو أصل من أصولنا ونحن نبني فروعنا على أصولنا»[١].

ويوضح شروط قبول الحديث المرسل فيقول: «ولا خلاف أنه لا يجب العمل به إذا كان المرسل غير متحرّز، فإن كان متحرّزاً لا يرسل إلا عن الثقات كإبراهيم النخعي، وابن المسيّب فإنه يجب العمل به»[٢].

ويرى ابن عبدالبر أنّ «الأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدّث، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة، وجب قبول حديثه مرسله ومسنده وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك، وجب التوقف عما أرسله حتى يسمي من الذي أخبره ... هذا إن كان عدلاً ثقةً في نفسه»[٣].

وسنبسط الكلام عن الحديث المرسل في المبحث القادم ـ إن شاء الله ـ.

وقد التزم محدّثو الأندلس إلى حدّ كبير ما اشترطوه في قبول خبر الآحاد والعمل به، إلا في حالات معينة.

فهذا الحافظ ابن عبدالبر نراه أحياناً يصحّح أحاديث لم تتوفر فيها تلك الشروط لاعتبارات أخرى يرى أنها تغطّي عما وجد فيها من علل ظاهرة، في السند خاصة. فقد يعلم الفقيه صحّة الحديث إذا لم يكن في سنده كذّاب، بموافقة آية من كتاب الله أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به[٤]. من ذلك أن ابن عبدالبر يرى أن ـ **تلقي العلماء للحديث بالقبول له والعمل به وإجماعهم على معناه يغني عن الإسناد فيه.**

مثال ذلك: عند شرحه للحديث السادس والعشرين من بلاغات مالك

(١) المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي ص: ٨٠ (تحقيق عبدالمجيد التركي ـ نشر قسم العلوم الإسلامية بجامعة باريس السور بون ـ باريس ١٩٧٨).
(٢) كتاب الإشارة في أصول الفقه للباجي ص: ٤٢ (طبعة معهد الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بإسلام آباد ١٤٠١هـ/١٩٨١).
(٣) التمهيد لابن عبدالبر ١٧/١.
(٤) انظر تدريب الراوي ٦٨/١.

وهو «مالك أنه بلغه أن عبدالله بن مسعود، كان يحدّث أن رسول الله ﷺ قال: **«أيما بيّعان تبايعا، فالقول قول البائع أو يترادّان»**[١].

قال ابن عبدالبر: وهذا الحديث محفوظ عن ابن مسعود كما قال مالك، وهو عند جماعة العلماء أصل تلقوه بالقبول، وبنوا عليه كثيراً من فروعه، واشتهر عندهم بالحجاز والعراق شهرة يستغنى بها عن الإسناد كما اشتهر عندهم قوله ﷺ: **«لا وصية لوارث»**[٢]، ومثل هذا من الآثار التي قد اشتهرت عند جماعة العلماء، استفاضة يكاد يستغنى فيها عن الإسناد لأن استفاضتها وشهرتها ـ عندهم ـ أقوى من الإسناد[٣].

وقال: «هذا الحديث ـ وإن كان في إسناده مقال من جهة الانقطاع مرّة، وضعف نقلته أخرى ـ فإن شهرته عند العلماء بالحجاز والعراق يكفي ويغني»[٤].

وأما الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي فإن الحديث الصحيح عنده، مداره على عدالة الراوي.

قال ابن العربي: فإن الصحيح من الأحاديث له عشرة مراتب:

أولها: صحيح مطلق وهو الذي لا خلاف فيه ولا كلام عليه وهو قليل جداً عزيز في الباب[٥].

الثاني: صحيح بنقل عدل واحد وينقسم إلى قسمين:

١ ـ بنقل عدل واحد عن الصحابي.

(١) التمهيد ٢٩٠/٢٤. والموطأ كتاب البيوع ـ باب بيع الخيار حديث رقم: ٨٠ ص: ٦٧١/٢.
(٢) الحديث في التمهيد ٢٣٠/١ ـ ٣٠٧/١٤ ـ ٤٣٨/٢٤.
(٣) المصدر السابق ٢٩٠/٢٤.
(٤) المصدر السابق ٢٩٣/٢٤.
(٥) يبدو من خلال هذا التقسيم أن ابن العربي يقصد بالصحيح المطلق، الحديث العزيز أو المشهور الذي لا خلاف فيه ولا كلام عليه والذي يرويه راويان أو ثلاثة فما فوق، وهو قليل كما قال ابن العربي، أو يقصد بذلك الحديث المتواتر.

٢ ـ بنقل عدل واحد عن التابعي.

٣ ـ حديث يرويه واحد من الأئمة.

الثالث: صحيح شاذ بغير شواهد[(١)].

قال: فهذه خمسة أقسام ذكر جميعها أبو عيسى واقتصر الجعفي والقشيري على الأربعة دون الخامس.

السادس: **المرسل**: ذكر الإمامان منها شيئاً يسيراً، وأهل الحديث ينكرونها والصحيح قبولها على وجه بيّناه في أصول الفقه.

السابع: الحديث المدلّس: اتفق العلماء على ذكره والعمل به، والتدليس على أقسام لا نطيل بذكرها، منها: حديث يرويه راو عن أحد قد لقيه ولم يسمعه منه ولكن لا يقال: حدثنا فلان وإنما يقال عن فلان أو قال فلان.

الثامن: صحيح خولف رواته فيه وفي كل كتاب جملة منها.

التاسع: حديث مبتدع لا يدعو إلى بدعته، وفي الصحيح منه جملة في الشواهد ونادر في الأصول لا سيما في غير الأحكام.

العاشر: حديث فيه راو صدوق غير حافظ[(٢)]، وليس بصحيح أبو عيسى مثله، وفي الصحيح مثله في الشواهد[(٣)]. ويتضح من خلال ما ذكره ابن العربي أنه في هذا التقسيم لم يفرّق بين الحسن والصحيح، وهو ما ذهب إليه كثير من المتقدّمين، فقد قال الحميدي شيخ البخاري: «الحديث الذي ثبت عن النبي ﷺ هو أن يكون متصلاً غير مقطوع معروف

---

(١) قال الحاكم: «فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة».

(٢) يبدو أن ابن العربي أراد من خلال هذا التقسيم كل من الحديث الصحيح والحديث الحسن، لأن من خفّ حفظه أُدرج حديثه ضمن الحسن. وسنفصّل ذلك عند الكلام عن الحديث الحسن في المبحث القادم.

(٣) انظر عارضة الأحوذي لابن العربي ١/١٣ ـ ١٤.

الرجال»[(١)]. وعن محمد بن يحيى الذهلي: «ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح»[(٢)].

مثال على تصحيح ابن العربي للحديث:

قال الإمام الترمذي حدثنا علي بن حجر حدثنا إسماعيل بن عليّة عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أنها قالت «كان رسول الله ﷺ أشدّ تعجيلاً للظهر منكم وأنتم أشد تعجلاً للعصر منه».

قال ابن العربي: وأما حديث ابن أبي مليكة عن أم سلمة فرواه ابن أبي شيبة فقال: وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه. وسكت عنه أبو عيسى وعندي أنه صحيح[(٣)].

الإسناد:

علي بن حجر: ثقة حافظ مات سنة ٢٤٠هـ[(٤)].

ـ إسماعيل بن إبراهيم (ابن عليّة) ثقة حافظ مات سنة ١٩٣هـ[(٥)].

ـ أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني: ثقة ثبت حجة مات سنة ١٣١هـ[(٦)].

ـ ابن أبي مليكة (عبدالله بن عبيدالله) ثقة فقيه مات سنة ١١٧هـ[(٧)]، أدرك ٣٠ من الصحابة).

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي، ص: ٢٤، وانظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١/٤٨٠.

(٢) المصدر السابق، ص: ٢٠.

(٣) عارضة الأحوذي ١/٢٦٦.

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر، ص: ٣٩٩ رقم: ٤٨٠٠.

(٥) نفس المصدر السابق ص: ١٠٥ رقم: ٤١٦.

(٦) نفس المصدر السابق ص: ١١٧ رقم: ٦٠٥.

(٧) نفس المصدر السابق ص: ٣١٢ رقم: ٣٤٥٤.

ـ أم سلمة أم المؤمنين هند بنت أبي أمية ـ رضي الله عنها توفيت سنة ٦٢هـ[١].

المتن: وردت أحاديث كثيرة في معنى الحديث الذي صحّحه ابن العربي منها ما أخرجه مسلم: عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عن خبّاب «قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرمضاء فلم يشكنا»[٢].

قال زهير: فقلت لأبي إسحاق في تعجيل الظهر؟ قال: نعم في تعجيل الظهر[٣].

أقول: حكم ابن العربي ـ رحمه الله ـ على الحديث بالصحّة لثقة نقلته ومعاصرة بعضم لبعض ولانتفاء العلل الظاهرة عليه.

ب ـ الحديث المتواتر:

إن الحديث المتواتر ـ في الحقيقة ـ ليس من مباحث علم الإسناد، لأنه مقبول قطعاً، يجب الأخذ به دون توقف.

وعلم الإسناد إنما يبحث فيه عن المقبول أو المردود ليعمل به أو يترك، ولذا انحصر البحث فيه، في خبر الآحاد فقط، والمتواتر يجب العمل به من غير بحث عن رجاله[٤]، مع ذلك فإنه يعتبر من زمرة الحديث الصحيح، ولذلك أوردناه في هذا المبحث.

وقد اختلف العلماء في تحديد العدد الذي به يصبح الحديث متواتراً. فمنهم من تجنّب تحديد عدد الجمع الذي يثبت به التواتر، وذهب آخرون إلى تحديد ذلك.

---

(١) نفس المصدر السابق ص: ٧٥٤ رقم: ٨٦٩٤.

(٢) مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت، حديث رقم: ٦١٩ ص: ١/٤٣٣.

(٣) انظر التمهيد لابن عبدالبر ٥/٥.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص: ١/١٥٧.

فابن حزم الأندلسي يرى «أن الواحد من غير الأنبياء المعصومين بالبراهين عليهم السلام، قد يجوز عليه تعمّد الكذب، يعلم ذلك بضرورة الحس، وقد يجوز على جماعة كثيرة أن يتواطؤوا على كذبة إذا اجتمعوا ورغبوا أو رهبوا، ولكن ذلك لا يخفى من قبلهم، بل يعلم اتفاقهم على ذلك الكذب بخبرهم إذا تفرّقوا. ثم يبيّن مذهبه في مسألة التواتر فيقول:

«ولكنّا نقول إذا جاء اثنان فأكثر من ذلك، وقد تيقنا أنهما لم يلتقيا ولا دسّسا، ولا كانت لهما رغبة فيما أخبرا به، ولا رهبة منه ولم يعلم أحدهما بالآخر، فحدّث كل واحد منهما مفترقاً عن صاحبه بحديث طويل لا يمكن أن يتفق اثنان على توليد مثله، وذكر كل واحد منهما مشاهدة أو لقاء لجماعة شاهدت أو أخبرت عن مثلها بأنها شاهدت، فهو خبر صدق يضطر بلا شك من سمعه إلى تصديقه ويقطع على غيبه»[١].

والظاهر من التعريف السابق أن ابن حزم ـ رحمه الله ـ لم يختلف عن غيره من العلماء في أن الخبر المتواتر هو ما تنقله الجماعة التي تحيل العادة تواطئهم على الكذب عن جماعة مثلها ويكون مستندهم الحس، من مشاهدة أو سماع، إلا أنه حدّ العدد في الطبقة الأولى باثنين فصاعداً، وهذا الذي وصفه ابن حزم يسميه بعض العلماء بالمشهور[٢]، وهو متواتر نسبي يقال هذا الخبر تواتر في الطبقة الثانية أو الثالثة مثلاً.

والسائد عند علماء الأندلس عدم تحديد العدد، بل المراد عندهم أن يتوفّر في كل طبقة عدد من الرواة تحيل العادة تواطئهم على الكذب ويحصل به العلم.

قال الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ:

«تنقسم السنّة إلى قسمين أحدهما: إجماع تنقله الكافة عن الكافة،

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/١٠٧ (مطبعة السعادة ط١ ـ ١٣٤٥هـ).

(٢) انظر: أصول البزدوي ص: ١٥٢.

فهذا من الحجج القاطعة للأعذار، إذا لم يوجد هناك خلاف[١]، ومن ردّ إجماعهم فقد ردّ نصاً من نصوص الله يجب استتابته عليه، وإراقة دمه إن لم يتب لخروجه عما أجمع عليه المسلمون، وسلوكه غير سبيل جميعهم»[٢].

ويظهر من عبارة ابن عبدالبر، أنه تجنّب الخوض في تحديد عدد الجمع الذي يثبت به التواتر، تحديداً كيفياً، ليتخلص من الآراء المتضاربة في تحديد ذلك الجمع. وهو ما ذهب إليه ابن حجر وغير واحد من العلماء[٣].

والحديث المتواتر كما ذكره ابن عبدالبر، قطعي الثبوت، وهو من الحجج القاطعة للأعذار، يجب العمل به، ويكفر جاحده.

وهو يفيد العلم اليقيني (الضروري)، بخلاف من يرى أنه يفيد العلم النظري فحسب[٤].

والحديث المتواتر قسمان:

١ ـ **المتواتر اللفظي:** وهو الذي تواترت روايته على لفظ واحد مثل: حديث **«من كذب علي متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»** وحديث **«صوم من أصبح جنباً»**.

---

(١) يعني في الشروط التي وضعها العلماء لإفادة الخبر المتواتر للعلم الضروري. والحديث المتواتر لا يفيد العلم الضروري إلا بشروط: منها ما يرجع إلى المخبر: بأن يكون مستندهم الحسّ بأن يعلموا ذلك عن ضرورة من مشاهدة أو سماع ـ أن يكون عددهم يمنع في العادة تواطؤهم ومنها ما يرجع إلى السامعين: بأن يكونوا عقلاء ـ أن يكونوا عالمين بمدلول الخبر ـ أن يكونوا خالين من اعتقاد ما يخالف ذلك لشبهة ما (انظر في ذلك نزهة النظر ص: ٢١). و(إرشاد الفحول للشوكاني ص: ٤٦).

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ٢/٣٤.

(٣) انظر شرح نخبة الفكر ص: ٧.

(٤) ذهب البعض إلى أن المتواتر يفيد العلم النظري ـ ورد عنهم ابن حجر ـ رحمه الله ـ بأن كلامهم ليس شيء، إذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال، والنظري يفيده لكن مع الاستدلال على الإفادة، وأن الضروري يحصل لكل سامع، والنظري لا يحصل إلا لمن فيه أهلية النظر (انظر شرح النخبة ص: ٨، وإشادة الفحول ص: ٤٤).

عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «أشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم»[١] ـ قال ابن عبدالبر: وهو حديث جاء من وجوه كثيرة متواترة صحاح[٢].

٢ ـ **المتواتر المعنوي:** وهو ما تختلف فيه ألفاظ الرواة مع اشتراكهم في المعنى مثل (قصة عبدالله بن زيد[٣]، في بدء الأذان).

قال الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ:

روى عن النبي ﷺ في قصة عبدالله بن زيد في بدء الأذان، جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ومعان متقاربة، وكلها يتفق على أن عبدالله بن زيد أري النداء في النوم، وأن رسول الله ﷺ أمر به عند ذلك، وكان ذلك أول أمر الأذان، والأسانيد في ذلك متواترة حسان ثابتة[٤].

وفي ما يلي واحدة من تلك الروايات:

عن عبدالله بن زيد بن عبد ربه، قال: لما أجمع رسول الله ﷺ أن يضرب الناقوس، يجمع الناس للصلاة، وهو له كاره لموافقة النصارى، طاف بي طائف من الليل ـ وأنا نائم ـ رجل عليه ثوبان أخضران في يده ناقوس يحمله، قال: فقلت: يا عبدالله، تبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ قال: قلت: ندعو به للصلاة، قال: أفلا أدلّك على خير من ذلك؟ قال: قلت: بلى قال: تقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله ـ أشهد أن محمداً رسول الله ـ حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على

---

(١) التمهيد ٢٢/٣٩.

(٢) التمهيد ٢٢/٤٠.

(٣) هو عبدالله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة يكنى: أبا محمد شهد العقبة وبدراً وسائر المشاهد مع رسول الله ـ ﷺ ـ توفي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين (انظر الاستيعاب ٢/٣٠٤ طبعة مصر ١٣٥٨هـ).

(٤) التمهيد ٢٤/٢٠.

الفلاح، حي على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله. ثم استأخر غير بعيد، ثم قال: تقول إذا أقيمت الصلاة: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله. قال: فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: رسول الله ﷺ: «إن هذه الرؤيا حق ـ إن شاء الله» ـ قال: ثم أمر بالتأذين[١].

جـ ـ بعض مصطلحات الأندلسيين في التدليل على الحديث الصحيح:

بعد أن أوضحنا حدّ الحديث الصحيح عند محدّثي الأندلس، والشروط التي يعتبرونها في قبول الأخبار وردّها، نلقي الضوء في هذا المبحث على بعض المصطلحات التي يستعملونها للتعبير عن الحديث الصحيح.

١ ـ **حديث صحيح**: يطلق هذا المصطلح على الحديث الذي استوفى شروط الصحة التي ذكرناها، وهي أن يرويه العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة، وهذا الوصف يشترك فيه أغلب العلماء.

ويضيف ابن عبدالبر إلى ذلك، الحديث الذي تلقاه العلماء بالقبول والعمل به وإجماعهم على معناه[٢].

ويطلقه ابن العربي على الشاذ أيضاً[٣].

---

(١) المصدر السابق ٢٢/٢٤ وانظر الموطأ كتاب الصلاة باب ما جاء في النداء للصلاة، حديث رقم: ١ ص: ٦٧/١.

(٢) انظر التمهيد لابن عبدالبر ٢٨٠/٤ و ٢٩٠/٢٤.

(٣) انظر عارضة الأحوذي ١٣/١.

٢ ـ **صحيح مجمع على صحته**[١] ـ **أو متفق عليه**[٢] ـ **متفق على صحته**[٣]، أي ليس لأحد مطعن فيه سواء من ناحية ثقة رواته أو اتصال سنده. وقد يراد بالأول إجماع العلماء على صحته، وبالأخيرين اتفاق البخاري ومسلم على صحته.

٣ ـ **صحيح لا غبار عليه**[٤]، ـ أي من ناحية السند والمتن.

٤ ـ **حديث أصح من أن يتكلم عليه**[٥]، أي جمع كل شروط الصحة المعتبرة خاصة إذا كان رواته من الأئمة المشهورين.

٥ ـ **صحيح مشهور**[٦]، أو أشهر وأصح من الكلام عليه[٧]، أو مشهور مسند صحيح[٨]: إذا توفّرت فيه شروط الصحة التي ذكرنا آنفاً وتعددت طرقه ما لم يبلغ حد التواتر[٩].

٦ ـ **صحيح ثابت**[١٠]، يعبّر به الحافظ ابن العربي على الصحيح.

٧ ـ **غريب صحيح**: يعبر به ابن عبدالبر على الحديث الذي توفّرت فيه شروط الصحة ولم يرو إلا من وجه واحد[١١].

---

(١) مثال ذلك في التمهيد ٣١٨/١٩.

(٢) مثال ذلك في عارضة الأحوذي ٩٣/١.

(٣) المصدر السابق ٢١٤/١.

(٤) المصدر السابق ١٥١/١.

(٥) المصدر السابق ٢٨٦/١، والاستذكار لابن عبدالبر ١٢٦/١.

(٦) التمهيد ٢/٥.

(٧) عارضة الأحوذي ٢٢٠/١.

(٨) التمهيد ١٧١/٢٤.

(٩) والحديث المشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين سمي بذلك لشهرته ويسمى أيضاً المستفيض لانتشاره، وقيل المستفيض بين المشهور والمتواتر (انظر شرح النخبة ص: ٢٣).

(١٠) عارضة الأحوذي ١٣/١. ولفظ ثابت يعبر به بعض العلماء على الحديث المقبول أي الصحيح والحسن (انظر في ذلك النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٤٩٠/١ ـ دار الراية ـ الرياض ط٢ ـ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

(١١) انظر في ذلك التمهيد ٢٠٦/١٢.

٨ ـ **أصح حديث يروى في هذا المعنى**[1]. ظاهر هذه العبارة أنها لا تفيد صحة الحديث مطلقاً، فقد يكون الحديث صحيحاً أو حسناً، إلا أن الحافظ ابن عبدالبر ومن خلال التتبع وجدته لا يطلقها إلا على الحديث الصحيح.

٩ ـ **حديث حسن صحيح**[2]، إذا روي الحديث بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة لضبط رواته، وآخر يقتضي الحسن لخفة ضبط رواته، وهو ما يستعمله ابن العربي كثيراً في شرحه لسنن الترمذي، وابن عبدالبر في كتابه التمهيد.

١٠ ـ **حديث مرسل صحيح**، سوف نفصل هذا الوصف عند الكلام عن المراسيل وهذه العبارة يستعملها أغلب محدّثي الأندلس من المالكية، ولا يذكرها ابن حزم أبداً لكون الإرسال علة توجب ردّ الحديث عنده[3].

د ـ خبر الآحاد وإفادته للعمل أو للعمل والعلم معاً:

ذهب الجمهور إلى أن خبر الآحاد لا يفيد بنفسه العلم، سواء كان لا يفيده أصلاً، أو يفيده بالقرائن الخارجة عنه، وأنه يوجب العمل بوقوع التعبد به[4].

وذهب البعض إلى أنه يفيد العلم[5]، منهم الإمام أحمد بن حنبل، ومحمد أبو بكر بن خويز منداد[6]، وابن حزم، والحسين

(١) المصدر السابق ١٣٤/٣ و ١٦/٢٤.
(٢) المصدر السابق ١٦٥/٣.
(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢/٢ ـ ٣.
(٤) انظر إرشاد الفحول للشوكاني ص: ٤٦ ـ وشروط الأئمة الخمسة للحازمي ص: ٥٠.
(٥) المصدر السابق: ص: ٥٠.
(٦) هو محمد بن أحمد بن عبدالله كنيته أبو عبدالله ويعرف بابن خويز منداد ـ تفقه على الأبهري وله كتاب كبير في الخلاف وكتاب في أصول الفقه، وله أيضاً شواذ مالك، له اختيارات في الفقه والأصول ـ توفي في حدود الأربعمائة (الديباج المذهب ص: ٢٦٨).

الكرابيسي[1]، والحارث المحاسبي[2]. وقال ابن حجر في شرح النخبة أن من أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، خلافاً لمن أبى ذلك[3]، وقال ابن الصلاح أن ما رواه الشيخان أو أحدهما مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه ... سوى أحرف يسيرة[4].

ولعلماء الأندلس في إفادة خبر الآحاد للعلم مذهبان:

١ ـ **الفريق الأول**: يمثّله محدثو المالكية وعلى رأسهم الحافظ ابن عبدالبر والإمام الباجي والقاضي ابن العربي.

رأي الإمام أبي الوليد الباجي:

قال ـ رحمه الله ـ: وأما خبر الآحاد فما قصر عن التواتر، وذلك لا يقع به العلم، وإنما يغلب عن الظن بحق السامع له، صحة لفظ المخبر به، لأن المخبر وإن كان ثقة يجوز عليه الغلط والسهو كالشاهد. وقال ابن خويز منداد يقع العلم بالواحد، والأول عليه جمهور الفقهاء[5].

رأي ابن عبدالبر:

قال ابن عبدالبر: «واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل هل يوجب العلم والعمل جميعاً، أم يوجب العمل دون العلم؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم: أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي

(١) هو الحسين بن علي الكرابيسي. الفقيه سمع إسحاق الأزرق ومعن بن عيسى وغيرهما، وعنه عبيد بن محمد البزار وغيره، مات سنة ٢٤٥هـ (ميزان الاعتدال ٥٤٤/١ رقم: ٢٠٣٢).
(٢) الحارث بن أسد المحاسبي ـ صاحب التواليف روى عن يزيد بن هارون وغيره، وعنه ابن مسروق وأحمد بن الحسن الصوفي ـ مات سنة ٢٤٣هـ (ميزان الاعتدال ٤٣٠/١ رقم: ١٦٠٦).
(٣) انظر شرح نخبة الفكر ص: ١٢.
(٤) انظر تدريب الراوي ١٣١/١ ـ ١٣٤.
(٥) الإشارة في أصول الفقه للباجي ص: ٤١.

وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شُهِدَ به على الله، وقطع العذر بمجيئه قطعاً ولا خلاف فيه.

وقال قوم كثير من أهل الأثر، وبعض أهل النظر، أنه يوجب العلم الظاهر والعمل جميعاً، منهم الحسين الكرابيسي وغيره. وذكر ابن خويز منداد أن هذا القول يخرج على مذهب مالك».

وبعد ذكره لاختلاف وجهات العلماء في المسألة قال: «الذي نقول به أنه يوجب العمل دون العلم، كشهادة الشاهدين والأربعة سواء[١]، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنّة»[٢].

ومن الأمثلة التي يقرر فيها الحافظ ابن عبدالبر إفادة خبر الواحد للعمل دون العلم ما يلي:

ـ عند تعليقه على قول الرسول ﷺ: **«لا عدوى ولا طيرة إنما الشؤم في ثلاثة المرأة والفرس والدار...»** وبعد شرحه لعبارات الحديث قال: ومعنى هذا الحديث عندنا ـ والله أعلم ـ أن من تطيّر فقد أثم وإثمه على نفسه في تطيّره لترك التوكل وصريح الإيمان ... لأنه لا طيرة حقيقة، ولا شيء إلا ما شاء الله في سابق علمه. والذي أقول به في هذا الباب ـ تسليم الأمر لله ـ عزَّ وجلَّ، وترك القطع على الله بالشؤم في شيء، لأن أخبار الآحاد لا يقطع على عينها، وإنما توجب العمل فقط[٣].

ـ وعند تعليقه على قوله ﷺ: **«إذا قال أحدكم: آمين فقالت الملائكة**

(١) قال الخطيب في الكفاية «إنما تعبدنا بالعمل بخبر الواحد، متى ظننا كونه صدقاً فحاله في ذلك كحال الشاهد الذي أمرنا بالعمل بشهادته دون اعتقاد أنها تفيد العلم» (الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ١٩).

(٢) انظر التمهيد لابن عبدالبر ١/٧ ـ ٨.

(٣) التمهيد ٩/٢٨٥ والموطأ كتاب العين باب عيادة المريض والطيرة، حديث رقم: ١٨ وفي الاستئذان حديث: ٢٢.

في السماء: آمين، فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه»، شرح معنى السماء في اللغة وأوجه استعمالها ثم قال: «فالله أعلم بما أراد رسول الله ﷺ بقوله [في السماء]، إن كان قاله، فإن أخبار الآحاد لا يقطع عليها»[١].

٢ ـ الفريق الثاني:

ويمثله الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم قال ـ رحمه الله ـ: قال أبو سليمان الحسين بن علي الكرابيسي والحارث بن أسد المحاسبي وغيرهم، أن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً، وبهذا نقول، وقد ذكر هذا القول أحمد بن إسحاق المعروف بابن خويز منداد عن مالك بن أنس[٢].

وقال بعد بيانه للخبر المتواتر: «والقسم الثاني من الأخبار: ما نقله الواحد عن الواحد، فإذا اتصل برواية العدول إلى رسول الله ﷺ وجب العمل به ووجب العلم بصحته أيضاً»[٣].

وقال أيضاً: «فإذا روى العدل عن مثله كذلك خبراً حتى يبلغ به النبي ﷺ فقد وجب الأخذ به ولزمت طاعته والقطع به»[٤].

هذه باختصار أهم اتجاهات علماء الأندلس في إفادة أخبار الآحاد للعمل أو للعلم والعمل معاً.

أقول: وبإمعان النظر في الأحاديث الصحيحة نلاحظ أنها تتفاوت في استيفائها لصفات الصحة فمنها:

(١) المصدر السابق ٧/١٧ والموطأ كتاب الصلاة باب ما جاء في التأمين خلف الإمام، حديث رقم: ٤٦.

(٢) الأحكام لابن حزم ١/١١٩.

(٣) المصدر السابق ١/١٠٨.

(٤) المصدر السابق ١/١٤٠.

١ ـ الحديث الصحيح الذي احتفّت به القرائن[1]، فهذا يفيد العلم النظري، والأمثلة على ذلك كثيرة:

فقد ثبت أن رسول الله ﷺ بعث إلى ملوك الأرض وعظمائها في عصره يدعوهم إلى الإسلام، من ذلك إرساله لدحية الكلبي[2]، بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر. وإرساله ﷺ لعبدالله بن حذافة[3]، إلى عظيم البحرين.

وكذلك كان ﷺ ينفذ كتبه إلى ولاته بالأمر والنهي، فلم يكن أحد من الأمراء يترك إنفاذ أمره[4]. وإرساله الواحد والاثنين من أصحابه إلى البلدان لتعليم أهلها أركان الإيمان والإسلام والأحكام العقائدية القطعية، ولولا أن تلك الأخبار تفيد العلم وموجبة للانقياد لما اكتفى بذلك ﷺ.

٢ ـ وإذا لم تحتف الأحاديث الصحيحة بالقرائن، فإنها لا تفيد إلا الظن، والظن هو تغليب جانب الإثبات على النفي، وإنما حكم عليها بالصحة لتوفّر الشروط السابقة فيها، ولا يقطع بصحتها في نفس الأمر. وكذلك إذا قيل في حديث ما أنه ضعيف، فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، وإنما المراد به عدم استيفائه لشروط الصحة التي وضعها العلماء[5].

---

(١) كأن يجمع العلماء على الاحتجاج به، أو يروى من طريق أصح الأسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر أو غيرها، أو أن يرويه الحفاظ من أئمة الحديث، وغيرها من القرائن وقد ذكر الحافظ ابن حجر في النكت أقوال العلماء في هذه المسألة (انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٣٧٤/١).

(٢) هو دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي، صحابي جليل نزل المزة، مات رضي الله عنه في خلافة معاوية (ترجمته في تقريب التهذيب ص: ٢٠٠ رقم: ١٨٢١).

(٣) هو عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي بن سُعَيْد بن سعد بن سهم القرشي السهمي، أبو حذافة من قدماء المهاجرين رضي الله عنه مات بمصر في خلافة عثمان (التقريب ص: ٣٠٠ رقم: ٣٢٧٢).

(٤) انظر فتح الباري لابن حجر ٢٤١/١٣ ـ ٢٤٢.

(٥) انظر تفصيل ذلك في مقدمة ابن الصلاح ٨/١ (طبعة بمباي الهند ـ ١٣٥٧).

٢ ـ حدّ الحديث الحسن:

لما كان ثمة تشابه كبير بين الحديث الحسن والحديث الصحيح، حتى أن بعض العلماء جعله مندرجاً في الصحيح[1]، خاصة وأنه مقبول عند العلماء كلهم في الاحتجاج والعمل به، كان لا بدَّ من معرفة مراد العلماء من الحديث الحسن، ومنهج محدّثي الأندلس في ذلك.

أ ـ قال الإمام الخطابي في معالم السنن[2]:

«الحسن هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله» وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء[3].

ب ـ وقال الإمام الترمذي: «كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن»[4].

جـ ـ ويرى ابن الصلاح أن الحديث الحسن قسمان:

القسم الأول: الحديث الذي لا يخلو رجال سنده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متّهم بالكذب في الحديث ـ أي لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث ـ ولا بسبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن يروى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص: ٥٨.

(٢) معالم السنن للإمام الخطابي ١١/١.

(٣) انتقد الإمام ابن كثير ـ رحمه الله ـ ما قاله الخطابي، قال: فإن كان المعروف هو قوله: «ما عرف مخرجه واشتهر رجاله» فالحديث الصحيح كذلك، بل والضعيف، وإن كان بقية الكلام من تمام الحدّ، فليس هذا الذي ذكره مسلّماً له «أن أكثر الحديث من قبيل الحسان»، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء (الباعث الحثيث ص: ٣٣).

(٤) شرح علل الترمذي ٥٧٣/٢.

يكون شاذاً ولا منكراً، وكلام الترمذي على هذا يتنزّل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعدّ ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً أو منكراً، سلامته من أن يكون معللاً، وعلى هذا القسم يتنزّل كلام الخطابي[١].

د ـ قال الحافظ ابن حجر: بعد أن عرّف الحديث الصحيح بأنه ما نقله العدل الضابط متصلاً سنده غير معلل ولا شاذ، قال: «فإن خف الضبط[٢]، فالحسن لذاته»[٣].

وهذا التعريف الأخير للحديث الحسن أوضح وأدق في التمييز بين الحديث الصحيح والحديث الحسن.

الحديث الحسن عند علماء الأندلس:

من خلال التتبّع والتمحيص لأقوال وصنيع محدّثي الأندلس في مؤلفاتهم اتضح لي أن لهم مذهبين في تقسيم الحديث المقبول بالنسبة لأحوال رواته:

المذهب الأول: ويمثله أغلب محدّثي الأندلس وعلماء المالكية، منهم الحافظ ابن عبدالبر والإمام أبو بكر بن العربي والقاضي أبو الوليد الباجي وغيرهم وهو أن الحديث المقبول منه الصحيح ومنه الحسن وهو ما نقله العدل الذي خفّ ضبطه متصلاً سنده غير معلل ولا شاذ.

المذهب الثاني: ويمثله الإمام ابن حزم الظاهري، الذي لا يفرّق بين

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص: ١٥ ـ ١٦.

(٢) الضبط هو أن يكون الراوي غير مخالف للثقات، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط ولا كثير الأوهام.

(٣) شرح نخبة الفكر ص: ١٥ ـ ١٩.

أنواع الحديث المقبول وبالتالي لا فرق عنده بين الحديث الصحيح والحديث الحسن، ولا يرجّح أحدهما على الآخر، كما سنرى لاحقاً.

الحديث الحسن عند الفريق الأول:

أ ـ أمثلة عن الحديث الحسن عند ابن عبدالبر:

قال ابن عبدالبر:

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن داود بن سليمان قال: حدثنا عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي قال: حدثنا أنس بن عياض أبو ضمرة عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد».

قال: وأما حديث أبي هريرة فحسن.

أقول: روي هذا الحديث عن ابن عباس وجابر بن عبدالله.

دراسة الإسناد:

ـ عبدالوارث بن سفيان[١]، هو شيخ ابن عبدالبر، ثقة، أثنى عليه المؤلف.

ـ قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف[٢]، الإمام الحافظ محدّث الأندلس ثقة.

ـ محمد بن داود بن سليمان: هو محمد بن سليمان الأنباري أبو هارون بن أبي داود صدوق[٣].

---

(١) ترجمته في بغية الملتمس ص: ٣٨٦ رقم: ١١٣٢.

(٢) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٣٥٤ رقم: ٨٠٠.

(٣) انظر تقريب التهذيب ص: ٤٨٢ رقم: ٥٩٣٢.

ـ أنس بن عياض أبو ضمرة الليثي المدني ثقة[1].

ـ عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي أبو محمد البصري ثقة[2].

ـ ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن التيمي أبو عثمان المدني ثقة فقيه مشهور[3].

ـ سهيل بن أبي صالح، أبو يزيد المدني، صدوق تغيّر حفظه بأخرة[4].

ـ والد سهيل بن أبي صالح: هو ذكوان أبو صالح السمّان الزيات المدني ثقة ثبت[5].

مما تقدم يتضح أن رجال هذا الحديث ثقات سوى محمد بن داود بن سليمان فهو من أهل الصدق والأمانة حتى أن النسائي وثقّه وذكره ابن حبان في الثقات، لكن تكلّم بعض العلماء في مروياته[6]، وهذا لا يسلبه صفة الصدق.

وأما سهيل بن أبي صالح: قيل أنه اعتلّ بعلّة فنسي بعض حديثه. قال الذهبي: سهيل بن أبي صالح: أحد العلماء الثقات، غيره أقوى منه.

وهذا يشعر بأنه ثقة إلا أن ضبطه خفّ. بسبب ما أصابه من علة.

فهذا الحديث سنده متصل، لا شذوذ فيه ولا علة قادحة، وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس وجابر بن عبدالله.

وعليه يتضح أن الحديث الحسن عند ابن عبدالبر هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خفّ ضبطه من غير شذوذ ولا علة.

---

(١) المصدر السابق ص: ١١٥ رقم: ٥٦٤.
(٢) انظر تقريب التهذيب ص: ٣١٢ رقم: ٣٤٤٩.
(٣) المصدر السابق ص: ٢٠٧ رقم: ١٩١١.
(٤) انظر تقريب التهذيب ص: ٢٥٩ رقم: ٢٦٧٥.
(٥) المرجع السابق ص: ٢٠٣ رقم: ١٨٤١.
(٦) ميزان الاعتدال ٣/٥٦٩ رقم: ٧٦٢٠.

مثال ثاني:

قال ابن عبدالبر: في مسّ الذكر حديث حسن ثابت[1]، هو حديث أم حبيبة. حدثنا عبدالوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن وضّاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا المعلى بن منصور، حدثنا الهيثم بن حميد، حدثنا العلاء، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مسّ فرجه فليتوضأ».

فهذا الحديث متصل الإسناد وقد روي مثله أيضاً عن بسرة بنت صفوان[2]، رضي الله عنها عن النبي ﷺ[3].

قال ابن عبدالبر: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى إيجاب الوضوء من مسّ الذكر، لحديث بسرة، وحديث أم حبيبة. وكان أحمد بن حنبل يعجبه حديث أم حبيبة في مسّ الذكر، ويقول هو حسن الإسناد، وكذلك كان يحيى بن معين يقول[4].

دراسة الإسناد:

ـ سعيد بن نصر أبو عثمان قال فيه ابن عبدالبر بعد أن أثنى عليه: سعيد بن نصر يعرف بابن أبي الفتح، كتب بأحسن التقييد والضبط وكان من أهل الدين والورع والفضل[5].

---

(١) انظر التمهيد ١٧/١٩١.
(٢) بسرة بنت صفوان بن نوفل، صحابية عاشت إلى خلافة معاوية (التقريب ص: ٧٤٤ رقم: ٨٥٤٤).
(٣) التمهيد ١٧/١٩٠. والموطأ كتاب الطهارة باب الوضوء «من مسّ الفرج» حديث رقم: ٥٨. وابن ماجه كتاب الطهارة، وأحمد رقم: ٢٠٧٠٠ و ٢٦٠٣١ والدارمي حديث رقم: ٧١٩.
(٤) التمهيد ١/١٩٢.
(٥) بغية الملتمس ص: ٣٠١ رقم: ٨٢٣.

ـ محمد بن وضّاح بن بزيغ الحافظ الكبير أبو عبدالله القرطبي[1]، قال فيه ابن الفرضي: له خطأ كثير وأشياء يصحّفها، قال الذهبي: هو صدوق في نفسه رأس في الحديث[2].

ـ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ثقة حافظ (أبو بكر بن أبي شيبة)[3].

ـ المعلي بن منصور الرازي: أبو يعلى ثقة فقيه[4].

ـ الهيثم بن حميد الغسّاني ـ صدوق[5]، قال أبو داود: ثقة قدري[6].

ـ العلاء بن الحارث الدمشقي الفقيه صاحب مكحول، قال ابن سعد: كان قليل الحديث. ولكنه كان أعلم أصحاب مكحول وأقدمهم وكان يفتي حتى خولط، وقال ابن معين: ثقة يرى القدر، وقال أبو داود ثقة تغيّر عقله[7].

ـ مكحول الشامي أبو عبدالله ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور[8].

ـ عنبسة بن أبي سفيان بن حرب بن أمية، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين[9].

أقول: فهذا الإسناد كما يظهر من دراسة أحوال رجاله ليس فيه ضعيف، وأغلب رجاله ثقات حفاظ، أما محمد بن وضّاح قال الذهبي

---

(١) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٢٨٧ رقم: ٦٤٦.
(٢) ميزان الاعتدال للذهبي ٥٩/٤ رقم: ٨٢٩٠.
(٣) تقريب التهذيب ص: ٣٨٠ رقم: ٣٥٧٥.
(٤) المرجع السابق ص: ٥٤١ رقم: ٦٨٠٦.
(٥) المرجع السابق ص: ٥٧٧ رقم: ٧٣٦٢.
(٦) ميزان الاعتدال ٣٢١/٤ رقم: ٩٢٩٨.
(٧) ميزان الاعتدال ٩٨/٣ رقم: ٥٧٢١.
(٨) تقريب التهذيب ص: ٥٤٥ رقم: ٦٨٧٥.
(٩) المرجع السابق ص: ٤٣٢ رقم: ٥٢٠٥.

صدوق في نفسه رأس في الحديث، بل هو من كبار محدّثي الأندلس كما قال السيوطي.

وأما العلاء بن الحارث فهو ثقة وإنما اختلط بأخرة، وهذا لا يضرّه إذا توقّف عن التحديث بعد الاختلاط، كما يوحي كلام ابن سعد.

وعليه فهذا الحديث أيضاً، حديث حسن لذاته.

ومن خلال المثالين السابقين يتأكد بأن الحديث الحسن عند ابن عبدالبر هو: ما اتصل بنقل العدل الذي خفّ ضبطه من غير شذوذ ولا علة.

وتجدر الإشارة ـ ونحن بصدد الكلام عن الحديث الحسن ـ إلى أن الحافظ ابن عبدالبر يستعمل أحياناً عبارة «الحديث الحسن» ولا يقصد بها الحسن الاصطلاحي وإنما يريد بها الحسن اللغوي.

ومن أمثلة ذلك: قال ابن عبدالبر:

ـ فيما أجاز لنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي: قال: حدثنا بشر بن أبي الحسن المزني إملاء، قال: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبدالرحمٰن السلمي، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني[1]، قال: حدثنا مروان بن معاوية الفزاري[2]، قال: أبان بن إسحاق[3]، قال: حدثنا الصباح بن محمد بن أبي حازم[4]، عن مرّة الهمداني[5]، أن

---

(١) محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ـ صدوق قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة توفي سنة ٢٤٣هـ (التقريب ص: ٥١٣ رقم: ٦٣٩١).
(٢) مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبدالله الكوفي ـ ثقة حافظ وكان يدلّس أسماء الشيوخ مات سنة ١٩٣هـ (التقريب ص: ٥٢٦ رقم: ٦٥٧٥).
(٣) أبان بن إسحاق الأسدي النحوي الكوفي ـ ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة ـ من السادسة (التقريب ص: ٨٦ رقم: ١٣٥).
(٤) الصباح بن محمد بن أبي حازم البجلي الأحمسي ـ الكوفي ـ ضعيف (التقريب ص: ٢٧٤ رقم: ٢٨٩٨). وقال ابن حبان: يروي الموضوعات (ميزان الاعتدال ٣٠٦/٢ رقم: ٣٨٤٨).
(٥) مرة بن شراحيل الهمداني، أبو إسماعيل الكوفي ـ يقال له: مرّة الطيب ـ ثقة عابد مات سنة ٧٦هـ وقيل بعد ذلك (تقريب التهذيب ص: ٥٢٥ رقم: ٦٥٦٢).

عبدالله بن مسعود حدّثه أنه سمع النبيّ ﷺ يقول: «إن الله تبارك وتعالى قسم بينكم أخلاقكم، كما قسم بينكم أرزاقكم، وأن الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الدين إلا من يحب، فمن أعطاه الله الدين فقد أحبّه، لا يسلم عبد حتى يسلم قلبه ولسانه، ولا يؤمن جار حتى يأمن جاره بوائقه»، قلنا: يا نبيّ الله، فما بوائقه؟ قال: «غشّه وظلمه، ولا يكسب مالاً من حرام فينفق منه فيبارك له فيه ولا يتصدق به فيتقبل منه، إن الله لا يمحو السيئ بالسيئ، ولكن يمحو السيئ بالحسن، وإن الخبيث لا يمحو الخبيث».

قال ابن عبدالبر:

وهذا حديث حسن الألفاظ ضعيف الإسناد، وأكثره من قول علي - رضي الله عنه -[1].

ب ـ أمثلة عن الحديث الحسن عند ابن العربي:

١ ـ قال الترمذي: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود الطيالسي عن شعبة أخبرني سمّاك بن حرب قال: سمعت قبيصة بن هلب يحدّث عن أبيه قال: سألت النبي ﷺ عن طعام النصارى فقال: «لا يتخلّجن في صدرك طعام ضارعت فيه النصرانية»[2].

قال الترمذي: حديث حسن، ووافقه ابن العربي فقال عنه أيضاً: حديث حسن.

دراسة الإسناد:

ـ محمود بن غيلان العدوي أبو أحمد المروزي: ثقة[3].

(١) انظر التمهيد ٤٣٧/٢٤.
(٢) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لابن العربي ٦٠/٧.
(٣) تقريب التهذيب ص: ٥٢٢ رقم: ٦٥١٦.

ـ أبو داود الطيالسي (سليمان بن داود): ثقة حافظ غلط في أحاديث[1].

ـ شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي: ثقة حافظ متقن[2].

ـ سمّاك بن حرب:

قال أحمد: سمّاك مضطرب الحديث.

قال صالح جزرة: يضعّف، وقال النسائي: إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة.

قال العجلي جائز الحديث[3]:

وقال ابن حجر: صدوق تغيّر بأخرة فكان ربما يلقّن[4].

ـ قبيصة بن هلب: قال العجلي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات[5].

وقال ابن حجر مقبول[6].

ـ هُلْب قيل اسمه يزيد وهلب لقب: صحابي نزل الكوفة[7].

بعد هذا العرض لأقوال العلماء في رجال هذا الحديث يتضح أنه ليس في رجاله متّهم بل أغلبهم ثقات وبعضهم خفّ ضبطه بسبب التغير في آخر العمر.

٢ ـ قال الترمذي: حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال: قلت: يا رسول الله، إنا نمر بقوم

(١) تقريب التهذيب ص: ٢٥٠/٢٥٥٠، وميزان الاعتدال ٢٠٣/٢ رقم: ٣٤٥٠.
(٢) المرجع السابق ص: ٢٦٦ رقم: ٢٧٩٠.
(٣) ميزان الاعتدال ٢٣٢/٢ رقم: ٣٥٤٨.
(٤) تقريب التهذيب ص: ٢٥٥ رقم: ٢٦٢٤.
(٥) ميزان الاعتدال ٣٨٤/٣ رقم: ٦٨٦٣.
(٦) تقريب التهذيب ص: ٤٥٣ رقم: ٥٥١٦.
(٧) المرجع السابق: ص: ٥٧٤ رقم: ٧٣١٥.

فلا هم يضيّفونا ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق ولا نحن نأخذ منهم، فقال رسول الله ﷺ: «إن أبوا إلا أن تأخذوا كرهاً فخذوا»[1]. قال ابن العربي: حديث حسن.

دراسة الإسناد:

- قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي ثقة ثبت[2].
- عبدالله بن لهيعة، صدوق خلط بعد احتراق كتبه[3].
- يزيد بن أبي حبيب المصري أبو رجاء ثقة فقيه وكان يرسل[4].
- أبو الخير: مرثد بن عبدالله اليزني ثقة فقيه[5].
- عقبة بن عامر الجهني صحابي مشهور[6].

بعد هذا العرض لأقوال العلماء في رجال هذا الحديث يتّضح أن أغلبهم ثقات ما عدا عبدالله بن لهيعة الذي خلط بعد احتراق كتبه.

ويتضح من خلال المثالين السابقين أن الحديث الحسن عند ابن العربي هو ما نقله العدول الذين خفّ ضبطهم متصلاً من غير شذوذ ولا علة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحافظ ابن العربي ـ رحمه الله ـ لا يعتبر الإرسال علة قادحة إذا كان الراوي لا يرسل إلا عن ثقة.

ـ الحديث الحسن عند الفريق الثاني:

يمثل هذا الفريق الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم ـ رحمه الله ـ الذي يقسّم الحديث إلى مقبول ومردود.

---

(١) عارضة الأحوذي لابن العربي ٨٦/٧ حديث رقم: ١٥٩٣.
(٢) تقريب التهذيب ص: ٤٥٤ رقم: ٥٥٢٢.
(٣) ميزان الاعتدال ٤٧٥/٢ رقم: ٤٥٣٠، وتقريب التهذيب ص: ٣١٩ رقم: ٣٥٦٣.
(٤) تقريب التهذيب ص: ٦٠٠ رقم: ٧٧٠١.
(٥) المرجع السابق ص: ٥٢٤ رقم: ٦٥٤٧.
(٦) المرجع السابق ص: ٣٩٥ رقم: ٤٦٤١.

وذهب إلى أن التفاوت بين الرواة في العدالة والضبط والإتقان لا يكون سبباً في ترجيح الأخبار.

قال ابن حزم: «وقد غلط أيضاً قوم آخرون، فقالوا: فلان أعدل من فلان ورموا بذلك ترجيح خبر الأعدل على من هو دونه في العدالة.

قال: وهذا خطأ شديد وكان يكفي في الردّ عليهم أن نقول لهم إن الله عزَّ وجلَّ لم يفرّق بين خبر عدل وخبر عدل آخر أعدل من ذلك... وإنما أمر تعالى بقبول نذارة النافر الفقيه العدل فقط. وبقبول شهادة العدول فقط.

قال: وأيضاً فقد يعلم الأقل عدالة ما لا يعلمه من هو أتمّ منه عدالة وقد جهل أبو بكر وعمر ميراث الجدة وعلمها المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة[1]، وبينهما وبين أبي بكر وعمر بون بعيد، إلا أنهم كلهم عدول، وقد رجع أبو بكر إلى خبر المغيرة في ذلك، ورجع عمر إلى خبر مخبر أخبره عن إملاص المرأة[2]، ولم يكن ذلك عند عمر، وذلك المخبر بينه وبين عمر في العدالة درج.

قال: وأيضاً فإن العدالة إنما هي التزام العدل، والعدل هو القيام بالفرائض واجتناب المحارم، والضبط لما روى وأخبر به فقط.

ومعنى قولنا فلان أعدل من فلان أي أنه أكثر نوافل في الخير فقط. وهذه صفة لا مدخل لها في العدالة إذ لو انفردت عن صفة العدالة التي ذكرنا لم يكن فضلاً ولا خيراً، فاسم العدالة مستحق دونها كما هو مستحق معها سواء ولا فرق. فصح أنه لا يجوز ترجيح رواية على أخرى ولا ترجيح

---

(١) هو محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري، صحابي مشهور مات بعد الأربعين وكان من الفضلاء (تقريب التهذيب ص: ٥٠٧ رقم: ٦٣٠٠).
(٢) الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر نشد الناس من سمع النبي ـ ﷺ ـ قضى في السقط؟ فقال المغيرة: أنا سمعته قضى فيه بغرة عبد أو أمة. قال: ائت من يشهد معك على هذا فقال محمد بن مسلمة: أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا. (أخرجه البخاري في كتاب الديات ـ باب جنين المرأة حديث رقم: ٦٩٠٧ ورقم: ٦٩٠٨).

شهادة على أخرى بأن أحد الراويين أو أحد الشاهدين أعدل من الآخر»[1].

قال[2]: والمرأة والرجل والعبد في كل ما ذكرنا سواء ولا فرق، ولم يخص تعالى عدلاً دون عدل، ولا رجل دون امرأة ولا حرّ دون عبد.

قال: وبما ذكرنا ههنا يبطل قول من قال: هذا الحديث لم يرو من غير هذا الوجه.

وقال في موضع آخر:

«وقالوا نرجّح أيضاً بأن يكون راوي أحد الخبرين أضبط وأتقن، قال: وهذا أيضاً خطأ بما قد أبطلنا به - فيما سلف من هذا الباب - قول من رام ترجيح الخبر بأن فلان أعدل من فلان»[3].

بعد هذا العرض يتضح لنا أن ابن حزم - رحمه الله - يتعامل مع الأحاديث المقبولة كلها على أنها صنف واحد، وأن ذلك مداره على عدالة الرواة وضبطهم.

ومع اعترافه بتفاوت الرواة في العدالة والضبط والإتقان، إلا أن أحاديثهم كلها عنده سواء بالنسبة للاستدلال وقيام الحجة، إلا من كثر غلطه وغفلته واختلّ ضبطه.

قال - رحمه الله -:

إذا كان الراوي عدلاً حافظاً لما تفقّه فيه، أو ضابطاً له بكتاب، وجب قبول نذارته فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه فلم يتفقه فيما نفر للتفقه فيه، وإذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته»[4].

ويفهم من خلال هذه العبارات: أن ابن حزم لا يردّ خبر العدل الذي

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/١٤٣.
(٢) المرجع السابق ١/١٤٥.
(٣) المرجع السابق ٢/٤٢.
(٤) المرجع السابق ١/١٣٨.

قلّ غلطه وخفّ ضبطه، وهو ما يسميه العلماء بالحديث الحسن، إلا أنهم يضعونه في المرتبة الثانية بعد الصحيح، ولا يفرّق ابن حزم بين ذلك ولا يرجّح رواية الحفّاظ الضابطين على رواية من خفّ ضبطه وقلّ غلطه. مع ذلك فإننا نراه أحياناً يصف أحاديث من خفّ ضبطهم بقوله: «حديث حسن» أو «حديث صالح» وهذا إشعار منه بأنها لم ترتق إلى مرتبة الأحاديث الصحيحة.

وحتى يتضح منهج الحافظ علي بن أحمد بن حزم في قبول أخبار من خفّ ضبطهم نورد الأمثلة الآتية:

١ - قال ابن حزم - رحمه الله -: حدثنا يحيى بن عبدالرحمٰن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبدالملك بن أيمن ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل ثنا أبو صالح الحكم بن موسى ثنا شعيب بن إسحاق أخبرني هشام ين عروة عن أبيه أن مروان بن الحكم حدّثه عن بسرة بنت صفوان - وكانت قد صحبت رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **«إذا مسّ أحدكم ذكره فلا يصل حتى يتوضأ»** فأنكر ذلك عروة، وسأل بسرة فصدّقته بما قال[1].

قال ابن حزم: أبو صالح وشعيب ثقتان مشهوران.

أقول: أبو صالح وثّقه بعض العلماء، وتكلّم فيه آخرون بما يدل على خفّة ضبطه، فقد وثّقه ابن معين[2]، والعجلي[3]، وابن حبان[4]، وابن سعد[5]، وصالح جزرة وابن قانع[6].

(١) انظر المحلى لابن حزم ١/٢٤٠.
(٢) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص: ١٠٢ - و - ١٨٨ (طبعة جامعة الملك عبدالعزيز - مكة).
(٣) تاريخ الثقات للعجلي ص: ١٢٧.
(٤) كتاب الثقات لابن حبان ١/١٩٥.
(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٤٦/٧.
(٦) تهذيب التهذيب ٤٣٩/٢.

وقال أبو حاتم[1]، والذهبي[2]، وابن حجر صدوق[3].

٢ ـ قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: ثنا عبدالله بن ربيع نا عمر بن عبدالملك نا محمد ابن بكر نا أبو داود نا قتيبة بن سعيد نا عبدالعزيز بن محمد الداروردي قال: قدم عبّاد بن كثير المدينة فمال إلى مجلس العلاء بن عبدالرحمٰن فأخذ بيده فأقامه ثم قال: اللّهم إن هذا يحدّث عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«إذا انتصف شعبان فلا تصوموا»**، فقال العلاء: اللّهم إن أبي حدثني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ذلك[4].

قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: العلاء: ثقة روى عنه شعبة وسفيان الثوري ومالك، وسفيان بن عيينة، فلا يضره غمزان ابن معين.

أقول: العلاء بن عبدالرحمٰن الحرقي المدني، وثّقه بعض العلماء وتكلم فيه آخرون من جهة حفظه.

وقد وثقه أحمد[5]، وابن حبان[6]، وابن سعد والترمذي[7].

وقال ابن معين: ليس بحديثه بأس[8]، وضعّفه مرّة أخرى[9]، وقال أبو حاتم: «صالح»، وقال أبو زرعة: «ليس كأقوى ما يكون»[10]، وقال الذهبي: صدوق مشهور[11]، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم[12].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٢/٣.
(٢) ميزان الاعتدال ٥٨٠/١.
(٣) التقريب ص: ١٧٦ رقم: ١٤٦٢.
(٤) المحلى ٢٥/٧.
(٥) ميزان الاعتدال ١٠٢/٣ رقم: ٨٧٣٥.
(٦) كتاب الثقات ٢٤٧/٥.
(٧) تهذيب التهذيب ١٨٦/٨.
(٨) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص: ١٧٣.
(٩) المرجع السابق ص: ١٧٤.
(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥٧/٦.
(١١) ميزان الاعتدال ١٠٢/٣.
(١٢) تقريب التهذيب ص: ٤٣٥ رقم: ٥٢٤٧.

٣ ـ قال ابن حزم ـ رحمه الله: ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور نا محمد بن محبوب نا سرار بن مجشر بن قبيصة البصري، عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيّب عن عبدالله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغني عنه»**[1].

قال ابن حزم: هذا حديث حسن[2].

أقول: عمرو بن منصور النسائي أبو سعيد ثقة حافظ[3].

ـ محمد بن محبوب البناني أبو عبدالله البصري ثقة روى له البخاري وأبو داود[4].

ـ أما سعيد بن أبي عروبة وقتادة وسعيد بن المسيّب فأئمة حفاظ والحديث بهذا السند: رجاله كلهم ثقات، لذا قال ابن حزم: «هذا حديث حسن». أي باعتبار الصفة الدنيا للحديث.

٤ ـ قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: ومن طريق أحمد بن شعيب أيضاً: نا أحمد بن يوسف النيسابوري ومحمد بن عبيدالله بن يزيد بن إبراهيم الحراني ـ واللفظ له.

قال أحمد: نا أحمد بن سليمان، وقال محمد بن عبيدالله: حدثني أبي، ثم اتفق أحمد بن سليمان وعبيدالله بن يزيد، قالا: نا عبيدالله بن عمرو (هو الرّقّي) ـ عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: إن رسول الله ﷺ أتي برجل قد زنى، فأمر به فجرّد، فإذا رجل مقعد، حمش الساقين، فقال رسول الله ﷺ: **«ما يبقي الضرب في هذا شيئاً.**

---

(١) الحديث أخرجه النسائي في سننه ص: ١٩٠/٢ والحاكم في المستدرك كتاب البر والصلة ١٧٤/٤ (ووافقه الذهبي) والهيثمي في مجمع الزوائد ٣٠٩/٤ عن عبدالله بن عمرو (وقال رجاله رجال الصحيح).
(٢) المحلى ص: ١٦٣/١٠.
(٣) تقريب التهذيب ص: ٤٥٧ رقم: ٥١١٩.
(٤) المصدر السابق ص: ٥٠٥ رقم: ٦٢٦٧.

فدعى بأثاكيل فيها مائة شمروخ، فضربه بها ضربة واحدة»[1].

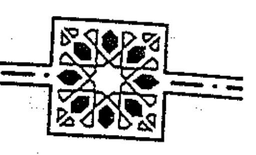
قال ابن حزم: حديث سهل بن سعد: صالح تقوم به الحجة[2]، وقال أيضاً: طريق حديث سهل بن سعد طريقاً جيداً تقوم به الحجة[3]، أقول:

سند الحديث فيه:

- محمد بن عبيدالله بن يزيد الحراني صدوق فيه لين[4].
- أحمد بن سليمان البغدادي صدوق حافظ له أغلاط[5].
- عبيدالله بن إبراهيم الحراني (والد محمد بن عبيدالله) مجهول من العاشرة[6]، إلا أنه ذكر هنا متابعة.

وعليه قال ابن حزم في هذا الحديث أنه صالح تقوم به الحجة ولم يصفه بالصحة الصريحة كما هي عادته.

(١) المحلى ٨٨/١٢ وانظر كذلك مجمع الزوائد للهيثمي ٢٥٢/٦ وقال: رجاله ثقات.
(٢) المحلى ٨٩/١٢.
(٣) المصدر السابق ٩٠/١٢.
(٤) تقريب التهذيب ص: ٤٩٥ رقم: ٦١١٢.
(٥) تقريب التهذيب ص: ٨٠ رقم: ٥١.
(٦) التقريب ص: ٣٧٥ رقم: ٤٣٥١ وميزان الاعتدال ١٨/٣ رقم: ٥٤٠٦.



المبحث الثاني: نقد الحديث باعتبار الاتصال والانقطاع عند محدّثي الأندلس

المطلب الأول: الحديث المعنعن والمؤنّن

الحديث المعنعن: هو الذي يقال في سنده فلان عن فلان، بلفظ «عن» من غير تصريح بالتحديث أو الإخبار أو السماع.

وقد نقل ابن عبدالبر إجماع أئمة الحديث على قبول الإسناد المعنعن فقال: «إني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبولهم الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك»[1].

ويذهب الحافظ ابن عبدالبر والإمام ابن العربي والإمام ابن حزم وأغلب علماء الأندلس إلى أن الإسناد المعنعن محمول على الاتصال إذا استوفى الشروط الآتية:

١ ـ عدالة المحدّثين في أحوالهم.

٢ ـ لقاء بعضهم بعضاً.

(١) انظر التمهيد لابن عبدالبر ١٢/١.

٣ - أن يكونوا براء من التدليس.

وهو مذهب علي بن المديني والبخاري[١].

وشرط أبو عمر الداني المقري الأندلسي: أن يكون المعنعِن (بالكسر) معروفاً بالرواية عمن روى عنه[٢].

واكتفى الإمام مسلم بإمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم، بعضهم بعضاً مع براءتهم من التدليس[٣]. وقال الحاكم[٤]: إنها متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواتها عن أنواع التدليس.

العنعنة عند ابن حزم:

قال ابن حزم - رحمه الله - الرواية هي أن يسمع السامع الناقل، الثقة يحدّث بحديث من كتابه أو من حفظه أو بأحاديث، فجائز أن يقول: حدثنا وحدثني، وأخبرنا وأخبرني، وقال لي، وقال لنا، وسمعت، وسمعنا، وعن فلان، كل ذلك سواء، وكل ذلك معنى واحد[٥].

وقد سار الإمام ابن حزم في مؤلفاته على أن الإسناد المعنعن محمول على الاتصال إذا جمع الشروط التي ذكر آنفاً.

مثال ذلك:

قال: حدثنا حمام[٦]، ثنا عبدالله بن محمد بن علي الباجي ثنا

(١) ذكر ذلك الإمام النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم ٣٢/١.

(٢) المرجع السابق ٣٢/١.

(٣) المرجع السابق ١٣٠/١.

(٤) معرفة علوم الحديث ص: ٣٤.

(٥) الإحكام لابن حزم ٩٠/٢.

(٦) هو حمام بن أحمد أبو بكر القاضي القرطبي، قال ابن حزم: كان واحد عصره في البلاغة وسعة الرواية ضابطاً. أكثر عن أبي محمد الباجي وأبي عبدالله بن مفرّج، وولي قضاء يابرة - توفي في رجب سنة ٤٢١هـ وله ٦٤ سنة (شذرات الذهب ٢٢٠/٣ - دار المسيرة بيروت - ط٢ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

محمد بن عبدالملك بن أيمن ثنا أحمد بن سلم ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد ثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الفجر فلما انصرف قال: **«تقرؤون خلفي؟»** قلنا: نعم يا رسول الله هذا، قال: **«لا تفعلوا إلا بأم الكتاب فإنه لا صلاة إلا بها»**[١].

قال: وقد موّه قوم بأن قالوا: هذا خبر من رواية ابن إسحاق، ورواه مكحول مرة عن محمود بن الربيع عن عبادة، ومرّة عن نافع بن محمود بن الربيع عن عبادة. قال ابن حزم، وهذا ليس بشيء لأن محمد بن إسحاق أحد الأئمة.

وأما رواية مكحول هذا الخبر مرة عن محمود بن الربيع ومرة عن نافع بن محمود فهذا قوة للحديث لا وهن لأن كليهما ثقة.

العنعنة عند الحافظ ابن العربي:

كما أشرت في بداية المبحث فإن ابن العربي - رحمه الله - يحمل العنعنة على الاتصال إذا استوفى الراوي الشروط التي ذكرنا آنفاً، وقد سار على ذلك في مؤلفاته خاصة عارضة الأحوذي التي ضمّنها كثيراً من تفاصيل علوم الحديث.

مثال ذلك: ما رواه الترمذي قال: حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«من قتل عبده قتلناه ومن جدع عبده جدعناه»**.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وتعقّبه ابن العربي بقوله: هذا أعجب، الرواة عدول، سماع الحسن

(١) المحلى لابن حزم ٢٣٦/٣ والموطأ كتاب الصلاة باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه، حديث رقم: ٤٤.

عن سمرة صحيح، فأي وجه للسكوت عن صحته[١].

أقول: والحسن هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه: يسار، ثقة فاضل مشهور وكان يرسل، ويدلّس، فإذا قال في حديث: عن فلان ضعّف ولا سيما عمن قيل إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة ونحوه، فعدّوا ما كان عن أبي هريرة في جملة المنقطع[٢].

أما سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ فقد نزل البصرة ومات بها سنة ٥٨هـ[٣]، وقد ثبت سماع الحسن البصري منه.

وعليه فإن قوله في هذا الحديث عن سمرة يحمل على الاتصال، والله أعلم. وسنرى مزيد تفصيل لهذه المسألة عند التطرّق للحديث المرسل إن شاء الله.

الحديث المعنعن عند الحافظ ابن عبدالبر:

سار ابن عبدالبر في مؤلفاته على أنّ الإسناد المعنعن محمول على الاتصال إذا جمع الشروط المذكورة آنفاً:

مثال ذلك: عند شرحه للحديث الذي رواه مالك عن ابن شهاب عن عبيدالله[٤] بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن عبدالله بن عباس عن الصعب بن جثامة[٥]، أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمار وحش ـ وهو بالأبواء

(١) انظر عارضة الأحوذي ١٨٣/٦. قيل: لم يسمع الحسن من سمرة إلى حديث العقيقة. انظر المحلى ٢٦١/١ والتعديل والتجريح للباجي ص: ٣٠٣.
(٢) انظر ميزان الاعتدال للذهبي ٥٢٧/١ رقم: ١٩٦٨.
(٣) تقريب التهذيب ص: ١٦٠ رقم: ١٢٢٧.
(٤) عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبدالله المدني ـ ثقة فقيه ثبت، مات سنة ٩٤هـ وقيل: سنة ٩٨هـ (انظر طبقات الحفاظ ص: ٣٩ رقم: ٧٣ والتقريب ص: ٣٧٢ رقم: ٤٣٠٩).
(٥) الصعب بن جثامة الليثي ـ صحابي جليل ـ مات في خلافة الصديق وقيل أنه عاش إلى خلافة عثمان (انظر التقريب ص: ٢٧٦ رقم: ٢٩٢٥).

أو بودّان[١]، فرده عليه رسول الله ﷺ قال: فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهي، قال: «**إنّا لم نرده عليك إلا أنّا حُرُم**».

قال ابن عبدالبرّ:

هذا حديث لم يختلف في إسناده على مالك ولا على ابن شهاب، وكل من في إسناده فقد سمعه بعضهم من بعض سماعاً، كذلك في الإملاء عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبيدالله، قال سمعت ابن عباس قال: أخبرني الصعب بن جثامة، وقد قلنا في الإسناد المعنعن في أول كتابنا[٢]، ما فيه كفاية[٣].

على هذا النحو سار ابن عبدالبر في تمحيص الأسانيد المعنعنة ومعرفة سماع بعضهم من بعض، وبراءتهم من التدليس.

أما بالنسبة للإسناد المؤنّن ـ وهو الذي يقال فيه فلان أنّ فلان ـ فهو محمول عند ابن عبدالبر على الاتصال بالشرائط التي ذكرناها بالنسبة للسند المعنعن.

قال ابن عبدالبر:

جمهور أهل العلم على أن «عن» و «أن» سواء، وأن الاعتبار ليس بالحروف وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بأي لفظ ورد، محمولاً على الاتصال، حتى تتبيّن فيه علة الانقطاع[٤].

(١) الأبواء، وودّان مكانان بين مكة والمدينة وتبعد الأبواء خمسة أميال عن المدينة (معجم البلدان لياقوت الحموي باب الهمزة والباء ـ وباب الواو والدال).
(٢) انظر التمهيد ١٢/١.
(٣) المرجع السابق ٥٤/٩ والموطأ كتاب الحج باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد حديث رقم: ٨٣.
(٤) التمهيد ٢٦/١.

وقال البرديجي[١]: «أن» محمولة على الانقطاع حتى يتبيّن السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر أو يأتي ما يدلّ على أنه قد شهده وسمعه[٢]. وتعقّبه ابن عبدالبر بقوله:

«هذا عندي لا معنى له لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو: أنّ رسول الله ﷺ، أو: عن رسول الله ﷺ أو: سمعت رسول الله ﷺ، كل ذلك سواء عند العلماء، والله أعلم»[٣].

وقد التزم ابن عبدالبر هذا المنهج في نقده للأسانيد المؤنّنة، ولمزيد توضيح نورد المثال الآتي:

روى مالك عن ابن شهاب، أن عمر بن عبدالعزيز أخّر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة بن الزبير، فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخّر الصلاة يوماً، وهو بالكوفة، فدخل عليه أبو مسعود (الأنصاري)[٤]، فقال: ما هذا؟ يا مغيرة، أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى، فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم قال: بهذا أمرت، فقال عمر بن عبدالعزيز: أعلم ما تُحدّث به، يا عروة ! أو أن جبريل هو الذي أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة؟ قال عروة: كذلك كان بشير بن أبي مسعود الأنصاري يحدّث عن أبيه، قال عروة: ولقد حدّثتني عائشة: زوج النبي ﷺ أنّ رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن

(١) البرديجي: أبو بكر أحمد بن هارون، المتوفى سنة ٣٠١هـ، قال الخطيب: ثقة فهم حافظ (طبقات الحفاظ ص: ٣١٧ رقم: ٧١٩).

(٢) التمهيد ١/٢٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري - أبو مسعود البدري - صحابي جليل مات قبل الأربعين وقيل بعدها (التقريب ص: ٣٩٥ رقم: ٤٦٤٧).

تظهر»[١].

قال ابن عبدالبر معلّقاً على هذا الإسناد:

هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة عنه فيما بلغني، وظاهر مساقه في رواية مالك يدل على الانقطاع، لقوله: أن عمر بن عبدالعزيز أخّر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة، ولم يذكر فيه سماعاً لابن شهاب من عروة، ولا سماعاً لعروة من بشير بن أبي مسعود، وهذه اللفظة، أعني «أن» عند جماعة أهل العلم محمولة على الانقطاع حتى يتبيّن السماع، واللقاء، ومنهم من لا يلتفت إليها، ويحمل الأمر على المعروف من مجالسة بعضهم بعضاً، ومشاهدة بعضهم لبعض، وأخذهم بعضهم عن بعض، فإن كان ذلك معروفاً لم يسأل عن هذه اللفظة، وكان الحديث عنده على الاتصال، وهذا يشبه أن يكون مذهب مالك: لأنه في موطئه لا يفرّق بين شيء من ذلك[٢].

بعد هذا التوضيح لمذهب أهل العلم في الإسناد المؤنّن، يبين ابن عبدالبر أن مثل هذا الإسناد محمول على الاتصال فيقول:

وهذا الحديث متصل عند أهل العلم، مسند، صحيح لوجوه:

- ومنها أن مجالسة بعض المذكورين فيه لبعض معلومة مشهورة.

- ومنها أن هذه القصة قد صحّ شهود ابن شهاب لما جرى فيها بين عمر بن عبدالعزيز وعروة بن الزبير بالمدينة، وذلك في أيام إمارة عمر عليها لعبدالملك وابنه الوليد، وهذا محفوظ من رواية الثقات لهذا الحديث عن ابن شهاب، ونحن نذكر الروايات في ذلك عن ابن شهاب لنبيّن لك ما ذكرنا.

(١) البخاري كتاب مواقيت الصلاة - باب مواقيت الصلاة وفضلها - حديث رقم: ٥٢١.

(٢) التمهيد ٨/١١.

ومِمن ذكر مشاهدة ابن شهاب للقصة، عند عمر بن عبدالعزيز، مع عروة بن الزبير، في هذا الحديث من أصحاب ابن شهاب: معمر والليث بن سعد[1]، وشعيب بن أبي حمزة[2]، وابن جريج[3].

وسأكتفي بذكر رواية الليث بن سعد دون الروايات الأخرى خشية الإطالة.

قال ابن عبدالبر حدثنا عبدالرحمٰن بن يحيى[4]، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن زبان قال: حدثنا محمد بن رمح قال: حدثنا الليث بن سعد عن ابن شهاب، أنه كان قاعداً على منابر عمر بن عبدالعزيز في إمارته على المدينة، ومعه عروة بن الزبير، فأخّر عمر العصر شيئاً، فقال له عروة: أما أن جبريل قد نزل فصلى أمام رسول الله ﷺ فقال له عمر: أعلم ما تقول يا عروة! فقال: سمعت بشير بن أبي مسعود يقول: سمعت أبا مسعود يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«نزل جبريل فأمّني فصليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، يحسب بأصابعه خمس صلوات»**[5].

وبعد ذكره لروايات معمر وابن جريج قال ابن عبدالبرّ:

فقد بان بما ذكرنا من رواية الثقات عن ابن شهاب لهذا الحديث

---

(١) الليث بن سعد بن عبدالرحمٰن الفهمي ـ المصري ـ ثقة ثبت فقيه إمام مشهور مات سنة ١٧٥هـ (التقريب ص: ٤٦٤ رقم: ٥٦٨٤).

(٢) شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم: ثقة عابد مات سنة ١٦٢هـ (التقريب ص: ٢٦٧ رقم: ٢٧٩٨).

(٣) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ـ ثقة فقيه فاضل وكان يدلّس ويرسل مات سنة١٥٠هـ أو بعدها (التقريب ص: ٣٦٣ رقم: ٤١٩٣).

(٤) عبدالرحمٰن بن يحيى بن محمد، أبو زيد العطار، قرأ عليه ابن عبدالبر جامع ابن وهب (بغية الملتمس ص: ٣٦٠ رقم: ١٠٤٦).

(٥) التمهيد ٨/١٢ ـ ١٣.
ورواية الليث هذه أخرجها البخاري في كتاب بدء الوحي ـ باب ذكر الملائكة حديث رقم: ٣٢٢١، وانظر كذلك فتح الباري ٦/٣٠٥.

اتصاله، وسماع ابن شهاب له من عروة، وسماع عروة من بشير[1].

بعد هذه الأمثلة التوضيحية للأسانيد المعنعنة والمؤنّنة يبدو أن منهج محدّثي الأندلس في التعامل مع هذه الأسانيد يعتمد أساساً على اللقاء والمجالسة والسماع بين رواة الحديث، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بأيّ لفظ ورد محمولاً على الاتصال، إلا ما ذكرنا من قول أبي عمرو الداني. فإذا وُجد فيه من عُرف بالتدليس، فلقبول روايته شروط نبيّنها في المطلب القادم.

* * *

المطلب الثاني: معنى التدليس وشروط قبوله عند علماء الأندلس

الحديث المدلَّس (بفتح اللام) سمي بذلك لكون الراوي لم يسمّ من حدّثه، وأوهم سماعه للحديث ممّن لم يحدّثه به[2].

والتدليس مشتق من الدّلس وهو الظلمة، والتدليس في البيع كتمان عيب السلعة عن المشتري[3].

وغاية التدليس أنه نوع من الإرسال لما ثبت عنده، وهو يخشى أن يصرّح بشيخه فيردّ من أجله، والتدليس أنواع منها:

ـ **تدليس الشيوخ**: كأن يأتي الراوي باسم شيخه أو كنيته على خلاف المشهور به، تعمية لأمره[4].

ـ **تدليس التسوية**: وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه أو صغره فيصير

---

(١) التمهيد ٨/١٥.

(٢) شرح نخبة الفكر لابن حجر ص: ٢٨.

(٣) مختار الصحاح ص: ٢٠٩.

(٤) انظر الكفاية للخطيب البغدادي ص: ٢٢.

الحديث ثقة عن ثقة فيحكم له بالصحة، وفيه تغرير شديد[١].

- **تدليس العطف**: كأن يقول حدثنا فلان وفلان وهو لم يسمع من الثاني المعطوف[٢].

ولعلماء الأندلس مواقف متقاربة من التدليس هي انعكاساً لمواقفهم من الإرسال، وفي ما يلي نعرّف بأهمها:

موقف الإمام ابن حزم الظاهري من التدليس:

يقسّم ابن حزم التدليس إلى قسمين بحسب حال المدلِّس:

أحدهما: حافظ عدل ربما أرسل حديثه، وربما أسنده، وربما حدّث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة، فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على ذكر بعض رواته دون بعض، فهذا لا يضرّ ذلك سائر رواياته شيئاً، لأن هذا ليس جرحة ولا غفلة. ولكنا نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده. ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك.

وسواء قال: أخبرنا، أو قال عن فلان أو قال فلان عن فلان، كل ذلك واجب قبوله، ما لم يتيقّن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند. فإن أيقنا ذلك، تركنا ذلك الحديث فقط، وأخذنا سائر رواياته، وقد روينا عن عبدالرزاق بن همام قال: كان معمر يرسل لنا أحاديث، فلما قدم عليه عبدالله بن المبارك أسندها له، وهذا النوع منهم كان جلة أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كالحسن البصري وأبي إسحاق السبيعي وقتادة بن دعامة وعمرو بن دينار، وسليمان الأعمش، وأبي الزبير[٣]، وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة.

---

(١) انظر تدريب الراوي ١/٢٢٤.

(٢) الباعث الحثيث ص: ٤٦.

(٣) هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي الحافظ كان يدلّس، وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، وتكلّم فيه شعبة، اعتمده مسلم وروى له البخاري متابعة. (انظر ميزان الاعتدال ٤/٣٧ رقم: ٨١٦٩).

وقسم آخر: قد صحّ عنهم إسقاط من لا خير فيه من أسانيدهم عمداً، وضمّ القوي إلى القوي تلبيساً على من يحدّث، وغروراً لمن يأخذ عنه، ونصراً لما يريد تأييده من الأقوال، مما لو سميّ من سكت عن ذكره لكان ذلك علّة ومرضاً في الحديث. فهذا رجل مجرّح، وهذا فسق ظاهر واجب إطراح جميع حديثه، صحّ أنه دلّس فيه أو لم يصح أنه دلّس فيه. وسواء قال سمعت أو أخبرنا أو لم يقل، كل ذلك مردود غير مقبول لأنه ساقط العدالة، غاش لأهل الإسلام باستجازته لما ذكرنا، ومن هذا النوع كان الحسن بن عمارة[١]، وشريك بن عبدالله القاضي[٢]، وغيرهما[٣].

ولتوضيح منهج ابن حزم في التعامل مع الأحاديث المدلّسة نورد المثال الآتي:

قال ابن حزم: حدثنا أحمد بن عبدالله الطلمنكي ثنا ابن مفرج قال: ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمر بن عبدالخالق البزّار ثنا عمرو بن علي ثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«يوشك أن تضرب أكبار المطى فلا يوجد عالم أعلم من عالم المدينة»**[٤].

قال ابن حزم:

في سنده أبو الزبير وهو مدلّس ما لم يقل حدثنا أو أخبرنا.

---

(١) الحسن بن عمارة البجلي مولاهم أبو محمد الكوفي قاضي بغداد متروك مات سنة ١٥٣هـ (ميزان الاعتدال ١/٥١٣ رقم: ١٩١٨) و(التقريب ص: ١٦٢ رقم: ١٢٦٤).

(٢) شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي - أبو عبدالله - صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عدلاً فاضلاً عابداً مات سنة ١٧٨هـ. (ميزان الاعتدال ٢/٢٧٠ رقم: ٣٦٩٧) و(التقريب ص: ٢٦٦ رقم: ٢٧٨٧).

(٣) الإحكام لابن حزم ١/١٤١ - ١٤٢).

(٤) انظر الإحكام لابن حزم ٥/١٣٤.
والحديث رواه الحاكم في المستدرك ١/٩٠، ٩١، من طرق عن سفيان، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

وابن حزم - رحمه الله - يردّ من حديث أبي الزبير ما يقول فيه: (عن) أبي صالح وجابر ونحوه لأنه عندهم ممن يدلّس فإذا قال سمعت، وأخبرنا - احتجّ به، وكذلك فإنه يحتج به إذا قال (عن) مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة؛ وذلك لأن سعيد بن أبي مريم[1]، قال: حدثنا الليث، قال: جئت أبا الزبير فدفع إليّ كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو أنني عاودته، فسألته أسمع هذا كله من جابر؟ فسألته، فقال: منه ما سمعت ومنه ما حدّثت عنه. فقلت له: أعلم لي على ما سمعت منه، فاعلم لي على هذا الذي عندي[2].

موقف ابن عبدالبر من التدليس:

يقول ابن عبدالبر: «هو عند جماعة أهل العلم بالحديث، أن كون الرجل قد لقي شيخاً من شيوخه فسمع منه أحاديث لم يسمع غيرها منه، ثمّ أخبره بعض أصحابه، ممن يثق به عن ذلك الشيخ، بأحاديث غير تلك التي سمع منه، فيحدّث بها عن الشيخ دون أن يذكر صاحبه الذي حدّثه بها فيقول فيها: عن فلان يعنى ذلك الشيخ[3].

ويوضح ابن عبدالبر ذلك بقوله:

«وهذا لا يجوز إلا في الإسناد المعنعن، ولا أعلم أحداً يجيز للمحدّث أن يقول أخبرني، أو حدثني، أو سمعت: من لم يخبره، ولم يحدّثه، ولم يسمع منه»[4].

قال: فإن دلّس على غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث[5].

---

(١) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي، أبو محمد المصري، ثقة ثبت فقيه مات سنة ٢٢٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٣٤ رقم: ٢٢٨٦).

(٢) انظر في ذلك ميزان الاعتدال ٣٧/٤.

(٣) التمهيد ٢٧/١.

(٤) المرجع السابق ٢٧/١.

(٥) المرجع السابق ٢٨/١.

فالأصل عند ابن عبدالبر في أمر التدليس اعتبار حال المحدّث «فمن عُرف بالتدليس المجمع عليه، وكان من المتسامحين في الأخذ عن كل أحد، لم يحتج بشيء مما رواه، حتى يقول أخبرنا أو سمعت، هذا إذا كان عدلاً ثقة في نفسه، وإن كان ممّن لا يروى إلا عن ثقة استغنى عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه، وعلى ما ذكرته أكثر أئمة الحديث»[1].

فإن دلّس المحدّث عمّن لم يسمع منه فقد جاوز حدّ التدليس الذي رخّص فيه من رخّص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه[2].

فإن كان الراوي قد عاصر من دلّس عنه، فهذا يمسى بالمرسل الخفي، وإن لم يكن عاصره، فليست الرواية عنه تدليساً، على المشهور[3].

قال ابن عبدالبر: فإن كان حديث الرجل عن من لم يلقه - مثل مالك عن سعيد بن المسيّب، والثوري عن إبراهيم النخعي - تدليساً، فما أعلم أحداً من العلماء سلم منه، في قديم الدهر ولا في حديثه، اللّهم إلا شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، فإن هذان ليس يوجد لهما من هذا لا سيما شعبة، فهو القائل: لأن أزني أحب إليّ من أن أدلّس[4].

مثال تطبيقي:

عند شرحه لحديث عائشة أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف ثلاث ركعات وسجدتين في كل ركعة.

قال ابن عبدالبر: إنما يرويه قتادة[5]، عن عطاء عن عبيد بن

---

(١) المرجع السابق ١٧/١.

(٢) المرجع السابق ٢٨/١.

(٣) والفرق بين المدلّس والمرسل الخفي هو أن التدليس يختص بمن روى عمن عُرف لقاءه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي (انظر نزهة النظر ص: ٤٣).

(٤) التمهيد ١٥/١.

(٥) قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري - ثقة ثبت مات سنة بضع عشرة ومائة (تقريب التهذيب ص: ٤٥٣ رقم: ٥٥١٨).

عمير[1]، عن عائشة، وسماع قتادة عندهم من عطاء غير صحيح، وقتادة إذا لم يقل سمعت وخولف في نقله فلا تقوم به حجة لأنه يدلّس كثيراً عن من لم يسمع منه، وربما كان بينهما غير ثقة[2].

وعلى هذا النحو سار القاضي أبو بكر بن العربي ـ رحمه الله ـ في التعامل مع الأسانيد المدلّسة.

قال ابن العربي: الحديث المدّلس، اتفق العلماء على ذكره والعمل به، والتدليس على أقسام... منها: حديث يرويه راو عن أحد قد لقيه ولم يسمعه منه، ولكن لا يقال: حدثنا فلان وإنما يقول عن فلان أو قال فلان[3]، هذا إن كان ثقة في نفسه، ولا يرسل إلا عن ثقة[4].

بعد هذه الأمثلة التي اخترناها، يتضح أنّ قبول أو ردّ الأحاديث المدلّسة عند علماء الأندلس يرتكز على اعتبار حال الراوي، فإن كان لا يروي إلا عن ثقة قبل حديثه لأنه إذا سئل عمن روى أحال على الثقات كسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي، هذا عند ابن عبدالبر وابن العربي والباجي وغيرهم من محدّثي المالكية، ويشترط ابن حزم التصريح بالسماع أو التحديث فيما يعتقد أنه أرسله.

وإن كان الراوي من المتسامحين في الأخذ عن كل أحد، لم يحتجوا به، حتى يصرّح بالسماع، هذا إن كان عدلاً ثقة في نفسه مثل الأعمش وعطاء.

---

(١) عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، أبو عاصم المكي، ولد على عهد النبي ـ ﷺ ـ قاله مسلم، وعدّه غيره في كبار التابعين ـ مجمع على ثقته (التقريب ص: ٣٧٧ رقم: ٤٣٨٥).

(٢) التمهيد ٣٠٧/٣، وفي الموطأ: (ركعتان في كل واحدة ركوعان) كتاب صلاة الكسوف باب العمل في صلاة الكسوف ـ حديث رقم: ١ و ٢.

(٣) عارضة الأحوذي لابن العربي ١٤/١.

(٤) انظر كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي ٨٤٩/٢ (دار الغرب الإسلامي بيروت ط١ ـ ١٩٩٢م).

أما ابن حزم فيذهب إلى أن التدليس عن الضعفاء ومن لا خير فيه، يعتبر في حدّ ذاته تجريحاً. لأن ذلك فسق ظاهر يسقط العدالة.

يقول ابن حزم: التدليس الذي ذكرنا أنه يسقط العدالة هو إحدى الكبائر لقول رسول الله ﷺ: «**من غشّنا فليس منّا**»، ولا غشّ في الإسلام أكبر من إسقاط الضعفاء من سند الحديث ليوقع الناس في العمل به وهو غير صحيح[1].

❋ ❋ ❋

المطلب الثالث: الحديث المسند والمتّصل والمنقطع عند محدّثي الأندلس

اختلفت معاني هذه الاصطلاحات وتباينت عند محدّثي الأندلس كما اختلفت مواقفهم منها، وفي هذا المطلب نتعرّف على أهم الاتجاهات في ذلك.

١ ـ رأي أبي الوليد الباجي:

يرى القاضي أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ أن الخبر من حيث الاتصال والانقطاع على ضربين: مسند ومرسل.

أما المسند: فيعرّفه بقوله: «هو ما اتصل إسناده»[2]، ويوضح ذلك بقوله: «معنى ذلك أن يتصل نقل الرواة له، فيخبر كل واحد منهم عمن نقل إليه إلى أن يتصل ذلك إلى الصحابي ـ رضي الله عنه ـ الذي نقله عن النبي ﷺ»[3].

---

(١) انظر الإحكام ١٤٨/١.

(٢) انظر الإشارة ص: ٤١.

(٣) انظر كتاب الحدود للباجي ص: ٦٣ (تحقيق د. نزيه حماد ـ نشر مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر لبنان ط١ ـ ١٣٩٢هـ/١٩٩٣م).

ولتوضيح ما ذهب إليه ابن عبدالبر، نورد الأمثلة الآتية:

أ ـ المنقطع من المسند:

مالك عن يحيى بن سعيد ـ أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليخفّف ركعتي الفجر حتى إني لأقول أقرأ بأم القرآن أم لا؟[1].

قال ابن عبدالبر: فهذا وما كان مثله مسند، لأنه أسند إلى النبي ﷺ، ورفع إليه، وهو مع ذلك منقطع لأن يحيى بن سعيد لم يسمع من عائشة[2].

ب ـ البلاغات من المسندات (وهي الأكثر انقطاعاً):

مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ما من نبي يموت حتى يخيّر**»، قالت: فسمعته وهو يقول: «**اللّهم الرفيق الأعلى**»، فعرفت أنه ذاهب[3].

٣ ـ رأي ابن حزم الظاهري:

قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: المرسل من الحديث هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً، وهو غير مقبول ولا تقوم به حجّة لأنه عن مجهول[4].

ويفصّل ذلك بقوله: أن ما نقل، والقطع في طريقه، مثل أن يبلغ إلى التابع ثم يقول قال رسول الله ﷺ فهذا هو المرسل، وأن يقول التابع أو من دونه قال فلان الصاحب عن رسول الله ﷺ، وذلك القائل لم يدرك الصاحب فهذا هو المنقطع[5].

(١) التمهيد ٢٤/٣٩ والموطأ كتاب صلاة الليل ـ باب ما جاء في صلاة الفجر ـ حديث رقم: ٣٠.
(٢) التمهيد ١/٢٣.
(٣) التمهيد ٢٤/٢٦٨ والموطأ كتاب الجنائز ـ باب جامع الجنائز ـ حديث رقم: ٤٦.
(٤) الإحكام ٢/٢ ـ ٣.
(٥) النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص: ٥٠ (تحقيق محمد صبحي حسن حلاق ـ دار ابن حزم الطبعة الأولى بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

وأما عن حكم مثل هذه الروايات فيقول: نظرنا في هذه الوجوه فوجدنا قوماً يقولون: أنها كلها سواء، وأنها كلها يجب الأخذ بها ... وهذا خطأ لأن المرسل والمنقطع لا يُدْرَى من رواه، وإذا لم يعرف من رواه، أثقة أم غير ثقة؟ فلا يحلّ الحكم في الدين بنقل مجهول لا يدرى من؟ ولا كيف حاله في حمله للحديث، فقد يكون ثقة صالحاً، ويُرَدُّ حديثه إذا كان مغفّلاً غير ضابط، ولا مستقيم الحديث[1].

مثال ذلك:

عند ذكره للأحاديث الواردة في دية شبه العمد قال:

وأما الرواية عن أبي موسى[2]، الأشعري فمنقطعة عنه، لأنها من طريق ابن وهب عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم[3]، وسليمان[4] ـ هو أبو إسحاق الشيباني ـ كلاهما عن الشعبي أن أبا موسى الأشعري قال: «دية شبه العمد ثلاثون حقّة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها، كلها خلفة».

والشعبي لم يدرك أبا موسى بعقله[5].

❊ ❊ ❊

(١) المرجع السابق ص: ٥٠.
(٢) هو عبدالله بن قيس بن سليم بن حضار ـ أبو موسى الأشعري ـ صحابي مشهور، أمّره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفّين ـ مات سنة خمسين وقيل بعدها (التقريب ص: ٣١٨ رقم: ٣٥٤٢).
(٣) المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم ـ أبو هشام الكوفي، الأعمى ـ ثقة متقن إلا أنه كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم ـ مات سنة ١٣٦هـ (ميزان الاعتدال ٤/١٦٥ رقم: ٨٧٢٣).
(٤) سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني، الكوفي ثقة مات في حدود سنة ١٤٠هـ. (تقريب التهذيب ص: ٢٥٢ رقم: ٢٥٦٨).
(٥) انظر المحلى لابن حزم ١٠/٢٧٧.

المطلب الرابع:
الحديث المرسل عند محدّثي الأندلس

١ ـ الإرسال لغة:

هو الإطلاق وعدم المنع كقول الله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾[١]، فكأن المرسل أطلق الإسناد.

وقيل: مأخوذ من قولهم: «جاء القوم أرسالاً أي متفرّقين»، لأن بعض الإسناد منقطع عن بقيته.

وقيل مأخوذ من قولهم: «ناقة رسل» أي سريعة السّير، كأن المرسل للحديث أسرع فيه، فحذف بعض الإسناد[٢].

٢ ـ حدّ المرسل:

اختلفت عبارات العلماء في حدّ المرسل إلى عدة أوجه، نوجز أهمها فيما يلي:

أ ـ هو ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ، فيخرج بذلك ما أضافه صغار التابعين ومن بعدهم[٣].

ب ـ هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، من غير تقييد بالكبير، نقله ابن عبدالبر عن بعض أهل العلم[٤]. قال ابن حجر: وهذا الذي عليه جمهور

(١) سورة مريم، آية: ٨٣.
(٢) جامع التحصيل للعلائي ص: ١٤ ـ ١٥ (الدار العربية للطباعة بغداد ط١ ـ ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٣/٢، وذكره ابن عبدالبر في التمهيد ١٩/١ وانظر كذلك تدريب الراوي ٢٠/١.
(٤) التمهيد ٢٠/١.

المحدثين[١]. وهو ما قاله الحاكم[٢].

جـ ـ هو قول غير الصحابي ـ قال رسول الله ﷺ[٣]، وهو ما ذهب إليه الآمدي[٤].

د ـ حدّ المرسل عند محدّثي الأندلس:

١ ـ **المرسل عند ابن عبدالبرّ ـ رحمه الله ـ:** هو أن يقول التابعي ـ كبيراً كان أو صغيراً ـ قال رسول الله ﷺ، أو أن يروي من دون التابعي عمن لم يره.

هذا مجمل قول ابن عبدالبر في المرسل وهو ما يمكن استخلاصه من تصرّفه في كتابه التمهيد.

وإلى هذا الرأي ذهب كثير من العلماء منهم الخطيب البغدادي[٥]، وابن القطان[٦]، وغيرهما.

وحتى يتضح ما ذكرناه من حدّ المرسل عند ابن عبدالبر نذكر في ما يلي بعضاً مما قاله حول هذا الموضوع:

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٣/٢، وشرح نخبة الفكر ص: ٤١.
(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ٢٥.
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٢/٢.
(٤) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٢٣/٢ (مطبعة المعارف ـ مصر ـ ١٣٣٢هـ/١٩١٤م).
(٥) قال الخطيب: لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه مثل سعيد بن المسيب عن رسول الله ـ ﷺ ـ... ورواية سفيان الثوري وشعبة عن الزهري، والحكم في الجميع عندنا واحد. (الكفاية في علم الرواية ص: ٣٨٤).
وقال في ص: ٢١ المرسل هو ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن الأكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال، ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.
(٦) ذكره ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٤/٢.

قال ابن عبدالبر:

هذا الاسم (أي: المرسل) أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ مثل أن يقول عبيدالله بن عدي بن خيار، أو أمامة بن سهل بن حنيف، أو عبدالله بن عامر بن ربيعة[1]، ومن كان مثلهم، قال رسول الله ﷺ[2].

وكذلك من دون هؤلاء مثل سعيد بن المسيب، وسالم بن عبدالله، وأبي سلمة بن عبدالرحمٰن، والقاسم بن محمد[3]، ومن كان مثلهم.

وكذلك علقمة بن قيس[4]، ومسروق بن الأجدع والحسن وابن سيرين الذين صحّ لهم لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم، فهذا هو المرسل عند أهل العلم.

ومثله أيضاً، مما جرى مجراه عند بعض أهل العلم، مرسل من دون هؤلاء، مثل حديث ابن شهاب وقتادة وأبي حازم[5]، ويحيى بن سعيد، عن النبي ﷺ يسمونه مرسلاً، كمرسل كبار التابعين، وقال آخرون: حديث هؤلاء عن النبي ﷺ منقطعاً، لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر رواياتهم عن التابعين، فما ذكروه عن النبي ﷺ يسمى منقطعاً[6].

(١) عبدالله بن عامر بن ربيعة العنزي، أبو محمد المدني، ولد على عهد النبي ﷺ ولأبيه صحبة مشهورة، وثقه العجلي، مات سنة بضع وثمانين (التقريب ص: ٣٠٩ رقم: ٢٤٠٣).

(٢) التمهيد ١٩/١.

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ـ ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة ـ مات سنة ١٠٦هـ على الصحيح (التقريب ص: ٤٥١ رقم: ٥٤٨٩) و(طبقات الحفاظ ص: ٤٤ رقم: ٨٦).

(٤) علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي الكوفي ـ ثقة ثبت ـ مات بعد الستين وقيل بعد السبعين (التقريب ص: ٣٩٧ رقم: ٤٦٨١).

(٥) هو سلمة بن دينار: أبو حازم الأعرج الأفزر التمار ـ المدني ـ ثقة عابد مات بعد سنة ١٤٠هـ (التقريب ص: ٢٤٧ رقم: ٢٤٨٩).

(٦) انظر التمهيد ٢١/١.

ويتبيّن من خلال هذا العرض أن ابن عبدالبر قدّم ذكر من ولد على عهد النبي ﷺ من التابعين لشرف منزلة من رآه من التابعين، ثم أعقبهم بذكر كبار التابعين، فهؤلاء مجمع على أن ما رووه عن رسول الله ﷺ يعدّ مرسلاً.

ثم ذكر بعد ذلك، من لم يلق من الصحابة إلا الواحد والاثنين لاختلاف أهل العلم في عدّ ما رووه عن النبي ﷺ مرسلاً.

ـ ومما يدل على كون المرسل عند ابن عبدالبر ـ إضافة إلى ما ذكرنا ـ أن يروي من دون التابعي عمن لم يره، قوله:

«وأما الإرسال، فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك، لم يحتج بما أرسله، تابعياً كان أو من دونه»[1].

وهذا يدل على أن رواية من دون التابعي عمن لم يره، تسمى مرسلة عند ابن عبدالبر.

٢ ـ **المرسل عند القاضي أبي الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ**: «هو ما انقطع إسناده، فَأُخِلَّ فيه بذكر بعض رواته»[2]. ويوضح ذلك فيقول «فإن أخلّ فيه بذكر واحد من رواته، سواء كان الصحابي أو غيره، فهو مرسل، ومعنى ذلك أنه قد أهمل فيه ذكر بعض رواته واحداً كان أو أكثر من ذلك»[3].

والإرسال عند الباجي يعني به الانقطاع، وهو إسقاط أحد الرواة أو أكثر وسواء كان الصحابي أو غيره، وعليه فالمرسل عنده يشمل المنقطع والمعضل.

(١) المرجع السابق ٣٠/١.

(٢) انظر إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ٢٧٢/١، ٢٧٣ (تحقيق ودراسة د. عبدالله محمد الجبّوري ـ مؤسسة الرسالة ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). وانظر كتاب الإشارة للباجي ص: ٤٢.

(٣) كتاب الحدود للباجي ص: ٦٣.

مثال ذلك:

عند ترجمته لنافع مولى عبدالله بن عمر بن الخطاب قال: «وأخرج (أي البخاري) في الهجرة عن عبيدالله بن عمر عنه (أي: عن نافع) عن عمر بن الخطاب مرسلاً، أنه فرض للمهاجرين الأولين»[١].

والظاهر من هذا الحديث أنه منقطع لأن نافعاً لم يلحق عمر بن الخطاب وقد أوضح ابن حجر في فتح الباري، أن سياق الحديث يشعر بأن نافعاً حمله عن ابن عمر، ووقع في رواية غير أبي ذر، عن نافع ـ يعني عن ابن عمر ـ[٢].

٣ ـ **المرسل عند الحافظ أبي بكر بن العربي ـ رحمه الله ـ** هو: «كل حديث أسقط فيه التابعي ذكر الصحابي»[٣]. وهو المذهب الذي ارتضاه أغلب العلماء، كما بيناه في بداية المبحث.

٤ ـ **المرسل عن الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ**: «هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً»[٤].

هكذا اختلفت أقوال علماء الأندلس في حدّ الحديث المرسل، إلى ثلاثة مذاهب: فهو عند ابن العربي ما أسقط فيه التابعي ذكر الصحابي، وهو عند ابن حزم أوسع من ذلك ليشمل كل حديث سقط بين أحد رواته وبين

(١) التعديل والتجريح للباجي ص: ٧٧١ ترجمة رقم: ٧٢٦ (تحقيق د.أبو لبابة حسين ـ دار اللواء الرياض ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
والحديث أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار ـ باب هجرة النبي ـ ﷺ ـ وأصحابه إلى المدينة حديث رقم: ٣٩١٢ ـ وهو «كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف في أربعة، وفرض لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسمائة، فقيل له: هو من المهاجرين، فلم نقصته من أربعة آلاف؟ فقال: إنما هاجر به أبواه، يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه».

(٢) انظر فتح الباري ٧/٢٥٣.

(٣) عارضة الأحوذي ١٣/٣١٠.

(٤) الإحكام لابن حزم ٢/٢ ـ ٣.

النبي ﷺ ناقل واحد أو أكثر، وأما الباجي وابن عبدالبر فهو عندهما ما يرويه التابعي عن رسول الله ﷺ أو من دون التابعي عمن لم يره.

٣ ـ شروط قبول المرسل عند علماء الأندلس:

كما تباينت آراء محدّثي الأندلس في تحديد الحديث المرسل فكذلك تباينت شروطهم في قبوله، وهم في ذلك فريقان.

الفريق الأول: ويمثله علماء المالكية، ابن عبدالبر والباجي وابن العربي ومن سلك طريقهم، وهم يقبلون الحديث المرسل بشروط:

١ ـ قال ابن عبدالبر: الأصل في هذا الباب: اعتبار حال المحدّث ـ فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة، وهو في نفسه ثقة، وجب قبول حديثه مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء، ويسامح نفسه في ذلك، وجب التوقف عما أرسله حتى يسمي من الذي أخبره ... هذا إن كان عدلاً ثقة في نفسه[١].

٢ ـ ويقول الباجي: «ولا خلاف أنه لا يجب العمل به، إذا كان المرسل غير متحرّز، فإن كان متحرزاً لا يرسل إلا عن الثقات كإبراهيم النخعي وابن المسيّب، فإنه يجب العمل به»[٢]، ويستدل الباجي على رأيه بالآتي:

أ ـ اتفاق الصدر الأول على نقل المرسل، ولو كان ذلك يبطل الحديث لما حلّ الإرسال، فممن أرسل وبلغنا ذلك عنه، أبو هريرة، وابن عباس، والبراء بن عازب وابن عمر وعمر بن الخطاب وغيرهم[٣]، وأكثر التابعين ومن بعدهم[٤].

(١) التمهيد ١/١٧.

(٢) الإشارة، ص: ٤٢.

(٣) الراجح من أقوال العلماء أن مرسل الصحابي حكمه حكم المسند المتصل، فهو لا يصلح للاستشهاد به على قبول المرسل مطلقاً (انظر أقوال العلماء في مرسل الصحابي في النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/٥٧٠).

(٤) الإشارة ص: ٤٢.

ب - قال الباجي: «ومما يدلّ على صحة العمل بالمرسل أنا قد اتفقنا على أن التعديل يقع بقول الواحد، فلان ثقة، ولا يحتاج إذا كان من أهل العلم أن يبيّن معنى العدالة عنده، فإذا علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة أو أخبر بذلك عن نفسه، فإرساله عنده بمنزلة أن يقول حدثني فلان، وأجمعنا على أنه لو قال ذلك لوجب تقليده في تعديله، فكذلك إذا أرسل عنه»[1].

٣ - ويقول ابن العربي - رحمه الله -: المرسل عندنا كالمسند[2]:

قال: المراسيل، أهل الحديث ينكرونها، والصحيح قبولها - وجواز العمل بها بل وجوبه، لأن الصحابة كانوا يقولون قال رسول الله ﷺ في ما أُخبروا به عنه، ولم يسموا من روى لهم، وكان زمان التابعين وقت رجال وشرف فجرى مجراهم، ثم حدثت الفتن وجاء الفساد، فلم يكن بداً من ذكر المخبر لتعلم حاله فتركب عليه روايته.

وأما الرواية للحديث المقطوع كقول مالك: قال رسول الله ﷺ فإنه معمول به عند مالك لأنه كان لا يتقلّد ذلك إلا فيما صحّ عنده، وقد تسامح الناس، فسقطت رواية مثل هذا الحديث[3].

مثال عن مراسيل الثقات عند ابن عبدالبر:

قال ابن عبدالبر: حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ. قال: حدثنا أحمد بن زهير[4]، قال: حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا شعيب بن حرب[5]، قال: قال مالك بن أنس: كنا نجلس إلى الزهري،

(١) المرجع السابق ص: ٤٣.
(٢) انظر كتاب القبس لابن العربي ص: ٥٢٤.
(٣) انظر عارضة الأحوذي ١٣/١ و ٣١٠/١٣.
(٤) أحمد بن زهير بن حرب توفي سنة ٢٧٩هـ (التذكرة ص: ٥٩٦).
(٥) شعيب بن حرب المدائني - أبو صالح نزيل مكة - ثقة عابد مات سنة ١٩٧هـ (التقريب ص: ٢٦٧ رقم: ٢٧٩٧).

وإلى محمد بن المنكدر[1]، فيقول الزهري: قال ابن عمر: كذا وكذا، فإن كان بعد ذلك، جلسنا إليه فقلنا له: الذي ذكرت عن ابن عمر، من أخبرك به؟ قال: ابنه سالم.

قال ابن عبدالبر: فهكذا مراسيل الثقات، إذا سئلوا أحالوا على الثقات[2].

وعلى هذا المنهج في نقد الأحاديث المرسلة سار ابن عبدالبر:

فعند شرحه للحديث الذي رواه: مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ سأله رجل فقال: يا رسول الله، أستأذن على أمي؟ فقال: «نعم»، فقال الرجل إني معها في البيت، قال رسول الله ﷺ: «استأذن عليها»، فقال الرجل: إني خادمها، فقال له رسول الله: «استأذن عليها، أتحب أن تراها عريانة؟» قال: لا، قال: «فاستأذن عليها».

قال ابن عبدالبر: وهذا الحديث لا أعلمه يستند من وجه صحيح بهذا اللفظ، وهو مرسل صحيح مجمع على صحة معناه[3].

ويبدو لي من خلال سند هذا الحديث أن رواته كلهم ثقات.

- فمالك بن أنس إمام دار الهجرة غني عن التعريف وقد مرت ترجمته.

- وصفوان بن سليم ثقة، قال عنه ابن عبدالبر: كان من عبّاد أهل المدينة وأتقاهم لله عزَّ وجلَّ، ناسكاً كثير الصدقة سكن المدينة ومات سنة

(١) مرت ترجمته.
(٢) التمهيد ٣٧/١.
(٣) المرجع السابق ٢٢٩/١٦ والموطأ كتاب الاستئذان وباب الاستئذان حديث رقم: ١.

اثنين وثلاثين ومائة، ذكر عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يسأل عن صفوان بن سليم فقال: ثقة من خيار عبّاد الله وفضلاء المسلمين[1].

- عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المدني مولى ميمونة أم المؤمنين، ثقة فاضل كثير الحديث من كبار التابعين، مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد، عن أربع وثمانين سنة[2].

ومرسل عطاء بن يسار قبله العلماء منهم الإمام الشافعي[3] - رحمه الله - على ما ذكره البيهقي[4]. ولم يذكر العلماء له رواية عن غير مقبول الرواية، ولا هو ممن يخالف الحفاظ.

وعلى ما قدمنا قَبِلَ ابن عبدالبر مرسل عطاء بن يسار، وعلى هذا المنهج سار الفريق الأول في قبول المراسيل.

الفريق الثاني: ويمثله الإمام ابن حزم - رحمه الله - الذي يردّ الحديث المرسل مطلقاً مهما كانت عدالة وثقة رواته، فهو عنده: «غير مقبول ولا تقوم به حجة لأنه عن مجهول» وسواء قال الراوي العدل حدثنا الثقة أو لم يقل، لا يجب أن يلتفت إلى ذلك، إذ قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره. ومرسل سعيد بن المسيب والحسن البصري وغيرهما سواء، لا يؤخذ منه شيء. ويذهب أبعد من ذلك حيث يقول: «فلا يقبل حديث قال راويه فيه عن رجل من الصحابة، أو حدثني من صحب

(١) ترجمته في طبقات الحفاظ ص: ٤١ رقم: ٧٨، وميزان الاعتدال ٣/٧٣ رقم: ٥٦٥٤، والتقريب ص: ٣٩٢ رقم: ٤٦٠٥.
(٢) التمهيد ٢٠٩/١٦.
(٣) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١/٥٥٠، ٥٥١.
(٤) الإمام الحافظ شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي - ولد سنة ٣٨٤هـ ولزم الحاكم وتخرج به، صنف كتباً لم يسبق إليها - كالسنن الكبرى، والصغرى - وشعب الإيمان وغيرها توفي سنة ٤٥٨هـ بنيسابور (طبقات الحفاظ ص: ٤٣٢ رقم: ٩٧٩).

رسول الله ﷺ إلا حتى يسميه ويكون معلوماً بالصحبة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسن»[1].

٤ - دوافع الإرسال:

أ - يرى ابن عبدالبر أن الإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره:

- مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزى إليه الخبر، وصحّ عنده، ووقر في نفسه، فأرسله عن ذلك المعزى إليه علماً بصحة ما أرسله.

- وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزى إليه الحديث، فذكره عنه، فهذا أيضاً لا يضر، إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة، كمالك وشعبة.

- أو تكون مذاكرة فربما ثقل معها الإسناد، وخفّ الإرسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغيره من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرنا[2].

وما ذكره الحافظ بن عبدالبر هو مذهب أغلب محدّثي الأندلس خاصة من يقبل الحديث المرسل منهم كابن العربي والباجي والقاضي عياض وغيرهم.

ب - ويرى الحافظ ابن حزم أن الحافظ العدل ربما أرسل حديثه وربما أسنده وربما حدّث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا، فهذا لا يضر سائر رواياته شيئاً لأن هذا ليس جرحة ولا غفلة، ولكن نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك[3].

(١) الإحكام لابن حزم ٢/٢ - ٣.
(٢) انظر ذلك في التمهيد لابن عبدالبر ١٧/١.
(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٤٢/١.

ويبدو لي من خلال ما ذكرنا أن الفريقين متفقان على أن تلك الدوافع لا تضر أي لا تقدح في المُرسِل، إلا أن الفريق الأول يقبل تلك المراسيل ويعمل بها ويردها الفريق الثاني.

وبعد أن عرضنا حدّ الحديث المرسل وشروط قبوله ودوافع الإرسال، واتضح لنا من يقبله ومن يردّه، نوضح في ما يلي أن قبول الفريق الأول للمرسل ليس مطلقاً:

٥ ـ ترجيح الحديث المتصل على المرسل:

يميل ابن عبدالبر إلى الأخذ بالروايات المسندة المتصلة إذا كان رجالها ثقات ويفضلها على المرسلة، وأن للمسند مزيد فضل، لموضع الاتفاق وسكون النفس إلى كثرة القائلين به.

قال ابن عبدالبر: النفس أسكن عند الإسناد وأشد طمأنينة، والأصل ما قدمنا[١]. (يعني في قبول المرسل بالشروط السابقة).

وقد أكد ابن عبدالبر خلال نقده للأحاديث أن المصير إلى المتصل أولى، وهو الذي عليه أكثر العلماء[٢].

أما الحافظ ابن العربي ـ رحمه الله ـ فالمرسل عنده كالمسند تماماً، إذا استوفى الشروط السابقة.

مثال ذلك: ـ عند مناقشته لمسألة: فطر الصائم نفلاً من غير عذر.

ذكر حديث مالك عن ابن شهاب: «أن عائشة وحفصة، زوجي النبي ﷺ أصبحتا صائمتين فأهدي لهما طعام فأفطرتا عليه، فدخل عليهما رسول الله ﷺ قالت عائشة: فقالت حفصة وبدرتني بالكلام، وكانت بنت أبيها: يا رسول الله، إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوّعتين فأهدي إلينا

(١) انظر التمهيد ١/٥٥.

(٢) انظر المرجع السابق ٢/٤٥، ٥/٢٠٥.

طعام فأفطرنا عليه، فقال رسول الله ﷺ: «اقضيا مكانه يوما آخر»[١].

والحديث مرسل كما يظهر من سياق إسناده، وقال ابن العربي: ويعارضه ما صحّ عن النبي ﷺ وثبت أنه دخل على عائشة فقال لها: «هل عندك شيء؟» فقالت: لا. قال: «فإني صائم»، ثم خرج فدخل عليها بطعام أو جاءها زَوْر، فأرسلت إلى النبي ﷺ، فقالت له: عندنا شيء، قال لها: «وما هو؟»، قالت له: حيسٌ، فقال: «قربيه»، فأكل منه، ثم قال لها: «لقد كنت صائماً»[٢].

ـ قال ابن العربي المرسل عندنا كالمسند.

وأخذ بالأول (المرسل) الذي يفيد أن من أصبح صائماً متطوّعاً فأفطر عامداً، فعليه القضاء، واستدل بقوله الله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا أَعْمَالَكُمْ﴾[٣]، وخلص إلى أن كل من بدأ بعمل لله تعالى وشرع فيه بفعله فلا وجه لإبطاله[٤].

ولم يأخذ بالمسند الصحيح الذي يفيد أن المتطوّع لا شيء عليه من قضاء ولا غيره.

٦ ـ تقديم الرواية المرسلة التي رواتها ثقات على المسندة التي في سندها ضعف.

وهذه من المسائل التي لا خلاف حولها بين محدّثي الأندلس الذين يأخذون بالحديث المرسل، إذ الأصل عندهم في هذا الباب: اعتبار حال الراوي، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة، وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه

(١) الموطأ كتاب الصيام ـ باب قضاء التطوع ١/٣٠٦ حديث رقم: ٥٠، دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٨٥م.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصيام ـ باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر ٢/٨٠٨ حديث رقم: ١١٥٤.

(٣) سورة محمد، آية رقم: ٣٣.

(٤) انظر كتاب القبس ٢/٥٢٤.

مرسله ومسنده، والأمثلة على هذا كثيرة في الشروح الأندلسية لكتب السنّة، وفي ما يلي نموذجاً من كتاب التمهيد لابن عبدالبر.

- فعند شرحه لحديث «مالك عن زياد[1] بن أبي زياد عن طلحة بن عبيدالله بن كريز[2]، أن رسول الله ﷺ قال: **أفضل الدعاء. دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له».**

قال ابن عبدالبر:

لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، ولا أحفظه بهذا الإسناد مسنداً من وجه يحتج به، وقد جاء مسنداً من حديث علي بن أبي طالب، وعبدالله بن عمرو بن العاص.

فأما حديث علي، فإنه يدور على دينار أبي عمرو[3]، عن ابن الحنفية وليس دينار ممن يحتج به.

وحديث عبدالله بن عمرو من حديث عمرو بن شعيب[4]، وليس دون عمرو بن شعيب من يحتج به فيه.

ومرسل مالك أثبت من تلك المسانيد - والله أعلم»[5].

بعد هذا العرض، يكون قد تبيّن لنا موقف علماء الأندلس من الأحاديث المرسلة ومنهجهم في التعامل معها.

---

(١) زياد بن أبي زياد: ميسرة المخزومي المدني - ثقة - عابد مات سنة ١٣٥هـ (التمهيد ٦/٣٧) و(تقريب التهذيب ص: ٢١٩ رقم: ٢٠٧٦).

(٢) طلحة بن عبيدالله بن كريز - أبو المطرّف الخزاعي - ثقة من الثالثة (التقريب ص: ٢٨٣ رقم: ٣٠٢٨).

(٣) دينار بن عمرو الأسدي - أبو عمرو البزّار - الكوفي الأعمى - صالح الحديث رمي بالرفض - قال الأزدي: متروك. (ميزان الاعتدال ٢/٣٠ رقم: ٢٦٩١) و(التقريب ص: ٢٠٢ رقم: ١٨٣٦).

(٤) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص - صدوق - مات سنة ١١٨هـ التقريب ص: ٤٢٣ رقم: ٥٠٥٠).

(٥) التمهيد ص: ٦/٣٨ - ٤١ والموطأ كتاب الحج باب جامع الحج - حديث رقم: ٢٤٦.

٧ - مرسل الصحابي:

رواية الصحابة بعضهم عن بعض ورفعهم ذلك إلى النبيّ ﷺ، هي في حكم المسند، فقد ذكر ابن عبدالبر أن رواية الصحابة بعضهم عن بعض، ورفعهم ذلك إلى النبي ﷺ، سواء، عند العلماء لأن جميعهم مقبول الحديث، مأمون على ما جاء به بثناء الله عليهم[1].

وقد ردّ أبو الحسن بن القطان[2]، صاحب «بيان الوهم والإيهام» أحاديث من مراسيل عن الصحابة - رضي الله عنهم - ليس لها علّة إلا ذلك، منها حديث جابر في صلاة جبريل عليه الصلاة والسلام بالنبي ﷺ[3]. وذلك لاحتمال أخذهم من تابعي ضعيف.

قال الحافظ ابن حجر: «وقد تتبّعت روايات الصحابة - رضي الله عنهم - عن التابعين، وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت، فهذا يدل على ندرة أخذهم عن من يضعف من التابعين»[4].

- مثال من مراسيل الصحابة عند ابن عبدالبر:

عند تناوله لحديث مالك عن ربيعة بن عبدالرحمٰن عن أم سلمة زوج النبي ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ قال: **«من أصابته مصيبة، فقال، كما أمره الله: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦﴾[5]، اللّهم أجرني في مصيبتي وأعقبني خيراً منها إلا فعل الله ذلك به»**[6].

---

(١) المرجع السابق ص: ٣/١٨١.

(٢) هو علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى بن إبراهيم الحميري الكتامي الفاسي - أبو الحسن، ابن القطان كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء الرجال صنّف «بيان الوهم والإيهام» على الأحكام الكبرى لعبدالحق الإشبيلي، مات سنة ٦٢٨هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٩٨ رقم: ١٠٩٦).

(٣) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ص: ٢/٥٧١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٥٦.

(٦) التمهيد ص: ٣/١٨٠. والحديث رواه مالك في الموطأ - كتاب الجنائز - باب جامع الحسبة في المصيبة حديث ٤٢ - ومسلم في كتاب الجنائز - باب ما يقال عند المصيبة حديث ٤.

- قال ابن عبدالبر:

هذا الحديث يتصل من وجوه شتى إلا أن بعضهم يجعله لأم سلمة عن النبي ﷺ وبعضهم يجعله لأم سلمة عن أبي سلمة[1]، عن النبي ﷺ...

وهذا مما ليس يقدح في الحديث، لأن رواية الصحابة بعضهم عن بعض، ورفعهم ذلك إلى النبي ﷺ، سواء، عند العلماء، لأن جميعهم مقبول الحديث، مأمون على ما جاء به بثناء الله عليهم[2].

- ويرى الإمام ابن حزم أن كل من روى عن صاحب ولم يسمّه، فإن كان الراوي ممن لا يجهل صحة قول المدعي الصحبة من بطلانه، فهو خبر مسند، تقوم به الحجة، لأن جميع الصحابة عدول، قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝٨ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٩﴾[3].

فشهد الله لجميع المهاجرين والأنصار بالصدق والفلاح، فقد تيقّنا عدالتهم، وإن كان الراوي يمكن أن يجهل صحة قول مدعي الصحبة، فهو حديث مرسل إذ لا يؤمن فاسق من الناس أن يدعي لمن لا يعرف الصحبة أنه صاحب، وهو كاذب في ذلك، فأما إذا روى الراوي الثقة عن بعض أزواج النبي ﷺ خبراً فهو حجة لأنهنّ لا يمكن أن يخفين شيئاً عن أحد من أهل التمييز ذلك الوقت[4].

(١) هو عبدالله بن عبد الأسد بن هلال بن عبدالله بن عمر بن مخزوم المخزومي، أبو سلمة - أخو النبي ﷺ من الرضاعة وابن عمّته برّة بنت عبد المطلب، كان من السابقين - شهد بدراً ومات في حياة النبي ﷺ وذلك في جمادى الآخرة سنة أربع، بعد أحد، فتزوّج النبيّ ﷺ بعده زوجته أم سلمة (التقريب ص: ٣١٠ رقم: ٣٤٢٠).

(٢) التمهيد ص: ٣/١٨١.

(٣) سورة الحشر الآيتان: ٨، ٩.

(٤) النبذ في أصول الفقه الظاهري ص: ٨٢.

واستدل ابن حزم رحمه الله - على أن الصحابة ليس كل ما يحدّثون به، سمعوه من رسول الله ﷺ بحديث البراء بن عازب[1]. قال ابن حزم:

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبدالسلام الخشني ثنا محمد بن المثنى العنزي ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن البراء بن عازب قال: «ما كل ما نحدثكموه سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن حدثنا أصحابنا، وكانت تشغلنا رعية الإبل»[2].

ومع ذلك فقد نبّه ابن حزم - رحمه الله - إلى احتمال سماع بعض الصحابة ممن لا يوثق به وقد خفي أمره عليهم وأورد لذلك مثالاً:

قال: ثنا عبدالله بن يوسف عن أحمد بن فتح[3]، عن عبدالوهاب بن عيسى[4]، عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا خالد بن عبدالله عن عبدالملك عن عبدالله مولى أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنه - وكان خال ولد عطاء - قال: أرسلتني أسماء إلى عبدالله بن عمر فقالت: بلغني أنك تحرّم أشياء ثلاثة: العلَم في الثوب وميثرة الأرجوان، وصوم رجب كله فأنكر ابن عمر أن يكون حرّم شيئاً من ذلك. قال ابن حزم: فواجب على كل واحد أن لا يقبل إلا من عرف اسمه وعرفت عدالته وحفظه[5].

وبعد أن عرفنا في هذا المطلب حدّ الحديث المرسل، وشروط قبوله

(١) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي صحابي ابن صحابي، نزل الكوفة، استصغر يوم بدر - وكان هو وابن عمر لدة، مات سنة اثنتين وسبعين (التقريب ص: ١٢١ رقم: ٦٤٨).

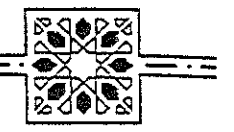
(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص: ١٢/٢.

(٣) ترجمته في بغية الملتمس ص: ٣٤٠ رقم: ٩٦٤.

(٤) المرجع السابق ص: ٣٨٠ رقم: ١١١٠.

(٥) انظر الإحكام في أصول الأحكام ص: ٢١/٢.

عند محدّثي الأندلس، وأوردنا لذلك الشواهد من شروحهم لكتب السنّة ومؤلفاتهم في الفقه وأصوله. وبعد أن تبيّن لنا منهجهم في هذه المسألة، بقي أن نتعرّف على طرق تحمّل الحديث كما يراها محدثو الأندلس، وهو ما ستعرّض إليه بالتفصيل في المبحث القادم إن شاء الله.



المبحث الثالث: طرق تحمّل الحديث

تمهيد:

ـ السنّ التي يصح فيها السماع:

تعددت أقوال العلماء في تحديد السنّ الذي يبتدئ فيه السماع.

قال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ: إن أهل الصنعة حدّدوا أول زمن يصحّ فيه السماع بخمس سنين[1].

وقال الخطيب البغدادي: قلّ من كان يثبت الحديث على ما بلغنا في عصر التابعين وقريباً منه إلاّ من جاوز البلوغ وصار في عداد من يصلح لمجالسة العلماء ومذاكرتهم وسؤالهم[2].

والصواب اعتبار التميز، الذي يفهم به السامع ما يسمعه ويضبطه[3].

أما ابن عبدالبر فلم ينص صراحة على سنّ معينة لصحة السماع إلاّ أن تصرفه في كتابه التمهيد، يوحي بأنه يميل، ويحبّذ السماع بعد سنّ البلوغ فقد ذكر ابن عبدالبر: أن والده كان يقرأ على الشيوخ ويسمع الناس

(١) الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ص: ٦٢ ـ ٦٧.
(٢) الكفاية في علم الرواية ص: ٥٤.
(٣) انظر تدريب الراوي ص: ٦/٢.

بقراءته[1]. ورغم ذلك فإنه (يعني: ابن عبدالبر) لم يرو عن والده سماعاً[2]. بل كل روايته عنه كانت بالوجادة.

- أنواع تحمّل الحديث:

حصر العلماء أنواع تحمل الحديث بثمانية أنواع، هي السماع - القراءة على الشيخ - الإجازة - المناولة - المكاتبة - الوجدة - الإعلام - الوصية.

وفي ما يلي أذكر مذاهب علماء الأندلس في ذلك.

١ - السماع:

سماع لفظ الشيخ، وهو إملاء الشيخ على تلاميذه، أو تحديث من غير إملاء، وقد يكون السماع من حفظ الشيخ أو من كتاب له، وهو أرفع الأقسام[3].

واختلف العلماء في اللفظ الذي يعبّر به عن السماع، فذهب بعضهم إلى أن السماع يقال فيه (حدثنا)[4]. وقال آخرون: ما يُسمع من لفظ المحدّث، فإن الراوي بالخيار فيه بين قوله: سمعت - وحدثنا - وأخبرنا - وأنبأنا إلاّ أن أرفع هذه العبارات «سمعت»[5]. ومنهم من جعل التحديث والإخبار والإنباء سواء، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، وهذا مذهب الأئمة الأربعة، وعليه استمر عمل المغاربة[6].

---

(١) بغية الملتمس للضبيّ ص: ٣٢٣ (ذكر ذلك خلال ترجمته لوالد ابن عبدالبر، ترجمة رقم: ٨٨٩).

(٢) توفي عبدالله بن محمد بن عبدالبر سنة ٣٨٠ هـ، وعمر ابنه الحافظ أبو عمر بن عبدالبر آنذاك ١٢ سنة، وكان في هذا العمر مميزاً، لما عرف عنه من حدة الذكاء والفطنة).

(٣) تدريب الراوي ص: ٢/٨.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ص: ١/٢١.

(٥) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ٢٨٣.

(٦) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص: ١/١٤٤، ١٤٥.

وفي ما يلي أقوال محدّثي الأندلس في الصيغ التي يعبّر بها عن السماع:

أ - قال القاضي عياض:

ولا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: حدّثنا وأخبرنا، وأنبأنا وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان[1].

ب - وذهب ابن عبدالبر إلى عدم التفريق بين القراءة على الشيخ والسماع منه، ويعبّر عن كل ذلك بقوله حدثنا، ويظهر ذلك في المثال الآتي:

فعند ذكره لرواياته للموطأ من طريق يحيى بن يحيى الليثي - رحمه الله - قال: حدثنا بها أبو عثمان سعيد بن نصر لفظا منه قراءة عليّ من كتابه - رحمه الله - وأنا أنظر في كتابي، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ ووهب بن مسرّة، قالا: حدثنا محمد بن وضّاح، قال: حدثني يحيى بن يحيى عن مالك[2].

فعبّر عن سماعه من الشيخ بعبارة حدثنا.

وقال ابن عبدالبر: وحدثنا به أيضاً أبو الفضل أحمد بن قاسم، قراءة مني عليه. قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن أبي دليم ووهب بن مسرة قالا: حدثنا ابن وضّاح، قال: حدثنا يحيى عن مالك[3].

فعبّر ابن عبدالبر هذه المرة بعبارة حدثنا عن قراءته على الشيخ.

جـ - ويستعمل أبو محمد عبدالله بن محمد بن علي الباجي عبارة «نا» في التعبير عن السماع من الشيخ، فقد حدّث رحمه الله بمصنّف

---

(١) الإلماع للقاضي عياض ص: ٦٩.

(٢) التمهيد ص: ١/١١.

(٣) المرجع السابق ص: ١/١١.

عبدالرزاق بن همّام قال: نا به أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد قراءة منه علينا[1].

د ـ وأما الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ فيرى أن من أنواع الرواية الجائزة أن يسمع السامع الناقل، الثقة يحدّث بحديث من كتابه أو من حفظه أو بأحاديث، فجائز أن يقول: حدثنا وحدثني وأخبرنا وأخبرني، وقال لي وقال لنا، وسمعت وسمعنا، وعن فلان، كل ذلك سواء وكل ذلك معنى واحد.

فإن سمعه يخاطب بذلك غيره فليقل: سمعت فلاناً يخبر عن فلان، أو يحدّث عن فلان، ولا يقل حينئذ نا ولا، ني، ولا، أنا، ولا، أني، فيكذب، لكن إن قال سمعت فلاناً، فهي رواية صحيحة تامة فليحدّث بها وليروها للناس، وسواء أذن له المسموع عنه في ذلك أو لم يأذن له[2].

٢ ـ القراءة على الشيخ:

وهو ما يعبّر عنه العلماء «بالعرض»، والرواية بها سائغة عند جمهور العلماء إلاّ عند من لا يعتد بخلافهم[3].

وصورتها أن يقرأ الراوي من حفظه أو من كتابه، أو يسمع غيره يقرأ كذلك على الشيخ، بشرط أن يكون الشيخ حافظاً لما يقرأ عليه أو يقابل أصله الصحيح أو يكون الأصل بيد القارئ، أو بيد أحد المستمعين الثقات[4].

أ ـ يستعمل الحافظ ابن عبدالبر عند التحديث بهذا النوع من التحمّل عبارات: أخبرنا ـ أو ـ قرأت على فلان ـ أو ـ حدثني.

---

(١) انظر فهرسة ابن خير ص: ١٢٧.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ص: ٢/٢٥٥.

(٣) انظر: تدريب الراوي ص: ٢/١٣ والباعث الحثيث ص: ٨٣.

(٤) المرجع السابق ص: ٢/١٩.

مثال ذلك:

قال ابن عبدالبر:

ـ أخبرنا خلف بن قاسم الحافظ قراءة مني عليه[1].

ـ حدثني محمد بن إبراهيم قراءة مني عليه[2].

ـ قرأت على عبدالرحمٰن بن يحيى أن الحسن بن الخضر حدّثهم[3].

ـ قرأت على عبدالوارث بن سفيان أن قاسم بن أصبغ حدثم[4].

هذه أمثلة تؤيد ما ذكرناه من أن الحافظ ابن عبدالبر لا يفرّق بين: حدثني وأخبرني وقرأت على فلان، لاشتراك هذه العبارات في المعنى اللغوي.

وأحياناً يذكر ابن عبدالبر إقرار الشيخ لما قرئ عليه فيقول مثلاً:

ـ قرأت على أبي عمر أحمد بن عبدالله بن محمد الباجي فأقرّ به[5].

ب ـ ويستعمل الحافظ أبو علي الغساني عبارة حدثني للتعبير عن هذا النوع من التحمّل فعند ذكره لمسند حديث مالك بن أنس الذي ألّفه النسائي ـ رحمه الله ـ قال أبو علي الغساني: حدثني به أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي قراءة مني عليه سنة ٤٤٤هـ[6]. وهو مذهب ابن خير الإشبيلي: قال عن سنن الترمذي: حدثني بها الشيخ المحدّث أبو الحسين عبدالملك بن محمد بن هشام قراءة مني عليه بمدينة شلب حرسها الله[7].

جـ ـ ويرى الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن حزم ـ رحمه الله ـ أن

---

(١) التمهيد ص: ٣/١١٥.

(٢) المرجع السابق ص: ٣/١١٤.

(٣) المرجع السابق ص: ٢/٣١١، وجامع بيان العلم وفضله ص: ٢/١٩٣.

(٤) المرجع السابق ص: ١/١٣٠.

(٥) المرجع السابق ص: ١/١٥٠.

(٦) فهرسة ابن خير ص: ١٤٥.

(٧) فهرسة ابن خير ص: ١١٩.

القراءة على الشيخ هي من طرق التحمّل الصحيحة إلا أنه اشترط إقرار الشيخ بصحّة ما قرئ عليه، وصورتها أن «يقرأ الراوي، الناقل حديثاً أو أحاديث فيقرّ له المروي عليه بها، ويقول: نعم هذه روايتي، أو يسمعها تقرأ عليه ويقرّ بها المروي عنه»[1].

د ـ وقد أوضح القاضي عياض هذا النوع من التحمّل وصوره والاختلاف فيه فقال: وسواء كنت أنت القاري أو غيرك وأنت تسمع، أو قرأت في كتاب أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو يمسك أصله ولا خلاف أنها رواية صحيحة. واختلف هل هي سماع يجوز فيها من النقل بـ: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، ما يجوز في السماع من لفظ الشيخ أم لا؟، وهل هي مثل السماع؟ أو دونه؟ أو فوقه في الرتبة؟

قال عياض: فمذهب معظم العلماء التسوية بينهما وهو مذهب البخاري[2]، فإن كان الشيخ لا يمسك كتابه هو وإنما يمسك عليه ثقة عارف سواه وإن كان الشيخ يحفظ حديثه فالحال واحدة. وإن كان لا يحفظ فاختلف ههنا: فرأى بعضهم أن هذا سماع غير صحيح وأجازه بعضهم إذا كان ممسك الكتاب موثوقاً به، وبهذا عمل كافة الشيوخ وأهل الحديث فيه[3].

وأما متى كان ممسك الأصل على الشيخ أو القارئ غير ثقة ولا مأمون على ذلك، أو غير بصير بما يقرؤه، فلا يحل السماع والرواية بهذه القراءة[4]. والقراءة على المحدّث عند جمهور العلماء والكافة من أئمة العلم بالأثر هي بمنزلة السماع منه[5].

---

(١) الإحكام لابن حزم ص: ١٤٧/٢.
(٢) انظر صحيح البخاري ـ كتاب العلم ـ باب القراءة والعرض على المحدّث، وانظر الإلماع للقاضي عياض ص: ٧١.
(٣) المرجع السابق للقاضي عياض ص: ٧٥.
(٤) المرجع السابق ص: ٧٦.
(٥) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ٢٦٠.

٣ ـ الإجازة:

وهي أذن المحدّث لغيره بأن يروي عنه مروياته من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه، وهي إما مشافهة أو إذناً باللفظ مع المغيب أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته أو مغيبه.

قال القاضي عياض: والحكم في جميعها واحد، إلا أنه يحتاج مع المغيب لإثبات النقل أو الخط[1].

أ ـ مذهب ابن عبدالبر: جواز الإجازة إذا كان الشيء الذي أجيز معيّناً أو معلوماً محفوظاً مضبوطا، وكان الذي يتناوله عالماً بطرق هذا الشأن، وإذا لم يكن كذلك، لم يؤمن أن يحدّث الذي أجيز له عن الشيخ ما ليس من حديثه أو ينقصُ من إسناده الرجل والرجلين من أول إسناد الديوان[2].

ويضيف ابن عبدالبر أن «الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة حاذق بها يعرف كيف يتناولها، ويكون في شيء معيّن معروف لا إشكال في إسناده»[3].

ويرى ابن عبدالبر أن لا فرق بين حدثنا وأخبرنا في الإجازة، ومن أمثلة ذلك: قال:

ـ أخبرنا عبد بن أحمد إجازة قال: حدثنا عمر بن أحمد بن عثمان[4].

ـ حدثنا أبو ذر عبد بن أحمد إجازة قال: حدثنا عبيدالله بن محمد بن حمدان[5].

ـ أخبرناه عبدالله بن محمد بن يوسف إجازة[6].

---

(١) الإلماع ص: ٨٨.
(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ص: ١٧٩/٢.
(٣) المرجع السابق ص: ١٨٠/٢.
(٤) المرجع السابق ص: ١٨٥/٢.
(٥) المرجع السابق ص: ١٨٤/٢.
(٦) التمهيد ص: ٤٤/٥.

وأحياناً يستعمل ابن عبدالبر صيغة أخرى كقوله:

- وفيما أجازه لنا عبد بن أحمد قال: حدثنا ...[1].

ب - يرى القاضي أبو الوليد الباجي - رحمه الله - وجوب العمل بالإجازة، قال: «يجب العمل بما نُقل على وجه الإجازة، وبه قال عامة الفقهاء»[2].

وقد تأوّل بعض العلماء قوله: «وبه قال عامة الفقهاء» أن الباجي ادّعى الإجماع في ذلك[3]، وظاهر كلامه لا يوحي بالضرورة إلى ذلك.

مثال عن الإجازة عند الباجي:

فعند تقديمه لكتابه التعديل والتجريح قال: وما أخرجت فيه عن عبدالرحمٰن بن أبي حاتم، فأجازه لنا أبو ذر، قال أجازه لنا محمد بن عبدالله الأصبهاني قال: أجازه لنا عبدالرحمٰن[4].

جـ - وذهب أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد الأندلسي[5]، في كتابه «الوجازة» أن الإجازة «تحل محل السماع والقراءة عند جماعة من أصحاب الحديث قال: وهو مذهب مالك[6].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ص: ١٨٥/٢.

(٢) انظر الإشارة للباجي ص: ٤٥ - وإحكام الفصول في أحكام الأصول له أيضاً ص: ٢٨٤/١.

(٣) انظر الإلماع للقاضي عياض ص: ٨٩.

(٤) التعديل والتجريح للباجي ص: ٢٧٥/١.

(٥) هو الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد أبو العباس الغمري، من أهل الأندلس كان ثقة أميناً أكثر السماع والكتاب توفي سنة ٣٩٢هـ (بغية الملتمس ص: ٤٦٦ رقم: ١٤١٠).

(٦) الإلماع ص: ٨٩.

د - وقال أبو مروان عبدالملك بن زياد الطبني القرطبي[1]: «إنما تصح الإجازة عندي إذا عيّن المجيز للمجاز ما أجازه، فله أن يقول فيه: حدثني، وعلى هذا رأيت إجازات أهل المشرق، وما رأيت مخالفاً له، بخلاف إذا أَبْهَمَ ولم يسمِّ ما أجازه، ولا يحتاج في هذا لغير مقابلة نسخته بأصول الشيخ»[2].

هـ - يقول القاضي عياض - رحمه الله - أن الإجازة على وجوه ستة، وبيّن ما يصح منها وما لا يصح وهي كالآتي:

١ - أعلاها الإجازة لكتب معينة أو أحاديث مخصّصة ولا خلاف فيها بين العلماء[3].

٢ - أن يجيز لمعيّن على العموم والإبهام دون تخصيص ولا تعيين لكتب ولا لأحاديث كقوله: قد أجزت لك جميع رواياتي أو ما صح عندك من روايتي، قال القاضي فهذا الوجه هو الذي وقع فيه الخلاف، والصحيح جوازه، وصحة الرواية والعمل به بعد تصحيح شيئين:

- تعيين روايات الشيخ ومسموعاته وتحقيقها.

- صحة مطابقة كتب الراوي لها، وهو قول الأكثر والجمهور من الأئمة والسلف ومن جاء بعدهم، ولم يخالف في ذلك إلاّ بعض أهل الظاهر وقلة من المشيخة[4].

٣ - الإجازة للعموم من غير تعيين المجاز له، وهي مختلف فيها[5].

---

(١) أبو مروان عبدالملك بن زيادة الله بن علي السعدي التميمي الحماني الطبني المتوفى بقرطبة سنة ٤٥٦هـ وكان مولده سنة ٣٩٦هـ (بغية الملتمس ص: ٣٦٦ رقم: ١٠٦٥).

(٢) الإلماع للقاضي عياض ص: ٩٠.

(٣) المصدر السابق ص: ٨٨.

(٤) الإلماع للقاضي عياض ص: ٩١.

(٥) المرجع السابق ص: ٩٧.

٤ ـ الإجازة لمجهول كقوله أجزت لبعض الناس أو لنفر، فهذا لا تصح الرواية بها[١].

٥ ـ الإجازة المعدومة كقوله أجزت لفلان وولده وكل ولد يولد له[٢].

٦ ـ الإجازة لما لم يروه المجيز بعد: فهذا لم أر من تكلم عليه من المشايخ فهذا ليس صحيح[٣].

و ـ وأما الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ فيردّ الإجازة ولا يجوّز ذلك أبداً، قال: وأما الإجازة التي يستعملها الناس، فباطل، ولا يجوز لأحد أن يجيز الكذب، ومن قال لآخر أرو عني جميع رواياتي دون أن يخبره بها ديواناً ديواناً وإسناداً إسناداً، فقد أباح له الكذب، لأنه إذا قال: حدثني فلان أو عن فلان فهو كاذب أو مدلّس بلا شك لأنه لم يخبره بشيء[٤].

هذه مجمل أقوال محدّثي الأندلس في الإجازة وأنواعها، الصحيح منها والمردود، وصيغ التعبير عنها.

٤ ـ المناولة:

وهي أن يعطي الشيخ لتلميذه كتاباً ليرويه عنه أو يملّكهُ إياه أو يعيره لينسخه ثم يعيده إليه[٥]. أو يأتيه الطالب بكتاب من سماعه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه ويقول: هو حديثي أو روايتي فاروه عني أو أجزت لك روايته[٦]، وهذا النوع من المناولة المقرون بالإجازة هو أعلى أنواع الإجازة، وإذا كانت المناولة مجرّدة عن الإجازة، يقتصر فيها الشيخ

(١) المرجع السابق ص: ١٠١.
(٢) المرجع السابق ص: ١٠٤.
(٣) المرجع السابق ص: ١٠٥.
(٤) الإحكام لابن حزم ص: ٢/١٤٧.
(٥) قال ابن عبدالبر (إن الثقة جائز أن يعار الكتب ثم يحدّث بما استعار من ذلك، وأما غير الثقة المأمون عليها فلا). انظر التمهيد ص: ٢٢/٢٤٨.
(٦) تدريب الراوي ص: ٢/٤٤ ـ ٤٥ ـ ٤٦.

على قوله: هذا سماعي، فإن العلماء اختلفوا في جواز الرواية بها[١].

أ ـ قال ابن عبدالبر:

حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا يحيى بن معين قال: حدثنا ضمرة[٢]، عن عبيدالله بن عمر[٣]، قال: كنت أرى الزهري يأتيه الرجل بالكتاب لم يقرأه عليه ولم يقرأ عليه فقال له: أرويه عنك قال: نعم، قال ابن عبدالبر: هذا معناه أنه كان يعرف الكتاب بعينه ويعرف ثقة صاحبه ويعرف أنه من حديثه، وهذه هي المناولة، وفي معناها الإجازة إذا صح تناول ذلك[٤].

وأما إذا كان الكتاب غير معروف وكذلك صاحبه فإن ذلك لا يصح عند ابن عبدالبر[٥]، وبه قال القاضي عياض في الإلماع[٦]. وابن خير وغيرهما.

فعند ذكره لسُنن الترمذي قال ابن خير: حدثني بها الشيخ أبو الحسن عبّاد بن سرحان بن مسلم المعافري ـ رحمه الله ـ سماعاً عليه لبعضه بجامع إشبيلية في رمضان سنة ٥٢٠هـ ومناولة لجميعه من يده إلى يدي في أصل كتابه[٧].

(١) المرجع السابق ص: ٢/٥٠.
(٢) ضمرة بن ربيعة الفلسطيني أبو عبدالله الرملي، وثقه أحمد ويحيى بن معين مات سنة ٢٠٢هـ (ميزان الاعتدال ص: ٢/٣٣٠ رقم: ٣٩٥٩) و(طبقات الحفاظ ص: ١٥٤ رقم: ٣٢٩).
(٣) عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عثمان، ثقة ثبت مات سنة ١٤٦هـ (طبقات الحفاظ ص: ٧٧ رقم: ١٤٩) و(التقريب ص: ٣٧٣ رقم: ٤٣٢٤).
(٤) جامع بيان العلم وفضله ص: ١٧٨/٥.
(٥) المرجع السابق ص: ٢/١٨٠.
(٦) الإلماع ص: ٨٣ ـ ٨٦.
(٧) فهرسة ابن خير ص: ١١٨.

ب ـ وجوّز الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ المناولة واعتبرها من وجوه التحمّل الصحيحة حيث قال: أو مناولته إياه كتاباً فيه علم، وقوله: هذا أخبرني به فلان عن فلان، وقد صحّت عن رسول الله ﷺ وعن جميع الصحابة. قال ابن حزم: فقد كتب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم وغيره إذ بعثهم أمراء يعلّمهم فيها السنن، وأمرهم بالعمل بما فيها، وكذلك لعبدالله بن جحش وأعطاه الكتاب وأمره بالعمل بما فيه[١].

٥ ـ المكاتبة:

وهي أن يكتب الشيخ بعض حديثه لمن حضر عنده أو لمن غاب عنه ويرسل إليه، وقد تكون مقرونة بإجازة أو مجرّدة منها[٢].

من ذلك ما رواه ابن عبدالبر قال: أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي فيما كتب إليّ إجازة . . .[٣].

قال القاضي عياض: «وليس في الكتاب ولا في المشافهة والسؤال إذن» ولا طلب للحديث بها منه.

قال عياض: فهذا قد أجاز المشايخ، الحديث بذلك عنه متى صح عنده أنه خطه وكتابه[٤].

وقد عدّ ابن حزم المكاتبة من أوجه التحمل الجائزة فقال: «أو كتاب المحدّث إلى الآخذ عنه»، وقد كتب النبيّ ﷺ بالسنن إلى ملوك اليمن وإلى من غاب عنه من ملوك الأرض الذين دعاهم إلى الإيمان وكذلك فعل أصحابه بعده إلى قضاتهم وأمرائهم[٥]، وصيغة التحديث بذلك عند ابن حزم

(١) الإحكام ص: ١٤٧/٢ ـ ١٤٨.
(٢) انظر في ذلك الكفاية في علم الرواية ص ٣٣٦ وتدريب الراوي ص ٥٥/٢ والباعث الحثيث ص: ٩٣.
(٣) جامع بيان العلم وفضله ص: ٥٦/٢.
(٤) الإلماع ص: ٨٣.
(٥) الإحكام ص: ١٤٨/٢.

أن يقول المكتوب إليه: أخبرني فلان في كتابه إلي[١]، أو كتب إليّ فلان، مثال ذلك:

قال ابن حزم: كتب إلي النمري ثنا عبدالوارث بن سفيان ويعيش بن سعيد[٢].

ـ كتب إليّ النمري أخبرني قاسم بن محمد ثنا خالد بن سعيد[٣].

ـ كتب إليّ يوسف بن عبدالله النمري أنا عبدالوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ[٤].

وقد استمر علماء الأندلس في العمل بهذا النوع من التحمل من ذلك:

قال أبو محمد بن عتاب في معرض تحديثه بمسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي: قال: أخبرني به أبو عمرو عثمان بن أبي بكر السفاقسي وكتب لي الإسناد بخطه[٥].

وكذلك حدث بمسند محمد بن سنجر قال: أنا به أبو عمر بن عبدالبر في كتابه[٦].

٦ ـ الوجادة:

وهي أن يجد الراوي حديثاً أو كتاباً بخط شخص، من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة.

فإذا عرف الراوي خط صاحب الكتاب وتحقق من ذلك، فله أن يرويه

(١) المرجع السابق ص: ١٤٧/٢.
(٢) المرجع السابق ص: ١٨١/٥.
(٣) المرجع السابق ص: ١٧٨/٥.
(٤) المرجع السابق ص: ١٤٥/٥.
(٥) فهرسة ابن خير ص: ١٤١.
(٦) المرجع السابق ص: ١٤٢.

على سبيل الحكاية فيقول: وجدت بخط فلان... أو وجدت في أصل سماع فلان.

قال القاضي عياض: فهذا لا أعلم من يقتدى به أجاز النقل فيه بحدثنا وأخبرنا ولا من يعدّه معدّ المسند. والذي استمر عليه عمل الأشياخ قديماً وحديثاً في هذا قولهم: وجدت بخط فلان: وقرأت في كتاب فلان بخطه، إلا من دلّس فيقول: عن فلان أو: قال فلان وربما قال بعضهم أخبرنا[1].

وقد نبّه الدكتور نور الدين عتر - حفظه الله - على لطيفة وهي:

الفرق بين صحّة الرواية وبين وجوب العمل، فلا تصح الرواية بالوجادة للكتاب، أي لا يصح أن يقول: أخبرني فلان أو حدثني فلان أو غير ذلك لعدم وجود طريق التحمّل التي تسمح بذلك، لكن يجب العمل بمضمونه عند حصول الثقة بنسبة الكتاب إلى صاحبه، لأن ذلك هو الذي يوجب العمل[2].

وقد ضمّن ابن عبدالبر كتابه التمهيد: كثيراً مما وجده في أصول سماع والده من ذلك:

قال ابن عبدالبر:

- ووجدت في أصل سماع أبي - رحمه الله - بخطه أن محمد بن أحمد بن قاسم بن هلال حدثهم...[3].

- وقوله: وجدت في كتاب أبي - رحمه الله - بخطه أن أحمد بن سعيد بن حزم حدثهم...[4].

ومن ذلك قول أبي علي الغساني في روايته لمصنّف حماد بن سلمة.

(١) الإلماع ص: ١١٦.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص: ٢٢١ (دار الفكر دمشق ط٣ - ١٤٠١ هـ/١٩٨١م).

(٣) التمهيد ص: ٣/١٧١ و٤/٢٨١ و٥/٦٥.

(٤) المرجع السابق ص: ٤/٢٢٩.

قال: قرأت بخط أبي عمر أحمد بن محمد المقري الطلمنكي - رحمه الله: قال: سمعت أبا بكر محمد بن علي الأذفري[1].

والشيء نفسه نلمسه في صنيع الحافظ أبي بكر بن العربي - رحمه الله.

فعند تناوله للحديث الذي رواه الترمذي[2]، قال: حدثنا حميد بن مسعدة[3]، أخبرنا يزيد بن زريع[4]، أخبرنا حسين المعلم[5]، عن عمرو بن شعيب[6]، عن أبيه[7]، عن جدّه[8]، أن النبيّ ﷺ قال: «في المواضع[9]، خمس»[10].

قال ابن العربي: حديث حسن.

قال بعض العلماء أن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه إنما هي من صحيفة رواها وجادة وهي صحيفة عبدالله بن عمرو.

قال الذهبي: وبعضهم تعلّل بأنها صحيفة رواها وجادة، ولهذا تجنّبها

(١) فهرسة ابن خير ص: ١٣٤.

(٢) انظر عارضة الأحوذي لابن العربي ص: ٦/١٦٣.

(٣) حميد بن مسعدة بن المبارك السامي - بصري صدوق، مات سنة ٢٤٤هـ (التقريب ص: ١٨٢ رقم: ١٥٥٩).

(٤) يزيد بن زريع البصري أبو معاوية ثقة ثبت، مات سنة ١٨٢هـ (التقريب ص: ٦٠١ رقم: ٧٧١٣).

(٥) حسين بن ذكوان المعلم - العَوْذي، البصري ثقة ربما وهم، مات سنة ١٤٥هـ (التقريب ص: ١٦٦ رقم: ١٣٢٠).

(٦) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص - صدوق - مات سنة ١١٨هـ (التقريب ص: ٤٢٣ رقم: ٥٠٥٠).

(٧) شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، صدوق ثبت سماعه من جده من الثالثة (التقريب ص: ٢٦٧ رقم: ٢٨٠٦).

(٨) قال الذهبي إذا قال عمرو بن شعيب عن أبيه ثم قال عن جده، فإنما يريد بالضمير في جده أنه عائد إلى شعيب، (ميزان الاعتدال ص: ٢/٢٦٦).

(٩) المواضع هي الجراح التي أوضحت عن العظم (انظر عارضة الأحوذي ص: ٦/١٦٥).

(١٠) يعني خمساً من الإبل قاله الترمذي (انظر: عارضة الأحوذي ص: ٦/١٦٤).

أصحاب الصحيح، والتصحيف يدخل على الرواية من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع.

قال ابن معين: (عمرو بن شعيب): ثقة، وليس بذاك، بل بكتاب أبيه عن جده[1].

ولم يرد ابن العربي هذه الرواية وحكم على الحديث بالحسن.

أما الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ فلأنّه يردّ مثل هذا الإسناد للسبب الذي ذكرنا فعند ذكره لما رواه ابن وهب: قال سمعت ابن جريج يحدّث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «**تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حدّ فقد وجب**»[2].

قال ابن حزم: هذا الحديث: فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عمرو وهي صحيفة[3].

٧ ـ الإعلام:

وهو: إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث من روايته وأنّ هذا الكتاب سماعه فقط دون أن يأذن له في الرواية عنه أو يأمره بذلك، أو يقول له الطالب: هو روايتك أحمله عنك؟ فيقول له: نعم، أو يقرّه على ذلك أو يمنعه.

قال القاضي عياض: فهذا أيضاً وجه وطريق صحيح للنّقل والعمل عند الكثير لأن اعترافه به وتصحيحه له أنّه سماعه كتحديثه له بلفظه وقراءته عليه

(١) ميزان الاعتدال ص: ٢/٢٦٦.
(٢) الحديث أخرجه أبو داود في الحدود ـ والنسائي في قطع السارق، والبيهقي ص: ٨/٣٣١، وذكره ابن حجر في الفتح ص: ١٢/٨٧.
(٣) انظر المحلى ص: ١٢/٥٧.

إياه وإن لم يجزه له، وهو مذهب عبدالملك بن حبيب وأبو بكر بن عطية من علماء الأندلس[1].

ويشبه أن يكون مذهب ابن حزم وهو ما يقول عنه: «مخاطبة المحدّث للآخذ عنه»[2]. فإذا كان يجيز الرواية للطالب إذا سمع الشيخ يخاطب بذلك غيره، سواء أذن له المسموع عنه في ذلك أو لم يأذن له، فمن باب أولى إذا أقرّ الشيخ وأعلم أن هذا الحديث من رواياته أو أن هذا الكتاب سماعه.

٨ ـ الوصيّة:

وهي أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره، لشخص بكتاب يرويه ذلك الشيخ، فجوّز بعض السلف للموصى له روايته عنه بتلك الوصية:

وقال ابن الصلاح: والصواب أنه لا يجوز[3].

وقال بعض المتأخرين: يجوز ذلك إن وقع[4].

قال القاضي عياض: وهذا باب أيضاً قد روي فيه عن السلف المتقدّم إجازة الرواية بذلك لأن في دفعها له نوعاً من الإذن وشبهاً من العرض والمناولة وهو قريب من الضرب الذي قبله[5]، (يعني الإعلام).

(١) الإلماع ص: ١٠٧ ـ ١٠٨.
(٢) انظر الإحكام ص: ٢/١٤٧.
(٣) تدريب الراوي ص: ٢/٦٠.
(٤) وهو قول العلامة أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله. (انظر الباعث الحثيث ص: ٩٥).
(٥) انظر الإلماع ص: ١١٥.

الفصل الثاني

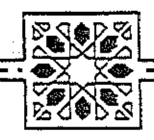
منهج محدّثي الأندلس في نقد الحديث متناً

المبحث الأول: اختلاف رواية الحديث.

المبحث الثاني: شرح غريب الحديث.

المبحث الثالث: ناسخ الحديث ومنسوخه.

المبحث الرابع: مختلف الحديث أو مشكل الحديث.



المبحث الأول: اختلاف رواية الحديث

إن من المواضيع التي اعتنى بها محدّثو الأندلس وأولوها أهمية خاصة في مؤلفاتهم، ذكر الأسانيد والروايات المختلفة للحديث الواحد، وتتبّع طرقه المتعدّدة ومقابلة بعضها ببعض، الأمر الذي يساعد في الكشف عن كثير من اللطائف والفوائد الحديثية، التي من خلالها يحكمون على الحديث بالصحة أو السقم، ويكشفون على ما يقع من الوهم والخطأ لبعض الرواة، فيميّزون الشاذ من المحفوظ والمنكر من المعروف، ويظهرون الاضطراب والقلب والإدراج والتصحيف.

ولا شك أن مثل هذا الأمر لا يتأتّى إلا للناقد البصير بالحديث وعلومه.

ولما كانت العلل السالفة الذكر تمسّ السند كما تمسّ المتن، وحفاظاً على الوحدة الموضوعية للمبحث آثرت معالجة ما يتعلق بالمتن والسند معاً.

الحديث الشاذ:

كلمة شذّ في اللغة تعني انفرد عن الجمهور وندر.

نقول: شذّ ـ يشذّ ـ شذوذاً فهو شاذ[١].

---

(١) مختار الصحاح ص: ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

وفي اصطلاح المحدّثين: الحديث الشاذ هو ما رواه الثقة[١]، مخالفاً لمن هو أولى منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد، ومقابله المحفوظ.

هذا هو الذي اشتهر بين المحدّثين، وهو ما قال به الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ وقال الحاكم: إن الحديث الشاذ هو ما يتفرّد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة... ولم نعرف له علة نعلله بها[٢].

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني[٣]: أن الذي عليه حفاظ الحديث: أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذّ به ثقة أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقّف فيه، ولا يحتجّ به[٤].

والذي اشتهر بين المحدّثين ما ذكرناه أولاً.

والشذوذ قد يكون في السند كما يكون في المتن.

ومن خلال تتبّع منهج نقد الحديث عند محدّثي الأندلس، تبيّن لي أنهم لا يستعملون عبارة (الحديث الشاذ) إلا قليلاً، ويكتفون في التعبير على ذلك بما يدلّ على المعنى كقولهم:

ـ حديث غير محفوظ.

ـ هذا الإسناد ليس بحجة لمخالفة الحفاظ لراويه

ـ حديث فلان لا حجة فيه لأنه خالفه فيه من هو أثبت منه.

---

(١) انظر في ذلك: تدريب الراوي ص: ٢٣٤/١ ونزهة النظر ص: ٣٤ والباعث الحثيث ص: ٤٧.

(٢) معرفة علوم الحديث ص: ١١٩ ـ ١٢٠.

(٣) الخليلي: هو الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد القزويني، مصنّف كتاب (الإشارة في معرفة المحدّثين) ـ ثقة حافظ عارف بكثير من علل الحديث ورجاله، عالي الإسناد (طبقات الحفاظ ص: ٤٣٠ رقم: ٩١٣).

(٤) تدريب الراوي ص: ٢٣٢/١، ٢٣٣.

وحتى يتضح لنا كيفية تعامل محدّثي الأندلس مع الحديث الشاذ نورد الأمثلة الآتية:

١ ـ الشذوذ في السند:

عند شرحه لحديث الطاعون، قال الحافظ ابن عبدالبر: «وقد رواه عبدالحميد بن جعفر عن داود بن عامر بن سعد عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا وقع الطاعون بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها، وإذا كان بغيرها ولستم بها، فلا تدخلوها**».

قال ابن عبدالبر: هذا الإسناد ليس بحجة لمخالفة الحفاظ لداود بن عامر[١]، في ذلك. وممن خالفه فيه: ابن شهاب ومحمد بن المنكدر وعمرو بن دينار، وهؤلاء لا نظير لهم في الحفظ والإتقان، وليس داود بن عامر ممن يلحق بهم»[٢].

ـ أما إسناد ابن شهاب فهو:

عن ابن شهاب قال: حدثني عامر بن سعد أنه سمع أسامة بن زيد وهو يحدّث سعد بن أبي وقاص ـ أن النبي ﷺ قال: (وذكر الحديث)[٣].

ـ وأما إسناد محمد بن المنكدر فهو:

عن محمد بن المنكدر عن عامر بن سعد عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ أنه ذكر الطاعون عنده (وذكر الحديث).

---

(١) داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص ـ المدني ـ ثقة ـ من السادسة، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي (التقريب ص: ١٩٩ رقم: ١٧٩٤).

(٢) التمهيد ص: ٢٥٢/١٢.

(٣) الموطأ كتاب الجامع ـ باب ما جاء في الطاعون ـ حديث: ٢٢ ـ ٢٣ ص: ٨٩٦.

من خلال هذا العرض يتضح أن الحفاظ المتقنين جعلوا الإسناد: عن عامر بن سعد عن أسامة ابن زيد عن النبي ﷺ.

وشذّ داود بن عامر فجعل الإسناد عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ. وعليه رجّح ابن عبدالبر رواية الحفاظ المتقنين، وردّ ما شذّ عنها، فداود بن عامر رغم كونه ثقة إلا أن مخالفته لمن هو أحفظ وأتقن منه جعلت ابن عبدالبر يحكم على سنده بالشذوذ ويردّه[١].

٢ ـ الشذوذ في المتن:

ذكر الحافظ ابن العربي ما رواه الترمذي قال: حدثنا هنّاد ومحمود بن غيلان قالا: حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال: «توضأ النبي ﷺ ومسح على الجوربين والنعلين».

صحح أبو عيسى هذا الحديث، ورواه أبو داود وقال أبو داود: كان عبدالرحمٰن بن مهدي لا يحدّث به. قال القاضي أبو بكر بن العربي ـ رضي الله عنه: وكذلك كان يحيى لا يحدث به، وذلك لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين، وأبو قيس هذا هو الأودي واسمه عبدالرحمٰن بن ثروان[٢]، وهو المنفرد بهذا الحديث لا يعرف إلا منه، وخالفه الأئمة فيه كما قلنا، رووه على المعروف ثم قال ابن العربي أن الحديث ضعيف كله، ولو كان صحيحاً لكان أصلاً[٣].

أقول:

عبدالرحمٰن بن ثروان الأودي أبو قيس: وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو حاتم: ليّن.

---

(١) التمهيد ص: ٢٥٢/١٢.

(٢) عبدالرحمٰن بن ثروان ـ أبو قيس الأودي، الكوفي، صدوق ربما خالف مات سنة ١٢٠هـ (التقريب ص: ٣٣٧ رقم: ٣٨٢٣).

(٣) عارضة الأحوذي ص: ١٤٨/١، ١٤٩.

قال الذهبي: خرّج له البخاري حديثه في ميراث بنت وابنة ابن وأخت[١]، وصحح له الترمذي حديثه عن هزيل[٢]، فأبو قيس كما يظهر ثقة أخرج له البخاري وغيره، لكن انفراده بهذا الحديث ومخالفته للحفاظ جعل الإمام ابن العربي يحكم على حديثه بالضعف.

زيادة الثقة:

وهي الزيادة التي يتفرّد بها الثقة في الحديث، لم يذكرها غيره من الثقات، وتكون هذه الزيادة في السند كما تكون في المتن.

لا خلاف بين محدّثي الأندلس في قبول زيادة الثقات المتقنين، وأن حكمها حكم الحديث الذي ينفرد به الثقة، وهو مذهب جمهور أهل العلم من الفقهاء والمحدّثين[٣].

وأما إذا خالف الثقة بتلك الزيادة من هو أوثق منه، فعندها تكون زيادة شاذة.

ـ قال ابن عبدالبر: «إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه، وكان

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الفرائض ـ باب ميراث ابنة ابن مع بنت حديث رقم: ٦٧٣٦، قال البخاري: حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو قيس سمعت هزيل بن شرحبيل قال: سئل أبو موسى عن بنت وابنة ابن وأخت، فقال: للابنة النصف وللأخت النصف وائت ابن مسعود فسيتابعني، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال: لقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين. أقضي فيها بما قضى النبي ﷺ للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فللأخت، فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم. (انظر فتح الباري ص: ١٢/١٧).

(٢) هزيل بن شرحبيل الأودي الكوفي ـ ثقة مخضرم من الثانية (التقريب ص: ٥٧٢ رقم: ٧٢٨٣).

(٣) انظر تفصيل ذلك في تدريب الراوي: ١/٢٤٥ وشرح نخبة الفكر ص: ٣٤ والباعث الحثيث ص: ٥٠.

أحفظ وأتقن ممن قصّر، أو مثله في الحفظ، لأنه كأنه حديث آخر مستأنف»[١].

وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ فلا يلتفت إليها.

ـ وقال الإمام ابن حزم ـ رحمه الله:

وإذا روى العدل زيادة على ما روى غيره فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره، مثله أو دونه أو فوقه، فالأخذ بتلك الزيادة فرض»[٢].

ـ ويرى القاضي أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله:

«أنه لو انفرد الراوي العدل الثبت بنقل خبر لقبل منه، فكذلك إذا انفرد بنقل زيادة في الخبر»[٣].

ـ وقال القاضي أبو بكر بن العربي ـ رحمه الله ـ إذا نقل الجماعة حديثاً وانفرد ثقة بلفظة فيه، قبلت منه وحمد عليها ـ واستدل لذلك بأن الشاهد إذا زاد في شهادته على غيره، عُمل بها.

فقد رأى قوم كبار: أنه ساقط، والصحيح أنه عامل، لأن العالم قد يروي الحديث لقوم دون قوم ولرجل دون آخر، وقد كان النبي ﷺ يخصّ بالأمر واحداً[٤].

بعد هذا العرض لأقوال محدّثي الأندلس في زيادة الثقة. وحتى يتضح منهجهم في التعامل معها نورد الأمثلة الآتية:

١ ـ الزيادة في السند:

ما رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار. أن رسول الله ﷺ

---

(١) التمهيد ص: ٣/٣٠٦.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ص: ٢/٩٠.

(٣) الإشارة ص: ٤٤ ـ ٤٥.

(٤) انظر عارضة الأحوذي ص: ١٣/٣١٤.

قال: «إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى أثلاثاً أو أربعاً؟ فليصل ركعة، وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم، فإن كانت الركعة التي صلى خامسة، شفعها بهاتين السجدتين، وإذا كانت رابعة، فالسجدتان ترغيم للشيطان»[1].

قال ابن عبدالبر:

هكذا روى هذا الحديث عن مالك جميع رواة الموطأ عنه، ولا أعلم أحداً أسنده عن مالك إلاّ الوليد بن مسلم، فإنه وصله وأسنده عن مالك. عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

وقد تابع مالك على إرساله، الثوري وحفص بن ميسرة[2]، الصنعاني، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير[3]، وداود بن قيس الفراء[4]، فيما روى عنه القطان.

ووصل هذا الحديث وأسنده من الثقات ـ على حسب رواية الوليد بن مسلم له عن مالك ـ عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون[5]، ومحمد بن عجلان[6]. وسليمان بن بلال[7]، ومحمد بن مطرّف أبو

(١) التمهيد ص: ١٨/٥.

(٢) حفص بن ميسرة العقيلي ـ أبو عمر الصنعاني ـ نزيل عسقلان ـ ثقة ربما وهم مات سنة ١٨١هـ (التقريب ص: ١٧٤ رقم: ١٤٣٣).

(٣) محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري ـ مولاهم المدني ـ ثقة من السابعة (التقريب ص: ٤٧١ رقم: ٥٧٨٤).

(٤) داود بن قيس الفراء الدباغ ـ أبو سليمان القرشي ـ مولاهم المدني ـ ثقة فاضل مات في خلافة أبي جعفر (التقريب ص: ١٩٩ رقم: ١٨٠٨).

(٥) عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون ـ المدني نزيل بغداد. مولى آل الهُدَيْر. ثقة فقيه مصنف مات سنة ١٩٤هـ (التقريب ص: ٣٥٧ رقم: ٤١٠٤).

(٦) محمد بن عجلان المدني ـ صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة مات سنة ١٤٨هـ (التقريب ص: ٤٩٦ رقم: ٦١٣٦).

(٧) سليمان بن بلال التيمي مولاهم أبو محمد المدني ـ ثقة مات سنة ١٩٧هـ (التقريب ص: ٢٥٠ رقم: ٢٥٣٩).

غسّان[1]، وهشام بن سعد[2]، وداود بن قيس في غير رواية القطان.

والحديث متصل مسند، صحيح، لا يضرّه من قصّر في اتصاله، لأن الذين وصلوه حفاظ مقبولة زيادتهم، وبالله التوفيق[3].

٢ ـ الزيادة في المتن:

وقد مثّل أبو الوليد الباجي لذلك بما رواه أبو خالد الأحمر[4]، عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبّر فكبّروا وإذا قرأ فأنصتوا». ويستدل المالكي بهذا الحديث على أن قراءة الإمام قراءة للمأموم، فيقول الشافعي: هذا انفرد به أبو خالد الأحمر، وقد خولف فيه. والجواب عنه: أن زيادة الثقة مقبولة[5].

ومثّل له ابن عبدالبر:

بما رواه «مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً»[6].

(١) محمد بن مطرف بن داود الليثي ـ ثقة مات بعد سنة ١٦٠هـ (التقريب ص: ٥٠٧ رقم: ٦٣٠٥).

(٢) هشام بن سعد المدني ـ أبو عبّاد ـ صدوق له أوهام مات سنة ١٦٠هـ (التقريب ص: ٥٧٢ رقم: ٧٢٩٤).

(٣) التمهيد ص: ١٨/٥ ـ ١٩ (وممن ذهب إلى أن الوصل: زيادة تقبل من الثقات: العراقي في شرح الألفية ص: ٩٧ ـ ١٠٠) انظر فتح المغيث للعراقي ط٢ ـ المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م).

(٤) سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر الأزدي ـ وثقه ابن المديني وقال أبو حاتم: صدوق توفي سنة ١٨٩هـ (ميزان الاعتدال ٢/٢٠٠).

(٥) المنهاج ص: ٨١ ـ ٨٢ (تحقيق عبدالمجيد تركي باريس ١٩٧٨) وانظر التعديل والتجريح ص: ١٩١/١.

(٦) التمهيد ص: ٢٥٩/٩.

ـ وما رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أن النبي ﷺ لما جاء المزدلفة جمع بين المغرب والعشاء، صلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة لكل واحدة منهما، ولم يصل بينهما شيئاً.

ـ قال ابن عبدالبر: ورواه الليث بن سعد عن عبدالرحمٰن بن خالد بن مسافر[1]، عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ مثله، وليس في حديث مالك هذه الزيادة، وهؤلاء حفاظ زيادتهم مقبولة[2].

الحديث المنكر:

الذي استقر عليه اصطلاح المتأخرين من المحدّثين أن الحديث المنكر هو: «ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة»[3].

وقال أبو بكر البرديجي: الحديث المنكر: هو الفرد الذي لا يُعرف متنه عن غير راويه[4]. أي ما تفرد به راويه، خالف أو لم يخالف، ولو كان راويه ثقة.

وقسّمه ابن الصلاح قسمين:

الأول: «المنفرد المخالف لما رواه الثقات».

الثاني: «الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده»[5]. وهو بهذا التعريف كالشاذ.

ويقابل الحديث المنكر، الحديث المعروف، وهو حديث الثقة الذي يخالف رواية الضعيف[6].

---

(١) عبدالرحمٰن بن خالد بن مسافر الفهمي ـ صدوق مات سنة ١٢٧هـ (التقريب ص: ٣٣٩ رقم: ٣٨٤٩).

(٢) التمهيد ص: ٩/٢٦٧.

(٣) انظر نزهة النظر ص: ٣٥ وتدريب الراوي ص: ١/٢٤٠، ٢٤١.

(٤) تدريب الراوي ص: ١/٢٣٨ ومقدمة ابن الصلاح ص: ٣٧ ـ ٣٨.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص: ٣٨.

(٦) انظر في ذلك نزهة النظر ص: ٣٥.

وقد تكون النكارة في السند أو في المتن أو في لفظة من المتن. وقد درج محدّثو الأندلس على ردّ الأحاديث المنكرة لأنها إما:

١ ـ من رواية الضعفاء.

٢ ـ لمخالفتها لرواية الثقات.

والأمثلة على ذلك كثيرة في كتبهم، وقد فصّل الحافظ ابن عبدالبر هذا الموضوع في كتابه التمهيد وتتبّع الروايات المنكرة وكشف عنها، من ذلك:

ـ ما رواه ابن وهب قال: أخبرني يحيى بن أيوب[1]، عن زيد بن جبيرة[2]، عن داود بن الحصين[3]، عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يصلى في سبع مواطن: في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، ومحجّة الطريق، والحمّام، ومطاعن الإبل، وفوق بيت الله عزّ وجل**».

قال ابن عبدالبر: وهذا حديث انفرد به زيد بن جبيرة وأنكروه عليه، ولا يعرف هذا الحديث مسنداً إلا من رواية يحيى بن أيوب عن زيد بن جبيرة، وقد كتب الليث بن سعد إلى عبدالله بن نافع[4]، مولى ابن عمر يسأله عن هذا الحديث، فكتب إليه عبدالله بن نافع: لا أعلم من حدّث بهذا عن نافع إلا قد قال عليه الباطل؛ ذكره الحلواني[5]، عن سعيد بن أبي

---

(١) يحيى بن أيوب الغافقي ـ أبو العباس المصري ـ صدوق ربما أخطأ مات سنة ١٦٨هـ (ميزان الاعتدال ٤/٦٣٢ رقم: ٩٤٦٢).

(٢) زيد بن جبيرة بن محمود بن أبي جبيرة المدني ـ متروك (ميزان الاعتدال ص: ٢/٩٩ رقم: ٢٩٩٥).

(٣) داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني ثقة إلا في عكرمة مات سنة ١٣٥هـ (التقريب ص: ١٩٨ رقم: ١٧٧٩) و (ميزان الاعتدال ص: ٢/٥ رقم: ٢٦٠٠).

(٤) عبدالله بن نافع مولى ابن عمر ـ ضعيف مات سنة ١٥٤هـ (التقريب ص: ٣٢٦ رقم: ٣٦٦١).

(٥) الحسين بن علي بن محمد الهذلي، أبو علي الخلال الحلواني ـ نزيل مكة ـ ثقة حافظ مات سنة ٢٤٢هـ (التقريب ص: ١٦٢ رقم: ١٢٦٢).

مريم[١]، عن الليث، فصحّ بهذا وشبهه أن الحديث منكر، لا يجوز أن يحتج عند أهل العلم بمثله[٢].

فهذا الحديث قد انفرد به زيد بن جبيرة وهو ممن لا يحتمل تفرده لضعفه، فحكم ابن عبدالبر على الحديث بأنه منكر.

أما ابن حزم ـ رحمه الله ـ فإنه يردّ حديث الضعفاء مطلقاً سواء خالف أو لم يخالف حديث الثقات، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتبه خاصة كتابه المحلى.

فعند شرحه لمسألة «متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة» ذكر حديث الحجاج بن فرّوخ[٣]، عن العوام بن حوشب[٤]، عن عبدالله بن أبي أوفى[٥]، قال: «كان بلال إذا قال: قد قامت الصلاة، نهض رسول الله ﷺ بالتكبير»[٦]. قال البزار: لم يرو هذا أحد من غير هذا الطريق.

قال ابن حزم: أما حديث ابن أبي أوفى فمن طريق الحجاج بن فروخ، وهو متفق على ضعفه وترك حديثه[٧].

---

(١) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء ـ أبو محمد المصري، ثقة ثبت فقيه مات سنة ٢٢٤هـ وله ثمانون سنة (التقريب ص: ٢٣٤ رقم: ٢٢٨٦).

(٢) انظر التمهيد ص: ٥/٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) حجاج بن فروخ الواسطي قال ابن معين: ليس بشيء وضعّفه النسائي (ميزان الاعتدال ١/٤٦٤).

(٤) العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الواسطي ـ ثقة ثبت فاضل مات سنة ١٤٨هـ (تقريب التهذيب ص: ٤٣٣ رقم: ٥٢١١).

(٥) عبدالله بن أبي أوفى ـ علقمة بن خالد بن الحادث الأسلمي، صحابي شهد الحديبية، وعمّر مع النبي ﷺ دهراً ـ مات سنة ٨٧هـ وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة (التقريب ص: ٢٩٦ رقم: ٣٢١٩).

(٦) انظر المحلى ص: ٤/١١٧ ـ (وذكره الذهبي في الميزان ص: ١/٤٦٤).

(٧) المرجع السابق.

وقد خالف لما رواه الثقات من ذلك:

ـ ما رواه ابن شهاب قال: أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف سمع أبا هريرة يقول: «أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله ﷺ، فأتى رسول الله ﷺ حتى إذا قام في الصلاة وقبل أن يكبّر، ذكر فانصرف، وقال لنا: «مكانكم» فلم نزل قياماً ننتظر حتى خرج إلينا وقد اغتسل، ينطف رأسه ماء، فكبّر فصلى بنا»[١].

ـ وما رواه معمر عن ثابت البناني عن أنس قال: «كانت الصلاة تقام فيكلّم الرجل النبي ﷺ في الحاجة تكون له، يقوم بينه وبين القبلة قائماً يكلّمه، فربما رأيت بعض القوم ينعس من طول قيام النبي ﷺ»[٢].

الحديث المضطرب:

المضطرب أصله من مادة ضرب.

يقال: اضطرب الموج أي يضرب بعضه بعضاً، واضطرب أمره: اختل[٣].

والحديث المضطرب: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما تسمّيه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ـ باب (هل يخرج من المسجد لعلة) حديث رقم: ٦٣٩، وابن حزم في المحلى بسنده (المحلى ص: ٤/١١٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ـ باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة حديث رقم: ٦٤٢ وباب الكلام إذا أقيمت الصلاة حديث رقم: ٦٦٣ ـ وكتاب الاستئذان باب طول النجوى حديث رقم: ٦٢٩٢ وأخرجه ابن حزم بسنده (انظر المحلى ص: ٤/١١٥).

(٣) انظر مختار الصحاح ص: ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب، ولا له حكمه[1].

فلا بد للحديث المضطرب من:

- أن تكون رواياته متساوية في القوة وامتنع الترجيح بينها.

- وأن لا يمكن التوفيق والجمع بينها.

والاضطراب يوجب ضعف الحديث لاشعاره بعدم الضبط من رواته[2]. وهو ينقسم إلى قسمين بحسب موقعه من الحديث:

١ ـ اضطراب في السند.

٢ ـ اضطراب في المتن، أو يكون في الإسناد والمتن معاً.

وقد يطلق المحدّث صفة الاضطراب على الحديث ولا يقصد بها الاضطراب الاصطلاحي، وإنما يريد بها المعنى اللغوي، كما هو الحال عند القاضي أبي بكر بن العربي، وهو ما سنراه في الأمثلة الآتية:

مثال الاضطراب في المتن عند ابن عبدالبر:

عند تناوله للحديث الذي يرويه «مالك عن حميد الطويل[3]، عن

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص: ٤٤، النوع التاسع عشر.

(٢) قال العلامة أحمد شاكر: واضطرابه موجب لضعفه، إلا في حالة واحدة، وهي أن يقع الاختلاف في اسم راوٍ، أو اسم أبيه أو نسبته مثلاً، ويكون الراوي ثقة، فإنه يحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر، مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة. (انظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص: ٥٧ ـ ٥٨).

(٣) حميد الطويل بن أبي حميد أبو عبيد الخزاعي البصري ـ ثقة مدلّس، مات سنة ١٤٣هـ وهو قائم يصلي، وله خمس وسبعون (طبقات الحفاظ ص: ٧٢ رقم: ١٤١) و(ميزان الاعتدال ص: ١/٦١٠).

أنس بن مالك قال: «قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمٰن الرحيم إذا افتتح الصلاة»[1].

قال ابن عبدالبر:

وقد روى هذا الحديث عن أنس، قتادة وثابت البناني وغيرهما كلهم أسنده وذكر فيه النبي ﷺ إلا أنهم اختلف عليهم في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً.

- فمنهم من يقول فيه «كانوا لا يقرؤون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾».
- ومنهم من يقول: «كانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾».
- ومنهم من قال: «كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾».
- ومنهم من قال: «كانوا لا يتركون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾».

قال ابن عبدالبر:

وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء[2].

مثال الحديث المضطرب عند ابن العربي:

عند شرحه للحديث الذي رواه الترمذي قال: حدثنا جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي[3]، الكوفي حدثنا زيد بن حباب عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد الدمشقي[4]، ....

(١) التمهيد ص: ٢/٢٣٠. والحديث رواه مالك في الموطأ ـ كتاب الصلاة ـ باب العمل في القراءة حديث رقم: ٣٠، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة ـ باب حجّة من قال: لا يجهر بالبسملة حديث ٥٠.

(٢) انظر التمهيد ص: ٢/٢٣٠.

(٣) جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي ـ الكوفي، وقد ينسب إلى جده ـ صدوق من الحادية عشرة (التقريب ص: ١٤١ رقم: ٩٥١).

(٤) ربيعة بن يزيد الدمشقي ـ أبو شعيب الإيادي، القصير، ثقة عابد مات سنة ١٢٣هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٠٨ رقم: ١٩١٩).

عن أبي إدريس[1]، الخولاني وأبي عثمان[2]، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: **«من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللّهم اجعلني من التوّابين واجعلني من المتطهّرين فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء»**[3].

قال ابن العربي: روى أبو عيسى هذا الحديث مقطوعاً مضطرباً عن معاوية بن صالح عن ربيعة ـ يعني: ابن يزيد ـ عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان عن عمر بن الخطاب: مشكلاً مقطوعاً مضطرباً، وأبو عثمان مجهول عندهم، وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً.

وقد أدخل الحديث مسلم في صحيحه بهذه الطريق مجوداً، فقال: حدثني محمد بن حاتم بن ميمون حدثني عبدالرحمٰن بن مهدي حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة ـ يعني: ابن يزيد الدمشقي ـ عن أبي إدريس الخولاني عن عقبة بن عامر عن عمر.

قال: وحدثني أبو بكر بن أبي عتيبة حدثنا يزيد بن الخباب حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان عن جبير بن نفير بن مالك الحضرمي عن عقبة بن عامر الجهني عن عمر أيضاً.

قال ابن العربي: وهذه طريق ظاهرة وعجباً لأبي عيسى كيف عرّج

---

(١) عائذ الله بن عبدالله ـ أبو إدريس الخولاني ـ ولد في حياة النبي ﷺ يوم حنين، وسمع من كبار الصحابة، ومات سنة ثمانين، قال سعيد بن عبدالعزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء. (التقريب ص: ٢٨٩ رقم: ٣١١٥).

(٢) أبو عثمان شيخ لربيعة بن يزيد الدمشقي، قيل: هو سعيد بن هانئ الخولاني، وقيل: حريز بن عثمان وإلا فمقبول من الثالثة (التقريب ص: ٦٥٨ رقم: ٨٢٤٣).
قال الذهبي: لا يدرى من هو وخرج له مسلم متابعة روى عنه معاوية بن صالح (الميزان ٤/٥٥٠).

(٣) عارضة الأحوذي ص: ٧١/١.

عنها[1]. ويبدو لي من خلال ما قدمت أن ابن العربي يقصد بقوله مضطرباً في هذا المقام: أن السند غير مستقيم سواء من جهة اتصال سنده أو عدالة رواته ويتضح ذلك من خلال تعقيبه على رواية الإمام مسلم الموصولة بأنها مجودة وظاهرة. ولا يقصد بقوله (مضطرباً) أنه ورد من عدة جهات متساوية لم يمكن الجمع بينها ولا ترجيح بعضها على بعض، والله أعلم.

الإدراج في الحديث:

هو ما ذكرت فيه زيادة ليست منه، فيحسبها من يسمعها، منه، وقد يقع الإدراج في المتن كما يقع في الإسناد[2].

ويدرك الإدراج بورود رواية مفصّلة للقدر المدرج، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطّلعين، أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك[3].

ـ ومدرج المتن: هو أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ شيء من كلام بعض الرواة، وقد يكون ذلك في بداية أو وسط أو آخر الحديث، وغالباً ما يكون الإدراج في المتن تفسيراً لعبارة في الحديث، أو استنباطاً لحكم منه.

ـ وأما الإدراج في الإسناد، ومرجعه في الحقيقة إلى المتن: فهو أقسام:

١ ـ أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنه راو آخر فيجمع الكل على إسناد واحد من غير أن يبيّن الخلاف.

٢ ـ أن يكون المتن عند راو بإسناد إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه راو عنه تاماً بالإسناد الأول، ومنه أن يسمع الحديث من شيخه

---

(١) المرجع السابق ص: ٧٢/١.

(٢) انظر في ذلك تدريب الراوي ٢٦٨/١، والباعث الحثيث ص: ٥٨.

(٣) انظر نزهة النظر لابن حجر ص: ٤٦.

إلا طرفاً منه فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه راو عنه بحذف الواسطة.

٣ ـ أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راو عنه مقتصراً على أحد الأسانيد.

٤ ـ أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك[١].

ويرى الحافظ ابن عبدالبر أن الإدراج قد يكون أيضاً في الأحاديث الموقوفة، مثل أن تزاد لفظة أو عبارة، في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها، أنها من كلام الصحابي الموقوف عليه الحديث، فيرويها كذلك.

هذا وقد عني محدّثو الأندلس بالبحث عن الإدراج في الحديث، وتوضيحه وأخذ الحيطة فيه لتمييزه عن كلام رسول الله ﷺ، خاصة منهم ابن عبدالبر في كتابه التمهيد، وابن حزم في المحلى وابن العربي في العارضة، وفي ما يلي نماذج من ذلك:

١ ـ الإدراج في المتن:

أ ـ ما رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد[٢]، عن ابن عباس قال: صلينا مع النبي ﷺ ثمانياً جميعاً، وسبعاً جميعاً. قال عمرو: قلت: يا أبا الشعثاء، أظنه أخّر الظهر وعجّل العصر ـ وأخّر المغرب وعجّل العشاء، قال: أنا أظن ذلك.

ورواه قتيبة بن سعيد[٣]، عن ابن عيينة بإسناده، مثله، فأقحم في الحديث قول أبي الشعثاء، وعمرو بن دينار.

---

(١) هذا التقسيم الرباعي ذكره ابن حجر في شرح النخبة ص: ٤٦.

(٢) جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثم الجوفي، البصري، مشهور بكنيته، ثقة فقيه مات سنة ٩٠هـ وقيل ٩٣هـ (التقريب ص: ١٣٦ رقم: ٨٦٥).

(٣) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني، ثقة ثبت مات سنة ٢٤٠هـ (التقريب ص: ٤٥٤ رقم: ٥٥٢٢).

قال قتيبة: حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قال: صليت مع النبي ﷺ بالمدينة ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً، أخّر الظهر وعجّل العصر، وأخّر المغرب وعجّل العشاء.

قال ابن عبدالبر:

الصحيح في حديث ابن عيينة هذا، غير ما قال قتيبة حيث جعل التأخير والتعجيل في الحديث، وإنما هو ظن عمرو بن دينار وأبي الشعثاء[١].

ب ـ ذكر ابن حزم في المحلى من طريق البزّار نا عمرو بن علي[٢]، نا أبو معاوية الضرير[٣]، نا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«أفضل الصدقة ما أبقت غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، تقول امرأتك: أنفق علي أو أطلقك»**.

قال ابن حزم: فنظرنا في هذا الخبر، فوجدنا هذه الزيادة ليست عن رسوله الله ﷺ.

برهان ذلك: ما رويناه من طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث[٤]، نا أبي ثنا الأعمش نا أبو صالح حدثني أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«أفضل الصدقة ما تركت غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول، تقول المرأة: إما أن تطعمني، وإما أن تطلقني»**

---

(١) التمهيد ٢١٩/١٢.

(٢) عمرو بن علي بن بحر بن كنيز ـ أبو حفص الفلاس، الصيرفي الباهلي البصري ـ ثقة حافظ من العاشرة ـ مات سنة ٢٤٩هـ (التقريب ص: ٤٢٤ رقم: ٥٠٨١).

(٣) محمد بن خازم ـ أبو معاوية الضرير الكوفي، عمي وهو صغير ـ ثقة ـ أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره مات سنة ١٩٥هـ (التقريب ص: ٤٧٥ رقم: ٥٨٤١).

(٤) عمر بن حفص بن غياث بن طلق ـ الكوفي ـ ثقة ـ ربما وهم مات سنة ٢٢٢هـ (تقريب التهذيب ص: ٤١١ رقم: ٤٨٨٠).

قالوا: يا أبا هريرة، سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: لا، هذا من كيس أبي هريرة[1].

جـ - وعند شرحه للحديث الذي رواه الترمذي قال: حدثنا قتيبة حدثنا حمّاد بن زيد عن سنان بن ربيعة[2]، عن شهر بن حوشب[3]، عن أبي أمامة[4]، قال: توضأ النبي ﷺ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه، وقال: الأذنان من الرأس. قال قتيبة قال: حمّاد، لا أدري هذا من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة.

قال ابن العربي:

والصحيح أن ذلك من قول أبي أمامة (صدي بن عجلان)، لا من نفس الحديث، والحديث نصه أن النبي ﷺ مسح برأسه، وقال الأذنان من الرأس يعني أن هذا قول أبي أمامة[5].

٢ - الإدراج في قول الصحابي:

ذكر ابن عبدالبر ما رواه مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي[6]، أنه أخبره أن عويمر بن أشقر العجلاني[7]، جاء إلى عاصم بن

---

(١) المحلى لابن حزم ٢٥٦/٩.

(٢) سنان بن ربيعة الباهلي، البصيري، أبو ربيعة، صدوق فيه لين، أخرج له البخاري مقروناً، من الرابعة (تقريب التهذيب ص: ٢٥٦ رقم: ٢٦٣٩).

(٣) شهر بن حوشب الأشعري - الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق كثير الإرسال والأوهام مات سنة ١١٢هـ (التقريب ص: ٢٦٩ رقم: ٢٨٣٠).

(٤) صدي، بالتصغير - ابن عجلان، أبو أمامة الباهلي - صحابي مشهور - سكن الشام ومات بها سنة ٨٦هـ (التقريب ص: ٢٧٦ رقم: ٢٩٢٣).

(٥) عارضة الأحوذي ٥٠/١.

(٦) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي، أبو العباس، له ولأبيه صحبة، مشهور - مات سنة ٨٨هـ وقيل بعدها (التقريب ص: ٢٥٧ رقم: ٢٦٥٨).

(٧) عويمر بن أشقر الأنصاري - صحابي جليل له حديث واحد في الأضاحي (التقريب ص: ٤٣٤ رقم: ٥٢٢٧).

عدي الأنصاري[1]، فقال له: يا عاصم أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتله فتقتلونه؟ أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم في ذلك رسول الله ﷺ، فسأل عاصم رسول الله ﷺ، فكره رسول الله ﷺ (المسألة) وعابها، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ. (فلما جاء عاصم إلى أهله، جاء عويمر) فقال: يا عاصم، ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ فقال عاصم: لم تأتني بخير، قد كره رسول الله ﷺ (المسألة) التي سألته عنها، فقال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأله عنها، فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وهو وسط الناس - فقال: يا رسول الله، أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، أيقتله فتقتلونه؟ أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: «قد أنزل فيك وفي صاحبتك، فاذهب فأت بها». فتلاعنا - وأنا مع (الناس) عند رسول الله ﷺ، فلما فرغا (من تلاعنهما) قال عويمر: كذبت عليك يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها (عويمر) ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ.

(قال مالك): قال ابن شهاب: فكانت تلك (بعد) سنة المتلاعنين.

قال ابن عبدالبر:

هكذا هو في الموطأ عند جماعة الرواة: قال ابن شهاب: فكانت تلك سنة المتلاعنين.

ورواها جويرية عن مالك بإسناد عن ابن شهاب عن سهل، وساقه بنحو ما في الموطأ إلى آخره وقال: «فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، فكان فرقه إياها سنّة». هكذا قال في نسق الحديث: جعله من قول سهل بن سعد، لا من قول ابن شهاب.

قال ابن عبدالبر:

كل ذلك مدرج في كلام سهل، وهو عند جماعة رواة الموطأ من قول ابن شهاب[2].

---

(١) عاصم بن عدي بن الجدّ بن العجلان الأنصاري، صحابي شهد أحد، مات في خلافة معاوية وقد جاز المائة (التقريب ص: ٢٨٥ رقم: ٣٠٦٦).

(٢) التمهيد ص: ١٨٣/٦ - ١٨٥.

ـ التصحيف في الحديث:

في اللغة: صحّف الكلمة: أخطأ في قراءتها وروايتها في الصحيفة أو حرفها عن وضعها ـ ومصدره: التصحيف.

وعند المحدّثين: التصحيف هو تغيير حرف أو حروف من الكلمة في الحديث أو تحويل الكلمة في الحديث[١]، من الهيئة المتعارفة إلى غيرها.

وقد قسمه العلماء إلى عدة تقسيمات نوجزها في الآتي:

١ ـ تصحيف في المتن وآخر في السند.

٢ ـ تصحيف سمع وتصحيف بصر.

٣ ـ تصحيف في المعنى (وهو من باب الخطأ في الفهم)[٢].

٤ ـ وقد قسمه الحافظ ابن حجر إلى قسمين:

أ ـ ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط فهو المصحّف.

ب ـ ما كان فيه ذلك في الشكل فهو المحرّف[٣].

إن معرفة ضبط ألفاظ الحديث متنا وسنداً والاحتراز من التصحيف فيه، فن عظيم لا يتقنه إلا الجهابذة من المحدّثين. وقد عني علماء الأندلس بهذا الفنّ وأولوه أهمية خاصة، منهم القاضي عياض في كتابه مشارق الأنوار على صحاح الآثار، والحافظ أبو علي الغساني في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل، والحافظ ابن عبدالبر في التمهيد والإمام ابن حزم وغيرهم.

وفي ما يلي نماذج من تنبيهات محدّثي الأندلس على التصحيف:

---

(١) انظر في ذلك نزهة النظر ص: ٤٧.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص: ١٤٢.

(٣) شرح نخبة الفكر لابن حجر ص: ٤٧.

١ ـ التصحيف في السند:

ـ قال أبو علي الغساني:

من ذلك قول البخاري: «حدثنا عمرو بن خالد[١]، نا زهير[٢]، نا أبو إسحاق عن البراء، وذكر شأن تحويل القبلة».

قال أبو علي الغساني: كان في نسخة أبي زيد المروزي حدثنا عمر بن خالد، هكذا نقله عنه أبو الحسين القابسي، وأبو الفرج عبدوس بن محمد الطليطلي[٣]، وذلك وهم، والصواب عمرو بفتح العين وسكون الميم، وهو عمرو بن خالد الجزري وليس في شيوخ البخاري من يقال له: عمر بن خالد[٤].

ـ قال الغساني: ومن كتاب الجنائز قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي، ومحمد بن قيس عن علي بن ربيعة، قال: أول من نيح عليه بالكوفة قَرَظَة ابن كَعْب.

في نسخة ابن الحذّاء في إسناد هذا الحديث سعْد بن عُبيد بسكون العين وحذف الياء، والصواب، سعيد، بفتح السين وزيادة ياء، وسعيد بن عبيد[٥]، هو أخو عقبة بن عبيد يكنى: أبا الهذيل، ويكنى عقبة أبا الرجال

---

(١) عمرو بن خالد بن فروخ الحراني الجزري سكن مصر أخرج له البخاري في الإيمان والتفسير والأشربة، قال البخاري: مات سنة ٢٢٩هـ (التعديل والتجريح للباجي ص: ٩٧١/٣ رقم: ١٠٩٥).

(٢) زهير بن معاوية بن خديج بن الرجيل أبو خيثمة الجعفي الكوفي أخرج له البخاري في الإيمان والوضوء وغيرها مات سنة ١٧٣هـ (التعديل والتجريح للباجي ص: ٥٩٥/٢ رقم: ٤١٣).

(٣) عبدوس بن محمد بن عبدوس أبو الفرج ـ طليطلي فقيه محدّث مات سنة ٣٩٠هـ (بغية الملتمس ص: ٤٢٤).

(٤) تقييد المهمل وتمييز المشكل للغساني ص: ٣٩٢.

(٥) سعيد بن عبيد أبو الهذيل الطائي الكوفي أخو عقبة. وقال أبو حاتم والدارقطني وعمرو بن علي: سعيد بن عبيد وكذلك قاله البخاري (التعديل والتجريح ص: ١٠٩٠/٣ رقم: ١٢٨٣).

براء مهملة وحاء مهملة مشدّدة[١].

٢ ـ التصحيف في المتن:

ـ ذكر ابن عبدالبر: ما رواه صالح بن أبي الأخضر[٢]، عن الزهري عن عروة أن أسامة بن زيد حدّثه أن رسول الله ﷺ عهد إليه فقال: «أغر على أبني صباحاً وحرّق»، قال أبو داود، وحدثنا محمد بن عمرو الغزي[٣]، قال سمعت أبا مسهر[٤]، يقول وقيل له أبنى، فقال: نحن أعلم هي «يبنى» فلسطين.

فبيّن محمد بن عمرو الغزي وهو ممن عرف المنطقة أن الصواب في ذلك هو يبنى وليس أبنى، وهذا تصحيف سمع كما يبدو، والله أعلم.

قال ابن عبدالبر:

قد روى هذا الحديث عن صالح بن أبي الأخضر، وكيع وعيسى بن يونس، قال فيه: يبنى كما قال أبو مسهر.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا يعقوب بن كعب[٥]، حدثنا عيسى بن يونس عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة قال فحدثني أسامة بن زيد «أن

(١) تقييد المهمل وتمييز المشكل ص: ٥٧٠ ـ ٥٧١.
(٢) صالح بن أبي الأخضر اليماني ـ مولى هشام بن عبدالملك نزل البصرة ـ ضعيف يعتبر به مات بعد سنة ١٤٠هـ (ميزان الاعتدال ص: ٢/٢٨٨ رقم: ٣٧٦٩).
(٣) محمد بن عمرو بن الحجاج الغزي ـ صدوق مات سنة ٢٨٠هـ (التقريب ص: ٤٩٥ رقم: ٦١٨١).
(٤) أبو مسهر: عبدالأعلى بن مسهر الغساني، الدمشقي ثقة فاضل مات سنة ٢١٨هـ (التقريب ص: ٣٣٢ رقم: ٣٧٣٨).
(٥) يعقوب بن كعب بن حامد الحلبي ـ أبو يوسف ـ نزيل إنطاكية ثقة من العاشرة (التقريب ص: ٦٠٨ رقم: ٧٨٢٩).

رسول الله ﷺ قال: **أغر على أبني ذا صباح وحرّق**»[١].

وقد تتبع القاضي عياض التصحيفات الواردة في الروايات المختلفة للموطأ والصحيحين، في كتابه مشارق الأنوار على صحاح الآثار من ذلك:

ما وقع في حديث البخاري: أن أم حبيبة قالت: قلت: يا رسول الله، هل لك في بنت[٢]، أبي سفيان، قال: «**فأفعل ماذا؟**» قلت: تنكح. قال: «**أتحبين؟**» قلت: لست لك بمخلية، وَأَحَبُّ من شركني فيك أختي، قال: «**إنها لا تحلّ لي**»، قلت: بلغني أنك تخطب، قال: «**ابنة أمّ سلمة؟**» قلت: نعم. قال: «**لو لم تكن، ببيتي ما حلّت لي، أرضعتني وأباها ثويبة، فلا تعرضن عليّ بناتكن ولا أخواتكن**»، قال الليث حدثنا هشام «درّة بنت أم سلمة»[٣].

قال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ:

كذا روايتنا عن جميعهم بالباء الموحدة على الصواب، ورواها بعض أصحاب أبي ذر من الأندلسيين «وإياها» باثنتين تحتها، وهو تصحيف قبيح.

وقوله في أول الحديث أنها ابنة أخي يدل على صحّة قول الكافة[٤].

٣ ـ التصحيف في المعنى:

من أمثلة ذلك في كتاب التمهيد: ما وقع في اسم النمر بن جبل خال «السائب بن يزيد» من تصحيف فهو: السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي، ابن أخت النمر بن جبل، المتوفى سنة ثمانين وقيل: ست وثمانين[٥]، وغالباً ما يقال فيه: السائب بن يزيد بن أخت النمر.

(١) انظر التمهيد ص: ٢/٢١٩، ٢٢٠.
(٢) هي غزة بنت أبي سفيان وقيل هي حمنة بنت أبي سفيان (انظر فتح الباري ٩/١٤٢).
(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ـ باب ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾ حديث رقم: ٥١٠٦.
(٤) مشارق الأنوار للقاضي عياض ١٣/١.
(٥) انظر التمهيد ٢١٩/٦.

وقد ذكره أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي[1]، حدثنا النضر بن محمد[2]، قال: حدثنا عكرمة[3]، قال: حدثنا عطاء[4]، مولى السائب بن يزيد أخي النمر بن قاسط، قال: كان وسط رأس السائب أسود (الحديث).

قال ابن عبدالبر:

هكذا قال أحمد بن صالح الكوفي، وهو وهم وغلط منه، أو مَنْ نقل عنه، لم يتابع على قوله: أخو النمر بن قاسط، وذكر قاسط هنا خطأ، وأظنه لمّا لم يعرف النمر خال السائب فإنه لا يكاد يوجد منسوباً، توهم (أنه) النمر بن قاسط لشهرته في أنساب ربيعة فأخطأ، والغلط لا يسلم منه أحد[5].

وقد تبيّن من هذا المثال كيف صحّف الراوي نسب السائب بن يزيد وخاله النمر بن جبل، وذكر بدلاً منه النمرَ بن قاسط لشهرته، وهذا من التصحيف في المعنى (وهو من باب الخطأ في الفهم).

ولا يفطن لمثل هذه التصحيفات إلا الحذّاق من الحفاظ كابن عبدالبر - رحمه الله -.

(١) ذكره الذهبي في الميزان عند ذكر أبيه: عبدالله بن صالح فقال: عبدالله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي المقرئ والد الحافظ أحمد بن عبدالله العجلي (ميزان الاعتدال ٤٤٥/٢ رقم: ٤٣٨٤).

(٢) النضر بن محمد بن موسى الجرشي - أبو محمد اليمامي - مولى بني أمية، ثقة له أفراد - من التاسعة (التقريب ص: ٥٦٢ رقم: ٧١٤٨) و (ميزان الاعتدال ٢٦٢/٤ رقم: ٩٠٨٤).

(٣) عكرمة بن عمار العجلي - أبو عمار اليماني - أصله من البصرة - صدوق يغلط مات قبيل الستين ومائة (ميزان الاعتدال ٩٠/٣ رقم: ٥٧١٣) و (التقريب ص: ٣٩٦ رقم: ٤٦٧٢).

(٤) عطاء بن يزيد الليثي - نزيل الشام - ثقة مات سنة ١٠٥هـ (التقريب ص: ٣٩٢ رقم: ٤٦٠٤).

(٥) انظر التمهيد ٢١٩/٦ - ٢٢٠.

الحديث المقلوب:

القلب في اللغة: صرف الشيء وتحويله عن وجهه أو حالته، تقول: قلب القوم أي صرفهم[1].

والمقلوب في اصطلاح المحدّثين: هو ما بَدَّلَ فيه راويه شيئاً بشيء وقد يكون القلب في السند أو في المتن، وقد يقع خطأ من الراوي أو عمداً[2].

والقلب في الحديث موجب لضعفه لأنه ناشئ عن اختلال ضبط الراوي للحديث حتى أحاله عن وجهه.

وقد اعتنى القاضي عياض في مشارقه بالكشف عمّا وقع من القلب في أحاديث الموطأ والصحيحين، وكذلك فعل أبو علي الغساني في تقييد المهمل، وأولى ابن عبدالبر عناية خاصة للكشف عن الأحاديث المقلوبة في كتابه التمهيد.

وفي ما يلي نماذج مما نبّه عليه محدّثو الأندلس من الأحاديث المقلوبة:

١ - ما رواه شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال، قدم معاوية[3]، وابن عباس، فطاف ابن عباس فاستلم الأركان كلها، فقال معاوية: إنما استلم رسول الله ﷺ الركنين اليمانيين، وقال ابن عباس: ليس شيء من أركانه مهجوراً.

فقلب الراوي القصة فجعل مكان ابن عباس معاوية، ومكان معاوية ابن عباس.

(١) مختار الصحاح ص: ٥٤٧.

(٢) انظر في ذلك مقدمة ابن الصلاح ص: ٤٨ وتدريب الراوي ٢٩١/١.

(٣) معاوية بن أبي سفيان (صخر بن حرب) بن أمية الأموي - أبو عبدالرحمٰن، الخليفة، صحابي - أسلم قبل الفتح، وكتب الوحي، مات سنة ٦٠هـ (التقريب ص: ٥٣٧ رقم: ٦٧٥٨).

قال ابن عبدالبر:

روى هذا الخبر عبدالله بن عثمان بن خثيم[1]، عن أبي الطفيل، قال: طاف معاوية بالبيت ومعه ابن عباس فكان معاوية يستلم الأركان كلها، فإذا استلم الركنين اللذين في الحجر، قال ابن عباس: إن رسول الله ﷺ لم يكن يستلم هذين، فقال له معاوية: إنه ليس من البيت شيء مهجور، (وجعل ابن عباس يتخافتها كلما استلم، ويقول: إن رسول الله ﷺ لم يستلم هذين، ويقول له معاوية: أن ليس في البيت شيء مهجور).

قال ابن عبدالبر[2]:

هذه رواية أثبت من رواية قتادة، لأن مجاهدا روى عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه لم يستلم إلا الركنين اليمانيين، وأنه أنكر على معاوية استلامه الركنين الآخرين، فلما قال له معاوية: ليس من البيت شيء مهجور، قال له ابن عباس: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ﴾[3].

ـ بهذا تبيّن انقلاب متن الحديث، فجعل الراوي: معاوية مكان ابن عباس، وقد ذكر ابن عبدالبر الصواب في ذلك مدللاً بالآثار.

٢ ـ ونبّه القاضي عياض عن بعض التصحيفات الواقعة في روايات صحيح البخاري منها قوله: وفي كتاب التفسير، حديث الخضر: «فلما استيقظ نسي صاحبه أن يخبره بالحوت فانطلقا بقية يومهما وليلتهما، حتى إذا كان من الغد قال موسى لفتاه: آتنا غداءنا»[4].

قال القاضي عياض[5]: وقع في بعض الروايات «ليلهما ويومهما» وهو

---

(١) عبدالله بن عثمان بن خثيم القارئ المكي، أبو عثمان ـ صدوق مات سنة ١٣٢هـ (ميزان الاعتدال ٢/٤٥٦ رقم: ٤٤٤٢) و(التقريب ص: ٣١٣ رقم: ٣٤٦٦).

(٢) انظر التمهيد ١٠/٥٢، ٥٣.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٢١.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير ـ باب ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبٗا ۝٦٠﴾ حديث رقم: ٤٧٢٥.

(٥) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/٣١٢.

على القلب، والصواب يومهما وليلتهما، بدليل قوله بعد ذلك فلما أصبح، وفي الرواية الأخرى حتى كان من الغد.

٣ ـ وفي كتاب التفسير أيضاً من صحيح البخاري باب ﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾.

قال ابن عباس هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان «مكان كل يوم مسكيناً»[1].

قال القاضي عياض: كذا لجميعهم، ووقع عند الأصيلي «مكان كل مسكيناً يوماً» على القلب وهو وهم[2].

المعلل من الحديث:

قبل الدخول في تفاصيل هذا المطلب يجدر بنا أن نُعرّف معنى العلة في اللغة والاصطلاح.

العلة في اللغة:

لها معان ثلاثة نوجزها في الآتي:

١ ـ العلل: هو الشرب الثاني، وعله: أي سقاه السقية الثانية.

٢ ـ العلة: عائق أو حدث يشغل صاحبه عن وجهه، وكأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول.

٣ ـ العلة: المرض، وصاحبها معتل فهو عليل[3].

العلة في اصطلاح المحدّثين:

هي سبب غامض خفي يقدح في الحديث[4].

---

(١) أخرجه البخاري ـ كتاب التفسير ـ باب ﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾ حديث رقم: ٤٥٠٥.

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/٣١٨.

(٣) مختار الصحاح للرازي ص: ٤٥١.

(٤) انظر تدريب الراوي ١/٢٥٢.

والمعلل هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[1].

ويسميه المحدّثون المعلول، والمعلل[2]، كما هو الحال عند الحافظ ابن عبدالبر.

والعلة قد تقع في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه. ومعرفة العلل تكون بجمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وتعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط[3]. وذهب الحاكم[4]، إلى أن معرفة علل الحديث علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل.

وعلل الحديث عند محدّثي الأندلس، تشمل العلل التي مدارها الجرح، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار.

ولئن كان كثير من العلماء يكتفي بالقول أن الحديث معلل، فإن الحافظين ابن عبدالبر وابن حزم، ينقّبان عن تفاصيل العلة ويكشفان عنها حتى يتسنى الحكم على الحديث. ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

١ ـ عند مناقشته لصلاة النبي ﷺ ركعتين بعد العصر، وهل داوم ﷺ على ذلك أم لا؟ ذكر ابن حزم ـ رحمه الله ـ الحديث الذي رواه جرير بن عبدالحميد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «إنما صلى رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه جاءه مال فقسمه؛ شغله عن الركعتين بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر ولم يَعُدْ لهما»[5].

---

(١) انظر فتح المغيث للعراقي ص: ١٠٥ (الحاشية).

(٢) قال السيوطي في التدريب ١/٢٥١: «المعلل ويسمّونه المعلول كذا وقع في عبارة البخاري والترمذي والحاكم والدارقطني وغيرهم، وهو لحن لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول، بل والأجود فيه معل بلام واحدة لأنه مفعول أعل قياساً، وأما معلل فمفعول علل».

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص: ٤٣.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ١١٢ ـ ١١٣.

(٥) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في الصلاة بعد العصر، من رواية جرير بن عبدالحميد (هو بن قرط الضبي أبو عبدالله الرازي القاضي ـ ثقة) عن عطاء بن السائب، وهو ثقة إلا أنه تغير بأخرة.

قال ابن حزم: فأما حديث ابن عباس فمعلول من وجوه:

أولها: أن جرير بن عبدالحميد لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء وتفلت عقله، هذا معروف عند أصحاب الحديث[1].

ثانيهما: أنه لو صحّ وسمعنا نحن من ابن عباس يقول ذلك، لما كانت فيه حجة لأنه ـ رضي الله عنه ـ أخبر بما عرف، وأخبرت عائشة بما كان عندها، مما لم يكن عند ابن عباس، من أن رسول الله ﷺ لم يدع الركعتين بعد العصر إلى أن مات. فهذا، العلم الزائد، الذي لا يحل تركه. ومن أيقن وقال: علمت، أولى ممن قال: لا أعلم، وكلاهما صادق.

ونقل التواتر عن عائشة[2]، من رواية الأئمة: أنه لم يزل عليه السلام يصليهما عندها، مثل عروة بن الزبير، وعبدالله بن الزبير، ومسروق، والأسود بن يزيد، وطاووس، وأبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، وأيمن غيرهم[3].

على هذا المنوال وبهذه الطريقة الدقيقة سار ابن حزم ـ رحمه الله ـ في تتبّع علل الحديث والكشف عنها. فقد كشف عن علل الحديث السابق وبيّن أن جريراً سمع من عطاء بعد اختلاطه وأنه مخالف لرواية الثقات عن عائشة

---

(١) عطاء بن السائب اختلط بآخره، قال أحمد: من سمع منه قديماً فسماعه صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء. سمع منه قديماً سفيان وشعبة وحماد بن زيد ويحيى بن سعيد ـ وثقه أحمد والنسائي (ميزان الاعتدال ٣/٧٠ رقم: ٥٦٤١) و (التقريب ص: ٣٩١ رقم: ٤٥٩٢).

(٢) حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر عندي قط». أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ـ باب معرفة الركعتين اللتين كنّ يصليهما النبي. والبخاري في كتاب مواقيت الصلاة ـ باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها (حديث رقم: ٥٩١). وحديث عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت: (ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعهما سراً ولا علانية: ركعتان قبل صلاة الصبح، وركعتان بعد العصر) أخرجه البخاري في نفس الكتاب والباب السابقين حديث رقم: ٥٩٢.

(٣) المحلى ٢/٣٥.

- رضي الله عنها - التي أخبرت بما كان عندها مما لم يعلمه ابن عباس - رضي الله عنهما -.

٢ - وممن اشتهر بمعرفة علل الحديث - من الأندلسيين - الحافظ ابن عبدالبر الذي انتهج طريقة متميّزة في الكشف عن علل الحديث نوضحها في الأمثلة الآتية:

أ - قال ابن عبدالبر: قد روي عن النبي ﷺ أنه كان يسلّم من الصلاة تسليمة واحدة، من حديث سعد بن أبي وقاص، وعائشة وأنس بن مالك: وكلها معلولة الأسانيد، لا يثبتها أهل العلم بالحديث.

- فأما حديث سعد، فإن الدراوردي رواه عن مصعب بن ثابت[1]، عن إسماعيل[2] بن محمد بن سعد عن محمد[3]، عن أبيه سعد، أن النبي ﷺ كان يسلّم من الصلاة تسليمة واحدة، فأخطأ فيه خطأ لم يتابعه أحد عليه، وأنكروه عليه وصرّحوا بخطئه فيه لأن كل من رواه عن مصعب بن ثابت بإسناده المذكور - قال فيه: أن رسول الله ﷺ كان يسلّم من الصلاة تسليمتين.

- وأما حديث عائشة فانفرد به زهير بن محمد[4] - لم يروه مرفوعاً غيره، وهو ضعيف لا يحتج بما ينفرد به.

- وأما حديث أنس، فإنما روي عن أيوب السختياني، عن أنس ولم يسمع أيوب من أنس ولا رآه[5].

---

(١) مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي، ليّن الحديث وكان عابداً مات سنة ١٥٧هـ (تقريب التهذيب ص: ٥٣٣ رقم: ٦٦٨٦).

(٢) إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني - أبو محمد - ثقة حجة مات سنة ١٣٤هـ (تقريب التهذيب ص: ١٠٩ رقم: ٤٧٩).

(٣) محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري - أبو القاسم المدني - نزيل الكوفة - ثقة قتله الحجاج بعد الثمانين (التقريب ص: ٤٨٠ رقم: ٥٩٠٤).

(٤) مرت ترجمته.

(٥) ولد أيوب السختياني سنة ٦٦هـ، وتوفي أنس سنة ٩٣هـ، وعليه يكون أيوب قد عاصر أنساً إلا أنه لم يره ولا سمع منه.

قال أبو بكر البزار وغيره: لا يصحّ عن النبي ﷺ في التسليمة الواحدة شيء يعني من جهة الإسناد[1].

ب - عن محبوب بن موسى[2]، قال: حدثنا أبو إسحاق الفزاري[3]، عن حميد الطويل، عن أنس ابن مالك قال: لما انصرف رسول الله ﷺ من غزوة تبوك حين دنا من المدينة قال: «**إن بالمدينة أقواماً ما سرتم ميسراً، ولا قطعتم وادياً، إلا كانوا معكم**»، قالوا: وهم بالمدينة؟ قال: «نعم، حبسهم العذر»[4].

قال ابن عبدالبر: وهذا الحديث لم يسمعه حميد من أنس.

وأوضح الدليل على ذلك فقال:

حدثنا عبدالله بن محمد حدثنا محمد بن بكر[5]، حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل[6]، قال: حدثنا حمّاد عن حميد عن موسى بن أنس[7]، عن أبيه أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «**لقد تركت بالمدينة أقواماً - ما سرتم مسيراً، ولا أنفقتم من نفقة، ولا قطعتم من واد إلا وهم معكم**»، قالوا: يا رسول الله، وكيف يكونون معنا، وهم في المدينة؟ قال: «حبسهم

---

(١) التمهيد ١٦/١٨٨، ١٨٩.

(٢) محبوب بن موسى أبو صالح الأنطاكي - الفرّاء - صدوق مات سنة ٢٣١هـ (التقريب ص: ٥٢١ رقم: ٦٤٩٥).

(٣) إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري الإمام أبو إسحاق ثقة حافظ مات سنة ١٨٥هـ (التقريب ص: ٩٢ رقم: ٢٣٠).

(٤) التمهيد ١٢/٢٦٧.

(٥) محمد بن بكر الكلاعي - أندلسي محدّث - مات سنة ٣٥٠ (بغية الملتمس ص: ٥٤ رقم: ٧١).

(٦) موسى بن إسماعيل المنقري - أبو سلمة التبوذكي ثقة ثبت مات سنة ٢٢٣هـ (التقريب ص: ٥٤٩ رقم: ٦٩٤٣).

(٧) موسى بن أنس بن مالك الأنصاري - قاضي البصرة - ثقة من الرابعة (التقريب ص: ٥٤٩ رقم: ٦٩٤٥).

العذر، وقال الله عزّ وجلّ[1]: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[2].

هكذا أوضح الحافظ ابن عبدالبرّ أن الحديث لم يروه حميد عن أنس وإنما رواه عن موسى عن أنس.

الحديث الموضوع:

قبل إيراد الأمثلة التوضيحية لمنهج محدّثي الأندلس في الكشف عن الأحاديث الموضوعة نلقي أولاً نظرة موجزة عن الحديث الموضوع وأسباب الوضع في الحديث، وما يعرف به الحديث الموضوع.

- **الحديث الموضوع**: هو المختلق المصنوع، الذي نسبه الكذّابون المفترون إلى رسول الله ﷺ، وهو شرّ أنواع الضعيف، وتحرم روايته مع العلم به في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه[3]، لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**كفى بالمرء كذباً أن يحدّث بكل ما سمع**»[4]، وحديث سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[5].

وحديث أنس بن مالك: قال رسول الله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّء مقعده من النار»[6].

وأسباب الوضع في الحديث كثيرة نذكر أهمها فيما يلي:

١ - الزندقة والعداء للإسلام والكيد له.

(١) سورة النساء، آية: ٩٥.
(٢) التمهيد ١٢/٢٦٨.
(٣) انظر في ذلك شرح نخبة الفكر ص: ٥٧ - وتدريب الراوي ١/٢٧٤ والباعث الحثيث ص: ٦١.
(٤) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ١/٤٠.
(٥) المرجع السابق ١/٤١.
(٦) المرجع السابق ١/٤٤.

٢ - الخلاف الذي استفحل بين المسلمين بعد الفتنة وظهور الفرق المختلفة.

٣ - الترغيب والترهيب لحثّ الناس على الخير وزجرهم عن الشرّ، مثل الذي يفعله بعض من ينسبون إلى الزهد والتعبّد.

٤ - السعي وراء الأغراض الدنيوية كالتقرب من الملوك والسلاطين، أو ما يضعه القصاص قصد التكّسب والارتزاق[1].

هذا وقد تتبّع جهابذة الحديث، الأخبار الموضوعة وميّزوها عن غيرها وحدّدوا الأمارات والعلامات التي يعرف بها وضع الحديث، نوجز أهمها في ما يلي:

١ - إقرار واضع الحديث بذلك أو ما يقوم مقام الإقرار.

٢ - ركاكة الألفاظ والمعنى.

٣ - أن يكون الحديث الموضوع مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية أو السنّة المتواترة.

هذا باختصار عرض موجز لأسباب الوضع في الحديث وعلامات ذلك.

وقبل ذكر النماذج الموضّحة لمنهج الكشف عن الأحاديث الموضوعة عند بعض محدّثي الأندلس تجدر الإشارة إلى أن أهم الكتب الحديثية التي تصدّر الأندلسيون لشرحها لا تحتوي على أحاديث موضوعة كموطأ الإمام مالك وصحيحي الإمامين البخاري ومسلم. وإنما ذكروا بعض الأحاديث الموضوعة في شروحهم وكتبهم الفقهية للتنبيه عليها والتحذير منها ومن أصحابها مهما كانت دوافعهم وفي ما يلي نماذج من ذلك.

أ - من أبرز المحدّثين الأندلسيين الذين اعتنوا بالكشف عن الأحاديث

(١) انظر في ذلك شرح نخبة الفكر ص: ٤٤ - ٤٥ وتدريب الراوي ١/٢٧٥، والباعث الحثيث ص: ٦٣ - ٦٦.

الموضوعة والتنبيه عليها الإمام ابن حزم - رحمه الله - في كتابه المحلى بالآثار، ولتوضيح منهجه في ذلك نورد المثال الآتي:

- ما رواه شعبة عن أبي إسحاق عن امرأته، ومن طريق يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالية بنت أيفع بن شراحيل، ثم اتفقا عنها قالت:

«دخلنا على عائشة أم المؤمنين وأم ولد لزيد بن أرقم فقالت أم ولد زيد بن أرقم: إني بعت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة إلى العطاء واشتريته بستمائة. فقالت عائشة: أبلغي زيداً أنك قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ، إلا أن يتوب، بئسما اشتريت وبئسما شريت. قلت: أرأيت إن لم آخذ إلا رأس مالي؟ قالت: فمن جاءه موعظة من ربّه فانتهى فله ما سلف».

قال ابن حزم:

فأما خبر امرأة أبي إسحاق ففاسد جداً لوجوه.

١ - أن من البراهين الواضحة على كذب هذا الخبر ووضعه، وأنه لا يمكن أن يكون حقاً أصلاً، ما فيه ممّا نسب إلى أم المؤمنين من أنها قالت: أبلغي زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب. وزيد لم يفته مع رسول الله ﷺ إلا غزوتان فقط: بدر وأحد فقط، وشهد معه عليه السلام سائر غزواته وأنفق قبل الفتح وقاتل، وشهد بيعة الرضوان تحت الشجرة بالحديبية، ونزل فيه القرآن، وشهد الله تعالى له بالصّدق وبالجنة على لسان رسول الله ﷺ، أنه لا يدخل النار أحَداً بايع تحت الشجرة.

ونصّ القرآن على أن الله تعالى قد رضي عنه وعن أصحابه الذين بايعوه تحت الشجرة، فوالله ما يبطل هذا كله ذنب من الذنوب غير الردّة عن الإسلام فقط، وقد أعاذه الله تعالى منها، برضاه عنه، وأعاذ أم المؤمنين من أن تقول هذا الباطل.

٢ - أن امرأة أبي إسحاق مجهولة الحالة لم يرو عنها أحد غير زوجها

وولدها يونس، على أن يونس[1]، ضعّفه شعبة بأقبح التضعيف، وضعّفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جداً.

٣ - أنه قد صحّ أنّه مدلّس، وأن امرأة أبي إسحاق لم تسمعه من أم المؤمنين، وذلك أنه لم يذكر عنها زوجها ولا ولدها أنها سمعت سؤال المرأة لأم المؤمنين، ولا جواب أم المؤمنين لها، إنما في حديثها، دخلت على أم المؤمنين أنا وأم ولد لزيد بن أرقم، فسألتها أم ولد زيد بن أرقم، وهذا يمكن أن يكون ذلك السؤال في ذلك المجلس ويمكن أن يكون في غيره.

٤ - وممّا يوضّح كذب هذا الخبر أيضاً: أنه لو صحّ أن زيداً أتى أعظم الذنوب من الربا المصرح، وهو لا يدري أنه حرام، لكان مأجوراً في ذلك أجراً واحداً غير آثم[2].

ب - وقد نبه الحافظ ابن عبدالبر - رحمه الله - في التمهيد على كثير من الأحاديث الموضوعة وكشف أسباب وضعها. وفي ما يلي نماذج مما نبه عليه في كتابه التمهيد.

١ - يرى الحافظ بن عبدالبر أن شرّ أصناف الوضّاعين وأعظمهم ضرراً، قوم يَنْتَسِبُونَ أنفسهم إلى الخير وليسوا كما نسبوا إليه.

قال ابن عبدالبر:

حدثنا عبدالوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن زهير حدثنا عبيدالله بن عمر القواريري[3]، قال سمعت يحيى بن سعيد

---

(١) يونس بن أبي إسحاق السبيعي، قال ابن مهدي: لم يكن به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، لا يحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس، قال الذهبي: بل هو صدوق ما به بأس - توفي سنة ١٥٩هـ (الميزان ٤/٤٨٣).

(٢) انظر المحلى لابن حزم ٧/٥٤٩ - ٥٥١.

(٣) عبدالله بن عمر بن ميسرة القواريري - ثقة ثبت مات سنة ٢٣٥هـ (التقريب ص: ٣٧٣ رقم: ٤٣٢٥).

القطان يقول: «ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد».

وقال عفّان[1]: سمعت محمد بن يحيى بن سعيد القطان[2]، يقول: سمعت أبي يقول: «ما رأيت الصّالحين أكذب منهم في الحديث».

قال ابن عبدالبر:

هذا معناه والله أعلم، أنه ينسب إلى الخير وليس كما ينسب إليه، وَظُنَّ به، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قيل له: أيكون المؤمن كذّاباً؟ قال: «لا»[3].

مثال ذلك:

قال ابن عبدالبر: حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن أحمد بن كامل حدثنا عبيدالله بن محمد بن حسين الدمياطي، حدثنا موسى بن محمد بن عطاء[4]، حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **«هدية الله إلى المؤمن، السائل على بابه»**.

رواه أيضاً سعيد بن موسى[5]، عن مالك بإسناده مثله. ومحمد بن

(١) عفّان بن مسلم بن عبدالله الباهلي، ثقة ثبت مات سنة ٢١٩هـ (التقريب ص: ٣٩٣ رقم: ٤٦٢٥).

(٢) محمد بن يحيى بن سعيد القطان، ثقة مات سنة ٢٣٣هـ (التقريب ص: ٥١٢ رقم: ٦٣٨٤).

(٣) التمهيد ٥٢/١ والحديث رواه مالك عن صفوان بن سليم، أنه قيل لرسول الله ﷺ: أيكون المؤمن جباناً؟ قال: «نعم»، فقيل له: أيكون المؤمن بخيلاً؟ قال: «نعم»، قيل له: أيكون المؤمن كذاباً؟ قال: «لا». قال ابن عبدالبر حديث حسن (انظر التمهيد ٢٥٣/١٦).

(٤) موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي - الواعظ - أبو طاهر - كذّبه أبو زرعة وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس بثقة - وقال الدارقطني وغيره: متروك الحديث - وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه، كان يضع الحديث. (انظر ميزان الاعتدال ٢١٩/٤ رقم: ٨٩١٥).

(٥) سعيد بن موسى الأزدي، اتهمه بن حبان بالوضع (ميزان الاعتدال ١٥٩/٢) (التمهيد ٢٩٩/٥).

موسى، وسعيد بن موسى متروكان، والحديث موضوع.

٢ - ومن أصناف الوضّاعين الذين نبّه عنهم ابن عبدالبر طائفة همّها التقرّب إلى الأمراء بغية التوصّل إلى مآرب دنيوية.

مثال ذلك:

قال ابن عبدالبر: حدثنا عبدالوارث بن سفيان وسعيد بن نصر قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق قال: حدثنا أحمد بن يونس والقعنبي، قالا: حدثنا ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: **«لا سبق إلا في خفّ أو حافر، أو نصل»**.

قال ابن عبدالبر: وقد زاد أبو البختري القاضي[1]، في هذا الحديث: **«أو جناح»** وهي لفظة وضعها للرشيد، فترك العلماء، حديثه لذلك، ولغيره من الموضوعات، فلا يكتب حديثه بحال[2].

٣ - ويرى ابن عبدالبر أنّ من علامات الحديث الموضوع: أن ينكر المروي عنه الحديث ولا يعرفه، ويعرف ضدّه.

مثال ذلك:

قال ابن عبدالبر[3]:

حدثنا إبراهيم بن شاكر قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن عثمان[4]،

(١) أبو داود كتاب الجهاد باب في السبق، حديث: ٢٥٧٤ ص: ٤٨٩/٢، وصححه الألباني.

(٢) هو وهب بن وهب بن كثير بن عبدالله بن زمعة بن الأسود - القاضي - أبو البختري، قال يحيى بن معين: كان يكذب عدو الله، قال أحمد: كان يضع الحديث (ميزان الاعتدال ٢٥٣/٤ رقم: ٩٤٣٤) وقد وهم محقق كتاب التمهيد فجعله: سعيد بن فيروز، أبو البختري، فهذا ثقة ثبت (التقريب ص: ٢٤٠ رقم: ٢٣٨٠).

(٣) التمهيد ٩٣/١٤ - ٩٤، والحديث في الموضوعات لابن الجوزي ص: ٤٢/١ (مطبعة المجد ١٣٨٦هـ).

(٤) عبدالله بن محمد بن عثمان الواسطي، المتوفى سنة ٣٧٣هـ (تذكرة الحفاظ ص: ٩٦٥).

حدثنا سعيد بن حميد وسعيد بن عثمان، قالا: حدثنا أحمد بن عبدالله بن صالح[١]، قال: حدثنا محمد بن عبدالله الرقاشي[٢]، حدثنا يزيد بن زريع[٣]، حدثنا محمد بن إسحاق قال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة[٤]، عن محمود بن لبيد[٥]، قال: أمّرني يحيى بن الحكم عن جرش فقدمتها فحدّثوني أن عبدالله بن جعفر[٦]، حدّثهم أن رسول الله ﷺ قال: «اتقوا صاحب هذا الداء» ـ يعني الجذام ـ، كما يتقى السّبع، إذا هبط وادياً فاهبطوا غيره» فقلت: والله لئن كان ابن جعفر حدّثكم هذا ما كذبكم، قال: فلمّا عزلني عن جرش، قدمت المدينة، فلقيت عبدالله بن جعفر، فقلت له: يا أبا جعفر ما حديث حدّثه عنك أهل جرش؟ ثمّ حدّثته الحديث فقال: كذبوا والله ما حدّثتهم، ولقد رأيت عمر بن الخطاب يدعو بالإناء فيه الماء فيناوله معيقيباً، وقد كان أسرع فيه هذا الداء، ثم يتناوله فيتيمّم بفمه موضع فمه، يعلم أنه إنما يصنع ذلك كراهية أن يدخل نفسه شيء من العدوى، ولقد كان يطلب له الطب من كل من سمع عنده بطب، حتى قدم عليه رجلان من أهل اليمن، فقال: هل عندكم من طب لهذا الرجل؟، فإن هذا الوجع قد أسرع فيه، قالا: أما شيء يذهبه فلا، ولكنّا نداويه دواء يقفه فلا يزيد، قال عمر: عافية عظيمة، قالا: هل تنبت أرضك هذا الحنظل؟ قال: نعم، قالا: فاجمع لنا منه، قال: فأمر عمر فجمع منه مكتلتان عظيمتان فأخذا كل حنظلة فشقاها باثنتين، ثم أخذ كل واحد منهما بقدم معيقيب فجعلا يدلكان

(١) أحمد بن عبدالله بن صالح، المتوفى سنة ٢٦١هـ (تذكرة الحفاظ ص: ٥٦١).
(٢) محمد بن عبدالله بن محمد الرقاشي ـ ثقة بصري مات سنة ٢١٩هـ (التقريب ص: ٤٩٠ رقم: ٦٠٤٨).
(٣) يزيد بن زريع ـ ثقة ثبت مات سنة ١٨٢هـ (التقريب ص: ٦٠١ رقم: ٧٧١٣).
(٤) عاصم بن عمر بن قتادة الأوسي ـ ثقة مات سنة ١٢٠هـ (التقريب ص: ٢٨٦ رقم: ٣٠٧١).
(٥) محمود بن لبيد بن عقبة ـ صحابي صغير، وجل رواياته عن الصحابة مات سنة ٩٦هـ (التقريب ص ك: ٥٢٢ رقم: ٦٥١٧).
(٦) عبدالله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ـ له صحبة مات سنة ٨٠هـ (التقريب ص: ٢٩٨ رقم: ٣٢٥١).

بطون قدميه، حتى إذا أمحقت طرحاها وأخذا أخرى، حتى رأينا معيقيباً يتنخمه أخضر مراً، ثم أرسلاه، قال: فوالله ما زال معيقيب منها متماسكاً حتى مات.

قال ابن عبدالبر:

هذا محمود بن لبيد يحكي عن جماعة أنهم حدّثوه عن عبدالله بن جعفر بما أنكره ابن جعفر ولم يعرفه، بل عرف ضده[١].

٤ ـ ومن علامات الوضع التي كشف عنها ابن عبدالبر أن يكون الخبر عن أمر مشهور تتوفّر الدواعي على نقله، ثم لا ينقله إلا واحد ولا يعرف إلا به وهو متّهم.

فعند شرحه لمسألة صلاة المرأة خلف صفوف الرجال:

قال ابن عبدالبر: في هذا الباب حديث موضوع وضعه إسماعيل بن يحيى[٢] بن عبيدالله التيمي عن المسعودي[٣]، عن ابن أبي مليكة[٤]، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: **«المرأة وحدها صفّ»**.

قال ابن عبدالبر: وهذا لا يعرف إلا بإسماعيل هذا[٥].

هذه بعض الأمثلة أوردتها للتعرّف على منهج محدّثي الأندلس في الكشف عن الأحاديث الموضوعة والتحذير منها.

(١) التمهيد ١/٥٣، ٥٤.
(٢) إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله بن طلحة ـ أبو يحيى التيمي، قال الأزدي ركن من أركان الكذب، لا تحل الرواية عنه. قال الدارقطني والحاكم: كذّاب، وقال الذهبي: مجمع على تركه. (ميزان الاعتدال ١/٢٥٣ رقم: ٩٦٥).
(٣) عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عقبة بن عبدالله بن مسعود الكوفي ـ المسعودي ـ صدوق اختلط قبل موته، مات سنة ١٦٠هـ (التقريب ص: ٣٤٤ رقم: ٣٩١٩).
(٤) عبدالله بن عبيدالله بن عبدالله بن أبي مليكة ـ تابعي ـ ثقة فقيه مات سنة ١١٧هـ (التقريب ص: ٣١٢ رقم: ٣٤٥٤).
(٥) التمهيد ١/٢٦٨.



المبحث الثاني: شرح غريب الحديث

وهو توضيح وبيان معاني ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم. والخوض في هذا الفنّ صعب، إذ يجب التحري والاحتياط في تفسير الألفاظ النبويّة.

وأول من صنفّ في شرح غريب الحديث: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي[1]، وأبو الحسن النضر بن شميل المازني[2]، والأصمعي عبدالملك بن قريب[3]، والإمام أبو عبيد القاسم بن سلام ثم ابن الأثير وغيرهم ممّن كتب في هذا الفنّ.

وقد أسهم محدّثو الأندلس بجهودٍ متميّزة في إثراء هذا الفنّ وألّفوا في ذلك مصنّفات كثيرة نذكر أهمها فيما يلي:

ـ شرح غريب صحيح البخاري لهشام بن عبدالرحمٰن بن الصابوني، المتوفى سنة ٤٢٣هـ.

---

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى ـ البصري ـ النحوي ـ اللغوي ـ صدوق إخباري مات سنة ٢٠٨هـ (التقريب ص: ٥٤١ رقم: ٦٨١٢).

(٢) النضر بن شميل المازني أبو الحسن النحوي البصري نزيل مرو ـ ثقة ثبت مات سنة ٢٠٤هـ (التقريب ص: ٥٦٢ رقم: ٧٣٣٥).

(٣) عبدالملك بن قريب ـ أبو سعيد الباهلي الأصمعي البصري ـ صدوق مات سنة ٢١٦هـ (التقرب ص: ٣٦٤ رقم: ٤٢٠٥).

ـ الأجوبة الموعبة على المسائل المستغربة في كتاب البخاري لابن عبدالبر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

ـ تفسير غريب ما في الصحيحين لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي، المتوفى سنة ٤٨٨هـ.

ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

ـ اختصار صحيح البخاري وشرح غريبه لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، المتوفى سنة: ٦٥٦هـ.

هذا إضافة إلى ما ضمّنه المحدّثون الأندلسيون شروحهم لكتب السنّة من شرح الغريب. وفي هذا المبحث نورد بعض النماذج من شروح محدّثي الأندلس لغريب الحديث:

ـ المثال الأول: من شرح المهلب بن أبي صفرة (المتوفى سنة ٤٣٣هـ) لصحيح البخاري:

عند شرحه لحديث سعيد بن مينا[1]، قال سمعت جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: «قلت: يا رسول الله، ذبحنا بهيمة لنا وطحنت صاعاً من شعير فتعال أنت ونفر، فصاح النبي ﷺ فقال: «يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع سؤراً. فحي هلا بكم»[2].

قال المهلب: وقوله: «فحي هلا بكم» قال الفراء: (معنى «حي» عند العرب: هلم وأقبل)، أي هلمّوا إلى طعام جابر، وأقبلوا إليه ... ومنه قول

---

(١) سعيد بن مينا مولى البختري بن أبي ذباب الحجازي، يكنى: أبا الوليد ـ ثقة من الثالثة (التقريب ص: ٢٤١ رقم: ٢٤٠٣).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ـ باب من تكلم بالفارسية والرطانة حديث رقم: ٣٠٧٠.

ابن مسعود: «إذا ذكر الصالحون فحي هلا لعمر»، معناه أقبلوا على ذكر عمر[1].

ـ **المثال الثاني**: من شرح صحيح البخاري لابن بطال (علي بن خلف، المتوفى سنة ٤٤٤هـ).

عند شرحه لحديث أنس ـ رضي الله عنه: «كان النبي ﷺ شثن القدمين والكفين»[2]، قال ابن بطال: كانت كفّه ﷺ ممتلئة لحماً، غير أنها مع ضخامتها كانت ليّنة. قال: وأما قول الأصمعي الشثن غلظ الكفّ مع خشونتها، فلم يوافق على تفسيره بالخشونة، ... وعلى تقدير تسليم ما فسّر الأصمعي به الشثن، يحتمل أن يكون أنس وصف حالتي كفّ النبي ﷺ، فكان إذا عمل في الجهاد أو في مهنة أهله صار كفّه خشناً للعارض المذكور، وإذا ترك ذلك رجع إلى أصل جبلّته من النعومة، والله أعلم[3].

ـ **المثال الثالث**: من كتاب المحلى لابن حزم علي بن أحمد، المتوفى سنة ٤٥٦هـ. عند تناوله لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«من قُتِل له قتيل فهو بخير النظرين، إما أن يُودَى وإمّا أن يُقادَ»**[4].

قال ابن حزم: القود في لغة العرب: المقارضة بمثل ما ابتداه به، لا خلاف بين أحد في أن قطع اليد باليد، والعين بالعين والأنف بالأنف والنفس بالنفس كل ذلك يسمى قوداً[5].

ـ **المثال الرابع**: من كتاب التمهيد لابن عبدالبر (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

---

(١) شرح المهلب بن أبي صفرة (لوحة ٤٢) نقلاً عن دعوة الحق ص: ١٣٨ عدد ١٣٧ شوال ١٤١٦هـ.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب اللباس ـ باب الجعد حديث رقم: ٥٩١٠.

(٣) انظر فتح الباري لابن حجر ٣٥٩/١٠.

(٤) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في كتاب الديات ـ باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين حديث رقم: ٦٨٨٠.

(٥) المحلى ٢٥٨/١٠، وقوله: يودى: أي يعطي القاتل أو أولياؤه لأولياء المقتول الدية (انظر فتح الباري ٢٠٨/١٢).

عند شرحه لحديث أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ قال: **رأس الكفر نحو المشرق، والفخر والخيلاء في أهل الخيل والإبل الفدادين أهل الوبر، والسكينة في أهل الغنم**»[1].

قال ابن عبدالبر: أهل الخيل والإبل هم الأعراب وأهل الصحراء وفيهم التكبّر والتجبّر والخيلاء وهي الإعجاب والفخر والتبختر.

وأما قول الفدادين، فكان مالك يقول: الفدادون هم أهل الجفاء، وهم أهل الخيل والوبر- يريد الإبل، وهو كما قال مالك.

قال أبو عبيد: هم الفدّادون بالتشديد، وهم الرجال، والواحد فدّاد.

وقال الأصمعي: هم الذين تعلو أصواتهم في حروثهم ومواشيهم وما يعالجون منها.

قال أبو عبيد وكذلك قال الأصمعي، قال: ويقال منه فدّ الرجل يفدّ فديداً، إذا اشتدّ صوته، وأنشد:

أنبئت أخوالي بني زيد ... ظلماً علينا لهم فديد[2]

ـ **المثال الخامس**: من عارضة الأحوذي للحافظ ابن العربي الإشبيلي، (المتوفى سنة ٥٤٣هـ).

عند شرحه لحديث أنس، أن ناساً من عرينة قدموا المدينة فاجتووها فبعثهم النبي ﷺ في إبل الصدقة فقال اشربوا من ألبانها وأبوالها، فقتلوا راعي النبي ﷺ واستاقوا الإبل وارتدّوا عن الإسلام، فأُتِيَ بهم النبي ﷺ فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وسمّر أعينهم وألقاهم بالحرّة، قال أنس: فكنت أرى أحدهم يَكُدُّ الأرض بفيه حتى ماتوا، وربما قال: يكدم الأرض بفيه حتى ماتوا.

---

(١) التمهيد ١٤٢/١٨.

(٢) المرجع السابق ١٤٢/١٨، ١٤٣.

قال ابن العربي: غريبه:

الجوى: هو داء يأخذ من الوباء - وفي رواية استوخموا المدينة وهو مثله، سمل أعينهم: هو إخراج العين من محلّها بالشوكة، وقوله: سمر: يروى بتخفيف الميم وتشديدها، فقيل: إنها مخفّفة بمعنى سمل، وقيل: إنها بلفظ التشديد معناه: حمى المسامير فأدماها في العين حتى ذابت. يَكُدُّ: يعضّ ونحوه يكدم[1].

- المثال السادس: من كتاب المفهم لأحمد بن عمر القرطبي، (المتوفى سنة ٦٥٦هـ).

عند شرحه لحديث جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه»[2].

قال القرطبي: الوسم الكي بالنار، وأصله العلامة، ويقال: وَسَمَ الشيء يسمه، إذا أعلمه بعلامة يعرف بها، ومنه السيما: العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾[3].

ومعروف الرواية: الوسم بالسين المهملة، وقد رواه بعضهم بالشين المعجمة، وهو وهم، لأن الوشم إنما هو غرز الشفاه أو الأذرع بالإبرة وتسويدها بالنوز، وهو الكحل أو ما شابهه[4].

هذه باختصار نماذج من شروح محدّثي الأندلس لغريب الحديث توضّح مدى ما أسهموا به في هذا المجال.

---

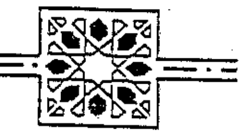
(١) عارضة الأحوذي لابن العربي ٩٤/١، ٩٥.

(٢) انظر تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ٩٢٧/٢، ٩٢٨ (كتاب اللباس - باب النهي عن وسم الوجه).

(٣) سورة الفتح، آية: ٢٩.

(٤) المفهم للقرطبي (لوحة: ٣٢٩).

والجدير بالملاحظة أن هذا الفنّ شغل حيزاً كبيراً في الشروح الأندلسية لكتب السنّة، فقد تتبّعوا الألفاظ الغريبة والغامضة في الأحاديث وشرحوها شرحاً لغوياً وافياً يسفر عن معانيها ومدلولاتها في الأحاديث، يستشهدون في ذلك بآيات القرآن الكريم، وديوان الشعر القديم وأقوال أئمة اللغة.



المبحث الثالث: الناسخ والمنسوخ من الأحاديث

النسخ في اللغة عبارة عن إبطال شيء وإقامة آخر مقامه، وهو موضوع بإزاء معنيين:

أولها: الزوال على وجهة الانعدام مثل قولهم: نسخت الريح الأثر: أي أبطلتها.

الثاني: بمعنى النقل نحو قولنا: نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه، وليس المراد به إعدام ما فيه[1].

وفي الاصطلاح: أن النسخ هو رفع الشارع حكماً منه متقدّماً بحكم منه متأخر[2].

ويعرف النسخ بتصريح رسول الله ﷺ، وبقول الصحابي كقوله: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ كذا. ومنه ما يعرف بالتاريخ، فإن عرف وجب المصير إلى الآخر.

ولما كان هذا الفنّ من ضرورات الفقه والاجتهاد، ومعرفته من الدقة والصعوبة بمكان، لم يخض غماره إلا من استوفى الأهلية لذلك، قال

(١) انظر الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحافظ محمد بن موسى الحازمي ص: ٤ (الطبعة الأولى - إدارة الطباعة المنيرية - مصر - ١٣٤٦هـ).
(٢) انظر إحكام الفصول للباجي ٣٢١/١، وتدريب الراوي ١٩٠/٢.

الزهري: «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه»[1].

هذا وقد كانت لمحدّثي الأندلس دراية واسعة بناسخ الحديث ومنسوخه وتحقيقات دقيقة في ذلك، خاصة الحافظ ابن عبدالبر والقاضي أبو الوليد الباجي والإمام ابن حزم الظاهري وغيرهم.

ولمعرفة منهج محدّثي الأندلس في الكشف عن الناسخ والمنسوخ من الآثار نورد الأمثلة الآتية:

أولاً: عند شرحه لحديث زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «توضؤوا مما غيّرت النار»[2].

قال ابن عبدالبرّ: «وقوله ﷺ: «توضؤوا ممّا مسّت النار»، أمر منه بالوضوء المعهود للصلاة لمن أكل طعاماً مسّته النار، وذلك عند أكثر العلماء وعند جماعة أئمة الفقهاء، منسوخ بأكله ﷺ طعاماً مسّته النار، وصلاته بعد ذلك دون أن يحدث وضوءاً، فاستدل العلماء بذلك على أن أمره بالوضوء مما مست النار منسوخ»[3]، بحديث مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبدالله بن عباس أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة، ثم صلى ولم يتوضأ[4].

بعد ذكره للحديثين، أورد ابن عبدالبر ما أمكنه من الأمارات الدالة على أن حديث عدم الوضوء مما مست النار ناسخ للآخر، نوجزها في الآتي:

١ - ثبت عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبدالله بن عباس

(١) ذكره الإمام الحازمي بسنده، انظر الاعتبار ص: ٢.
(٢) أخرجه مسلم عن أبي هريرة وعائشة - كتاب الحيض - باب الوضوء مما مست النار (انظر شرح النووي ٤٣/٤).
(٣) انظر التمهيد ٣٣٠/٣ - ٣٣٢.
(٤) المرجع السابق ٣٢٩/٣، والموطأ كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما مسته النار حديث رقم: ١٩ ص: ١٨/١.

وعامر بن ربيعة[1]، وأبي طلحة الأنصاري[2]، وجابر بن عبدالله وأبي بن كعب (أنهم كانوا لا يتوضّؤون ممّا مسّت النار)، وهم أعلم الناس بسنّة رسول الله ﷺ[3].

٢ ـ ما ذكره مالك في موطئه عن أبي طلحة يدل على أن المنسوخ، أمر النبي ﷺ بالوضوء مما مسّت النار، لأن أبا طلحة روى الأمر بالوضوء من ذلك عن النبي ﷺ وكان لا يتوضأ، فدل على أنه منسوخ عنده، لأنه يستحيل أن يأخذ بالمنسوخ، ويدع الناسخ وقد علمه[4].

٣ ـ ما ذكره مالك في موطئه، عن موسى بن عقبة، عن عبدالرحمن بن زيد الأنصاري عن أنس أن أبا طلحة وأبي بن كعب أنكرا عليه الوضوء مما غيّرت النار، فلو أن هذا الحديث عند أبي طلحة غير منسوخ لم ينكر ذلك على أنس[5].

٤ ـ وممّا يستبين به أن الأمر بالوضوء مما غيرت النار منسوخ: أن عبدالله بن عباس «شهد رسول الله ﷺ أكل لحماً، وخبزاً، وصلى ولم يتوضأ».

ومعلوم أن حفظ ابن عباس من رسول الله ﷺ متأخر[6].

٥ ـ قال ابن عبدالبر:

---

(١) عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العنزي صحابي مشهور ـ مات ليالي قتل عثمان ـ رضي الله عنهما ـ (تقريب التهذيب ص: ٢٨٧ رقم: ٣٠٨٨).
(٢) أبو طلحة الأنصاري ـ زيد بن سهل بن الأسود ـ مشهور بكنيته ـ من كبار الصحابة مات سنة ٣٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٢٣ رقم: ٢١٣٩).
(٣) التمهيد ٣/٣٣٨، والموطأ كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما مسته النار ـ أحاديث: ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٤.
(٤) المرجع السابق ٣/٣٣٩.
(٥) التمهيد ٣/٣٤٠ والموطأ كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما مسته النار، حديث: ٢٦.
(٦) التمهيد ٣/٣٤٢ وحديث ابن عباس أخرجه مالك في الموطأ الكتاب والباب السابقين، حديث رقم ١٩.

وأما طريق النظر: فإن الأصل أن لا ينتقض وضوء مجتمع عليه إلا بحديث مجتمع عليه، أو بدليل من كتاب أو سنة لا معارض له[1].

٦ ـ ثم أورد ابن عبدالبر: حديثاً عن جابر بن عبدالله قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار[2].

بهذه الطريقة العلمية الدقيقة تتبّع الحافظ ابن عبدالبر الأحاديث التي رويت في هذه المسألة، وأثبت أن آخر أمر رسول الله ﷺ، كان ترك الوضوء مما مسّت النار.

ويذهب الحافظ ابن عبدالبر إلى أن فضائله ﷺ لا يجوز عليها النسخ.

مثال ذلك:

ما رواه عبدالواحد بن زياد[3]، عن عمرو بن يحيى المازني[4]، عن أبيه[5]، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «الأرض كلها مسجد، إلا المقبرة والحمّام»[6].

قال ابن عبدالبر:

وكل ما روي في هذا المعنى من النهي عن الصلاة في المقبرة وبأرض بابل، وفي الحمّام، وفي أعطان الإبل... وغيرها ممّا في هذا المعنى، كل

---

(١) التمهيد ٣/٣٤٧.
(٢) المصدر السابق: ٣/٣٤٧.
(٣) عبدالواحد بن زياد العبدي مولاهم ـ البصري ثقة ـ في حديثه عن الأعمش وحده مقال ـ مات سنة ١٤٦هـ (التقريب ص: ٣٦٧ رقم: ٤٢٤٠).
(٤) عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني ثقة مات بعد ١٣٠هـ (التقريب ص: ٤٢٨ رقم: ٥١٣٩).
(٥) يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني ـ ثقة من الثالثة (التقريب ص: ٥٩٤ رقم: ٧٦١٢).
(٦) التمهيد ٥/٢٢٥، والترمذي في كتاب الصلاة باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد، حديث: ٣١٧، وقال: حسن.

ذلك عندنا منسوخ ومدفوع بعموم قوله ﷺ: «**جعلت لي الأرض كلها مسجداً وطهوراً**».

فعن يزيد بن هارون[١]، عن محمد بن عمرو[٢]، عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**جعلت لي الأرض مسجدا وطهوراً**»[٣].

وقوله هذا مخبر أن ذلك من فضائله، ومما خصّ به، وفضائله عند أهل العلم لا يجوز عليها لا التبديل ولا النسخ[٤].

ففضائله ﷺ لم تزل تزداد، إلى أن قبضه الله، فمن هٰهنا قلنا: أنه لا يجوز عليها النسخ ولا الاستثناء ولا النقصان، وجائز فيها الزيادة[٥].

ثانياً: يقول القاضي أبو الوليد الباجي أن النسخ في الحقيقة هو حكم الباري تعالى بإزالة العبادة المتقدّمة بالخطاب.

والناسخ: هو الباري تعالى، وهو المزيل لتلك العبادة التي تقدّم أمره بها، وإن سمي الخطاب ناسخاً فعلى المجاز والاتساع، وإنما الخطاب الوارد بذلك، دليل على النسخ.

والمنسوخ به: هو الحكم الذي نُسخ به الأول، وربما سمّوه ناسخاً مجازاً واتساعاً والمنسوخ: هو الحكم الأول[٦].

---

(١) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم - أبو خالد الواسطي - ثقة متقن عابد مات سنة ٢٠٦هـ (التقريب ص: ٦٠٦ رقم: ٧٧٨٩).

(٢) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي - شيخ مشهور حسن الحديث - مكثر عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن توفي سنة ١٤٤هـ (ميزان الاعتدال ٦٧٣/٣ رقم: ٨٠١٥).

(٣) انظر التمهيد ٢٢٢/٥ - والحديث ذكره البخاري معلّقاً في كتاب الصلاة (انظر فتح الباري ٥٣٣/١ باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» حديث رقم: ٤٣٨).

(٤) التمهيد ٢١٨/٥.

(٥) المرجع السابق ٢٢٠/٥ (والأمثلة على ناسخ الحديث ومنسوخه في التمهيد كثيرة، انظر مثلاً التمهيد ١٧٩/١ - ١٥٥/٢ - ٢٤٢/١٠ - ٢٠/١٢ - ١٥٨/١٦ - ١٩٧/١٧ - ٣٠٤/١٩).

(٦) إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ٣٢١/١.

ويقول الباجي: أنه لا خلاف بين من يحتج بخبر الآحاد في جواز نسخ أخبار الآحاد بعضها ببعض، وممّا يدلّ على ذلك، ما ورد في الشرع من إباحة الانتباذ بعد حضره وحضر المتعة بعد إباحتها[١]. والأمثلة التي أوردها الباجي لتوضيح الناسخ والمنسوخ كثيرة نذكر منها:

أولاً: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنما الماء من الماء**»[٢].

وقد نسخ بما روي عن أبي بن كعب أنه قال: إن الفتيا التي كانوا يفتون أن الماء من الماء رخصة رخّصها رسول الله ﷺ في بدء الإسلام ثم أمر بالاغتسال بعد[٣].

ويؤيد ما ذكره الباجي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل**»[٤].

ثانياً: ما روي عن طلق بن علي أنه قال: أتيت رسول الله ﷺ، وهو يؤسّس مسجد المدينة فجاء رجل فسأله عن مسّ الذكر أينقض الوضوء؟ فقال: «**لا، هل هو إلا بضعة منك**»[٥].

فقد نسخ بما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «**إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره، ليس بينه وبينها شيء حائل فليتوضأ**»[٦].

---

(١) المرجع السابق ٣٥٨/١.

(٢) أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري (كتاب الحيض - باب إنما الماء من الماء، حديث رقم ٣٤٣ ص: ٢٦٩/١).

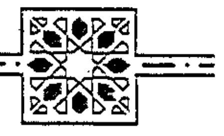
(٣) انظر المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي ص: ١١١ - ١١٢، قال ابن حجر: وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان - (فتح الباري ٣٩٧/١ - كتاب الغسل - باب غسل ما يصيب من فرج المرأة).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الغسل - باب إذا التقى الختانان حديث رقم: ٢٩١.

(٥) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد عن قيس بن طلق عن أبيه (التمهيد ١٩٦/١٧ - ١٩٧).

(٦) المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي ص: ١١٣ - والحديث رواه أبو داود في كتاب الطهارة - باب الوضوء من مسّ الذكر - وأخرجه مالك في الموطأ من حديث بسرة بنت صفوان (الموطأ كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الفرج حديث رقم: ٥٨، ص: ٤٢/١).

إن الأمثلة على ناسخ الحديث ومنسوخه في كتب الأندلسيين كثيرة، وللتشابه في معالجة ذلك والكشف عن الناسخ من المنسوخ، بينهم، اقتصرت على ما ذكره الإمامان ابن عبدالبر وأبو الوليد الباجي.



المبحث الرابع:
مختلف الحديث أو مشكل الحديث

وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيفيد الأول حكماً معيّناً في مسألة معيّنة، ويفيد الآخر غير ذلك في نفس المسألة، فيعمد العلماء إلى التوفيق بينهما أو ترجيح أحدهما على الآخر بطريقة من طرق الترجيح، فإن تعذّر ذلك، وعُلم أن أحدهما ناسخ للآخر، أخذ باللاحق وترك السابق، وإذا لم يتيسّر شيء من ذلك توقف عن العمل بهما[١].

والأحاديث التي ظاهرها التعارض يمكن تصنيفها إلى صنفين:

١ ـ أن يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين ظاهراً، وإزالة الإشكال والتنافي بينهما.

٢ ـ إذا لم يثبت في ذلك نسخ، أخذ بالراجح منهما، وفق أوجه الترجيح التي ذكرها العلماء.

ولما كانت هذه المسألة أكثر التصاقاً بأصول الفقه، فسأقتصر في هذا المبحث على ذكر الآتي:

١ ـ آراء القاضي أبو الوليد الباجي ونماذج مما ذكر الحافظ ابن عبدالبر، عن المذهب المالكي.

---

(١) انظر في ذلك الباعث الحثيث ص: ١٢٩ ـ ١٣١.

٢ ـ آراء الإمام ابن حزم، عن المذهب الظاهري، إذ هما المذهبان الرئيسيان في الأندلس.

أولاً: الجمع والتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض:

١ ـ يؤكد الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ على عدم وجود أي تعارض بين الأدلة الصحيحة ويوضح ذلك بقوله: لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن ونصوص كلام النبي ﷺ، وما نقل من أفعاله، قال الله عزَّ وجلَّ مخبراً عن رسوله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[1].
وقال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾[2]. فلما صح أن كل ذلك من عند الله تعالى، ووجدنا أن الله تعالى قد أخبرنا أنه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى، صحّ أنه لا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح وأنه كله متفق كما قلنا، ضرورة[3].

ويرى ابن حزم ـ رحمه الله ـ: «أنه إذا تعارض الحديثان ... فيما يظن من لا يعلم، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك، لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض، ولا حديث بأحب من حديث آخر مثله ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلها، وكل من عند الله عزَّ وجلَّ، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق»[4].

وحصر ابن حزم ـ رحمه الله ـ الأوجه التي يمكن أن تكون عليها الأخبار التي ظاهرها التعارض بأربعة، قال: فإذا ورد النصان كما ذكرنا، فلا يخلو ما يظن به التعارض منهما ـ وليس بتعارض ـ من أحد أربعة أوجه لا خامس لها[5]:

(١) سورة النجم، الآيتان: ٣، ٤.
(٢) سورة النساء، آية: ٨٢.
(٣) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص: ٣٥/٢.
(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٢١/٢.
(٥) المرجع السابق ٢٢/٢.

أ ـ إما أن يكون أحدهما أكثر معاني من الآخر، أو يكون أحدهما حاظراً والآخر مبيحاً، أو يكون أحدهما موجباً والثاني نافياً، فوجب ههنا أن يستثنى الأقل معاني من الأكثر معاني، (أو أن يكون أحد النصين موجب بعض ما أوجبه النص الآخر).

وضرب لذلك أمثلة كثيرة منها:

ـ أمره ﷺ بقطع السارق والسارقة جملة[1]، مع قوله ﷺ: «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً»[2]. فوجب استثناء سارق أقل من ربع دينار من القطع، ويبقى سارق ما عدا ذلك على وجوب القطع.

ـ وقوله ﷺ: «دماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام»[3]، وأمره ﷺ بقتل من ارتدّ[4]، بعد إسلامه أو زنى بعد إحصانه أو قتل نفساً.

ثم قال ابن حزم: ولا نبالي في هذا الوجه، كنّا نعلم أي النصين ورد أولاً أو لم نعلم ذلك. وسواء كان الأكثر معاني ورد أولاً، أو ورد آخراً، كل ذلك سواء، ولا يترك واحد منهما للآخر، لكن يستعملان معاً كما ذكرنا[5].

ب ـ أن يكون أحد النصين موجب بعض ما أوجبه النص الآخر، أو حاظراً بعض ما حظره النص الآخر، قال ابن حزم وليس شيء من ذلك

(١) انظر الحديث في صحيح البخاري كتاب الحدود، باب كراهة الشفاعة في الحد إذا رفع للسلطان حديث ٦٧٨٨.
(٢) المرجع السابق كتاب الحدود ـ باب قول الله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ حديث ٦٧٨٩ ـ ٦٧٩٠ ـ ٦٧٩١.
(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا حديث: ٦٨٠٤.
(٤) انظر المرجع السابق كتاب الحدود ـ باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ حديث رقم: ٦٨٧٨.
(٥) انظر الإحكام في أصول الأحكام ٣٢/٢.

تعارض، مثل نهيه ﷺ (أن يزني أحدنا بحليلة جاره)، ونهى ﷺ عن الزنا مطلقاً[1].

جـ - الوجه الثالث الذي ذكره ابن حزم هو أن يكون أحد النصين فيه أمر بعمل ما معلّق بكيفية ما أو بزمان ما، أو على شخص ما، أو في مكان ما، أو عدد ما ويكون في نص آخر نهي عن عمل ما بكيفية ما، أو في زمان ما، أو مكان ما أو عدد ما، أو عذر ما، ويكون في كل واحد من العملين المذكورين اللذين أمر بأحدهما ونهي عن الآخر، شيء ما يمكن أن يستثنى من الآخر.

واعترف الإمام ابن حزم - رحمه الله - بصعوبة ودقة مثل هذه الحالات فقال: وهذه من أدقّ ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص، وأغمضه وأصعبه، وضرب لذلك أمثلة كثيرة نذكر منها:

- قوله ﷺ: **«لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم منها»**[2]. وقوله ﷺ: **«لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»**[3].
قال: فجاء نص كما ترى في النساء بأنه لا يحل منعهن من المساجد، ومكة مسجد من المساجد، فكان هذا النص أقل معاني من حديث النهي عن سفر النساء جملة، فوجب أن يكون مستثنى منه ضرورة.

د - الوجه الرابع هو أن يكون أحد النصين حاظراً لما أبيح في النص الآخر بأسره أو يكون أحدهما موجباً والآخر مسقطاً لما وجب في النص الآخر بأسره.

(١) انظر صحيح البخاري كتاب الحدود - باب إثم الزنا.
(٢) أخرجه مالك في الموطأ - كتاب الاستئذان حديث رقم: ٣٧، والبخاري في كتاب تقصير الصلاة رقم: ١٠٨٨، ومسلم في كتاب الحجّ باب سفر المرأة مع محرم إلى الحجّ وغيره حديث رقم: ٤٢١.
(٣) الحديث أخرجه مالك في الموطأ - كتاب القبلة باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد حديث رقم: ١٢، والبخاري في كتاب الجمعة - باب ١٣ - حديث رقم: ٩٠٠.

ففي مثل هذه الحالة يرى أن ينظر إلى النص الموافق لما كنا عليه لو لم يرد واحد منهما فنتركه ونأخذ بالآخر، ولا يجوز غير هذا أصلاً.

وضرب لذلك أمثلة منها:

- الحديث الوارد في الإكسال[1]، والحديث الوارد في الغسل منه[2]، فإن ترك الغسل منه موافق لمعهود الأصل، إذ الأصل أن لا غسل على أحد إلا أن يأمره الله تعالى بذلك، فلما جاء الأمر بالاغتسال وإن لم ينزل، علمنا يقينا أن هذا الأمر قد لزمنا وأنه ناقل للحكم الأول بلا شك.

أقول وقد تكلمنا عن الحديثين في المبحث السابق وأقوال العلماء في أن قوله ﷺ في بداية الأمر **«الماء من الماء»** كان رخصة ثم نسخ بوجوب الاغتسال إذا التقى الختانان.

وفي حديثه ﷺ **«أن لا يشرب أحد قائماً»**[3]، وما جاء من أنه ﷺ (شرب قائماً)[4]، قال ابن حزم: فقلنا: نحن على يقين من أنه كان الأصل أن يشرب كل واحد كما شاء من قيام أو قعود أو اضطجاع، ثم جاء النبي عن الشرب قائماً بلا شك فكان مانعاً مما كنا عليه من الإباحة السالفة.

ثم استدرك قائلاً:

فإن صحّ النسخ يقيناً صرنا إليه، ولم نبال زائداً كان على معهود الأصل أم موافقاً له[5].

بهذه الطريقة الدقيقة حدّد الإمام ابن حزم الأوجه التي يمكن أن تكون

(١) الإكسال: التثاقل عن الإنزال، من أكسل: إذا جامع ثم أدركه الفتور فلم ينزل (النهاية في غريب الحديث ١٧٤/٤).
(٢) الحديثان سبق تخريجهما.
(٣) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الأشربة باب في الشرب قائماً، وانظر مسلم بشرح النووي ١٩٤/١٣.
(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة باب الشرب قائماً حديث رقم: ٥٦١٥ - ٥٦١٦ - ٥٦١٧.
(٥) الأحكام ٢٩/٢.

عليها الأخبار التي ظاهرها التعارض وأوضح بالأمثلة كيفية رفع ما ظهر من تعارض بين الأخبار.

والحقيقة أن الخوض في مثل هذه المسائل إنما يقدر له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون المتبحرون في هذا الفنّ وغوامضه.

٢ ـ وقد تعرض الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ في تمهيده للأحاديث التي ظاهرها التعارض، وعمد إلى رفع ذلك الإشكال وإزالة التعارض.

مثال ذلك:

ما رواه مالك عن زيد بن أسلم، عن ابن وعلة المصري[١]، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: **«إذا دبغ الإهاب فقد طهر»**[٢].

وما رواه حفص بن عمر[٣]، قال: حدثنا شعبة عن الحكم عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن عبدالله بن عكيم قال: قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ بأرض جهينة، وأنا غلام شاب: أن لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا عصب. وفي رواية أخرى أن رسول الله ﷺ كتب إلى جهينة قبل موته بشهر: **«أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»**[٤].

قال ابن عبدالبر:

لو كان ثابتاً (يعني: الحديث الثاني) لاحتمل أن يكون مخالفاً للأحاديث التي ذكرنا عن النبي ﷺ أنه أباح الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت،

(١) عبدالرحمٰن بن وعلة المصري ـ صدوق من الرابعة (التقريب ص: ٣٥٢ رقم: ٤٠٣٩).
(٢) التمهيد ٤/١٥٢، والموطأ كتاب الصيد باب ما جاء في جلود الميتة، حديث رقم: ١٧.
(٣) حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة، الأزدي النمري ـ أبو عمر الحوضي ـ ثقة ـ ثبت مات سنة ٢٢٥هـ (التقريب ص: ١٧٢ رقم: ١٤١٢).
(٤) التمهيد ٤/١٦٢، ١٦٣.

وقال: دباغها طهورها، لأنه جائز أن يكون معنى حديث ابن عكيم: أن لا ينتفعوا من الميتة بإهاب قبل الدباغ، وإذا احتمل أن لا يكون مخالفاً له، فليس لنا أن نجعله مخالفاً، وعلينا أن نستعمل الخبرين ما أمكن استعمالهما.

وممكن استعمالهما بأن نجعل خبر ابن عكيم في النهي عن جلود الميتة قبل الدباغ ونستعمل خبر ابن عباس وغيره في الانتفاع بها بعد دباغها. فكان قوله ﷺ: **«لا تنتفعوا من الميتة بإهاب»**، قبل الدباغ، ثم جاءت رخصة الدباغ[١].

هكذا رفع الحافظ ابن عبدالبر التعارض الظاهر بين الحديثين السالفين، وفسّر كل حديث بطريقة لا تعارض مع ما فسّر به الحديث الثاني.

مثال آخر:

ما رواه مالك عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: **«الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»**[٢].

قال ابن عبدالبر:

هذا الحديث لا يختلف في صحّته

وما رواه عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة»**[٣].

قال ابن عبدالبر، هذا حديث صحيح الإسناد لا يختلف في صحته.

وفي التوفيق بين الحديثين قال ابن عبدالبر: اختلاف آثار هذا الباب في عدد أجزاء الرؤية من النبوّة، ليس ذلك عندي باختلاف تضاد وتدافع

(١) التمهيد ٤/١٦٤، ١٦٥.
(٢) المرجع السابق ١/٢٧٩، والموطأ كتاب الرؤيا باب ما جاء في الرؤيا، حديث رقم: ١، والبخاري كتاب التعبير باب رؤيا الصالحين حديث رقم: ٦٩٨٣.
(٣) التمهيد ١/٢٨٢.

والله أعلم، لأنه يحتمل أن تكون الرؤيا الصالحة من بعض من يراها، على ستة وأربعين جزءاً أو خمسة وأربعين جزءاً، أو أربعة وأربعين جزءاً، أو خمسين جزءاً، أو سبعين جزءاً، على حسب ما يكون الذي يراها، من صدق الحديث، وأداء الأمانة، والدين المتين، وحسن اليقين، فعلى قدر اختلاف الناس فيما وصفنا، تكون الرؤيا منهم على الأجزاء المختلفة العدد، والله أعلم.

فمن خلصت له نيته في عبادة ربّه ويقينه وصدق حديثه، كانت رؤياه أصدق وإلى النبوة أقرب(١).

بهذه النظرة الثاقبة لمعاني الآثار ومسلكها، وسعة الاطلاع على الأحاديث وفقهها سار الحافظ ابن عبدالبر في الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، والتوفيق بينها.

ثانياً: الترجيح بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض:

إذا تعارض الخبران ولم يمكن الجمع بينهما، فإذا علم أن أحدهما ناسخ للآخر، وجب المصير إلى اللاحق وترك المنسوخ، وإذا تعذّر ذلك، فإن العلماء يلجؤون إلى الترجيح بينهما وفق أوجه الترجيح المعتبرة، وقد اختلف محدّثو الأندلس في أوجه الترجيح وفقاً لاختلاف مدارسهم الفقهية.

وفي هذا المطلب نتعرّف على أوجه الترجيح بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض عند كل من أبي الوليد الباجي عن المذهب المالكي، وابن حزم عن المذهب الظاهري مع الأمثلة التوضيحية المبيّنة لمنهج كل منهما في ذلك.

أ ـ يرى الباجي أن الترجيح في أخبار الآحاد، يراد لقوة غلبة الظن بأخذ الخبرين عند تعارضهما(٢).

---

(١) التمهيد ١/٢٨٣.

(٢) إحكام الفصول في أحكام الأصول ٢/٦٤٥.

ويوضّح ذلك بقوله: إن الخبرين إذا وردا وظاهرهما التعارض، ولم يمكن الجمع بينهما بوجه، ولم يعلم التاريخ فيجعل أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، وَرُجِّحَ أحدهما على الآخر بضرب من الترجيح وذلك يكون في موضعين: في السند والمتن.

فأما الترجيح من جهة الإسناد عند الباجي فهو على ضُرُبٌ:

١ ـ أن يكون أحد الخبرين مروياً في قصة مشهورة متداولة معروفة عند أهل النقل، ويكون المعارض له عارياً من ذلك فيقدّم الخبر المروي في قصة مشهورة، ويعلل الباجي ذلك بأن «النفس إلى قبوله أسكن والظن في صحته أغلب»(١).

ويمثل الباجي لهذا النوع من الترجيح باستدلال المالكي في أن الشهادة ليست بشرط في صحة النكاح بما روى ثابت(٢)، عن أنس في غزوة خيبر من أن النبي ﷺ أَوْلَم على صفية(٣). بإقط وسمن، فقال الناس: لا ندري أتزوّجها أم اتخذها أم ولد؟ فقالوا: إن حجبها، فهي امرأته، وإن لم يحجبها، فهي أم ولد، فلما ركب حجبها، قال: فعرفوا أنه تزوجها(٤).

قال الباجي: ولو كان اشتهر لم يشكّوا.

فيعارضه الشافعي: بما روى سعيد بن أبي عروبة(٥)، عن عكرمة عن

---

(١) الإشارة في أصول الفقه ص: ٧٤ وإحكام الفصول ٢/٦٤٦.

(٢) ثابت بن أسلم أبو محمد البناني البصري ـ كان من سادات التابعين علماً وفضلاً مات سنة بضع وعشرين ومائة (شذرات الذهب ١/١٦١) و(التقريب ص: ١٣٢ رقم: ٩١٠).

(٣) صفية بنت حيي بن أخطب الإسرائيلية، أم المؤمنين تزوجها النبي ﷺ بعد خيبر وماتت سنة ٣٦هـ وقيل في خلافة معاوية وهو الصحيح (تقريب التهذيب ص: ٧٤٩ رقم: ٨٦٢١). وكانت غزوة خيبر سنة ٧هـ.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر ـ حديث رقم: ٤٢١٣.

(٥) سعيد بن أبي عروبة العدوي شيخ البصرة وعالمها توفي سنة ١٥٧هـ (شذرات الذهب ١/٢٣٩).

ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بصداق وولي وشاهدي عدل»[1].

ويرجّح الباجي الخبر الأول لأنه مروي في قصة مشهورة معلومة، والثاني عار عن ذلك، وأيضاً فإن الخبر الثاني انفرد برفعه عبدالأعلى[2] بن حماد النرسي، وسائر الرواة الحفاظ أصحاب ابن أبي عروبة يقفونه على عكرمة[3]، ورواية الحفاظ أولى[4].

٢ ـ أن يكون راوي أحد الخبرين أضبط وأحفظ[5]، وراوي الذي يعارضه دون ذلك وإن كانا جميعاً يحتجّ بقولهما، فيقدّم خبر أحفظهما وأثبتهما، لأن النفس أسكن إلى روايته وأوثق بحفظه[6].

٣ ـ أن يكون رواة أحد الخبرين أكثر من رواة الآخر، ومثل الباجي للأول بحديث بسرة بنت صفوان عن النبي ﷺ: «أن من مسّ ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ»[7].

وللثاني بحديث قيس بن طلق بن علي عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «وهل هو إلا مضغة منك أو بضع منك»[8]. ويرجّح أبو الوليد الباجي الحديث الأول ويبرّر ذلك: بأنه رواه عن النبي ﷺ جماعة منهم: أم حبيبة،

---

(١) أخرجه البيهقي في السّنن الكبرى عن ابن عباس من طريق آخر (السنن الكبرى ١٢٤/٧).

(٢) عبد الأعلى بن حماد بن نصر الباهلي أبو يحيى البصري النرسي ـ وثقه أبو حاتم توفي سنة ٢٣٩هـ، قال ابن حجر: لا بأس به (التقريب ص: ٣٣١ رقم: ٣٧٣٠).

(٣) والحديث الموقوف عند الباجي: ما وقف على صحابي أو تابعي ولم يبلغ به الرسول ﷺ انظر المنهاج في ترتيب الحجاج ص: ١٣.

(٤) إحكام الفصول في أحكام الأصول ٦٤٦/٢.

(٥) المرجع السابق ٦٤٨/٢.

(٦) الإشارة ص: ٧٤.

(٧) الموطأ ـ كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من مسّ الفرج حديث ٥٨ ص: (٤٢/١).

(٨) أخرجه الترمذي في الطهارة باب ما جاء في ترك الوضوء من مسّ الذكر، حديث: ٥٨ ص: ١٣١/١، وقال: هو أحسن شيء روي في الباب.

وأبو أيوب ـ وأبو هريرة ـ وأروى بنت أنيس[1]، وعائشة ـ وجابر ـ وزيد بن خالد[2] ـ وعبدالله بن عمر، قال أبو زرعة الرازي: حديث أم حبيبة صحيح.

قال الباجي: وأما الخبر الثاني فلم يروه إلا واحد[3].

٤ ـ أن يكون أحد الراويين يقول سمعت رسول الله ﷺ، والآخر يقول كتب إلي رسول الله ﷺ بكذا. وقد ذكرنا أحاديث الانتفاع بجلود الميتة وقصّة ابن عكيم في أن رسول الله ﷺ كتب إليهم أن لا ينتفعوا من الميت بإهاب ولا عصب.

قال الباجي ويقدّم خبر من سمع النبي ﷺ لأن السّماع من العالم أقوى من الأخذ من كتابه الوارد[4].

٥ ـ أن يكون أحد الخبرين متفق على رفعه إلى رسول الله ﷺ والآخر مختلفاً فيه فيرجّح المتفق عليه لأنه أبعد من الخطأ والسهو[5].

٦ ـ أن يكون الراوي له عن النبي ﷺ قد اختلفت الرواية عنه، فمنهم من يروي عنه إثبات الحكم ومنهم من يروي عنه أنه روى نفيه، ولا يروى عن الراوي الآخر إلا الإثبات أو النفي.

ومثل له الباجي بما يستدل به المالكي: بأنه لا نافلة بعد العصر:

ما رواه عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»[6]. فيعارضه الظاهري بما روي عن عائشة أنها قالت: «ما دخل علي رسول الله ﷺ بعد العصر إلا صلى ركعتين»[7].

---

(١) ذكرها ابن حجر في الإصابة ٢٢٦/٤.

(٢) زيد بن خالد الجهني صحابي توفي سنة ٧٨هـ (الإصابة ٥٦٥/١).

(٣) إحكام الفصول في أحكام الأصول ٦٤٩/٢ ـ ٦٥١.

(٤) الإشارة ص: ٧٤ وإحكام الفصول ٦٥٣/٢.

(٥) إحكام الفصول ٦٥٤/٢ والإشارة ص: ٧٤.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) سبق تخريجه.

فيقول المالكي: ما قلناه أولى لأنه روي عن عائشة ما ذكرتهم، وروي عنها أن النبي ﷺ «نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»[1].

فقد روي عنها النفي والإثبات. وعمر وميمونة وأبو موسى لم يرو عنهم إلا النفي فقط، فكان الأخذ به أولى لأنه أبعد عن الاضطراب.

٧ ـ أن يكون راوي أحد الخبرين هو صاحب القصة والمتلبّس بها، والآخر ليس كذلك، فيكون خبر المباشر أولى[2]، وقد سبق ذكر قصة زواج النبي ﷺ بأم المؤمنين ميمونة.

٨ ـ إطباق أهل المدينة على العمل بموجب أحد الخبرين، فيكون أولى من خبر من يخالف عمل أهل المدينة[3].

٩ ـ أن يكون أحد الراويين أشد تقصّياً للحديث وأحسن نسقاً له من الآخر، فنقدم حديثه عليه، ومثّل الباجي لهذا النوع بتقديم المالكية لحديث جابر[4]، في إفراد الحج، على حديث أنس[5]، في القِران، لأن جابراً تقصى صفة الحج من ابتدائه إلى انتهائه فدلّ على اهتمامه وحفظه وضبطه[6].

١٠ ـ أن يكون أحد الإسنادين سالماً من الاضطراب والآخر مضطرباً، فيكون السالم من الاضطراب أولى لأن ذلك دليل على اتفاق روّاته وحفظ حملته[7]، وضرب الباجي لهذا النوع نفس المثال الذي ذكره للنوع السادس.

أما بالنسبة للترجيح من جهة المتن فهو أيضاً على ضرب:

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة (انظر مسلم بشرح النووي ١١٩/٦).
(٢) إحكام الفصول في أحكام الأصول ٦٥٦/٢.
(٣) المرجع السابق ٦٥٧/٢.
(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحجّ ـ باب التمتع والقران والإفراد بالحجّ، حديث رقم: ١٥٦٨.
(٥) أخرجه مسلم في كتاب الحجّ ـ باب الإفراد والقران ـ (انظر مسلم بشرح النووي ٢١٦/٨).
(٦) إحكام الفصول ٦٥٧/٢ والإشارة ص: ٧٥.
(٧) المرجع السابق ٦٥٨/٢، والإشارة ص: ٧٥.

١ ـ سلامة متن أحد الحديثين من الاختلاط والاضطراب وحصول ذلك في الآخر، فيقدّم ما سلم لفظه، وتيقّن حفظه على المضطرب[1].

٢ ـ أن يكون ما تضمّنه أحد الخبرين من الحكم منطوقاً به، وما تضمّنه الآخر محتملاً، فيقدم ما نطق فيه الحكم[2].

٣ ـ أن يكون أحد الخبرين مستقلاً بنفسه والآخر غير مستقل بنفسه فيكون المستقل بنفسه أولى لأن المستقل بنفسه متعيّن المراد منه، وغير المستقل بنفسه لا يتعيّن المراد به إلا بعد نظر واستدلال[3].

ومثل له الباجي بقوله ﷺ: «في الرقة[4]، ربع العشر»[5].

فيعارضه المعارض بقول النبي ﷺ: «**رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق**»[6]، في إسقاط الزكاة من الصبي.

يقول الباجي: فقدّمنا الأول لأن فيه إيجاب الزكاة في المال، عن الثاني لأنه ليس فيه نفي الزكاة عن المال وإنما فيه نفي وجوبها عن الصبي، وإنما تجب على ولي الصبي من أب أو وصي أو حاكم[7].

٤ ـ أن يكون أحد الخبرين يقصد به بيان الحكم والآخر لا يقصد به بيان الحكم فيكون ما قصد به بيان الحكم أولى لأنه أبعد عن الاحتمال[8].

وذكر الباجي عدة أوجه أخرى للترجيح تتعلق بمعاني الآثار.

---

(١) المرجع السابق ٦٦٠/٢.
(٢) المرجع السابق ٦٦١/٢ والإشارة ص: ٧٦.
(٣) الإشارة في أصول الفقه ص: ٧٦.
(٤) الرقة: هي الفضة الخالصة، (انظر فتح الباري ٣٢١/٣ ـ باب زكاة الغنم).
(٥) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ـ باب زكاة الغنم ـ جزء من الحديث رقم: ١٤٥٤.
(٦) أخرجه أبو داود رقم: ٤٤٠٢، كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً.
(٧) إحكام الفصول ٦٦١/٢.
(٨) الإشارة ص: ٧٦.

ب ـ أوجه الترجيح بين الأخبار عند ابن حزم.

لقد خصّص ابن حزم فصولاً للرد على كثير من أوجه الترجيح التي ذكرها الباجي وغيره من العلماء، ولم يوافقهم إلا على الأوجه الثلاثة الآتية:

١ ـ أن يكون أحد الخبرين قصد به بيان الحكم والآخر لم يقصد به بيان الحكم. قال ابن حزم: أما هذا الترجيح فصحيح، لأن الحديث إذا لم يقصد به بيان الحكم فلا إشكال فيه، في أنه لا خلاف فيه للذي قصد به بيان الحكم.

ومثّل له بأمره ﷺ «بأن يكفّن المحرم إذا مات في ثوبه وأن لا يمسّ طيباً، ولا يغطى وجهه ولا رأسه»[1].

قال: فهذا قصد به بيان حكم العمل في تكفين المحرم، فهو أولى من احتجاج من منع ذلك، بما روي من قوله ﷺ: **«إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث»**[2]، لأن هذا الحديث لم يقصد به بيان حكم عملنا نحن في من مات منّا محرم أو غيره.

٢ ـ أن يكون راوي أحد الخبرين باشر الأمر الذي حدّث به بنفسه وراوي الآخر لم يباشره، فتكون رواية من باشر أولى، ومثل لذلك بقصة زواج النبي ﷺ بأم المؤمنين ميمونة، رضي الله عنها ـ حيث قالت: [نكحني رسول الله ﷺ ونحن حلالان][3]، وأنها أولى من حديث ابن عباس قال: [نكح رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم][4].

قال ابن حزم: وهذا ترجيح صحيح لأنّا قد تيقنا أن من لم يحضر

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ـ باب كيف يكفن المحرم حديث رقم: ١٢٦٧ ـ ١٢٦٨، وانظر فتح الباري ١٣٧/٣.

(٢) الترمذي حديث رقم: ١٣٧٦ كتاب الأحكام ـ باب الوقف. وأخرجه مسلم في كتاب الوصية حديث ١٤، وأبو داود في كتاب الوصايا ـ باب ما جاء في الصدقة على الميت حديث رقم: ٢٨٨٠.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

الخبر إنما نقله عن غيره، ولا ندري عمّن نقله، ولا تقوم الحجة بمجهول، ولا شك في أن كل أحد أعلم بما شاهد من أمر نفسه.

٣ ـ أن يكون أحد الخبرين منصوصاً بنسبته إلى رسول الله ﷺ والآخر إنما ينسب إلى النبي ﷺ استدلالاً[1].

هذه بعض أوجه الترجيح عند محدّثي الأندلس. وقد ذكر العلماء أوجه أخرى كثيرة للترجيح ذكر منها الإمام الحازمي خمسين وجهاً في كتابه الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، ووصلها غيره إلى أكثر من مائة.

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام ٤٣/٢.

الفصل الثالث

اتجاهات الجرح والتعديل عند محدّثي الأندلس

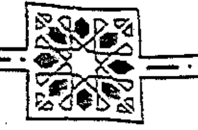
المبحث الأول: عدالة الصحابة وطبقاتهم.

المبحث الثاني: عدالة الرواة.

المبحث الثالث: الجهالة بالراوي.

المبحث الرابع: ضبط الرواة وحفظهم.

المبحث الخامس: مراتب الجرح والتعديل.



المبحث الأول: عدالة الصحابة وطبقاتهم عند محدّثي الأندلسي

الصحابة والأصحاب، أصلها من الصحبة، وتطلق على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً.

قال البخاري: «أن من صحب النبي ﷺ فهو من أصحابه»[١]. وقال ابن حجر: «وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى»[٢].

وهذا هو الذي عليه الحافظ ابن عبدالبر وجمهور العلماء.

وعند أصحاب الأصول، الصحابي هو من طالت مجالسته للرسول ﷺ على طريق التبع[٣].

ويوضح الإمام ابن حزم الصحبة فيقول:

وليس كل من أدرك النبي ﷺ ورآه صحابياً، ولو كان ذلك، لكان أبو جهل من الصحابة، لأنه قد رأى النبي ﷺ وحادثه وجالسه وسمع منه.

---

(١) انظر فتح الباري ٣/٧، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة ١٥/١، وانظر كذلك فتح الباري ٣/٧ ـ ٥.

(٣) انظر تدريب الراوي ٢٠٢/٢.

وليس كل من أدركه عليه السلام ولم يلقه ثم أسلم بعد موته عليه السلام أو في حياته ـ إلا أنه لم يره ـ معدوداً في الصحابة. ولو كان ذلك لكان كل من كان في عصره عليه السلام صحابياً. ويدلّل ابن حزم على ذلك بأمثلة فيقول: «ولا خلاف بين أحد في أن علقمة[١]. والأسود[٢]، ليسا صحابيين، وهما من الفضل والعلم والبرّ بحيث هما، وقد كانا عالمين أيام عمر وأسلما في أيام النبي ﷺ.

ومن سمع النبي ﷺ يحدّث بشيء، والسامع كافر، ثم أسلم فحدّث به وهو عدل فهو مسند صحيح واجب الأخذ به، ولا خلاف بين أحد من العلماء في ذلك، وإنما شرط العدالة في حين النذارة والمجيء بالخبر، لا في حين مشاهدة ما أخبر به».

ويخلص ابن حزم بالقول: وإنما الصحابة[٣]، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[٤].

ومعرفة الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ من أجلّ العلوم وأنفعها، إذ هم خلفاء رسول الله ﷺ في نشر دعوته.

قال الحافظ ابن عبدالبر: الوقوف على معرفة أصحاب النبي ﷺ من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم الخبر، وبه ساد أهل السّير[٥].

عدالة الصحابة:

الصحابة جميعهم عدول عند أهل السنّة والجماعة من لامس منهم

---

(١) علقمة بن وقاص ـ الليث المدني ـ ثقة ثبت ـ ولد في عهد النبي ﷺ مات في خلافة عبدالملك، وأخطأ من زعم أنه من الصحابة (التقريب ص: ٣٩٧ رقم: ٤٦٨٥).

(٢) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ـ أبو عمرو وأبو عبدالرحمٰن ـ مخضرم ثقة مكثر فقيه ـ مات سنة أربع ـ أو خمس وسبعين (تقريب التهذيب ص: ١١١ رقم: ٥٠٩).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٨٢/٢، ٨٣.

(٤) سورة الفتح، آية: ٢٩.

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر ٧/١، ٨.

الفتن وغيرهم، لأن عدالتهم ثابتة معلومة بتعديل الله لهم[1].

وقد أكد كل من كتب عن الصحابة من الأندلسيين على هذا الحقيقة.

قال الإمام ابن حزم - رحمه الله -: الصحابة جميعهم عدول قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩)﴾[2].

قال: فشهد الله تعالى لجميع المهاجرين والأنصار بالصدق والفلاح، فقد تيقّنا عدالتهم[3].

وقد أوضح الحافظ ابن عبدالبر - رحمه الله - في مقدمة كتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب أن الصحابة هم خير القرون وخير أمة أخرجت للناس ثبتت عدالة جميعهم بنصوص القرآن والسنّة.

قال ابن عبدالبر[4]:

الصحابة هم خير القرون وخير أمة أخرجت للناس ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عزّ وجلّ عليهم وثناء رسول الله ﷺ، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ﷺ ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك ولا تعديل أكمل منها، قال الله عزّ وجلّ ذكره: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾[5].

(١) انظر الإصابة ١/١٧، والكفاية في علم الرواية ص: ٤٦، وتدريب الراوي ٢/٢١٤.
(٢) سورة الحشر، الآيتان: ٨، ٩.
(٣) النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص: ٨٢.
(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/٢.
(٥) سورة الفتح، آية: ٢٩.

ويرد القاضي أبو الوليد الباجي - رحمه الله - عمّن قال بوجوب السؤال عن عدالة الصحابة بقوله: الصحابة كلهم عندنا عدول بتعديل الله تعالى لهم، وأخباره عن طهارتهم، وتفضيل النبي ﷺ لهم، فلا يحتاج إلى السؤال عن حالهم، ولا إلى البحث عن عدالتهم. وقال قوم من المبتدعة: حالهم في وجوب السؤال عن عدالتهم حال غيرهم من الأمة.

والدليل على ما نقول: أن تعديل المعدّل لهم إنما يخبرنا عن صحة ظواهرهم، لأنه لا يعلم بواطنهم.

وقد أخبرنا الباري تعالى عن عدالتهم، فهو أبلغ لأنه يخبرنا عن صحة ظواهرهم وبواطنهم، وقد أخبرنا عن عدالتهم تعالى بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[2].

قلنا من هذه الآية دليلان: أحدهما: أنه جعلهم أمة فاضلة، ولأن الوسط الفاضل.

والثاني: أنه قال: ﴿لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ فجعلهم شهداء على الناس، ومعلوم أن المراد به غيرهم، ولم يجعل الناس شهداء عليهم، فلا يطلب الشهادة من الناس بعدالتهم، لأن نصّ الكتاب قد منع من ذلك. وإنما يطلب ذلك من الرسول ﷺ، وقد أخبر عن عدالتهم بما روي عنه ﷺ من قوله: «ولا تسبّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم ملأ أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه»[3].

(١) سورة آل عمران، آية: ١١٠.
(٢) سورة البقرة، آية: ١٤٣.
(٣) إحكام الفصول في أحكام الأصول ١/٣٠٣ والحديث أخرجه البخاري في المناقب باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً...» رقم: ٣٣٩٧ ومسلم في فضائل الصحابة حديث رقم: ٤٦١١.

طبقات الصحابة:

اختلف العلماء في طبقات الصحابة: فجعلها ابن سعد[1]، خمس طبقات، وجعلها الحاكم النيسابوري اثنتي عشرة طبقة[2]، فما هي طبقات الصحابة عند محدّثي الأندلسي؟

لقد سبقت الإشارة إلى أن أهم الكتب الأندلسية المطبوعة حول الصحابة، هي كتاب الاستيعاب لابن عبدالبر، ورسالة ابن حزم في المفاضلة بين الصحابة، فما هي طبقات الصحابة عند هذين الإمامين؟.

أ ـ من خلال تتبّع ما كتبه الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ حول هذا الموضوع، لاحظت أنه لم يعمد إلى تقسيم الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ إلى طبقات. بل ركّز على إبراز أوجه المفاضلة بينهم، وهو ما يوحي به عنوان رسالته.

وبإمعان النظر في ذلك يبدو لي من خلال الترتيب الذي ذكره ابن حزم في المفاضلة بين الصحابة أنه يصنّفهم إلى ست طبقات هي كالآتي:

الطبقة الأولى:

نساء النبي ﷺ أمهات المؤمنين ـ رضي الله عنهنّ ـ.

قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ:

والذي نقول به وندين الله تعالى به أن أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام ـ نساء النبي ﷺ ثم أبو بكر. قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[3].

فأوجب الله تعالى لهنّ حكم الأمومة على كل مسلم، هذا سوى حق إعظامهنّ بالصحبة له كسائر الصحابة، إلا أن لهنّ من الاختصاص في الصحبة ووكيد الملازمة له عليه السلام ولطف المنزلة معه والقرب منه والحظوة لديه ما ليس لأحد من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، فهنّ أعلى

(١) هو الحافظ محمد بن سعد بن منيع البصري كاتب الواقدي ـ كان من أهل العلم والفضل توفي سنة ٢٣٠هـ (طبقات الحفاظ ص: ١٨٦ رقم: ٤١١).

(٢) انظر معرفة علوم الحديث لأبي عبدالله الحاكم ص: ٢٢ ـ ٢٤.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٦.

درجة في الصحبة من جميع الصحابة، ثم فضلن جماعة الصحابة لحق زائد هو حق الأمومة الواجبة لهن بنص القرآن. ومارية أم إبراهيم داخلة معهن في ذلك لأنها داخلة معه عليه السلام في الجنة ومع ابنها معه بلا شك[1].

الطبقة الثانية:

وهي التي يمثّلها الخليفة أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ لما لهما من فضل واختصاص من بين الصحابة الآخرين ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ، وأبو بكر أفضل من عمر[2]، وقد أورد ابن حزم طائفة من الخصائص والفضائل التي تميّز بها أبو بكر عن سائر الصحابة.

الطبقة الثالثة: وهي طبقة المهاجرين الأولين:

قال ابن حزم: ونقول بفضل المهاجرين الأولين بعد عمر بن الخطاب قطعاً. لأننا لا نقطع بفضل أحد منهم على صاحبه كعثمان بن عفان ـ وعثمان بن مظعون[3]، وعلي وجعفر[4]، وحمزة[5]، ....

(١) المفاضلة بين الصحابة لابن حزم ص: ١٨٥ ـ ١٨٦ المطبعة الهاشمية ـ دمشق ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م.

(٢) المرجع السابق ص: ١٧٢.

(٣) عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب الجمحي ـ من أوائل من أسلم، هاجر إلى الحبشة الهجرة الأولى ـ توفي ـ رضي الله عنه ـ بعد شهوده بدراً في السنة الثانية من الهجرة (الإصابة ٤٥٧/٢) (والاستيعاب ٨٥/٣).

(٤) جعفر بن أبي طالب الهاشمي، ذو الجناحين ـ الصحابي الجليل، ابن عمّ رسول الله ﷺ.
استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة، (تقريب التهذيب ص: ١٤٥، رقم: ٩٤٣).

(٥) حمزة بن عبد المطلب بن هاشم، عمّ النبي ﷺ وكان يقال له: أسد الله وأسد رسوله يكنى: أبا عمارة وأبا يعلى ـ أسلم في السنة الثانية للبعثة، شهد بدراً وأبلى فيها بلاء حسناً ـ قتل شهيداً في وقعة أحد، على رأس ٣٢ شهراً من الهجرة (الاستيعاب ٣٦٩/١ بتحقيق البجاوي).

وطلحة[1]، والزبير[2]، ومصعب بن عمير[3]، وعبدالرحمٰن بن عوف[4]، وعبدالله بن مسعود، وسعد[5]، وزيد بن حارثة[6]، وأبي عبيدة[7]، وبلال[8]، وسعيد بن زيد وعمار بن ياسر[9]، وأبي سلمة، وعبدالله بن جحش وغيرهم[10].

---

(١) طلحة بن عبيدالله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرّة التيمي، أبو محمد المدني، أحد العشرة، مشهور، استشهد يوم الجمل، سنة ست وثلاثين وهو ابن ثلاث وستين (التقريب ص: ٢٨٢ رقم: ٣٠٢٧).

(٢) الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، أبو عبدالله القرشي الأسدي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، قتل سنة ٣٦هـ بعد منصرفه من وقعة الجمل (التقريب ص: ٢١٤ رقم: ٢٠٠٣).

(٣) مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف يكنى: أبا عبدالله - من فضلاء الصحابة ومن السابقين إلى الإسلام - هاجر إلى المدينة بعد العقبة الأولى ليعلّم الناس القرآن ويصلي بهم - شهد مع رسول الله ﷺ بدراً وقتل في أحد شهيداً (أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٦٨/٤).

(٤) عبدالرحمٰن بن عوف بن عبد عوف بن عبدالحارث بن زهرة القرشي الزهري، أحد العشرة، أسلم قديماً، ومناقبه شهيرة - مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل غير ذلك (التقريب ص: ٣٤٨ رقم: ٣٩٧٣).

(٥) سعد بن أبي وقاص: مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، أبو إسحاق، أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله - مات سنة ٥٥هـ على المشهور وهو آخر العشرة وفاة (التقريب ص: ٢٣٢ رقم: ٢٢٥٩).

(٦) زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي - أبو أسامة - مولى رسول الله ﷺ صحابي جليل مشهور - من أول الناس إسلاماً استشهد يوم مؤتة - سنة ثمان وهو ابن ٥٥ سنة (التقريب ص: ٢٢٢، رقم: ٢١٢٣).

(٧) عامر بن عبدالله بن الجراح بن هلال القرشي الفهري - أبو عبيدة بن الجراح، أحد العشرة، أسلم قديماً، وشهد بدراً، مشهور - مات شهيداً بطاعون عمواس سنة ١٨هـ وله ٥٨ سنة (التقريب ص: ٢٨٨، رقم: ٣٠٩٨).

(٨) بلال بن رباح المؤذن - وهو ابن حمامة، وهي أمه - أبو عبدالله، مولى أبي بكر، من السابقين الأولين، وشهد بدراً والمشاهد - مات بالشام سنة ١٧هـ أو ١٨هـ وقيل سنة ٢٠هـ وله بضع وستون (التقريب ص: ١٢٩، رقم: ٧٧٩).

(٩) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي، أبو اليقظان - مولى بني مخزوم - صحابي جليل - من السابقين الأولين - بدري، قتل مع علي في صفين سنة ٣٧هـ (التقريب ص: ٤٠٨ رقم: ٤٨٣٦).

(١٠) المفاضلة بين الصحابة لابن حزم ص: ٢٦٤.

الطبقة الرابعة:

وهي طبقة من شهد مع النبي ﷺ بعض المشاهد، إلى بيعة الرضوان، وهم أهل العقبة ثم أهل بدر ثم أهل المشاهد، مشهداً مشهداً، وأهل كل مشهد أفضل من أهل المشهد الذي بعده حتى يبلغ الأمر إلى الحديبية.

قال ابن حزم: فكل من تقدّم ذكره من المهاجرين والأنصار - رضي الله عنهم - إلى تمام بيعة الرضوان. فإنّا نقطع على غيب قلوبهم، وأنهم كلهم مؤمنون صالحون، ماتوا كلهم على الإيمان والهدى والبر، كلهم من أهل الجنة، لا يلج أحد منهم النار البتة لقول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝١٢﴾[1]، وقول الله تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝١٨﴾[2].

قال: فمن أخبر الله عنهم بذلك فلا يحلّ لأحد أن يتوقّف في أمرهم ولا الشك فيهم البتة ولقوله ﷺ: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»[3]، ولإخباره ﷺ: «أنه لا يدخل النار أحد شهد بدراً»[4].

- الطبقة الخامسة:

وهم الذين أسلموا قبل الفتح. وذلك لقول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[5].

---

(١) سورة الواقعة، الآيات: ١٠ - ١٢.

(٢) سورة الفتح، آية: ١٨.

(٣) أخرجه مسلم - كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل أصحاب الشجرة ١٩٤٢/٤ حديث رقم: ١٦٣.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المغازي - باب فضل من شهد بدراً - حديث رقم: ٣٩٨٣، وانظر فتح الباري ٣٠٤/٧.

(٥) سورة الحديد، آية: ١٠.

قال ابن حزم: فصحّ بالضرورة أن كل من أنفق من قبل الفتح وقاتل فهم مقطوع على غيبهم لتفضيل الله تعالى إياهم، والله تعالى لا يفضّل إلا مؤمناً فاضلاً.

ـ الطبقة السادسة:

وهي طبقة الذين أسلموا بعد الفتح. قال ابن حزم: ثم نقطع على أن كل من صحب رسول الله ﷺ بنية صادقة ولو ساعة فإنه من أهل الجنة لا يدخل النار لتعذيب إلا أنهم لا يلحقون بمن أسلم قبل الفتح[1].

ب ـ طبقات الصحابة عند ابن عبدالبر:

الحافظ ابن عبدالبر هو الآخر لم يصنّف الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ في طبقات كما فعل بعض العلماء، لكنه ذكر من لهم مزية فضل عن غيرهم، وأنه ليس كل من رأى النبي ﷺ وآمن به، في درجة واحدة.

فعند ذكره لقول الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾[2].

قال ابن عبدالبر: تلك هي صفة من بادر إلى تصديقه ﷺ والإيمان به وآزره ونصره ولصق به، وليس كذلك جميع من رآه ولا جميع من آمن به... والله قد فضل بعض النبيين على بعض وكذلك سائر المرسلين[3].

ثم أورد ـ رحمه الله ـ من لهم مزايا خاصة عن غيرهم دون تصنيفهم في طبقات محددّة من ذلك: قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[4].

---
(١) المفاضلة بين الصحابة ص: ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ـ ٢٦٧.
(٢) سورة الفتح، آية: ٢٩.
(٣) الاستيعاب ١/٢.
(٤) سورة التوبة، آية: ١٠٠.

قيل: هم الذين صلّوا للقبلتين وقيل هم الذين بايعوا بيعة الرضوان.

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[1]. قال ابن عبدالبر: ومن رضي الله عنه، لا يسخط عليه أبداً إن شاء الله[2]. وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟﴾[3].

قال ابن عبدالبر: ومحال أن يستوي من قاتله ﷺ مع من قاتل معه... ولكل طبقة منهم منزلة معروفة وحال موصوفة[4].

ويبدو لي من خلال الترتيب الذي اتبعه ابن عبدالبر: في ذكر مزايا الصحابة وتفاضلهم أنه يصنّفهم إلى ثلاث طبقات.

الطبقة الأولى:

وهم كبار الصحابة كالعشرة المبشرين بالجنة، ومن في طبقتهم من المهاجرين الأولين والأنصار، الذين صلّوا إلى القبلتين وشهدوا بدراً مع رسول الله ﷺ.

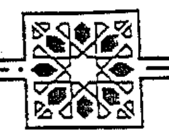
الطبقة الثانية:

طبقة أوساط الصحابة الذين أسلموا قبل الفتح وشهدوا مع رسول الله ﷺ بعض المشاهد.

الطبقة الثالثة:

طبقة صغار الصحابة والذين تأخر إسلامهم، وأبناء الصحابة الذين رأوه ﷺ في حجّة الوداع، ومن كان في طبقتهم.

---
(١) سورة الفتح، آية: ١٨.
(٢) الاستيعاب ٣/١.
(٣) سورة الحديد، آية: ١٠.
(٤) الاستيعاب ٨/١.



المبحث الثاني:
عدالة الرواة عند محدّثي الأندلس

قبل التطرّق إلى آراء محدّثي الأندلس في مسألة عدالة الرواة ومناقشتها، نورد فيما يلي تعريف العدالة لغة وفي اصطلاح المحدّثين.

العدالة في اللغة:

العدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضدّ الجور. وفي أسماء الله تعالى: «العدل» هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم.

والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه.

وعدّل الرجل: أي زكاه.

والعَدَلة والعُدلة: هم المزكّون[1].

العدالة في الاصطلاح:

العدالة في اصطلاح العلماء هي: ملكة تحمل صاحبها على التقوى

(١) انظر في ذلك لسان العرب لابن منظور ١١/٤٣٠، ٤٣١ (دار صادر ـ بيروت) والقاموس المحيط للفيروزآبادي ١٣/٤ (مؤسسة الحلبي القاهرة) ـ ومختار الصحاح ص: ٤١٧.

واجتناب أسباب الفسق وخوارم المروءة[1]، قال الخطيب البغدادي: «الواجب أن يقال في جميع صفات العدالة أنها إتباع أوامر الله تعالى، والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه»[2]، وقال النووي: «العدل أن يكون مسلماً، بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة»[3].

ويرى الحاكم: أن أصل عدالة المحدّث أن يكون مسلماً لا يدعو إلى بدعة ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته[4].

بعد أن عرفنا أقوال بعض الأئمة في معنى العدالة، فما هي العدالة عند محدّثي الأندلس؟ وما هو العدد الذي يقع به التعديل عندهم؟

١ ـ العدالة عند القاضي أبي الوليد الباجي:

يرى أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ أن العدل هو من عرف بأداء الفرائض وامتثال ما أمر به واجتناب ما نهي عنه مما يثلم الدين أو المروءة. فمن كانت هذه حالة فهو عدل[5].

وأما عدد الذين يقع بهم التعديل للراوي، فيقول الباجي: «فأما عددهم فاختلف أهل العلم فيه، فقال كثير من الفقهاء لا يقبل في تعديل المخبر أقل من اثنين، وقال أكثر أهل العلم يكفي في ذلك الواحد، وهو الصحيح والدليل على ذلك أن هذا خبر عدل فوجب أن يعمل به كإخباره عن أقوال

(١) المروءة: هي كمال الرجولة، وقيل: المروءة أن لا تفعل في السر أمراً وأنت تستحي أن تفعله جهراً. (لسان العرب ١/١٥٥) وقيل هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، وترجع معرفتها إلى العرف، وهو يختلف باختلاف البلدان والأشخاص (حاشية تدريب الراوي ١/٣٠٠، تعليق الأستاذ عبدالوهاب عبداللطيف).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: ٨٠.

(٣) تدريب الراوي ١/٣٠٠.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ٥٣.

(٥) إحكام الفصول ١/٢٨٧.

الرسول ﷺ وأفعاله[1]. وأوضح ذلك بقوله: «إن التعديل يقرّ بقول الواحد - «فلان ثقة» - ولا يحتاج إذا كان من أهل العلم أن يبيّن معنى العدالة عنده»[2]. ويكفي في ذلك قول المزكي: فلان عدل رضي إذا كان ممن يعرف التعديل والتجريح، وهو الصحيح[3].

٢ ـ العدالة عند الإمام ابن حزم:

عرّف ابن حزم - رحمه الله - العدالة بأنها «القيام بالفرائض واجتناب المحارم والضبط للرواية. ويحكم بعد ذلك بأن من ثبتت عدالته فهو على الورع والصدق لا على الفسق والتهمة وسوء الظن المحرّم حتى يصحّ خلاف ذلك»[4].

٣ ـ بما تعرف عدالة الرواة عند ابن عبدالبرّ:

لابن عبدالبر رأي متميّز في هذه المسألة خالفه فيه كثير من العلماء. وهو أن «كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى تتبيّن جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه، لقوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين[5]، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين**»»[6].

(١) المرجع السابق ١/٢٩٧.
(٢) الإشارة ص: ٤٣، وإحكام الفصول ١/٣٠٠.
(٣) إحكام الفصول ١/٣٠٠.
(٤) الإحكام في أصول الأحكام ١/١٢٩ - ١٣١.
(٥) الغالين: أي المتجاوزين الحد - انتحال: أي ادعاء.
(٦) انظر: التمهيد ١/٢٨ و ٥٩ - الكامل في الضعفاء لابن عدي ١/١٤٦ (دار الفكر ط٣ - بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٨) - الضعفاء للعقيلي ١/٩، ١٠ (دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤). الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٣٦ - زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٥/٣٠٥ (المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت ١٣٨٥هـ/١٩٦٥) - شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ص: ٥ و ١٧ تدريب الراوي ١/٣٠٢.

وقد أثار استدلال الحافظ ابن عبدالبر بهذا الحديث على مذهبه، ردوداً من قبل العلماء بين معارض ومؤيد له، نورد أهمها في ما يلي:

أ ـ المعارضون لمذهب ابن عبدالبر:

- قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله -: «في صحّة الحديث الذي استدل به ابن عبدالبر، نظر قوي، والأغلب عدم صحته، ولو صحّ لكان ما ذهب إليه قوياً»[1].

- ويرى الإمام السخاوي: أنما يصحّ الاستدلال به لو كان خبراً، ولا يصحّ حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة[2].

- وممن لم يوافق على هذا المذهب الإمام ابن الصلاح الذي قال: «وتوسّع ابن عبدالبر فيه، فقال: كل حامل علم معروف العناية به محمول أبداً على العدالة حتى يتبيّن جرحه، وقوله هذا غير مرضي»[3].

ب ـ المؤيدون لمذهب ابن عبدالبر:

وإذا كان رأي ابن عبدالبر في عدالة الرواة، أثار اعتراض وتحفّظ بعد العلماء، فإنه في المقابل، وجد من الأئمة من استحسنه وارتضاه ودافع عليه، ومنهم على سبيل المثال:

- الإمام العلائي[4]: فقد ذكر السخاوي[5]، أن الإمام العلائي قال في الحديث أنه حسن غريب.

(١) انظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير ص: ٧١.
(٢) فتح المغيث للسخاوي ١/٢٩٨ (دار الكتب العلمية ط١ - بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣).
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص: ٥٠، وتدريب الراوي ١/٣٠٢.
(٤) هو الحافظ الفقيه صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الشافعي، ولد سنة ٦٩٤هـ، ألّف في الحديث وغيره مصنّفات جليلة - توفي - رحمه الله - سنة ٧٦١هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٣٢ رقم: ١١٦٠).
(٥) انظر فتح المغيث ١/٢٩٧.

- وذكر الخطيب[1]، أن مهنأ بن يحيى[2]، قال: سألت أحمد بن حنبل عن حديث معان بن رفاعة[3]، عن إبراهيم بن عبدالرحمٰن العذري، وقلت لأحمد: كأنه كلام موضوع.

قال: لا، هو صحيح، فقلت له ممن أنت سمعته؟ قال: من غير واحد، قلت: من هم؟ قال: حدّثني به مسكين[4]، إلا أنه يقول: عن معان عن القاسم بن عبدالرحمٰن[5]. قال أحمد بن حنبل: معان بن رفاعة لا بأس به.

- وممن سبق ابن عبدالبر في الاستدلال بالحديث السابق على العدالة: إسماعيل بن إسحاق القاضي[6].

---

(١) انظر: كتاب شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ص: ١٧ (طبقة لاهور - باكستان ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤).

(٢) مهنأ بن يحيى الشامي صاحب الإمام أحمد، قال الدارقطني: ثقة نبيل، وقال الأزدي: منكر الحديث (ميزان الاعتدال ١٩٧/٤ رقم: ٨٨٣٥).

(٣) معان بن رفاعة الدمشقي، وثقة ابن المديني، وقال الجوزجاني: ليس بحجة، ولیّنه يحيى بن معين - مات بعد ١٥٠هـ (التقريب ص: ٥٣٧ رقم: ٦٧٤٧) و(ميزان الاعتدال ٤/ ١٣٤ رقم: ٨٦١٩).

(٤) مسكين بن بكير الحراني - صدوق مشهور - صاحب حديث مات سنة ١٩٨هـ (ميزان الاعتدال ١٥١/٤ رقم: ٨٤٧٩) (وتقريب التهذيب ص: ٥٢٩ رقم: ٦٦١٥).

(٥) القاسم بن عبدالرحمٰن - أبو عبدالرحمٰن الدمشقي مولي بني أمية، قيل لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة، وقيل روى عن علي وابن مسعود، وتميم الداري وغيرهم - وثقه العجلي وابن معين والترمذي، وقال يعقوب بن شيبة: منهم من يضعّفه. مات سنة ١١٢هـ (ميزان الاعتدال ٣٧٣/٣ رقم: ٦٨١٧) و(تقريب التهذيب ص: ٤٥٠ رقم: ٥٤٧٠).

(٦) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد (القاضي) أصله من البصرة واستوطن بغداد سمع من القعنبي وعلي بن المديني وغيرهم وعنه عبدالله ابن الإمام أحمد وأبو القاسم البغوي، كان ثقة عالماً متفنناً، فقيهاً على مذهب مالك - ولد سنة ٢٠٠هـ وتوفي سنة ٢٨٢هـ (الديباج المذهب لابن فرحون ص: ٩٢ - ٩٥).

فقد روى الخطيب بسنده[1]، أن محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة قال: رأيت رجلاً قدّم رجلاً إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، فأدّعى عليه دعوة، فسأل المدعى عليه فأنكر، فقال للمدعي: ألك بينة؟ قال: نعم، فلان وفلان، قال: أما فلان فمن شهودي، وأما فلان: فليس من شهودي. قال: فيعرفه القاضي؟ قال: نعم، قال: بماذا؟ قال: أعرفه بكتب الحديث، قال: كيف تعرفه في كتب الحديث؟ قال: ما علمت إلا خيراً، قال: فإن النبي ﷺ قال: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله**»، ومن عدّله رسول الله ﷺ أولى ممن عدلته أنت، قال: فقم فهاته فقد قبلت شهادته.

وممن ارتضى رأي ابن عبدالبر أيضاً: الإمام النووي[2] - رحمه الله - الذي علّق على الحديث بقوله: «وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وإن الله تعالى يوفّق له في كل عصر خلفاً من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد، وهذا من أعلام النبوة، ولا يضرّ مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئاً من العلم فإن الحديث: إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف شيئاً منه»[3].

- وقال الإمام الذهبي[4]: أن ما ذهب إليه ابن عبدالبر هو حق «ولا يدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر

---

(١) انظر كتاب شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ص: ١٧.

(٢) النووي الإمام الحافظ محيي الدين أبو بكر زكريا بن يحيى بن شرف بن مري الخزامي الحوراني الشافعي. ولد سنة ٦٣١هـ - صنّف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها كشرح صحيح مسلم والأذكار. مات سنة ٦٧٦هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥١٣ رقم: ١١٢٨).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي ١٧/١ (دار الكتب العلمية - بيروت).

(٤) هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي ولد سنة ٦٧٣هـ له تصانيف ثمينة منها تاريخ الإسلام - وسير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال والكاشف وغيرها. توفي - رحمه الله - سنة ٧٤٨هـ (طبقات الحفاظ ص: ٥٢١ رقم: ١١٤٤).

بين الحفّاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره، فما وجدوا فيه تبيّناً ولا اتفق لهم علم بأن أحداً وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ (ابن عبدالبر)، وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح»[1].

الخلاصة:

يبدو جلياً من خلال العرض الذي قدمناه، أن كثيراً من العلماء وافقوا على ما ذهب إليه ابن عبدالبر في إثبات العدالة لمن عرف بحمل العلم والعناية به حتى يتبيّن جرحه، منهم: الإمام النووي والإمام الذهبي والإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي وغيرهم.

والراجح عندي أن الحديث الذي استدل به الحافظ ابن عبدالبر، يتقوى بتعدد طرقه، قال السخاوي: «فإن عندي من غير مرسل إبراهيم العذري، عن أسامة بن زيد، وجابر بن سمرة[2]، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وعلي، ومعاذ، وأبي أمامة، وأبي هريرة رضي الله عنهم»[3].

ـ ومن شواهده ما جاء بسند جيد[4]، أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى رضي الله عنهما: «المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلوداً في حدّ، أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظنيناً[5] في ولاء أو نسب».

ومن خلال هذا العرض لأقوال العلماء فيما ذهب إليه واستدل به

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/٣٠٠.

(٢) جابر بن سمرة بن جنادة، السّوائي ـ صحابي ابن صحابي نزل الكوفة ومات بها بعد سنة ٧٠هـ (تقريب التهذيب ص: ١٣٦ رقم: ٨٦٧).

(٣) فتح المغيث ١/٢٩٧، ٢٩٨.

(٤) فتح المغيث للسخاوي ١/٣٠١.

(٥) الظنين: المتّهم (انظر: مختار الصحاح ص: ٤٠٦).

الحافظ ابن عبدالبر في إثبات العدالة للرواة، يتضح أنه لا خلاف جوهري بين رأي ابن عبدالبر ورأي غيره من العلماء، والتباين ينحصر في الطريقة العملية لإثبات العدالة، والله أعلم.

وقد ذهب ابن عبدالبر في كتابه التمهيد إلى تعديل: «كل حامل علم معروف العناية به حتى تتبيّن جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه» من ذلك:

١ ـ عبدالله بن الفضل[1]: قال عنه ابن عبر البر: مشهور بالرواية ثقة[2].

وفي المقابل نرى ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ توقف في أحاديث من لا يعرف بحمل العلم ولم يشتهر بالرواية من ذلك.

١ ـ نبهان مولى أم سلمة[3]: قال عنه غير معروف بحمل العلم[4].

٢ ـ نعيم بن ربيعة[5]، ومسلم بن يسار[6]: قال عنهما: غير معروفين بحمل العلم[7].

(١) هو عبدالله بن الفضل بن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم مشهور بالرواية ثقة، روى عنه مالك وزياد بن سعد وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وأبو أويس (التقريب ص: ٣١٧ رقم: ٣٥٣٣).

(٢) التمهيد ١٩/٧٢.

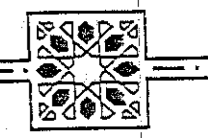
(٣) نبهان المخزومي مولاهم أبو يحيى المدني، مكاتب أم سلمة مقبول من الثالثة (التقريب ص: ٥٥٩ رقم: ٧٠٩٢).

(٤) انظر التمهيد ١٦/٢٣٦، ٢٣٧.

(٥) نعيم بن ربيعة الأزدي مقبول من الثانية (التقريب ص: ٥٦٥ رقم: ٧١٦٩) وقال الذهبي: مجهول (ميزان الاعتدال ٤/٢٧٠ رقم: ٩١٠٤).

(٦) مسلم بن يسار الجهني. قال ابن حجر: مقبول. (التقريب ص: ٥٣١ رقم: ٦٦٥٤) وقال الذهبي: تفرّد عنه عبدالحميد بن عبدالرحمٰن بن زيد بن الخطاب. (ميزان الاعتدال ٤/١٠٨ رقم: ٨٥١٤).

(٧) انظر التمهيد ٦/٦.



المبحث الثالث: الجهالة بالراوي

اختلفت مذاهب محدّثي الأندلس في تحديد الجهالة وأنواعها وبما ترفع، منهم من قسمها إلى قسمين:

جهالة العين وجهالة الحال.

ومنهم من جعلها ثلاثة أقسام:

جهالة العين - وجهالة الحال - وجهالة الصفات الظاهرة دون الباطنة وهو (المستور).

وفي هذا المبحث نتعرّف على ما ذهب إليه كل فريق مع التدليل بالأمثلة التطبيقية على ذلك:

أ - الجهالة عند الإمام ابن حزم الظاهري - رحمه الله -:

من خلال تتبعي لمنهج الإمام ابن حزم في إثبات الجهالة للرواة، تبيّن لي أن الجهالة عنده تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مجهول العين.

القسم الثاني: مجهول الحال.

القسم الثالث: المستور.

القسم الأول:

مجهولو العين:

الملاحظ عن الإمام ابن حزم أنه يطلق الجهالة على الراوي لمجرّد عدم معرفته إياه وقد انتقده العلماء في ذلك. ويستعمل ابن حزم للتدليل على أن الراوي مجهول العين عبارات منها:

مجهول أو مجهول لا يدرى من هو، وفي ما يلي نماذج من ذلك:

١ - محمد بن يحيى الكناني قال عنه: مجهول[١].

٢ - الوليد بن رباح قال عنه: مجهول[٢].

٣ - الحارث بن عمرو قال عنه: مجهول لا يدرى من هو[٣].

٤ - أبو هريرة المدني: قال فيه: لا يدري أحد من هو[٤].

٥ - أبو عتبة: قال عنه: مجهول لا يدرى من هو[٥].

٦ - نافع بن عجير، وأبوه عجير، قال عنهما: مجهولان[٦].

٧ - زينب بنت كعب بن عجزة: مجهولة لا تعرف، ولا روى عنها أحد غير سعد بن إسحاق وهو غير مشهور العدالة[٧].

فكل من وصفه ابن حزم - رحمه الله - بإحدى الألفاظ السابقة، فهو عنده مجهول العين.

---

(١) المحلى ٩٨/١، وهو محمد بن يحيى أبو غسان الكناني روى له البخاري وقال السلماني: حديثه منكر (ميزان الاعتدال ٦٢/٤، رقم: ٨٣٠٠).
(٢) الإحكام ٦٠٧/٥.
(٣) المحلى ٦٢/١.
(٤) المحلى ١٤٨/١٠.
(٥) المرجع السابق ١٦٢/١٠.
(٦) المرجع السابق ١٤٩/١٠.
(٧) المحلى ١٠٨/١٠.

وبالنظر في أقوال العلماء عن الرواة الذين جهّلهم ابن حزم يتبيّن أنه يوافقهم في بعض الأحيان ويخالفهم في كثير منها، مثال ذلك.

١ ـ محمد بن يحيى الكناني جهّله ابن حزم وقال فيه ابن حجر: ثقة[١]، وقال الذهبي: روى له البخاري، وقال السليماني: حديثه منكر[٢].

٢ ـ الوليد بن رباح جهّله ابن حزم وقال فيه: ابن حجر صدوق[٣].

٣ ـ أبو عتبة: شيخ لمسعر: قال ابن حزم مجهول وكذلك قال ابن حجر[٤]، وقال الذهبي: فيه جهالة[٥].

هذا وقد أطلق ابن حزم ـ رحمه الله ـ لفظة الجهالة عن بعض الصحابة لعدم معرفته لهم من ذلك:

١ ـ نافع بن عُجير: قال عنه مجهول كما تقدّم، قال ابن حجر: قيل: له صحبة وذكره ابن حبان وغيره في التابعين[٦]، وكذلك عجير والد نافع: جهله ابن حزم وقال عنه ابن حجر: صحابي من مشايخ قريش وكان ممن بعثه عمر لتجديد أعلام الحرم[٧].

٢ ـ عبدالله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبدالله بن أبي صغير قال عنه: مجهول[٨]، وهو صحابي مسح رسول الله ﷺ وجهه ورأسه زمن الفتح ودعا له، ولد قبل الهجرة وقيل بعدها. قال الذهبي: له صحبة إن شاء الله[٩]،

---

(١) انظر تقريب التهذيب ص: ٥١٣ رقم: ٦٣٩٠.

(٢) ميزان الاعتدال ٦٢/٤ رقم: ٨٣٠٠.

(٣) تقريب التهذيب ص: ٥٨١ رقم: ٧٤٢٢.

(٤) المرجع السابق، ص: ٦٥٧ رقم: ٨٢٣٦.

(٥) ميزان الاعتدال ٥٤٩/٤ رقم: ١٠٤٠٠.

(٦) تقريب التهذيب ص: ٥٥٨ رقم: ٧٠٧٩.

(٧) المرجع السابق، ص: ٣٨٨ رقم: ٤٥٣٦.

(٨) المحلى ٢١/٦.

(٩) الكاشف ٧٦/٢.

وقال الخزرجي: صحابي صغير[١]. وعده ابن عبدالبر في الصحابة[٢].

ومن أكبر هفوات ابن حزم ـ رحمه الله ـ تجهيله للإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ قال الذهبي: عن تجهيل ابن حزم للإمام الترمذي «فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له»[٣].

القسم الثاني: مجهولو الحال:

وهم الرواة الذين عرفت أعيانهم، ولم تعرف صفاتهم الظاهرة والباطنة. وهؤلاء يصفهم ابن حزم ـ رحمه الله ـ بأوصاف متعدّدة منها: غير مشهور الحال غير معروف. مجهول الحال، وغيرها، مثال ذلك:

١ ـ امرأة أبي إسحاق[٤]: مجهولة الحال لم يرو عنها غير زوجها وولدها يونس.

٢ ـ سعيد بن إسحاق[٥]: قال عنه: غير مشهور الحال[٦].

٣ ـ عبدالرحمٰن بن عبّاد: قال عنه: غير معروف[٧].

٤ ـ سالم بن غيلان التجيبي: قال عنه: مجهول لم يعدّل[٨].

٥ ـ أبو فروة مسلم بن سالم الجهني ـ قال عنه: ليس بالمعروف[٩].

---

(١) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي ٤٤/٢.

(٢) الاستيعاب ٢٧١/٢.

(٣) انظر ميزان الاعتدال ٦٧٨/٣ رقم: ٨٠٣٥.

(٤) المحلى ٥٤٩/٧.

(٥) قال الذهبي: مجهول (ميزان الاعتدال ١٢٦/٢ رقم: ٣١٣٨).

(٦) المحلى ٢٧٣/٣.

(٧) جمهرة أنساب العرب ص: ٨٠.

(٨) المحلى ٢٢٢/١٢. قال الدارقطني: متروك، وقال أبو داود والنسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات. (ميزان الاعتدال ١١٣/٢).

(٩) المحلى ١٤٨/١٠. قال الذهبي: مسلم بن سالم النهدي الكوفي المعروف بالجهني لأنه نزل فيهم. يروي عن عبدالله بن عكيم، وابن أبي ليلى، وعنه ابن عيينة وعدة، وثقه ابن معين (ميزان الاعتدال ١٠٤/٤ رقم: ٨٤٨٩) وقال ابن حجر: صدوق. (تقريب التهذيب ص: ٥٢٩ رقم: ٦٦٢٧).

ولم يفصح ابن حزم ـ رحمه الله ـ عن الشروط التي يعتبرها في الحكم بجهالة حال الراوي. إلا أن العبارات التي استعملها في حقهم توحي بأنهم غير مجهولي العين عنده. لكن أوصافهم الظاهرة والباطنة لم تظهر له، فحكم بجهالة حالهم.

القسم الثالث: المستورون:

وهم الذين عرفت صفتهم الظاهرة دون الباطنة، مثال ذلك.

١ ـ زكريا بن إبراهيم: قال فيه: لا نعرفه بعدل ولا جرحة[١].

٢ ـ سعد بن إسحاق: قال عنه: غير مشهور بالعدالة[٢].

٣ ـ عبدالله بن رباح القرشي: قال عنه: غير مشهور بالعدالة[٣].

هؤلاء وأمثالهم ممّن لم تظهر له صفتهم الباطنة جرحاً أو تعديلاً هم المستورون عند ابن حزم.

وبالاستقراء تبيّن أن أغلب المستورين عند ابن حزم هم من الثقات عند العلماء.

ب ـ الجهالة بالراوي عند ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ:

من خلال تتبعي لمنهج الحافظ ابن عبدالبر في إثبات أو رفع الجهالة عن الرواة، تبين لي، أن الجهالة عنده تنقسم إلى قسمين:

أولاً: مجهول العين.

ثانياً: مجهول الحال أو المستور.

---

(١) المحلى ٧/٤٢١.

(٢) المرجع السابق ١٠/١٠٨: قال ابن حجر: سعد بن إسحاق بن كعب المدني: ثقة (تقريب التهذيب ص: ٢٣٠ رقم: ٢٢٢٩).

(٣) المحلى ٨/٢٠٨، وقال عنه ابن حجر: ثقة (تقريب التهذيب ص: ٣٠٢ رقم: ٣٣٠٧).

وعلى هذا التقسيم الثنائي سار الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله[١] ـ ويرى كثير من العلماء[٢]، أن الجهالة تنقسم إلى ثلاثة أقسام مثل ما ذهب إليه ابن حزم ـ رحمه الله ـ.

١ ـ مجهول العين عن ابن عبدالبر:

قال ابن عبدالبر: إن طائفة من أهل الحديث يذهبون إلى أن المحدّث إذا لم يرو عنه رجلان فصاعداً فهو مجهول[٣].

قال الخطيب البغدادي: المجهول عند أصحاب الحديث من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا أن من جهة راو واحد. وأقل ما ترفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم[٤].

رفع جهالة العين عند ابن عبدالبر:

بعد المتابعة الدقيقة والاستقراء تبيّن لي أن رفع الجهالة عند ابن البر، على ثلاثة أوجه:

أ ـ يرى ابن عبدالبر أن الراوي تُرفع عنه جهالة العين إذا روى عنه ثلاثة من المشهورين بالعلم، صرّح بذلك في كتابه الاستذكار، عند شرحه لمسألة ترك الوضوء مما مسته النار، قال: «زعم بعضهم أن عبدالرحمٰن بن يزيد الأنصاري[٥]... مجهول، وقد روى عنه رجال كبار: موسى بن

---

(١) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص: ٥٠.

(٢) انظر تدريب الراوي ١/٣١٦ ـ ٣١٧، والباعث الحثيث ص: ٧٤.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٢/١٨٢.

(٤) الكفاية في علم الرواية ص: ٨٨.

(٥) عبدالرحمٰن بن يزيد بن حارثة الأنصاري، أبو محمد المدني ـ أخو عاصم بن عمر لأمه، يقال ولد في حياة النبي ﷺ ـ وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، مات سنة ٩٣هـ (التقريب ص: ٣٥٣ رقم: ٤٠٤٢).

عقبة[١]، وبكير بن الأشج[٢]، وعمرو بن يحيى[٣]، وأسامة بن زيد الليثي[٤]، وقد روى عنه ثلاثة، وقيل: رجلان، فليس بمجهول»[٥].

أمثلة عن مجهولي العين عند ابن عبدالبر:

١ ـ ابن عبدالله بن مغفّل: قال عنه: غير معروف بحمل العلم مجهول[٦]. لم يرو عنه غير أبي نعامة الحنفي (قيس بن عباية)[٧].

٢ ـ أبو عمير بن أنس: قال عنه: يقال أنه ابن أنس بن مالك واسمه عبدالله، ولم يرو عنه غير أبي بشر[٨]، ومن كان هكذا فهو مجهول لا يحتجّ به[٩].

٣ ـ سعيد بن سلمة: لم يرو عنه ـ فيما علمت إلا صفوان بن سليم، ومن كانت هذه حاله فهو مجهول[١٠].

---

(١) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير ـ ثقة فقيه إمام في المغازي مات سنة ١٤١هـ (التقريب ص: ٥٥٢ رقم: ٦٩٩٢).

(٢) بكير بن عبدالله بن الأشج، مولى بني مخزوم، أبو عبدالله، أو أبو يوسف، المدني ـ نزيل مصر ثقة مات سنة ١٢٠هـ (تقريب التهذيب ص: ١٢٨ رقم: ٧٦٠).

(٣) عمرو بن يحيى بن عمارة المازني الأنصاري مدني ثقة روى عنه مالك وشعبة وخلق مات سنة ١٤٠هـ (التمهيد ٢٠/١١٣).

(٤) أسامة بن زيد الليثي مولاهم ـ أبو زيد المدني ـ صدوق ـ يهم مات سنة ١٥٣هـ (التقريب ص: ٩٨ رقم: ٣١٧) و(ميزان الاعتدال ١/١٧٤ رقم: ٧٠٦).

(٥) الاستذكار ١/٢٢٨.

(٦) التمهيد ٢٠/٢٠٦ ـ ٢١٥ وابن عبدالله بن مغفل اسمه يزيد (ميزان الاعتدال ٤/٥٩٣ رقم: ١٠٨٠٦).

(٧) قيس بن عباية ـ صدوق تكلم فيه بلا حجة مات بعد سنة ١١٠هـ (ميزان الاعتدال ٣/٣٩٧ رقم: ٦٩١٧) و(تقريب التهذيب ص: ٤٥٧ رقم: ٥٥٨٣).

(٨) أبو بشر: جعفر بن أبي وحشية الواسطي ثقة مات سنة ١٠٥هـ (التقريب ص: ١٣٩ رقم: ٩٣٠).

(٩) التمهيد ١٤/٣٦٠.

(١٠) المرجع السابق ١٦/٢١٧.

وقد تكون جهالة الراوي بتعدد نعوته فيذكر بأسماء مختلفة فيحصل الجهل به، من ذلك:

ـ عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة، قال ابن عبدالبر: مجهول، قوم يقولون فيه عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة، وقوم يقولون المغيرة بن عبدالله بن أبي بردة[١].

ب ـ ويرى ابن عبدالبر أن الجهالة ترفع عن الراوي برواية اثنان عنه إذا كان أحدهما إماماً. وأما إذا كان هذا الإمام لا يروى إلا عن ثقة، فإن روايته عنه بمثابة التعديل له. مثال ذلك:

أبو ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن سهل[٢]: قال ابن عبدالبر: لا معنى للقول بأنه مجهول لم يرو عنه غير مالك بن أنس، وليس كما قال، وليس بمجهول وقد روى عنه محمد ابن إسحاق ومالك، وحديثه متصل إن شاء الله صحيح[٣].

جـ ـ ويرى ابن عبدالبر، أن الجهالة ترفع عن من لم يرو عنه إلا رجل واحد، إذا كان مشهوراً في غير حمل العلم.

قال ابن الصلاح[٤]: بلغني عن أبي عمر بن عبدالبر الأندلسي وجادة قال: كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول، إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينار[٥]، بالزهد،

---

(١) التمهيد ٢٣/٤٢٩.

(٢) أبو ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن سهل الأنصاري المدني ـ يقال اسمه عبدالله ـ ثقة من الرابعة (تقريب التهذيب ص: ٦٦٩ رقم: ٨٣٣٠).

(٣) التمهيد ص ٢٤/١٥٠، ١٥٢.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص: ١٦٠ ـ ١٦١.

(٥) مالك بن دينار البصري الزاهد، أبو يحيى صدوق عابد ـ مات سنة ١٣٠هـ أو نحوها. (تقريب التهذيب ص: ٥١٧ رقم: ٦٤٣٥).

وعمرو بن معديكرب[1]، بالنجدة .

٢ - مجهول الحال أو المستور عند ابن عبدالبر:

وهو من عُرفت عينه، ولم يشتهر بحمل العلم، ولم يتكلم فيه العلماء جرحاً ولا تعديلاً، فمن كانت هذه حاله، يقول فيه ابن عبدالبر: غير مشهور بنقل العلم، أو ليس بالمشهور، ولم يقل فيه أنه مجهول، لأن الوصف بالجهالة إذا أطلقه فيعني به جهالة العين.

والأمثلة على هذا النوع كثيرة، نذكر منها:

١ - خارجة بن زيد[2]: قال عنه غير مشهور بنقل العلم[3].

٢ - عبدالملك بن جابر[4]: ليس بالمشهور بالنقل[5].

٣ - عبيدالله بن أبي مرثد: ليس بالمشهور[6].

٤ - محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة[7]: ليس بالمشهور[8].

---

(١) عمرو بن معديكرب بن عبدالله بن عمرو بن عاصم بن زيد الأصغر - الشاعر الفارس المشهور يكنى: أبا ثور (الإصابة ١٨/٣ رقم: ٥٩٧٠) و(التاريخ الكبير للبخاري ٣١٢/٦ رقم: ٢٤٩٦).

(٢) خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري ثقة فقيه مات سنة ١٠٠هـ (التقريب ص: ١٨٦ رقم: ١٦٠٩).

(٣) التمهيد ١١٦/٢٣.

(٤) عبدالملك بن جابر بن عتيك الأنصاري المدني: ثقة من الرابعة (التقريب ص: ٣٦٢ رقم: ٤١٦٩).

(٥) التمهيد ٢٢٤/١٧.

(٦) المرجع السابق ٢٥١/٢٤.

(٧) محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري أبو عبدالرحمن المدني - ثقة. مات سنة تسع وثلاثين ومائة (التقريب ص: ٤٨٨ رقم: ٦٠٣٠).

(٨) التمهيد ١١٤/١٣.

٥ - معبد بن نباتة[1]: لا يدرى كيف هو[2].

٦ - نُعيم بن ربيعة[3]: ليس معروف بحمل العلم[4].

٧ - عبدالملك بن بديل[5]: شامي ليس بالمشهور بحمل العلم، ولا ممن تعرف له جرحة يجب بها ردّ روايته[6].

بعد هذا العرض لمنهج ابن عبدالبر في مسألة الجهالة، نستخلص ما يلي:

١ - أن الراوي ترفع عنه الجهالة إذا روى عنه ثلاثة من المعروفين بالعلم. فصاعداً، وأن ذلك لا يثبت له العدالة.

٢ - أن من روى عنه اثنان إذا كان أحدهما إماماً، ترفع عنه الجهالة. وإذا كان هذا الإمام لا يروي إلا عن ثقة. فإن روايته عنه تعتبر تزكية له.

٣ - ترفع الجهالة عن من لم يرو عنه إلا واحد، إذا كان مشهوراً في غير حمل العلم كالزهد والنجدة.

٤ - مجهول الحال أو المستور الذي عُرفت عينه ولم يذكره أحداً بجرح ولا تعديل، فإن ابن عبدالبر يتوقف في حديثه، ولا يذكره إلا على سبيل المتابعة والشواهد.

جـ - الجهالة بالراوي عند القاضي أبي الوليد الباجي - رحمه الله:

يرى الباجي أن الجهالة المؤثّرة في قبول الرواية هي: أن لا يُعلم حال

---

(١) معبد بن نباتة: ذكره ابن حجر في الإصابة (الإصابة ٤٤١/٣ رقم: ٨١٠٩).

(٢) التمهيد ١٧٧/٢١.

(٣) نُعيم بن ربيعة الأزدي مرت ترجمته.

(٤) التمهيد ٦/٦.

(٥) عبدالملك بن بديل: قال الأزدي: متروك الحديث. (ميزان الاعتدال ٦٥٢/٢ رقم: ٥١٩١).

(٦) التمهيد ٥/١٩.

الراوي في عدالته، وإن عُلم اسمه ونسبه، لأن الاعتبار بالعدالة لا بالنسب والاسم.

ولو جُهل اسمه ونسبه وصفته، وعُرفت عينه وعدالته، إما بالإشارة إليه ورؤيته، أو بإضافته إلى صناعة أو أمر يتميّز به، لوجب أن يحتج بخبره إذا علمت فيه شروط العدالة؛ لأن الذي جهل من حاله غير مؤثرة في باب العدالة[1].

مجهول العين عند الباجي:

قال ـ رحمه الله ـ: قد ذهب جمهور أصحاب الحديث إلى أن الراوي إذا روى عنه واحد فقط فإنه مجهول، وإذا روى عنه اثنان فزائد، فهو معلوم قد انتفت عنه الجهالة برواية الاثنين[2].

ثم عقّب على ذلك بقوله: وهذا ليس بصحيح عند المحققين من أصحاب الأصول ـ ويبرر هذا الاعتراض فيقول: لأنه قد تروي الجماعة عن الرجل لا يعرفون حاله، ولا يجيزون شيئاً من أمره، ويحدّثون بما رووه عنه، ولا تخرجه روايتهم عنه عن الجهالة به إذا لم يعرفوا عدالته، وممّا يدل على ذلك أيضاً: أنه قد يُعرف من لم يرو عنه راوٍ: كحمزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير وخبيب بن عدي وعاصم بن أفلح. فلو كانت رواية الاثنين شرطاً في المعرفة لوجب أن يكون هؤلاء مجهولون.

والحقيقة أن أصحاب الحديث يقولون بارتفاع جهالة العين برواية الاثنين فصاعداً عنه، لا بارتفاع جهالة الحال.

قال الخطيب البغدادي: «أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل

(١) إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ١/٢٩٤.

(٢) وهذا بالنسبة لرفع جهالة العين، والذي عليه جمهور الأصوليين أن مجهول الحال مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه، لا تقبل روايته (انظر إرشاد الفحول للشوكاني ص: ٥٣).

اثنان من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما»[1].

قال الباجي: ومما تثبت به الجهالة أيضاً: أن يروى الخبر عن شخص فيسمى باسم يشترك فيه ثقة وضعيف، ولا يعلم هل هو عن الثقة أو عن الضعيف لاشتراكهما فيمن رُوي عنه، ومن رواه عنهما، مثل: أن يروي عن عبدالكريم أحد الرواة، فيحتمل أن يكون عبدالكريم المعلم[2]. وهو ضعيف. أو عبدالكريم الجزري وهو ثقة[3].

قال الباجي: فهذا من باب الجهالة، يوجب التوقف إلى أن يبيّن مَن الراوي للخبر، لجواز أن يكون الراوي للخبر هو الضعيف فلا يجوز الأخذ عنه[4].

القسم الرابع: ضبط الرواة وحفظهم

لقد مر بنا عند الكلام عن الحديث الصحيح، اشتراط الضبط في راويه، إضافة إلى بقية الشروط الأخرى.

ويُعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن وافقهم في رواياتهم، غالباً، ولو من حيث المعنى، فضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم.

وإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة، اختلّ ضبطه، ولم يحتجّ به في حديثه[5].

وعليه ينبغي فيمن تقوم الحجة بروايته أن يكون متيقظاً لما يرويه، غير

(١) الكفاية في علم الرواية ص: ٨٨.

(٢) هو عبدالكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري المعلم ـ ضعيف مات سنة ١٢٦هـ أو ١٢٧هـ (ميزان الاعتدال ٢/٦٤٦ رقم: ١٥٧٢).

(٣) عبدالكريم بن مالك الجزري ـ أبو سعيد مولى بني أمية، وهو الخضرمي (بالخاء) ثقة متقن مات سنة ١٢٧هـ (تقريب التهذيب ص: ٣٦١ رقم: ٤١٥٤).

(٤) إحكام الفصول ١/٢٩٧.

(٥) انظر تدريب الراوي ١/٣٠٤.

مغفّل، حافظاً لروايته إن روى من حفظه. ضابطاً لكتابه، إن روى من كتابه عالماً بمعنى ما يرويه، وبما يحيل المعنى عن المراد، إن روى بالمعنى، حتى يثق المطّلع على روايته، المتتبع لأحواله، بأنه أدى الأمانة كما تحمّلها، لم يغيّر منها شيئاً، وهنا مناط التفاضل بين الرواة الثقات[1].

وقد ذكرنا في بداية الباب بعض أقوال محدّثي الأندلس في صفة من تقبل روايته من الرواة.

قال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: إذا كان الراوي عدلاً حافظاً لما تفقّه فيه. أو ضابطاً له بكتاب. وجب قبول نذارته، فإن كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه، فلم يتفقّه فيما نفر للتفقّه فيه، وإذا لم يتفقّه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته[2].

وقال ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ:

«الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال الراوي الذي يقبل نقله، ويحتجّ بحديثه، ويجعل سنة وحكماً في دين الله، هو أن يكون: حافظاً إن حدّث من حفظه، عالماً بما يحيل المعاني، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتاب، يؤدي الشيء على وجهه، متيقّظاً غير مغفّل، وكلهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه، لأنه أسلم له، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدّث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك، فإنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى حرام»[3].

وهذا المعنى يمكن استخلاصه أيضاً من كلام ابن عبدالبر في عدالة الرواة.

قال ابن عبدالبر: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبين جرحته في نفسه أو في كثرة غلطه[4].

(١) انظر الكفاية في علم الرواية ص: ٣٤.
(٢) الإحكام ١/١٣٨ ـ ١٤٧.
(٣) انظر التمهيد ١/٢٨.
(٤) نفس المرجع السابق.

فالمقصود بالشهرة بحمل العلم والعناية به، أن يكون للراوي مزيد اعتناء بالرواية، لتركن النفس إلى كونه ضبط ما روى، إلا أن تظهر كثرة غلطه.

والرواة بالنسبة إلى الضبط والحفظ والإتقان، على مراتب:

١ ـ تام الضبط.

٢ ـ من خفّ ضبطه.

٣ ـ من كثر غلطه.

قال أبو موسى محمد بن المثنى[1]: سمعت ابن مهدي يقول: الناس ثلاثة:

ـ رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه (أي في الرواية عنه والاحتجاج بحديثه).

ـ وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه.

ـ وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه[2].

وفي ما يلي نتعرّف على طبقات الرواة بالنسبة للضبط والحفظ عند كل من الإمام ابن حزم والحافظ ابن عبدالبر:

أ ـ طبقات الرواة بالنسبة للضبط والحفظ عند ابن حزم:

من خلال تتبّع منهج الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ في التعامل مع مسألة ضبط الرواة وحفظهم تبيّن لي أنه يقسّمهم إلى ثلاثة مراتب:

أولاً: طبقة الحفاظ المتقنين: وهؤلاء تقبل روايتهم مطلقاً.

(١) محمد بن المثنى بن عبيد العنزي ـ أبو موسى ـ البصري ـ المعروف بالزمن ـ ثقة ثبت أخرج له الستة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين (التقريب ص: ٥٠٥ رقم: ٦٢٦٤).
(٢) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١/٣٩٨.

اسم الراوي	عبارة ابن حزم	المصدر
محمد بن سيرين.	ثقة حافظ.	الإحكام ٢/١٣٢.
يزيد بن إبراهيم التستري.	ثقة ثبت.	المحلى ٧/٥٧.

ثانياً: طبقة الذين خفّ ضبطهم وحفظهم: وهؤلاء تقبل رواياتهم لكنهم دون الطبقة الأولى.

اسم الراوي	عبارة ابن حزم	المصدر
بهز بن حكيم.	ليس بالقوى.	المحلى: ١٢/٢٥.
إبراهيم بن طهمان.	ليس بالقوى.	المحلى: ١٢/٢٧٦.
خلف بن خليفة.	ليس بالحافظ.	المحلى: ١٠/١٦٥.
محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى.	سيء الحفظ.	المحلى: ٥/٢٢٣

ثالثاً: طبقة من غلب على حديثه الوهم والخطأ ومن يقبل التلقين: وهؤلاء تردّ رواياتهم.

اسم الراوي	عبارة ابن حزم	المصدر
عبدالله بن رجاء الغداني.	كثير التصحيف والغلط.	المحلى ٣/١٣٦.
النعمان بن راشد.	ضعيف كثير الغلط.	المحلى ٦/١٢١.
سماك بن حرب.	يقبل التلقين.	المحلى ١/١٧٥و١٢/٣٠٨.

ب ـ طبقات الرواة بالنسبة للضبط والحفظ عند ابن عبدالبرّ:

من خلال تتبّع منهج الحافظ ابن عبدالبر في التعامل مع مسألة ضبط الرواة وحفظهم، ظهر لي أنه يقسمهم إلى المراتب الآتية:

١ ـ قسم تقبل رواياتهم مطلقاً وهم الحفاظ المتقنون.

٢ ـ قسم تقبل رواياتهم لكنّهم دون الصنف الأول، لخفّة ضبطهم.

٣ ـ قسم تختبر رواياتهم لسوء حفظهم مع صدقهم، فيكتب حديثهم وينظر فيه اعتباراً.

٤ ـ قسم تردّ رواياتهم عن شيخ معين أو أهل بلد معينة.

٥ ـ قسم تردّ رواياتهم مطلقاً لكثرة مخالفتهم للحفّاظ وفحش غلطهم.

ولتوضيح ذلك نورد نماذج من عبارات ابن عبدالبر التي وصف بها ضبط الرواة، حسب المراتب التي ذكرنا:

الحفاظ المتقنون:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
ابن جريج.	ثقة حافظ.	التمهيد ٢٢/٢٠٤.
مالك بن أنس.	موضعه من الحفظ والإتقان موضعه ومن حجج الله على خلقه.	التمهيد ٥/٤٢، ٨/١٢١، ٩/٦١، ١٠/٥٤، ١/٧٣، ١٥/٢٢٠.
محمد بن شهاب الزهري.	مقدّم في الحفظ والإتقان.	التمهيد ٦/١٠١ ـ ١١٢، ١٢/١٥٢.
عمرو بن دينار.	لا نظير له في الحفظ والإتقان.	التمهيد ١٢/٢٥٢.

الحفاظ المتقنون الذين اشتهروا بالرواية عن شيخ معيّن:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
معمر.	أثبت الناس في ابن شهاب.	التمهيد ٦/٤٢٧، ١٠/٧.
يزيد بن خالد الكشوري[1].	أثبت الناس في الليث.	التمهيد ٢٤/٢١٠.

---

(١) يزيد بن خالد بن يزيد بن عبدالله بن موهب، ذكره ابن حبان في الثقات مات سنة ٢٣٢هـ (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي ٣/١٦٨ رقم: ٨١١٧ (المكتبة الأثرية ـ باكستان).

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
هشام الدستوائي[1].	أثبت من روى عن يحيى بن أبي بكير.	التمهيد ٥/١٢٥، ٢٤/١٣٠.
عبدالله بن وهب.	من أجلّ من روى عن مالك وأثبتهم فيه.	التمهيد ١٣/٢٢٠، ١٩/٩٥، ٢٠/١٦٦.

من ندر خطؤه من الحفّاظ:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
شعبة.	موضعه من الإتقان والحفظ موضعه وقد أدركه الوهم في حديث (عزائم الصلاة أربع).	التمهيد ١٩/١٢٦، ٢٠/١٦٦.
إسحاق بن إسماعيل القاضي.	أخطأ في حديث الوضوء على جلالة قدره.	التمهيد ٢٠/١١٥.

من خفّ حفظه:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
عبدالرحمٰن الأوزاعي.	كان في حفظه شيء.	التمهيد ٢١/١٩٤.
جعفر الصادق.	ثقة مأمون وكان في حفظه شيء.	التمهيد ٢/٦٦.

(١) هشام بن أبي عبدالله، أبو بكر الدستوائي ـ ثقة ثبت رمي بالقدر مات سنة ١٥٤هـ (التقريب ص: ٥٧٣ رقم: ٧٢٩٩).

من ضعف حديثه إذا حدّث عن غير أهل بلده:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
إسماعيل بن عياش[1].	ليس بالقوى إذا حدّث عن غير أهل بلده.	التمهيد ٦/٤٢٩، ٨/٤٠٧.

من كان ليّن الحديث في شيخ معيّن:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
عبدالرحمٰن بن نمير[2].	ليّن الحديث عن الزهري.	التمهيد: ٣/٣١١.
سليمان بن كثير[3].	ليّن الحديث في الزهري.	التمهيد: ٣/٣١١.
سفيان بن حسين[4].	ليس في الزهري بالقوي.	التمهيد: ٣/٣١١، ١٢/٦٧ ـ ٦٨.
خلاس بن عمرو الهجري[5].	أحاديثه عن علي ضعيفة.	التمهيد: ٨/٤١٢.

(١) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي، المتوفى سنة ١٨١هـ أو ١٨٢هـ. (تهذيب الكمال للمزي ٣/١٦٣ رقم: ٤٧٢ مؤسسة الرسالة ط١ ـ ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

(٢) عبدالرحمٰن بن نمير اليحصبي ضعفّه ابن معين (التاريخ الكبير للبخاري ٥/٣٥٧ رقم: ١١٣٣).

(٣) سليمان بن كثير أبو داود العبدي البصري (ت ١٣٣هـ) أخرج له الجماعة (التاريخ الكبير ٤/٣٣ رقم: ١٨٧٣).

(٤) سفيان بن حسين (أو ابن حصين) السلمي الواسطي ـ أبو محمد، مات بالري في أول خلافة الرشيد. (التاريخ الكبير ٤/٨٩ رقم: ٢٠٦٦) و(تقريب التهذيب ص: ٢٤٤ رقم: ٢٤٣٧).

(٥) خلاس بن عمرو الهجري البصري ثقة وكان يرسل، من الثانية، صح أنه سمع عمّاراً (التقريب ص: ٩٥).

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
جعفر بن برقان[1].	في الزهري ليس بالقوي.	التمهيد: ٦٧/١٢، ١/١٣.

من كثر خطؤه عن شيخ معيّن:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
صالح بن أبي الأخضر[2].	في حديثه عن الزهري خطأ كثير.	التمهيد ٦٧/٢، ٦٨/٢٤.
موسى بن مسعود أبو حذيفة[3].	كثير الوهم والخطأ في حديثه عن الثوري.	التمهيد ٢٥٣/١٢، ٤٥/١٤.

من غلب على حديثه الوهم والخطأ:

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
عثمان بن محمد بن ربيعة بن عبدالرحمن.	الغالب على حديثه الوهم.	التمهيد ٢٥٤/١٣.
محمد بن كثير[4].	كثير الخطأ ضعيف النقل.	التمهيد ٩٩/٢١.
إسحاق بن إبراهيم الحنيني.	كثير الوهم والخطأ ضعيف.	التمهيد ٢٤٠/١٣، ٣٠/٢٢.
أبو علقمة الفروي[5].	كثير الخطأ.	التمهيد ١٧٢/٢٤.

(١) جعفر بن برقان الجزري أبو عبدالله ـ كان أمياً ـ مات سنة ١٥٤هـ (التاريخ الكبير ١٨٧/٢ رقم: ٣١٤٣).

(٢) صالح بن أبي الأخضر مولى هشام بن عبدالملك، قال يحيى: ليس بشيء، قال ابن حجر: يعتبر به، مات بعد سنة ١٤٠هـ (التاريخ الكبير ٢٧٣/٤ رقم: ٢٧٧٨) و(تقريب التهذيب ص: ٢٧١ رقم: ٢٨٤٤).

(٣) موسى بن مسعود أبو حذيفة النهدي البصري، المتوفى سنة ٢٢٠هـ (التاريخ الكبير ٢٩٥/٧ رقم: ١٢٦٠) قال ابن حجر: سيئ الحفظ. (التقريب ص: ٣٥٢).

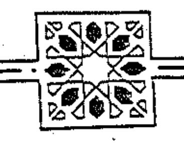
(٤) محمد بن كثير أبو يوسف المصيصي، المتوفى سنة ٢١٦هـ (التاريخ الكبير ٢١٨/١ رقم: ٦٨٤).

(٥) هو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أبي فروة الأموي، أبو علقمة المدني، وثقه النسائي مات سنة ١٩٠هـ (خلاصة تذهيب التهذيب ٩٥/٢ رقم: ٣٧٨٦).

اسم الراوي	عبارة ابن عبدالبرّ	المصدر
إبراهيم بن محمد الفزاري[1].	يخطئ كثيراً.	التمهيد ٤٥/١٤.

بعد هذا العرض الموجز لأحوال بعض الرواة في حفظهم، وضبطهم لمروياتهم يتضح، أن الحافظ ابن عبدالبر سلك منهجاً دقيقاً في تتبع وتمييز ضبط الرواة، وتثبتهم في الرواية. فميّز الحفّاظ المتقنين، ومن قل خطؤهم وخفّ ضبطهم فقبل حديثهم، وعرف من لم يحفظ عن شيخ معين أو عن أهل بلد معينة أو كان في حفظه لين، فلم يقبل رواياتهم إلا إذا تعضّدت بما يقويها، وترك حديث من كثر خطؤه وبانت غفلته في أغلب رواياته.

(١) إبراهيم بن محمد بن إسحاق الفزاري، المتوفى سنة ١٨٦هـ (التاريخ الكبير ٣٢١/١ رقم: ١٠٠٥).



المبحث الخامس:
مراتب الجرح والتعديل عند محدّثي الأندلس

أ - المتكلمون في الرجال من الأندلسيين:

لا يمكننا في مثل هذا المبحث حصر كل من تكلّم في الرجال من الأندلسيين، لكثرتهم، فقد ذكر الإمام الذهبي أكثر من ستين أندلسياً ممن تكلم في الرجال[١].

وذكر الإمام السخاوي أكثر من عشرين منهم[٢]، إلا أن مساهماتهم في هذا الفنّ لم تكن متساوية، فمنهم المقلّ الذي لم يتكلّم إلا في القليل من الرواة. ومنهم المكثر في نقد الرجال.

والشيء المؤكّد هو استمرار هذا العطاء عبر العصور، إلى أن أسدل الستار عن الحكم الإسلامي لتلك الديار.

- فقد ظهر في القرن الثالث الهجري محدّثون اشتهروا بنقد الرجال منهم:

(١) رسالة في: الذين يعتمد قولهم في الجرح والتعديل للإمام الذهبي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة المكتبة العلمية - لاهور ط٤ - ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م.
(٢) رسالة في: المتكلمون في الرجال للإمام السخاوي بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة، نفس الطبعة السابقة.

محمد بن وضّاح القرطبي وقاسم بن محمد بن قاسم وبقي بن مخلد[١].

- وشهد القرن الرابع الهجري نخبة من علماء هذا الشأن منهم:

أبو عمر أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي، المتوفى سنة ٣٢٢هـ[٢].

أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم، المتوفى سنة ٣٥٠هـ[٣].

أبو المطرّف عبدالرحمٰن بن فطيس قاضي قرطبة، المتوفى سنة ٤٠٢هـ[٤].

- ومن علماء هذا الفنّ في القرن الخامس الهجري الذي يعتبر أزهى القرون بالنسبة لعلوم الحديث في الأندلس:

الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري المتوفى سن ٤٥٦هـ.

الحافظ أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ[٥].

القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ.

الحافظ أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي، المتوفى سنة ٤٨٨هـ.

(١) ذكرهم الإمام الذهبي في الطبقة السادسة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص: ١٩١.
(٢) ذكره الإمام الذهبي في الطبقة الثامنة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص: ١٩٧.
(٣) ذكره الإمام الذهبي في الطبقة العاشرة: ص: ١٩٦.
(٤) ذكره الإمام الذهبي في الطبقة الحادية عشرة ص ١٩٧، وذكره السخاوي في الطبقة الثامنة عشرة ص: ١٠٥.
(٥) ذكرهما الإمام الذهبي في الطبقة الثالثة عشرة ص: ٢٠٠، وذكرهما السخاوي في الطبقة الواحدة والعشرين ص: ١٠٩.

الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، المتوفى سنة ٤٩٨هـ[1].

- وظهرت في القرن السادس نخبة متميّزة من علماء الجرح والتعديل نذكر منهم:

الحافظ أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوّز المعافري، المتوفى سنة ٥١٥هـ[2].

القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ.

القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ[3].

الحافظ أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٧٥هـ[4].

الحافظ أبو القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال القرطبي، المتوفى سنة ٥٧٨هـ[5].

الحافظ أبو محمد عبدالحق بن عبدالرحمٰن الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٨١هـ[6].

---

(١) ذكرهم السخاوي في الطبقة الحادية والعشرين من المتكلمين في الرجال ص: ١٠٩. وذكرهم الذهبي في الطبقتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة ممن يعتمد قولهم في الجرح والتعديل ص: ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) هو الحافظ أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوّز بن أحمد بن مفوّز المعافري الشاطبي - حدّث عن أبي علي الغساني وأجاز له أبو الوليد الباجي - كان حافظاً متقناً ضابطاً - مات سنة ٥١٥هـ (طبقات الحفاظ ص: ٤٥٥ رقم: ١٠٢٥).

(٣) [ذكرهما الذهبي فيمن يعتمد قولهم في الجرح والتعديل] ص: ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٤) ذكره الذهبي في الطبقة السابعة عشرة ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٥) المرجع السابق ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٦) ذكره الذهبي في الطبقة السابعة عشرة ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

- وممن اشتهر بهذا الفنّ في القرن السابع:

الإمام أبو موسى عيسى بن سليمان الرعيني، المتوفى سنة ٦٣٢هـ[1].

الحافظ أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي، المتوفى سنة ٦٣٦هـ[2].

الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرّج الأموي المعروف بابن الرومية المتوفى سنة: ٦٣٧هـ[3].

الإمام أبو بكر محمد بن عبدالله بن سيد الناس اليعمري الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٥٩ هـ[4].

الحافظ شهاب الدين بن فرح بن أحمد اللخمي الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٩٩هـ[5].

- وأشهر من عرف بهذا الفنّ في بداية القرن الثامن:

الحافظ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، المتوفى سنة ٧٠٨هـ[6].

وكما ذكرت في مطلع هذا المبحث فقد تباينت مساهمات المتكلمين في الرجال من الأندلسيين بين مكثر ومقلّ.

وفي ما يلي نماذج من أقوال المقلّين من النقّاد الأندلسيين:

---

(١) ذكره الذهبي في الطبقة العشرين ص: ٢٠٨.

(٢) ذكره السخاوي في الطبقة الرابعة والعشرين من المتكلمين في الرجال ص: ١١٧.

(٣) المرجع السابق، ص: ١١٧.

(٤) ذكره الذهبي في الطبقة العشرين من الذين يعتمد قولهم في الجرح والتعديل ص: ٢١٠.

(٥) الطبقة الحادية والعشرين في المرجع السابق ص: ٢١١.

(٦) المرجع السابق ص: ٢١١.

١ ـ أبو علي الغساني:

اسم الراوي	عبارة الغساني	المرجع
نوح بن قيس[1].	ليس به بأس.	ميزان الاعتدال ٤/٢٧٩ رقم ٩١٤٠.

٢ ـ الحافظ أبو بكر بن مفوّز:

اسم الراوي	عبارة ابن مفوّز	المرجع
قال في: محمد بن يحيى المدني أبو غسان[2].	كان أحد الثقات المشاهير.	تهذيب التهذيب ٩/٥١٨.

٣ ـ الحافظ أبو بكر ابن العربي:

اسم الراوي	عبارة ابن العربي	المرجع
معاوية بن صالح[3].	ثقة فقيه عظيم القدر.	عارضة الأحوذي ١/٧.
يزيد الدلائي أبو خالد[4].	ضعيف.	عارضة الأحوذي ١/١٠٣.
زاذان[5].	محطوط عندهم عن الرتبة.	عارضة الأحوذي ١/١٦١.

(١) نوح بن قيس الحدّاني بصري وثقه أحمد وابن معين وقال أبو داود: كان يتشيّع مات سنة ١٨٤هـ. (ميزان الاعتدال ٤/٢٧٩ رقم: ٩١٤٠).

(٢) محمد بن يحيى بن علي بن عبدالحميد الكناني ـ أبو غسّان المدني ثقة ـ من العاشرة (تقريب التهذيب ص: ٥١٣ رقم: ٦٣٩٠).

(٣) معاوية بن صالح الحضرمي أبو عمرو ـ قاضي الأندلس ـ روى عن مكحول والكبار، وعنه ابن وهب وعبدالرحمٰن بن مهدي وطائفة ـ وثقه أحمد وأبو زرعة وغيرهما وكان يحيى القطان يتعنّت ولا يرضاه (ميزان الاعتدال ٤/١٣٥ رقم: ٨٦٢٤).

(٤) يزيد بن عبدالرحمٰن أبو خالد الدلائي محدّث مشهور ـ قال أبو حاتم: صدوق وقال أحمد: لا بأس به وقال ابن حبان: فاحش الوهم لا يجوز الاحتجاج به (ميزان الاعتدال ٤/٤٣٢ رقم: ٩٧٢٣).

(٥) زاذان أبو عمر الكندي البزاز ـ أبو عبدالله صدوق ـ يرسل وفيه تشيّع مات سنة ٨٢هـ (التقريب ص: ٢١٣ رقم: ١٩٧٦).

اسم الراوي	عبارة ابن العربي	المرجع
القاسم بن غنّام البياضي الأنصاري[1].	سيئ الحفظ ضعيف النقل.	عارضة الأحوذي ١/٢٨٢.

٤ ـ القاضي عياض:

اسم الراوي	عبارة القاضي عياض	المرجع
أحمد بن أبي بكر الزهري أبو مصعب.	ثقة لا نعلم أحداً ذكره إلا بخير.	ترتيب المدارك ٣/٣٤٧.
أحمد بن سعيد الهمداني الأندلسي[2].	واهي.	ميزان الاعتدال ١/١٠٠ رقم ٣٨٨.

٥ ـ ابن بشكوال:

اسم الراوي	عبارة ابن بشكوال	المرجع
خلف بن غصن أبو سعيد الطائي[3].	كان أمياً ولم يكن بالحافظ.	ميزان الاعتدال ١/٦٦١ رقم ٢٥٤٦.
خليص البلنسي[4].	سمعت من ينسبه إلى الكذب.	ميزان الاعتدال ١/٦٦٥ رقم ٢٥٥٩.

(١) القاسم بن غنّام الأنصاري البياضي المدني ـ صدوق ـ مضطرب الحديث (تقريب التهذيب ص: ٤٥١ رقم: ٥٤٨١).

(٢) أحمد بن سعيد الهمداني الأندلسي عن قاسم بن أصبغ وهّاه القاضي عياض (ميزان الاعتدال ١/١٠٠ رقم: ٣٨٨).

(٣) خلف بن غصن ـ أبو سعيد الطائي ـ رحل وقرأ على ابن غلبون الكبير وابن عراك، وأقرأ بقرطبة، قرأ عليه عبدالله بن سهل قال ابن بشكوال: كان أمياً ولم يكن بالحافظ. (ميزان الاعتدال ص: ١/٦٦١ رقم: ٢٥٤٦).

(٤) خليص بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله العبدري أبو الحسن ـ فقيه محدّث عارف يروي عن أبي عمر بن عبدالبر والعذري والباجي ـ يروي عنه أبو الحسن بن النعمة وغيره (بغية الملتمس ص: ٢٧٦ رقم: ٧٢٧).

اسم الراوي	عبارة ابن بشكوال	المرجع
صاعد بن الحسن الربعي[1].	متهم بالكذب.	ميزان الاعتدال ٢/٢٨٧ رقم ٣٧٦٤.

وقد عرفت الأندلس طائفة من العلماء لهم باع أوسع في نقد الرجال، تكلّموا في قواعد هذا الفنّ فأوضحوا مشروعيته وما يجوز من التجريح وما لا يجوز. وبينوا معايير قبوله وأسباب ردّه، وتكلموا في كثير من الرواة جرحاً وتعديلاً، فامتاز بعضهم بالاعتدال في ذلك كالإمام محمد بن وضّاح القرطبي والحافظ ابن عبدالبر، واشتهر آخرون بالتعنّت في الجرح كالإمام ابن حزم.

وفي هذا المطلب ستتعرّف على بعض آراء محدّثي الأندلس في قواعد هذا الفنّ، ونماذج من أقوال ابن وضّاح والباجي في الرجال - وهم من المكثرين - ثم نبيّن مراتب الجرح والتعديل عند كل من ابن عبدالبر وابن حزم.

١ - جواز الجرح:

قال يحيى بن سعيد القطان: سألت مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة وابن عيينة، عن الرجل لا يحفظ أو يُتّهم في الحديث؟ فكلهم قال لي: بيّن أمره، بيّنْ أمره مرتين.

قال الإمام الباجي: وعلى هذا إجماع المسلمين إلا من لا يعتدّ بقوله في هذا الباب، وذلك أن الشاهد يشهد على الدينار، ويسير المال، فتُعلم منه الجرحة، فلا يسع من عَلِمَ ذلك إلاّ أن يجرّحه بها، ويزيل عن المشهود عليه ضرر شهادته، فكيف الدين الذي هو عماد الدنيا والآخرة، ينقله من

(١) صاعد بن الحسن الربعي أبو العلاء ورد إلى الأندلس في حدود ٣٨٠هـ - متّهم بالكذب توفي سنة ٤١٧هـ (انظر بغية الملتمس ص: ٣٠٦ رقم: ٨٥٢) (وميزان الاعتدال ٢/٢٨٧ رقم: ٣٧٦٤).

تعلم جرحته فلا يبيّن أمره، ومما يدلّ على صحة هذا أنّا قد وجدنا الجرح لنقلة الأخبار والبحث عن أحوالهم، وطعن الأيمة عليهم في سائر أعصار المسلمين، من أهل العلم والدين والورع[1]. وإنما يجوز للمجرِّح أن يذكر المجرَّح بما فيه مما يُرَدّ حديثه لما في ذلك من الذّب عن الحديث. وكذلك ذو البدعة يذكر ببدعته لئلا تغتر به الناس، حفظا للشريعة وذباً عنها، ولا يذكر غير ذلك من عيوبه لأنه من باب الغيبة[2].

٢ - موقف محدّثي الأندلس من تبيين الجرح:

الذي عليه جمهور المحدّثين أنه لا يقبل الجرح إلا مبيّناً وهو ما ذهب إليه ابن عبدالبر وابن العربي وابن حزم وخالف في ذلك القاضي أبو الوليد الباجي.

أ - درج الحافظ ابن عبدالبرّ في كتابه التمهيد على عدم قبول الجرح إلا مبيناً ولو كان ذلك صادراً عن إمام في هذا الشأن.

ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

- سهيل بن أبي صالح:

اسم أبيه ذكوان يقال له الزيات، وهو مولى جويرية امرأة من غطفان، توفي بالمدينة سنة إحدى ومائة.

قال ابن عبدالبر:

أما سهيل فروى عنه مالك والثوري وموسى بن عقبة[3]،

(١) التعديل والتجريح للباجي ص: ١/٢٨٢.

(٢) المرجع السابق ص: ١/٢٨٣.

(٣) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير، ثقة فقيه إمام في المغازي، من الخامسة - لم يصح أن ابن معين لينه، مات سنة ١٤١هـ (تقريب التهذيب ص: ٥٥٢ رقم: ٦٩٩٢).

ووهيب[1]، وابن عيينة والدراوردي وغيرهم، وهو ثقة فيما نقل، إلا أن يحيى بن معين كان يضعّفه، ولا حجّة له في ذلك، وقد روى عنه الأيمة واحتجّوا به، ولا يلتفت إلى قول ابن معين فيه[2].

- عكرمة مولى ابن عباس:

من جلّة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه، لأنه لا حجّة مع أحد تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه، لأنه بلغه أن سعيد بن المسيّب كان يرميه بالكذب، ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج، وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله... قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه عن إسحاق الطباع[3]، قال: سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، قال: لا ولكن بلغني أن سعيد بن المسيّب قال ذلك لبرد مولاه[4].

ب - ويذهب الإمام ابن حزم إلى أنه لا يقبل في التجريح قول أحد إلا حتى يبيّن وجه تجريحه، فإنّ قوماً جرّحوا آخرين بشرب الخمر. وإنما كانوا يشربون النبيذ المختلف فيه بتأويل منهم أخطأوا فيه، ولم يعلموه حراما، ولو علموه مكروهاً فضلاً عن حرام، ما أقدموا عليه ورعاً وفضلاً، منهم الأعمش وإبراهيم وغيرهما من الأئمة رضي الله عنهم.

وهذا ليس جرحة، لأنهم مجتهدون طلبوا الحق فأخطئوه[5].

(1) وهيب بن الورد القرشي مولاهم المكي - أبو عثمان أو أبو أمية، يقال اسمه عبدالوهاب ثقة عابد من كبار السابعة. أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (التقريب ص: ٥٨٦ رقم: ٧٤٨٩).

(2) انظر التمهيد ص: ٢٣٦/٢١.

(3) إسحاق بن عيسى بن نجيح أبو يعقوب ابن الطباع - صدوق مات سنة ٢١٤هـ (تقريب التهذيب ص: ١٠٢ رقم: ٣٧٥).

(4) التمهيد: ٢٧/٢ - ٢٨.

(5) الإحكام في أصول الأحكام ص: ١٤٦/١.

مثال ذلك: قال ابن حزم:

العلاء (ابن عبدالرحمٰن الحرقي): ثقة روى عنه شعبة وسفيان الثوري ومالك وسفيان بن عيينة، فلا يضرّه غمزان ابن معين له[1].

جـ - ونفس الرأي اعتمده القاضي أبو بكر بن العربي حيث قال:

«فإن الطعن لا يقبل مطلقاً، حتى يتبيّن وجهه، فينظر فيه، فكم من حافظ سقط، ومتقن لُغط»[2]، يعني بغير حق.

د - أما القاضي أبو الوليد الباجي فإنه اتخذ رأياً مخالفاً لما ذكرنا. قال رحمه الله:

التجريح من العدل، يردّ خبر المجرّح، لأن طريقه الخبر، وما كان طريقه الخبر يكفي فيه قول الواحد العدل، ويعمل به، ولا يحتاج إلى أن يبيّن المعنى الذي جرّحه إذا كان عدلاً عالماً بما يقع التجريح به، ويستدل الباجي على ما يقول: بأنه إذا كان المجرِّح عدلاً رضيّاً، عالماً بما يقع به التجريح، فإنه يجب حمله على الصحة والإصابة فيما جرّح به، لأن في كشفه على معنى التجريح اتهاماً له، ونقضاً لما بينا عليه أمره من الرضى به والتصديق له[3].

٣ - أوجه تجريح الرواة:

أ - يوضح الإمام أبو الوليد الباجي الأوجه التي تمنع من وجوب العمل بخبر الراوي فيقول:

الذي يمنع من وجوب العمل بالخبر ثلاثة معان[4]:

- أن يكون الراوي فاسقاً.

(1) المحلى ص: ٢٥/٧.

(2) عارضة الأحوذي ص: ١٦/١.

(3) إحكام الفصول في أحكام الأصول ص: ٣٠٥/١.

(4) إحكام الفصول ص: ٢٩٣/١.

ـ أو كثير الغفلة والخطأ والسهو مشهوراً بذلك.

ـ أو يكون مجهولاً.

قال الباجي: وإذا لزم معرفة الثقة من غيره، فإن صفة المُطَّرَح حديثه أولى بالمعرفة. قال مالك: لا يؤخذ الحديث عن أربعة، ويؤخذ عمن سواهم:

ـ رجل معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس.

ـ ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدّث وإن كنت لا تتهمه بالكذب عن رسول الله ﷺ.

ـ وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته.

ـ ورجل له فضل ولا يعرف ما يحدّث به وإن كان له فضل وعبادة[1].

ب ـ ويذهب الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ إلى أن الجرح في نقلة الأخبار لا يكون إلا بأحد أربعة أوجه لا خامس لها:

١ ـ الإقدام على كبيرة قد صحّ عند المقدم عليها بالنص الثابت أنها كبيرة.

٢ ـ الإقدام على ما يعتقد المرء حراماً، وإن كان مخطئاً فيه قبل أن تقوم الحجة عليه بأنه مخطئ.

٣ ـ المجاهر بالصغائر التي صحّ عند المجاهر بها بالنص أنها حرام، (وهذه الأوجه الثلاثة هي جرحة في نقلة الأخبار وفي الشهود، وفي جميع الشهادات في الأحكام، وهذه صفات الفاسق...).

٤ ـ هذا الوجه ينفرد به نقلة الأخبار دون الشهود في الأحكام، وهو أن لا يكون المحدّث إلا فقيهاً فيما روى، أي حافظاً.

(١) التعديل والتجريح ص: ٢٨٨/١.

ومن لم يحفظ ما روى فلم يتفقه، وإذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته[1].

٤ ـ كلام العلماء بعضهم في بعض:

أسهب الحافظ ابن عبدالبر في شرح هذه المسألة في كتابه جامع بيان العلم، وبيّن الأسباب الكامنة وراءها، وأنها لم يَخْلُ منها عصر من العصور، منذ عهد الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ إلى زمانه هو، وخلص إلى القول بعدم قبول ذلك إلا إذا تأيّد بالبراهين القاطعة.

قال ابن عبدالبر:

هذا باب غلط فيه كثير من الناس، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك. والصحيح في هذا الباب أن من صحّت عدالته وثبتت في العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحته ببيّنة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها، من المشاهدة والمعاينة لذلك، بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر.

وأما من لم تثبت أمانته ولا عرفت عدالته ولا صحت ـ لعدم الحفظ والإتقان ـ روايته فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه والدليل، على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين، قول أحد من الطاعنين. فإن السّلف ـ رضوان الله عليهم ـ قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد.

ثم استدل ابن عبدالبر على ما ذهب إليه بنماذج من كلام الأئمة بعضهم في بعض، من ذلك:

أ ـ ذُكر إبراهيم النخعي عند الشعبي، فقال: ذلك الأعور الذي

(١) الاحكام في أصول الأحكام ص: ١٤٧/١.

يستفتيني بالليل ويجلس يفتي الناس بالنهار، فذُكِرَ لإبراهيم فقال: ذاك كذّاب، لم يسمع من مسروق شيئاً.

قال ابن عبدالبر: معاذ الله أن يكون الشعبي كذّاباً. بل هو إمام جليل والنخعي مثله جلالة وعلماً وديناً[1].

ب ـ وكذلك كان كلام مالك في محمد بن إسحاق لشيء بلغه عنه تكلم به في نسبه وعلمه، وهو أن عبدالله بن إدريس[2]، قال: قدم علينا محمد بن إسحاق فذكرنا له شيئاً عن مالك، فقال: هاتوا علم مالك فأنا بيطاره[3].

قال ابن إدريس: فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لمالك بن أنس فقال: ذلك دجّال الدجاجلة ونحن أخرجناه من المدينة.

قال ابن عبدالبر:

وقد روي عن مالك أنه قيل له: من أين قلت في محمد بن إسحاق أنه كذّاب، قال: سمعت هشام بن عروة يقوله. وهذا تقليد لا برهان عليه[4].

وخلص الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ: إلى القول بأن «من أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض فليقبل قول الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضلّ ضلالاً بعيداً وخسر خسراناً مبيناً...

فإن لم يفعل، ولن يفعل، إن هداه الله وألهمه رشده، فليقف عند ما

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ١٥٤/٢.
(٢) هو عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالله الأودي ـ أبو محمد الكوفي ـ ثقة فقيه عابد ـ مات سنة ١٩٢هـ وله بضع وسبعون سنة (تقريب التهذيب ص: ٢٩٥ رقم: ٣٢٠٧).
(٣) بطر الشيء يبطره بطراً، فهو مبطور وبطير: شقه. والبطر: الشق، وبه سمي البيطار، وهو معالج الدواب ـ والبيطر: الخياط (لسان العرب: ٦٩/٤).
(٤) جامع بيان العلم وفضله ص: ١٥٦/٢.

شرطناه في أن لا يقبل فيمن صحّت عدالته وعلمت بالعلم عنايته وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتعاون وكان خيره غالباً وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله»[1].

٥ ـ إذا تعارض الجرح والتعديل، فأيهما يقدم؟:

اختلف محدّثو الأندلس في تقديم الجرح أو التعديل إذا تعارضا في راو، فمنهم من يرى أن التجريح يغلب التعديل، وعليه فمن عدّله عدل وجرّحه عدل فهو ساقط الرواية، ومنهم من يرى أن الأمر يحتاج إلى تفصيل.

أ ـ يرى الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ أن «من اختلف فيه فعدّله قوم وجرّحه آخرون، فإن ثبتت عندنا عدالته قطعنا على صحة خبره، وإن ثبتت عندنا جرحته قطعنا على بطلان خبره، وإن لم يثبت عندنا شيء من ذلك وقفنا في ذلك»[2].

وهو عنده المستور الذي لم تعرف له جرحة ولا تعديل، مثال ذلك:

ـ زكريا بن إبراهيم: قال فيه: لا نعرفه بعدل ولا جرحة[3].

أما إذا ثبت جرح الراوي وتعديله من عدول فالأمر يختلف عند ابن حزم حيث يرى في هذه الحالة تقديم الجرح على التعديل لأنه علم زائد عند المجرّح. قال ـ رحمه الله ـ:

«ومن عدّله عدل وجرّحه عدل فهو ساقط الخبر، والتجريح يغلب التعديل لأنه علم زائد عند المجرّح لم يكن عند المعدّل، وليس هذا تكذيباً للذي عدّل بل هو تصديق لهما معاً»[4].

---

(١) المرجع السابق ص: ١٦٢/٢.
(٢) الإحكام ص: ١٣٧/١.
(٣) المحلى ص: ٤٢١/٧.
(٤) الإحكام ص: ١٤٦/١.

وعليه اشتهر الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ بالتعنّت في التجريح، حيث جرّح كثيراً من الرواة الذين وثقهم غيره، وسنوضّح ذلك بالأمثلة التطبيقية في المطلب القادم.

ب ـ ولم يختلف الإمام الباجي عما ذهب إليه ابن حزم كثيراً، حيث يرى أن التجريح مقدّم على التعديل إذا تعارضا، وذلك لأن الجارح أتى بخبر جديد لم يعلمه المعدّل، فوجب قبول خبره، لأنه زيادة من ثقة، وزيادة الثقة مقبولة. إلا أنه ـ رحمه الله ـ لا يأخذ بهذه القاعدة على إطلاقها ويفصل ذلك بقوله: إذا اتفق التعديل والتجريح، فلا يخلوا أن يكون التجريح مثل التعديل فزائداً عليه أو أقل منه، فإن كان عدد المجرحين مثل عدد المعدّلين أو أكثر، فلا خلاف في تقديم التجريح، هذا الذي ذكره القاضي أبو بكر، ورأيت لبعض أصحابنا الفقهاء أنه إذا تساوى التجريح والتعديل لم يقدّم أحدهما، وإن كان عدد المعدلين أكثر فالذي عليه أكثر الناس أن التجريح مقدم أيضاً. وذهبت طائفة إلى أن التعديل مقدّم.

ثم يرجّح الباجي القول الأول وهو تقديم التجريح عن التعديل ويدافع عنه بقوله: فإن قال قائل: فلم قلتم التجريح مقدّم؟

قيل له: لإجماع الأمة على ذلك، ولا يلزمنا دليل على الإجماع.

وأيضاً فإن المجرّح يصدّق المعدّل فيما أخبره به من صلاح حاله، ويزيد علماً على ما علمه المعدّل من خبر، وزيادة الثقة مقبولة.

قال الباجي:

هذا قول جميع أصحابنا في هذه المسألة، وعندي أنها تحتاج إلى تفصيل: ويوضح الباجي أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها، وأن الذي يحدّد ذلك هو عبارات المجرّح والمعدّل، ويضيف قائلاً:

«إن هذا الحكم الذي حكيناه إنما يثبت في قول المعدّل: (عدل رضي)، وفي قول المجرّح (فاسق قد رأيته يشرب الخمر)، فهاتان الشهادتان لا تنافي بينهما، فأما إن قال المجرّح: رأيته أمس يشرب خمراً، وقال

المعدّل: فارقني أمس وقد كنا في الجامع مصليين، فهاتان الشهادتان متعارضتان، وفي قبول إحداهما، ردّ الأخرى. ويخلص الإمام الباجي بالقول: ففي تقديم التجريح في هذا الموضع نظر، ولعل من ساوى بين التعديل والتجريح من أصحابنا، إنما ساوى بينهما في مثل هذا، والله أعلم»(١).

٦ ـ الرواية عن المبتدع:

يذهب ابن حزم والباجي وابن العربي إلى جواز الرواية عن المبتدع إلا إذا كان يدعو إلى بدعته.

أ ـ قال ابن حزم: «فقد يكون الراوي ثقة صالحاً ويردّ حديثه إذا كان مغفّلاً غير ضابط ولا مستقيم الحديث سيّما إذا كان كاذباً أو داعياً إلى بدعته»(٢).

ب ـ ويبدو أن الإمام الباجي ـ رحمه الله ـ يرد رواية المبتدع المظهر لبدعته باعتبار ذلك من قبيل الدعوة إلى بدعته. فعند ذكره لقول الإمام مالك: «لا يؤخذ الحديث عن أربعة منهم صاحب بدعة يدعو إلا بدعته».

قال الباجي: وأراه يريد بقوله: يدعو إلى بدعته أنه يقرّ بذلك فيظهرها حتى تظهر عليه، ويُثْبِتُ من اعتقاده ومذهبه، فيجب أن لا يؤخذ عنه ما دعا إلى بدعته أو ترك ذلك.

واستدل بما رواه يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: «لا يصلى خلف القدرية ولا يحمل عنهم الحديث»، فرواه على الإطلاق ولم يشترط أن يكون داعياً(٣).

جـ ـ أما الإمام ابن العربي ـ رحمه الله ـ فيرى الرواية عن المبتدع إذا

---

(١) إحكام الفصول ص: ٣٠٩/١، ٣١٠.

(٢) النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص: ٥٠.

(٣) التعديل والتجريح ص: ٢٨٨.

كان ما يرويه لا يعضّد بدعته، أما إذا روى ما يحتجّ فيه على بدعته فلا يجوز الرواية عنه قال:

«وأما المبتدع فيروى عنه ما لا يحتج فيه على بدعته إذ يعتقد في ما يراه الحقّ. فهو متهم في رواية ما يعضده، فسقطت روايته فيه، ولم تسقط في ما لا تهمة عليه فيه»[1]. لأن تزيين بدعته قد تحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهو ما ذهب إليه كثير من العلماء[2].

هذه بعض آراء محدّثي الأندلس في الرواية عن المبتدع، وهي تظهر اتفاقهم على ردّ رواية الداعية.

وقد يعترض على هذا الرأي بأن الشيخين احتجّا بالدعاة. فاحتج البخاري بعمران بن حطان[3]، وهو من الخوارج داعية إلى مذهبه وهو الذي رثى عبدالرحمٰن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه. أخرج له البخاري في كتاب اللباس حديثين.

ـ الأول: عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان قال: سألت عائشة عن الحرير فقالت: ائت ابن عباس فاسأله، قال فسألته فقال: ائت ابن عمر قال فسألت ابن عمر فقال: أخبرني أبو حفص ـ يعني عمر بن الخطاب. أن رسول الله ﷺ قال: **«إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة»**. فقلت: صدق وما كذب أبو حفص على رسول الله ﷺ[4].

(١) عارضة الأحوذي ص: ١/٣١٢.
(٢) انظر تدريب الراوي ص: ١/٣٢٤ ـ ٣٢٦ وشرح نخبة الفكر لابن حجر ص: ٥٠ ـ ٥١.
(٣) عمران بن حطان السدوسي ـ صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج. ويقال رجع عن ذلك مات سنة ٨٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٤٢٩ رقم: ٥١٥٢).
(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب اللباس ـ باب لبس الحرير للرّجال ومقدار ما يجوز منه حديث رقم: ٥٨٣٥ وانظر فتح الباري ص: ١٠/٢٨٥.

وظاهر هذا الحديث أنه مؤيد لمذهب الخوارج الذين يكفرون بالذنوب.

ـ **الحديث الثاني**: عن يحيى عن عمران بن حطان أن عائشة رضي الله عنها حدّثته أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه[1].

ويبدو أن الاعتبار في الرواية عن المبتدع يدور على صدق الراوي وتديّنه قال ابن حجر: وإنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متديناً[2]، قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصحّ حديثاً من الخوارج[3].

وكذلك أخرج البخاري لعبدالملك بن أعين الكوفي، في التوحيد وكان شيعياً[4]. وخرّج مسلم وأصحاب السنن لأبان بن تغلب[5]، وقد تكلم فيه للتشيع.

بعد هذا العرض لآراء محدّثي الأندلس في جواز التجريح وأنه ليس من الغيبة المنهي عنها، وذكر أوجه التجريح، والموقف من كلام العلماء بعضهم في بضع، وعند تعارض الجرح والتعديل، وحكم الرواية عن المبتدع، وبعد أن أوضحنا كل ذلك بالأمثلة التطبيقية، نورد فيما يلي أمثلة من أقوال كل من محمد بن وضّاح والإمام الباجي في الرجال وهما من المكثرين في نقد الرجال. ونختم المبحث بذكر مراتب الجرح والتعديل عند

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس باب نقض الصور حديث رقم: ٥٩٥٢، وانظر فتح الباري ص: ١٠/٣٨٥.
(٢) انظر فتح الباري ص: ١٠/٢٩٠.
(٣) هدي الساري ص: ٤٣٢.
(٤) انظر التعديل والتجريح للباجي ٢/٩٠٢ رقم: ٩٦٠. وعبدالملك بن أعين الكوفي هو أخو عمران بن أعين، مولى بني شيبان صدوق، شيعي من السادسة (تقريب التهذيب ص: ٣٦٢ رقم: ٤١٦٤. أخرج له البخاري في التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ حديث رقم: ٧٤٤٥).
(٥) أبان بن تغلب أبو سعيد الكوفي ثقة تكلم فيه للتشيع مات سنة ١٤٠هـ (تقريب التهذيب ص: ٨٧ رقم: ١٣٦).

كل من ابن حزم وابن عبدالبر وهما من أشهر المتكلمين في الرجال.

ب ـ نماذج من أقوال الإمام محمد بن وضّاح القرطبي في نقد الرجال:

يعتبر الإمام محمد بن وضّاح القرطبي من المؤسسين الأوائل لمدرسة الحديث بالأندلسي مع عصريّه الإمام بقي بن مخلد ـ رحمهما الله.

قال ابن الفرضي: «كان محمد بن وضّاح عالماً بالحديث بصيراً بطرقه متكلّماً في علله»[1]. ويعدّ ابن وضّاح من أئمة هذا الشأن الذين يعتد بقولهم في الرجال، استشهد به من جاء بعده من الحفاظ كالقاضي عياض في مداركه، والإمام الذهبي في تذكرته وميزانه والحافظ ابن حجر في تهذيبه، وفي ما يلي طائفة مما نقله العلماء من أقوال ابن وضّاح في الرجال:

اسم الراوي	عبارة ابن وضّاح	المصدر
الحارث بن مسكين المصري[2]، (ت٢٥٠هـ).	هو ثقة الثقات.	ترتيب المدارك ٤/٢٧.
أحمد بن موسى المروزي السمسار[3]، ت٢٣٥هـ).	ثقة ثبت.	تهذيب التهذيب ١/٧٧.
إسحاق بن سليمان الرازي الكوفي[4]، (ت٢٠٠هـ).	ثقة في الحديث.	تهذيب التهذيب ١/٢٣٥.

(١) تاريخ ابن الفرضي ص: ٢/١٦.

(٢) قال ابن حجر: ثقة فقيه مات سنة ٢٥٠هـ وله ٩٦ سنة (التقريب ص: ١٤٨ رقم: ١٠٤٩).

(٣) قال ابن حجر: أحمد بن محمد بن موسى أبو العباس السمسار ثقة حافظ. (التقريب ص: ٨٤ رقم: ١٠٠).

(٤) قال ابن حجر: ثقة فاضل من التاسعة مات سنة ٢٠٠هـ (التقريب ص: ١٠١ رقم: ٣٥٧).

اسم الراوي	عبارة ابن وضّاح	المصدر
حمزة بن سعيد المروزي[1].	كان حافظاً ضابطاً.	تهذيب التهذيب ٣/٣٠.
سعيد بن الحكم أبو محمد بن أبي مريم[2]، (ت٢٢٤هـ).	ثقة الثقات.	ترتيب المدارك ٣/٣٧٣ ـ ٣٧٤.
صالح بن رستم الخزّاز[3].	ثقة.	تهذيب التهذيب ٤/٣٩١.
مخلد بن خفاف بن إيماء بن رحفة[4].	مدني ثقة.	ميزان الاعتدال ٤/٨٢ رقم ٨٣٨٩.
عبدالأعلى بن عبدالأعلى بن محمد القرشي (ت١٨٩هـ).	وثقه.	تهذيب التهذيب ٦/٩٦.
مصعب بن ماهان المروزي (ت١٨٠هـ)[5].	ثقة.	تهذيب التهذيب ١٠/١٦٤.
عمر بن سعيد بن عبيد أبو داود (ت ٢٠٣هـ)[6].	ثقة أزهد أهل الكوفة.	تهذيب التهذيب ٧/٤٥٢.

(١) حمزة بن سعيد المروزي أبو سعيد نزيل طرسوس صدوق من العاشرة (التقريب ص: ١٨٠ رقم: ١٥٢١).

(٢) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو محمد المصري ـ ثقة ثبت فقيه مات سنة ٢٢٤هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٣٤ رقم: ٢٢٨٦).

(٣) قال ابن حجر: صالح بن رستم المزني مولاهم أبو عامر الخزاز البصري صدوق كثير الخطأ توفي سنة ١٥٢هـ (تقريب التهذيب ص: ٢٧٢ رقم: ٢٨٦١).

(٤) قال البخاري فيه نظر (ميزان الاعتدال ٤/٨٢) وقال ابن حجر: مقبول (التقريب ص: ٥٢٣ رقم: ٦٥٣٦).

(٥) قال أبو حاتم: شيخ وقال أحمد: كان رجلاً صالحاً وحديثه مقارب (ميزان الاعتدال ص: ٤/١٢١ رقم: ٨٥٦٨).
وقال ابن حجر: صدوق عابد كثير الخطأ (تقريب التهذيب ص: ٥٣٣ رقم: ٦٦٩٤).

(٦) قال ابن حجر: ثقة عابد من التاسعة أخرج له مسلم وأصحاب السنن (التقريب ص: ٤١٣ رقم: ٤٩٠٤).

اسم الراوي	عبارة ابن وضّاح	المصدر
إبراهيم بن المنذر أبو إسحاق الحزامي (ت ٢٣٦هـ)[1].	لقيته بالمدينة ثقة.	التعديل والتجريح ١/٣٥١.
يحيى بن زكريا بن محمد بن الحاكم.	لقيته بالقيروان وهو شيخ.	ترتيب المدارك ٣/٣٢٤.
محمد بن رمح أبو عبدالله المصري[2]، (ت ٢٤٢هـ).	شيخ لقيته بمصر وكان نعم الشيخ.	ترتيب المدارك ٣/٣٧٧. وتهذيب التهذيب ٩/١٦٥.
محمد بن المتوكل بن أبي السري[3]، (ت ٢٣٨هـ).	كثير الحفظ كثير الغلط.	تهذيب التهذيب ٩/٤٢٤.
صدقة بن سعيد الحنفي[4].	ضعّفه.	تهذيب التهذيب ٤/٤١٥ وميزان الاعتدال ٢/٣١٠ رقم ٣٨٧٠.

بعد هذا العرض لأقوال الإمام محمد بن وضّاح القرطبي في بعض الرواة على اختلاف مراتبهم يتضح أن أقواله في الغالب موافقة لأقوال العلماء إلا في ما ندر مثل مخلد بن خفاف وحمزة بن سعيد المروزي وصالح بن رستم.

(١) قال ابن حجر صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن ـ أخرج له البخاري (التقريب ص: ٩٤ رقم: ٢٥٣).

(٢) قال ابن حجر: محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي مولاهم المصري ثقة ثبت من العاشرة مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين أخرج له مسلم وابن ماجه (التقريب ص: ٤٧٨ رقم: ٥٨٨١).

(٣) قال ابن حجر: صدوق عارف له أوهام كثيرة مات سنة ٢٣٨هـ (التقريب ص: ٥٠٤ رقم: ٦٢٦٣).

(٤) قال أبو حاتم: شيخ وقال الساجي: ليس بشيء. وقال البخاري: عنده عجائب، وذكره ابن حبان في الثقات (ميزان الاعتدال ٢/٣١٠ رقم: ٣٨٧٠).

ويرجع السبب في هذا التباين في الألفاظ إلى الطريقة التي يُسْأَلُ فيه الناقد عن الراوي.

قال الباجي: قد يقول المعدّل فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول فلان لا بأس به ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء. فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه، فيقول: لا بأس به[1].

ج ـ نماذج من أقوال الإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي في نقد الرجال:

يعدّ الباجي من أعلام المحدّثين النقاد الذين أثروا هذا الفنّ، وكتابه التعديل والتجريح دليل على تبحّره في العلم، وفي ما يلي طائفة من أقوال الباجي ـ رحمه الله ـ في نقد الرجال:

١ ـ نماذج من أقواله في تعديل الرواة:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عوف[2]، (ت٩٦هـ).	ثقة ثبت.	التعديل والتجريح ١/٣٥٣.
موسى بن عقبة المدني[3]، (ت ١٤١هـ).	حافظ إمام.	إحكام الفصول ص: ٦٤٩.

(١) انظر التعديل والتجريح للباجي ١/٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) قيل له رؤية أخرج له الجماعة إلا الترمذي (تقريب التهذيب ص: ٩١ رقم: ٢٠٦).

(٣) موسى بن عقبة ثقة حجة من صغار التابعين (ميزان الاعتدال ٤/٢١٤ رقم: ٨٨٩٧).

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري[1]، (ت٢٤٢هـ).	ثقة.	التعديل والتجريح ٣٣٣/١.
يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي[2]، (ت ٢٣١هـ).	ثبت في الليث.	ترتيب المدارك ٣٦٩/٣ ـ ٣٧٠.
عبدالكريم بن مالك الجزري[3]، (ت١٢٧هـ).	ثقة.	إحكام الفصول ص: ٢٩٧ والتعديل والتجريح ٩١٧/٢ رقم ٩٩٣.
أحمد بن بشير أبو بكر المخزومي[4]، (ت ١٩٧هـ).	صدوق إلا أنه ليس بالحافظ.	التعديل والتجريح ٣١٥/١.
النضر بن عربي[5].	لا بأس به.	التعديل والتجريح ٢٩٧/١.

(١) أخرج له البخاري في العلم ـ باب حفظ العلم وغيره (التعديل والتجريح ٣٣٣/١ رقم: ٢٦).

(٢) قال الذهبي: يحيى بن عبدالله بن بكير المصري الحافظ صاحب الليث ومالك ثقة صاحب حديث ومعرفة يحتج به في الصحيحين ـ قال النسائي: ضعيف، قال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به (ميزان الاعتدال ٣٩١/٤) و(التعديل والتجريح للباجي ١٢١٢/٣ رقم: ١٤٦٦).

(٣) ترجمته في تذكره الحفاظ ١٤٠/١ وتهذيب التهذيب ٣٧٣/٦ ـ أخرج له البخاري في التفسير وغير موضع.

(٤) أخرج له البخاري في آخر كتاب الطب ـ باب شرب السمّ والدواء به وما يخاف منه حديث رقم: ٥٧٧٩.

(٥) النضر بن عربي أبو روح العامري الجزري ـ قال ابن معين: ثقة ـ وقال عثمان بن سعيد الدارمي: ليس بذلك وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس (ميزان الاعتدال ٢٦١/٤ رقم: ٩٠٧٩).

٢ ـ نماذج من أقواله في تجريح الرواة:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبدالله بن أبي فروة[1]، (ت ٢٢٦هـ).	اتّهم لكثرة خطئه بقلة التحري.	التعديل والتجريح ٣٧٨/١.
عبدالكريم بن أبي المخارق (المعلم)[2].	ضعيف.	إحكام الفصول ص: ٢٩٦.
النضر بن عبدالرحمٰن أبو عمر الخزاز[3].	ضعيف.	التعديل والتجريح ٢٩٧/١.
عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم[4].	ضعيف.	التعديل والتجريح ٢٩٨/١.
إبراهيم بن هدبة[5].	كذاب.	التعديل والتجريح ٢٩٤/١.

(١) قال ابن حجر: صدوق كُفّ فساء حفظه أخرج له البخاري والترمذي وابن ماجه (التقريب ص: ١٠٢ رقم: ٣٨١).

(٢) عبدالكريم بن أبي المخارق ـ ضعيف مات سنة ١٢٦هـ (التقريب ص: ٣٦١ رقم: ٤١٥٦).

(٣) النضر بن عبدالرحمٰن الخزاز ـ ضعفه أحمد والدارقطني وقال البخاري: ضعيف ذاهب الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه. (ميزان الاعتدال ٢٦٠/٤ رقم: ٩٠٧٧).

(٤) عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم الدمشقي ـ قال النسائي: متروك الحديث ـ وضعفه أحمد وأبو زرعة (ميزان الاعتدال ٥٩٨/٢ رقم: ٥٠٠٦).

(٥) إبراهيم بن هدبة أبو هدبة الفارسي ثم البصري قال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: كذاب (ميزان الاعتدال ٧١/١ رقم: ٢٤٢).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أحمد بن عبدالله الجويباري[1].	كذاب.	التعديل والتجريح ٢٩٤/١.
مقاتل بن سليمان المفسر[2]، (ت ١٥٠هـ).	كذاب.	التعديل والتجريح ٢٩٥/١.
محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب[3].	كان يضع على الثقات.	التعديل والتجريح ٢٩٥/١.

ومن خلال هذا العرض الموجز لأقوال الإمام أبي الوليد الباجي - رحمه الله - ومقارنتها بأقوال أئمة هذا الشأن يتضح أنه ليس بالمتساهل الذي يوثق الضعفاء ولا بالمتعنت الذي يجرّح الثقات، وأغلب أقواله مطابقة لما ذهب إليه العلماء وليس له شذوذ يذكر في هذا المجال.

د - مراتب الجرح والتعديل عند كل من ابن حزم وابن عبدالبر - رحمهما الله -:

اصطلح علماء الجرح والتعديل على استعمال عبارات يصفون بها حال الراوي من حيث قبوله أو ردّه كما مرّ في ما تقدم من أمثلة.

(١) أحمد بن عبدالله بن خالد الجويباري ويقال: الجوباري - قال ابن عدي: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: هو أبو علي جويباري دجال من الدجاجلة - وقال النسائي والدارقطني: كذاب (ميزان الاعتدال ١٠٦/١ رقم: ٤٢١).

(٢) مقاتل بن سليمان البلخي المفسّر: قال وكيع: كان كذاباً وقال النسائي: كان مقاتل يكذب - وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال الجوزجاني: كان دجالاً جسوراً - مات سنة ١٥٠هـ وقيل بعدها (ميزان الاعتدال ١٧٣/٤ رقم: ٨٧٤١).

(٣) محمد بن سعيد المصلوب شامي من أهل دمشق هالك اتهم بالزندقة، قال النسائي: غير ثقة ولا مأمون. وقال الدارقطني: متروك، وقال أحمد بن حنبل: كان كذاباً. (ميزان الاعتدال ٥٦١/٣ رقم: ٧٥٩٢).

وقد ذكر العلماء كثيراً من هذه العبارات وقسموها إلى مراتب ليعرف من خلالها موضع كل راو جرحاً وتعديلاً.

فقد قسم الإمام ابن أبي حاتم الرازي[1]، مراتب التعديل إلى أربع مراتب هي:

أ - ثقة أو متقن أو ثبت وهي طبقة من يحتج بحديثه.

ب - صدوق أو محلّه الصدق أو لا بأس به وهو (الذي يكتب حديثه وينظر فيه).

جـ - شيخ: يكتب حديثه وينظر فيه إلا أن هذه المرتبة دون الثانية.

د - صالح الحديث: يكتب حديثه اعتباراً.

وقسم مراتب الجرح أيضاً إلى أربع مراتب هي:

أ - ليّن الحديث: يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

ب - ليس بقوي: يكتب حديثه إلا أنه دون الأولى.

جـ - ضعيف الحديث: دون المرتبة الثانية لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

د - متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذّاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه[2].

وقد تابع الإمام ابن أبي حاتم على هذا التقسيم: الإمام النووي وابن الصلاح[3]، ومن العلماء من زاد على هذا التقسيم بعض التفصيل كالإمام الذهبي[4]، فجعل المرتبة الأولى من التعديل ما تكرر فيها لفظ التوثيق كقولهم: حجة متقن أو ثقة ثبت أو ثبت حجة.

(١) أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي - ثقة حافظ زاهد. مات سنة ٣٢٧هـ (طبقات الحفاظ ص: ٣٤٦ رقم: ٧٨٢).

(٢) الجرح والتعديل للإمام ابن أبي حاتم الرازي ٣٧/٢.

(٣) انظر تدريب الراوي ٣٤٢/١ - ٣٤٦.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/١.

١ ـ مراتب الجرح والتعديل عند الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ:

لم ينص الإمام ابن حزم في كتبه على مراتب معيّنة للجرح والتعديل، إلا أن سبر وتمييز عباراته ـ في وصف الرواة بما يقتضيه حالهم جرحاً وتعديلاً وما ينبني على ذلك من قبول أو ردّ مروياتهم ـ يُظْهِرُ أن له تقسيماً متميّزاً، نذكر فيما يلي أهم مراتبه مع الأمثلة التطبيقية:

أ ـ مراتب التعديل عند ابن حزم:

يظهر لي من خلال صنيع الإمام ابن حزم في محلاه وإحكامه أنه يقسّم مراتب التعديل إلى أربع مراتب هي كالآتي:

المرتبة الأولى:

وهي أعلى مراتب التزكية عنده، وهي مرتبة الصحابة الذين ثبتت تزكيتهم بتعديل الله تعالى لهم ورسوله ﷺ.

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
بسرة بنت صفوان بن نوفل.	مشهورة من صواحب رسول الله ﷺ.	المحلى ١/٢٣٦.
زينب بنت أم سلمة[١].	لها صحبة.	المحلى ١٠/٢٧٦.
سعيد بن يربوع بن عنكثة[٢].	له صحبة ورواية.	جمهرة أنساب العرب ص: ١٤٢.

---

(١) زينب بنت أبي سلمة المخزومية ربيبة النبي ﷺ ماتت سنة ٧٣هـ أخرج لها الجماعة (التقريب ص: ٧٤٧ رقم: ٧٩١٤).

(٢) سعيد بن يربوع بن عنكثة بن عامر بن مخزوم القرشي المخزومي ـ صحابي كان اسمه الصّرم، ويقال أصرم فغيره النبي ﷺ ـ مات سنة ٥٤هـ (التقريب ص: ٢٤٢ رقم: ٢٤١٨).

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
عبدالرحمٰن بن معاذ بن عثمان[١].	له صحبة ورواية.	جمهرة أنساب العرب ص: ١٤٠.
مخرمة بن نوفل.	له صحبة.	جمهرة أنساب العرب ص: ١٢٩.

المرتبة الثانية: وهي طبقة من كرّر في حقه لفظ التوثيق وهي طبقة الحفّاظ المتقنين:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
ابن أبي مليكة[٢].	هو الثقة المأمون المشهور.	المحلى ١٠/١٩٤.
أبو بكر بن نافع مولى ابن عمر[٣].	ثقة عال.	المحلى ١١/٤٠٥.
شعيب بن أبي حمزة[٤].	في غاية الثقة والجلالة.	المحلى ١٢/٣٥٩.
طلحة بن مصرّف بن عمرو[٥].	في غاية الثقة والجلالة.	جمهرة أنساب العرب ٣٩٤.
مالك بن أنس.	ثقة حافظ.	الإحكام ٢/١٣٨.

---

(١) عبدالرحمٰن بن معاذ بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي صحابي شهد الفتح (تقريب التهذيب ص: ٣٥٠ رقم: ٤٠٠٩).

(٢) عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة المدني أدرك ثلاثين من الصحابة ثقة فقيه مات سنة ١١٧هـ (تاريخ البخاري ٥/١٣٧) و(تقريب التهذيب ص: ٣١٢ رقم: ٣٤٥٤).

(٣) أبو بكر بن نافع مولى ابن عمر ـ مدني صدوق يقال اسمه: عمر من كبار السابعة (التقريب ص: ٦٢٤ رقم: ٧٩٩١).

(٤) قال ابن حجر: ثقة عابد وقال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري مات سنة ١٦٢هـ (التقريب ص: ٢٦٧ رقم: ٢٧٩٨).

(٥) قال ابن حجر: ثقة قارئ فاضل مات سنة ١١٢هـ أو بعدها (التقريب ص: ٢٨٣ رقم: ٣٠٣٤).

الراوي	الحكم	المصدر
محمد بن سيرين.	ثقة حافظ.	الإحكام ١٣٢/٢.
محمد بن عبدالله بن مسلم الزهري.	ثقة حافظ.	الإحكام ١٣٨/٢.
محارب بن دثار السدوسي[١].	من كبار التابعين أحد الأئمة.	المحلى ١٩٩/٣.
نباتة الجعفي[٢].	من أوثق التابعين.	المحلى ٩١/٢.
يزيد بن إبراهيم أبو سعيد التستري[٣].	ثقة ثبت.	المحلى ٥٧/٧.
يونس بن محمد[٤].	ثقة إمام مشهور.	المحلى ١/٦.

المرتبة الثالثة: وهي مرتبة من أفرد بصفة دالة عن التوثيق أو ما يقارب ذلك:

الراوي	الحكم	المصدر
أبو صالح الحكم بن موسى[٥].	ثقة.	المحلى ٢٤٠/١.
شعيب بن إسحاق[٦].	ثقة.	المحلى ٢٤٠/١.

---

(١) قال ابن حجر: ثقة إمام زاهد مات سنة ١١٦هـ (التقريب ص: ٥٢١ رقم: ٦٤٩٢).

(٢) نباتة الوالبي أو الجعفي كوفي مقبول من الثانية (التقريب ص: ٥٥٩ رقم: ٧٠٩٠).

(٣) يزيد بن إبراهيم التستري أبو سعيد نزيل البصرة ثقة ثبت إلا عن قتادة ففيه لين (التقريب ص: ٥٩٩ رقم: ٧٦٨٤).

(٤) يونس بن محمد بن مسلم البغدادي أبو محمد السؤدب ـ ثقة ثبت مات سنة ٢٠٧هـ (التقريب ص: ٦١٤ رقم: ٧٩١٤).

(٥) أبو صالح الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي القنطري وثقه ابن معين مات سنة ٢٣٢هـ (التعديل والتجريح ٥٢٧/٢ رقم: ٢٨٨).

(٦) شعيب بن إسحاق الدمشقي أخرج له البخاري في الزكاة باب ما أدي زكاته فليس بكنز ـ وأيضاً في المزارعة. قال أبو حاتم: ثقة (التعديل والتجريح ١١٥٦/٣ رقم: ١٣٨٠).

الراوي	الحكم	المصدر
علي بن عبدالله البارقي[١].	ثقة.	المحلى ٨/١..
العلاء بن عبدالرحمن[٢].	ثقة.	المحلى ٥/٧.
محمود بن الربيع[٣].	ثقة.	المحلى ٢٣٦/٣.
نافع بن محمود بن الربيع[٤].	ثقة.	المحلى ٢٣٦/٣.

المرتبة الرابعة: وهي مرتبة من قصر غن الدرجة السابقة كمن يقول فيه لا بأس به.

الراوي	الحكم	المصدر
عبد ربه بن سعيد[٥].	لا بأس به وليس بالهنالك في الإمامة.	المحلى ٤/١١.

هذه باختصار مراتب التعديل عند ابن حزم كما بدت لي من خلال صنيعه في المحلى والإحكام، وهو على كل حال لا يعتبر بهذا التقسيم في الترجيح بين الأخبار كما بيناه في بداية الباب.

---

(١) علي بن عبدالله البارقي الأزدي أبو عبدالله بن أبي الوليد ـ قال ابن عدي: لا بأس به. وقال الذهبي: ما علمت لأحد فيه جرحة وهو صدوق. (ميزان الاعتدال ١٤٢/٣ رقم: ٥٨٧٨).

(٢) العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب المدني قال أحمد: ثقة وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن معين: حديثه ليس بحجة (ميزان الاعتدال ١٠٢/٣ رقم: ٥٧٣٥)، وقال ابن حزم: ثقة لا يضره غمزان ابن معين له. (المحلى ٢٥/٧).

(٣) محمود بن الربيع أبو محمد الأنصاري الحارثي ـ أدرك النبي ﷺ وهو صغير أخرج له البخاري في العلم باب متى يصح سماع الصغير (التعديل والتجريح ٧٣٦/٢ رقم: ٦٦٦).

(٤) نافع بن محمود بن الربيع ـ ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: حديثه معلل (ميزان الاعتدال ٢٤٢/٤ رقم: ٨٩٩٥)، وقال ابن حجر: مستور من الثالثة. (التقريب ص: ٥٥٨ رقم: ٧٠٨٢).

(٥) عبد ربه بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري النجاري المدني أخرج له البخاري في أكثر من موضع قال أبو حاتم: لا بأس به حسن الحديث ثقة ـ وقال يحيى بن معين: ثقة مأمون ـ مات سنة ١٣٩هـ (التعديل والتجريح ٩١٦/٢ رقم: ٩٩٢).

ومن خلال تتبع أقوال ابن حزم في تعديل الرواة ومقارنتها بأقوال غيره من العلماء يظهر لي أنه إذا عدّل راوياً فهو في الغالب موافق لأئمة الجرح والتعديل وعليه فهو معتدل في التعديل.

إلا أنني بالتتبع وجدته تختلف أقواله أحياناً في الراوي الواحد بين التوثيق والتضعيف من ذلك مثلاً:

ـ محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان[1]، قال عنه مرة: ليس بالقوي (الإحكام ٢/١٤٩) وضعّفه مرة (المحلى ٧/٣٧٢) ووثقه مرة أخرى (المحلى ٥/٢٦).

ـ مراتب الجرح عند ابن حزم:

من خلال تتبعي للعبارات التي استعملها الإمام ابن حزم في تجريح الرجال، تبيّن لي أنها تنقسم إلى خمس مراتب بعضها أشدّ من بعض، وهي كالآتي:

المرتبة الأولى: وهي أخف مراتب التجريح عنده كقوله في الراوي: تكلم فيه.

ليس بالقوى ـ ليس بحجة ـ لين الحديث ـ لا نعرف له عدل ولا جرحة:

مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
قيس بن الربيع[2].	تكلم فيه.	المحلى ٩/٢٩٤.

(١) محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان القرشي العامري مولاهم المدني أخرج له البخاري في الصلاة وفضائل القرآن. قال أبو حاتم: هو من التابعين لا يسأل عنه وقال أبو زرعة: هو ثقة (التعديل والتجريح ٢/٦٥٦ رقم: ٥٢٨).

(٢) قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي ـ صدوق تغيّر لما كبر من السابعة (التقريب ص: ٤٥٧ رقم: ٥٥٧٣).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى[1].	سيء الحفظ.	المحلى ٥/٢٢٣.
عبدالصمد بن حبيب[2].	ليّن الحديث.	المحلى ٦/٢٤٩.
إبراهيم بن طهمان[3].	ليس بالقوي.	المحلى ١٢/٢٧٦.
ليث بن أبي سليم[4].	ليس بالقوي.	المحلى ١٢/١٥ ـ ١٦.
سماك بن حرب[5].	يقبل التلقين.	المحلى ١/١٧٥.

المرتبة الثانية: وهي أشدّ من الأولى كقوله في الراوي: ضعيف ـ واهٍ ـ ليس بشيء ضعيف البتة ـ في غاية الضعف ـ متفق على ضعفه.

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أبو سفيان طلحة بن نافع[6].	ضعيف.	الاحكام ١/١٠٤.

(١) محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبدالرحمٰن ـ صدوق سيء الحفظ جداً مات سنة ١٤٨هـ (التقريب ص: ٤٩٣ رقم: ٦٠٨١).

(٢) عبدالصمد بن حبيب الأزدي ـ قال البخاري وأحمد: ليّن الحديث ـ وقال يحيى بن معين: ليس به بأس. (ميزان الاعتدال ٢/٦١٩ رقم: ٥٠٧٠).

(٣) إبراهيم بن طهمان: ثقة من علماء خرسان ـ ضعّفه محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي ـ وقال الدارقطني: ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء (ميزان الاعتدال ١/٣٨ رقم: ١١٦).

(٤) ليث بن أبي سليم الكوفي الليثي أحد العلماء ـ قال أحمد: مضطرب الحديث ـ وقال يحيى والنسائي: ضعيف. وقال ابن معين: لا بأس به وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره مات سنة ١٤٣هـ (ميزان الاعتدال ٣/٤٢٠).

(٥) سماك بن حرب أبو المغيرة الهذلي الكوفي ـ صدوق ـ صالح ـ ضعّفه يحيى ووثقه شعبة وقال العجلي جائز الحديث (ميزان الاعتدال ٢/٢٣٢ رقم: ٣٥٤٨).

(٦) طلحة بن نافع أبو سفيان الواسطي مولى قريش قال أحمد: ليس به بأس، قال ابن معين: لا شيء ـ أخرج له البخاري متابعة في كتاب الأشربة (التعديل والتجريح ص: ٢/٦٠٢ رقم: ٤٢٣).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أسد بن موسى[1].	ضعيف.	المحلى ١٠/٢٦٥.
محرز بن هارون[2].	ضعيف.	جمهرة أنساب العرب، ص: ١٣٥.
شريك بن عبدالله بن أبي نمر[3].	واهٍ.	ميزان الاعتدال ٢/٢٦٩ رقم ٣٦٩٦.
يحيى بن عبدالحميد[4].	ليس بشيء.	المحلى ٢/١٤٩.
عبدالكريم بن أبي المخارق.	ليس ثقة.	المحلى ١/٢٦٥.
محمد بن الزبير الحنظلي[5].	في غاية الضعف وزيادة.	المحلى ٨/٧.
الحجاج بن فروخ[6].	متفق على ضعفه.	المحلى ٤/١١٧.

(١) أسد بن موسى بن إبراهيم بن الخليفة الوليد بن عبدالملك بن مروان ـ الأموي الحافظ الملقب بأسد السنة ـ قال النسائي: ثقة وقال البخاري: هو مشهور الحديث ـ (مات سنة ٢١٢هـ (ميزان الاعتدال ١/٢٠٧ رقم: ٨١٥).

(٢) محرز بن هارون القرشي التيمي المدني ـ قال البخاري: منكر الحديث وقال الدارقطني: ضعيف وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به (ميزان الاعتدال ص: ٣/٤٤٣ رقم: ٧٠٩٠).

(٣) شريك بن عبدالله بن أبي نمر أبو عبدالله المدني ـ صدوق يخطئ مات سنة ١٤٠هـ (التقريب ص: ٢٦٦ رقم: ٢٧٨٨).

(٤) يحيى بن عبدالحميد الحماني الكوفي الحافظ ـ وثقة يحيى بن معين، وقال أحمد: كان يكذب جهاراً، وقال النسائي: ضعيف توفي سنة ٢٢٨هـ (ميزان الاعتدال ٤/٣٩٢ رقم: ٩٥٦٧).

(٥) محمد بن الزبير التيمي الحنظلي البصري قال النسائي: ضعيف، وقال ابن معين: لا شيء ـ وقال أبو حاتم: ليس بالقوي (ميزان الاعتدال ٣/٥٤٧ رقم: ٧٥٣٠) ـ وقال ابن حجر: متروك (التقريب ص: ٤٧٨ رقم: ٥٨٨٥).

(٦) حجاج بن فروخ الواسطي: قال ابن معين: ليس بشيء وضعفه النسائي (ميزان الاعتدال ١/٤٦٤).

المرتبة الثالثة: وهي أسقط من سالفتها وهي طبقة المتروكين:

الضحاك بن حمرة[1].	هالك.	المحلى ٢/١.
حرام بن عثمان[2].	هالك بمرة.	المحلى ١٠/١.
عبدالملك بن الوليد بن معدان[3].	ساقط.	المحلى ١/٥٩.
حجاج بن أرطأة[4].	ساقط لا تحل الرواية عنه.	المحلى ٥/٧.
إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة[5].	متروك الحديث.	المحلى ١١/١٠١.
حفص بن سليمان الكوفي[6].	هالك متروك.	المحلى ٨/٣٧٢.

المرتبة الرابعة: وهي طبقة المتهمين بالكذب:

(١) الضحاك بن حمرة قال النسائي: ليس بثقة. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أحمد: ترك الناس حديثه (ميزان الاعتدال ٢/٣٢٢).

(٢) حرام بن عثمان الأنصاري المدني قال مالك ويحيى: ليس بشيء وقال أحمد: ترك الناس حديثه (ميزان الاعتدال ١/٤٦٨).

(٣) عبدالملك بن الوليد بن معدان: قال ابن معين صالح، وقال أبو حاتم: ضعيف ـ وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد لا يحل الاحتجاج به، وقال البخاري: فيه نظر. (ميزان الاعتدال ٢/٦٦٦ رقم: ٥٢٥٨).

(٤) حجاج بن أرطأة النخعي ـ قال أحمد: كان من الحفاظ. وقال ابن معين: ليس بالقوي وهو صدوق يدلس، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني وغيره: لا يحتج به (ميزان الاعتدال ١/٤٥٨ رقم: ١٧٢٦).

(٥) إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة قال البخاري: تركوه ـ قال أبو زرعة وغيره: متروك (ميزان الاعتدال ١/١٩٣ رقم: ٧٦٨).

(٦) هو حفص بن أبي داود الكوفي قال أحمد: متروك الحديث، وقال البخاري: تركوه (ميزان الاعتدال ١/٥٥٨ رقم: ٢١٢١).

يزيد بن عياض بن جعدبة[1].	مذكور بالكذب ووضع الحديث.	المحلى ١٠/١٦.
يوسف بن خالد السمتي[2].	مرغوب عنه متروك مذكور بالكذب.	الإحكام ١٠/١٤٨.
سويد بن عبدالعزيز[3].	مذكور بالكذب.	الإحكام ١٠/١٢٨.

المرتبة الخامسة: آخر مراتب التجريح عند ابن حزم وهي مرتبة الكذابين:

الحارث الأعور[4].	كذاب.	المحلى ٦/٢١.
يحيى بن أبي أنيسة[5].	كذاب.	المحلى ١٠/٢٦٥.
أشعث بن بزار[6].	كذاب.	الإحكام ٢/١٩٩.

(١) يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدبة الليثي قال البخاري وغيره: منكر الحديث وقال يحيى: ليس بثقة ورماه مالك بالكذب وقال النسائي وغيره: متروك. (ميزان الاعتدال ٤/٤٣٨ رقم: ٩٧٤٠).

(٢) يوسف بن خالد السمتي الفقيه: كذّبه يحيى بن معين، وضعّفه ابن سعد وقال النسائي: ليس بثقة مات سنة ١٨٩هـ (ميزان الاعتدال ٤/٤٦٤ رقم: ٩٨٦٣).

(٣) سويد بن عبدالعزيز الدمشقي قال البخاري في بعض حديثه نظر، وقال أحمد وغيره: ضعيف، قال النسائي: ليس بثقة، وقال الذهبي: واهٍ جداً (ميزان الاعتدال ٢/٢٥١ رقم: ٣٦٢٣).

(٤) الحارث بن عبدالله الهمداني الأعور من كبار علماء التابعين على ضعف فيه، قال ابن المديني: كذاب. وقال ابن معين والدارقطني: ضعيف - مات سنة ٦٥هـ (ميزان الاعتدال ١/٤٣٥ رقم: ١٦٢٧).

(٥) هو يحيى بن أبي أنيسة الجزري الرهاوي: قال أحمد والدارقطني: متروك - وقال البخاري: ليس بذاك وقال ابن معين: ليس بشيء - مات سنة ١٤٠هـ (ميزان الاعتدال ٤/٣٦٤ رقم: ٩٤٦٣).

(٦) هو أشعث بن بزار الهجيمي - ضعّفه ابن معين وغيره، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث (ميزان الاعتدال ١/٢٦٢ رقم: ٩٩٤).

هذه باختصار أهم مراتب الجرح والتعديل عند الإمام ابن حزم - رحمه الله -، ومن خلال تتبع أحكام ابن حزم على الرواة في التعديل يلاحظ أنه من المعتدلين في التعديل فإذا عدّل راوٍ فهو في الغالب كما قال. إلا أنه في التجريح متشدداً.

ورغم أن كثيراً من أحكامه في تجريح الرواة، يوافق فيها علماء هذا الفنّ إلا أنه في كثير من الأحيان يخالف العلماء فيضعّف الثقات.

أمثلة من الثقات الذين ضعّفهم ابن حزم:

١ - حرام بن حكيم الدمشقي قال عنه: ضعيف[1].

وقال العجلي ثقة[2]، وقال الذهبي: ثقة[3]، وكذا وثقه ابن حجر[4].

٢ - أبو صالح ماهان الحنفي قال عنه: ضعيف[5].

ووثقه ابن معين[6]، وابن حبان[7]، والعجلي[8]، والذهبي[9]، وابن حجر[10].

٣ - خثيم بن عراك: قال عنه: في غاية الضعف[11]، ووثقه ابن حبّان[12]، والنسائي[13]، وغيره.

(١) المحلى: ٢/١٨١.
(٢) الثقات للعجلي ص: ١١١.
(٣) الكاشف: ١/٢١١.
(٤) تقريب التهذيب ص: ١٥٥ رقم: ١١٦٢.
(٥) المحلى: ٧/٣٧.
(٦) تاريخ الدارمي ص: ٢٤٠.
(٧) كتاب الثقات لابن حبان ٧/٥٢٥.
(٨) الثقات للعجلي ص: ٥٠١.
(٩) ميزان الاعتدال ٤/٥٣٩ رقم: ١٠٣١٢.
(١٠) تقريب التهذيب ص: ٥١٨ رقم: ٦٤٥٩.
(١١) المحلى: ٨/١٢٠.
(١٢) الثقات لابن حبان: ٦/٢٧٤.
(١٣) ميزان الاعتدال ص: ١/٦٥٠ رقم: ٢٤٩٣.

والذي يمكن استخلاصه من منهج ابن حزم في الجرح والتعديل أنه ـ رحمه الله ـ متعنت في الجرح معتدل في التعديل[1].

٢ ـ مراتب الجرح والتعديل عند ابن عبدالبر:

لم ينص الحافظ ابن عبدالبر في كتابه التمهيد على مراتب معيّنة للجرح والتعديل ـ إلا أن سبر وتمييز عباراته ـ في وصف الرّواة بما يقتضيه حالهم جرحاً وتعديلاً وما ينبني على ذلك من قبول أو ردّ مروياتهم ـ يظهر أن له تقسيماً مقارباً إلى حدّ كبير، لما سار عليه المحدّثون من قبله

أ ـ مراتب التعديل عند ابن عبدالبر:

يبدو لي من خلال صنيع ابن عبدالبر في التمهيد أنه قسّم مراتب التعديل إلى خمس مراتب هي:

ـ **المرتبة الأولى**: وهي أعلى مراتب التزكية عند ابن عبدالبر، بحيث يأتي التعديل فيها بما يدل على المبالغة أو يعبّر فيه بأفعل التفضيل كقوله في الراوي: موضعه من الحفظ والإتقان موضعه، أو لا نظير له في الحفظ والإتقان أو مقدّم في الحفظ والإتقان.

مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
سفيان الثوري.	موضعه من الحفظ والإتقان موضعه.	التمهيد ٤/١٣١.
مالك بن أنس.	موضعه من الحفظ والإتقان موضعه ومن حجج الله على خلقه.	التمهيد ١/٧٣، ٩/١٦١، ٢١/١٢٦، ٨/١٢١.

(١) كتب الأخ الفاضل إبراهيم فارح عبدالله القاعود رسالة قيمة في منهج ابن حزم في الجرح والتعديل (نسخة منها في مكتبة الجامعة الإسلامية بإسلام آباد تحت رقم: T 551) وقد استفدت منها كثيراً.

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
عمرو بن دينار[1].	لا نظير له في الحفظ والإتقان.	التمهيد ١٢/٢٥٢.
محمد بن شهاب الزهري.	مقدّم في الحفظ والإتقان والرواية والاتساع ـ إمام جليل.	التمهيد ٦/١٠١ ـ ١١٢، ١٢/٢٥٢.

ـ **المرتبة الثانية**: وهي طبقة من كرّر في حقه لفظ التوثيق كقوله: ثقة حافظ أو ثقة حجة أو بحر ثقة حجة وغيرها:

مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
إبراهيم بن عقبة.	ثقة حجّة.	التمهيد: ١/٩٤.
ابن جريج[2].	ثقة حافظ.	التمهيد: ٢٢/٢٠٤.
طلحة بن عبدالملك الإيلي[3].	ثقة مرضي حجة فيما نقل.	التمهيد: ٦/٩.
عبدالله بن عبدالرحمن بن عوف[4].	أحد فقهاء المدينة الجلة الثقات الأثبات.	التمهيد: ٧/٥٧.

(١) عمرو بن دينار أبو محمد الأثرم المكي ـ أخرج له البخاري في الصلاة والحج والجهاد وغير موضع ـ قال أبو حاتم: هو ثقة ـ توفي سنة ١٢٦هـ (التعديل والتجريح ٣/٩٧١ رقم: ١٠٩٦).

(٢) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي ـ ثقة فقيه وكان يدلس مات سنة ١٥٠هـ (التقريب ص: ٣٦٣ رقم: ٤١٩٣).

(٣) طلحة بن عبدالملك الإيلي ـ أخرج له البخاري في النذور ـ قال أبو حاتم: لا بأس به (التعديل والتجريح ٢/٦٠٤ رقم: ٤٢٦).

(٤) عبدالله بن عبدالرحمن بن عوف أبو سلمة المدني ـ أخرج له البخاري في أكثر من موضع ـ مات سنة ١٠٤هـ (التعديل والتجريح ٢/٨٣٨).

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
صالح بن كيسان (أبو محمد)[1].	ثقة حجة.	التمهيد: ٢٧٩/١٦.
عبدالله بن المبارك.	بحر ثقة حجة (ت: ١٨١هـ).	التمهيد: ١٤٤/١٧.
نافع مولى عبدالله بن عمر.	ثقة حافظ ثبت فيما نقل (ت: ١١٧هـ).	التمهيد: ٢٣٦/١٣.

ـ المرتبة الثالثة: من أُفرد بصفة دالة على التوثيق كقوله: ثقة أو حجّة أو ثبت، أو ثقة كثير الحديث أو ثقة صاحب سنة أو ثقة جليل أو أحد الحفّاظ العدول. أو يصفه بما يقارب ذلك كقوله: روى عنه الأئمة ووثقوه أو ثقة لا بأس به، والظاهر أن إضافة عبارة لا بأس به تشعر بأن صاحبها أقل مرتبة ممّن وصف بمطلق الثقة، مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
ابن عجلان (محمد).	ثقة (ت: ١٤٨هـ).	التمهيد: ١٨٤/٢٤.
عراك بن مالك (تابعي).	ثقة جليل.	التمهيد: ١٢٤/١٧.
زيد بن أبي أنيسة البرهاوي (أبو أسامة).	ثقة صاحب سنة (ت: ١١٩هـ).	التمهيد: ١/٦.
سليمان بن يسار الهلالي.	رضي ثقة (تابعي).	التمهيد ١/١٧٣ ـ ١٧٤.
إبراهيم بن أبي عبلة.	ثقة فاضل (ت: ٢٥٢هـ).	التمهيد ١/١١٤ ـ ١١٥.
عثمان بن حكيم بن عباد (أبو سهل المدني).	ثقة لا بأس به.	التمهيد: ٣٥٣/٢٣.

(١) صالح بن كيسان أبو محمد ـ أخرج له البخاري في الإيمان والصلاة والجهاد ـ تابعي ثقة (التعديل والتجريح ٧٨٣/٢ رقم: ٧٤٨).

ـ المرتبة الرابعة: وهي ما عبّر فيها بصدوق أو صدوق لا بأس به وما قارب هذه الأوصاف مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
ثور بن زيد الديلي.	صدوق (ت: ١٣٥هـ).	التمهيد: ١/٢.
حكيم بن سيف[1].	صدوق لا بأس به (ت: ٢٣٨هـ).	التمهيد: ٧/٦.
حمّاد بن دُلَيْل (أبو زيد)[2].	ليس به بأس.	التمهيد: ٣٠٥/٢٣.
مهاجر بن مخلد (أبو مخلد)[3].	صدوق.	التمهيد: ١٥٥/١١.

ـ المرتبة الخامسة: وهي آخر مراتب التعديل وأدناها، ويشعر الوصف فيها بالقرب من التجريح كقوله: صالح الحديث أو ليس به بأس ولم يكن بالحافظ أو رجل صالح أو صالح.

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
شريك بن عبدالله بن أبي نمر (ت: ١٤٠هـ).	في عداد الشيوخ صالح الحديث.	التمهيد: ٦١/٢٢.
عبدالرحمٰن بن حرملة[4].	صالح الحديث ليس به بأس ولم يكن بالحافظ (ت: ١٤٥هـ).	التمهيد: ٥/٢٠.

(١) حكيم بن سيف بن حكيم الأسدي أبو عمرو الرقّي صدوق مات سنة ٢٣٨هـ (التقريب ص: ١٧٧ رقم: ١٤٧٣).
(٢) حمّاد بن دليل أبو زيد ـ صدوق من التاسعة (تقريب التهذيب ص: ١٧٨ رقم: ١٤٩٧).
(٣) مهاجر بن مخلد أبو مخلد ـ مقبول أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه من السادسة (التقريب ص: ٥٤٨ رقم: ٦٩٢٤).
(٤) عبدالرحمٰن بن حرملة بن عمرو بن سَنَّة الأسلمي ـ صدوق ربما أخطأ مات سنة ١٤٥هـ (التقريب ص: ٣٣٩ رقم: ٣٨٤١).

اسم الراوي	عبارة التعديل	المرجع
يحيى بن أيوب.	صالح.	التمهيد: ٦٧/١٢.
بكير بن عتيق[١].	رجل صالح.	التمهيد: ٤٦/٦.
صفوان بن أبي الصهباء التيمي[٢].	رجل صالح.	التمهيد: ٤٦/٦.
يعقوب بن عبدالله بن الأشج[٣].	رجل صالح (ت: ١٢٢هـ).	التمهيد: ١٨٤/٢٤.
يونس بن يوسف بن حماس[٤].	رجل صالح فاضل.	التمهيد: ١٢٠/٢٤.

بعد هذا العرض لمراتب تعديل الرواة والأمثلة الموضحة لذلك من خلال كتاب التمهيد يتبيّن أن منهج ابن عبدالبر لا يختلف كثيراً عما انتهجه العلماء.

فابن عبدالبر، يرى أن عدالة الصحابة ثبتت بالكتاب والسنّة كما ذكرنا في مبحث الصحابة، لذلك لم يجعلهم ضمن مراتب التعديل التي تعتمد على المعدّلين من النّاس.

وكذلك فإن عبارة «لا بأس به» عند ابن عبدالبر هي المرتبة التي دون الثقة، بخلاف يحيى بن معين فإنه إذا قال فلان لا بأس به فإنه ثقة عنده[٥].

---

(١) بكير بن عتيق ـ عامري وقيل محاربي ـ كوفي صدوق من السادسة (التقريب ص: ١٢٨ رقم: ٧٦٢).

(٢) صفوان بن أبي الصهباء التيمي ـ الكوفي ـ مقبول ـ اختلف فيه قول ابن حبان ـ من السابعة (التقريب ص: ٢٧٧ رقم: ٢٩٣٥).

(٣) يعقوب بن عبدالله بن الأشج ـ أبو يوسف المدني ـ ثقة مات سنة ١٢٢هـ (التقريب ص: ٦٠٨ رقم: ٧٨٢١).

(٤) يونس بن يوسف بن حماس ـ ثقة عابد من السادسة أخرج له النسائي وابن ماجه (التقريب ص: ٤١٤ رقم: ٧٩٢١).

(٥) انظر تدريب الراوي ٣٤٣/١، ٣٤٤.

أما من ناحية الاحتجاج فإن المراتب الثلاثة الأولى يحتج بحديث رواتها. أما الرابعة والخامسة فإن أحاديثهم تكتب وتختبر، إلا أن أهل المرتبة الخامسة دون التي قبلها وذلك لكون الألفاظ المعبّر بها على عدالتهم لا توحي بضبطهم لما يروونه.

ثم إن الحافظ ابن عبدالبر قسّم مراتب التجريح إلى خمسة مراتب:

المرتبة الأولى: وهي أخفّ مراتب الجرح كقوله في الراوي:

لم يكن بالحافظ ـ لا يدرى كيف هو ـ منهم من يضعّف حديثه، كثير الخطأ ـ يتكلمون فيه ـ ليس بالقوي ـ ضعّفه جماعة لم يكن بالرضي ـ ليّن الحديث ـ ليس بحجّة، أو ما أشبه ذلك من العبارات، وأهل هذه الطبقة تذكر أحاديثهم للاعتبار. ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أبان بن يزيد العطار (ت: ١٦٠هـ)[١].	ليس بحجّة.	التمهيد: ٤١٠/٦.
إبراهيم بن عبدالله بن حنين (مات بعد المائة).	لم يكن بالحافظ.	التمهيد: ٢٦٢/٤.
معبد بن نباته.	لا يُدرى كيف هو.	التمهيد: ١٧٧/٢١.
عبدالله بن لهيعة (ت: ١٧٤هـ).	منهم من يضعّف حديثه.	التمهيد: ١٧٦/٢٤ ـ ١٧٧.
عبدالله بن محمد بن عبدالله (أبو علقمة الفروي ت: ١٩٠هـ).	كثير الخطأ جداً.	التمهيد: ١٧٢/٢٤.

---

(١) أبان بن يزيد العطار قال الذهبي: حافظ صدوق ـ قال ابن عدي: حسن الحديث (ميزان الاعتدال ١٦/١).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أحمد بن طاهر[1].	ليس بالقوي.	التمهيد: ٢٧٢/١٢.
أحمد بن شبيب (ت: ٢٢٩هـ).	يتكلمون فيه.	التمهيد: ٦/٢١.
الأحوص بن حكيم بن عمير العنسي.	ضعّفه جماعة.	التمهيد: ٢٤٥/٢٠.
محمد بن عبدالرحمن بن بحير.	لم يكن بالرضي.	التمهيد: ١٨/٢١.
سليمان بن كثير العبدي (ت: ١٣٣هـ)[2].	ليّن الحديث.	التمهيد: ٣١١/٣.

المرتبة الثانية: وهي دون الأولى، كقوله في الراوي أنه: ضعيف - لا يحتجّ به - لا يحتجّ بحديثه - حديثه لا تقوم به حجّة - لا تقوم به حجّة - في حديثه مناكير - منكر الحديث.

وأهل هذه الطبقة يعتبر بحديثهم أيضاً إلا أنهم دون أهل المرتبة الأولى.

وفيما يلي أمثلة توضيحيّة لذلك:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
بقية بن الوليد بن صائد (ت: ١٩٧هـ).	لا تقوم به حجّة.	التمهيد: ٥٨/١، ٢٧٤/٢.
محمد بن الزبير الحنظلي البصري.	في حديثه مناكير.	التمهيد: ٩٦/٦.
إبراهيم بن يزيد الخوزي (ت: ١٥١هـ).	ضعيف.	التمهيد: ١٢٥/٩، ١٢٦.

(١) أحمد بن طاهر بن حرملة المصري قال الدارقطني: كذاب (ميزان الاعتدال ١٠٥/١ رقم: ٤١٤).

(٢) سليمان بن كثير العبدي ضعّفه ابن معين. وقال النسائي: ليس به بأس، مات سنة ١٦٣هـ (ميزان الاعتدال ٢٢٠/٢. رقم: ٣٥٠٠).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
جابر الجعفي (هو ابن يزيد بن الحارث ت: ١٣٢هـ)[1].	لا يحتجّ بحديثه.	التمهيد: ١٤٣/٦.
حارثة بن أبي الرجال (ت: ١٤٨هـ).	لا يحتجّ به.	التمهيد: ١٥٢/١٩.
جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي.	حديثه لا تقوم به حجة.	التمهيد: ١٩٩/١٤، ٢٠٠.
حميد بن قيس الأعرج (ت: ١٣٠هـ)[2].	منكر الحديث.	التمهيد: ٤٣٥/١٧.

المرتبة الثالثة: وهي أسوأ من المرتبتين السابقتين كقوله في الراوي: ضعيف جداً أو ليس بشيء أو مجتمع على ضعفه أو أجمعوا على ضعفه. مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
عبدالجبار الايلي الأموي (ت: بعد ١٦٠هـ).	ضعيف جداً.	التمهيد: ٦/٩.
عبدالله بن حكيم الداهري البصري أبو بكر.	مجتمع على ضعفه.	التمهيد: ١٨٤/٢.
الحسن بن عمارة البجلي (ت: ١٥٣هـ)[3].	مجتمع على ضعفه.	التمهيد: ٢٧٥/٢.

(١) جابر الجعفي هو ابن يزيد بن الحارث أبو عبدالله الكوفي - ضعيف رافضي مات سنة ١٢٧هـ أو ١٣٢هـ (التقريب ص: ١٣٧ رقم: ٨٧٨).

(٢) حميد بن قيس المكي قال ابن حجر: ليس به بأس من السادسة (التقريب ص: ١٨٢ رقم: ١٥٥٦).

(٣) الحسن بن عمارة قال ابن حجر: متروك من السابعة (التقريب ص: ١٦٢ رقم: ١٢٦٤).

المرتبة الرابعة: وهي أسوأ من سابقتها. كقوله في الراوي: متروك الحديث ـ مجتمع على ترك حديثه ـ متروك ـ ضعيف منسوب إلى الكذب ـ ليس ممن يلتفت إليه ـ غير ثقة.

مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
أبان بن أبي عياش (ت: ١٤٠هـ)[1].	مجتمع على ترك حديثه.	التمهيد: ٢٣/٢٩٠.
أبو جابر البياضي (محمد بن عبدالرحمٰن).	متروك الحديث.	التمهيد: ٢٤/٦.
أبو أمية بن يعلى (إسماعيل بن يعلى).	متروك.	التمهيد: ١٩/١٦٥.
كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المدني.	ضعيف منسوب إلى الكذب.	التمهيد: ١٩/١.
إسحاق بن راشد الجندي.	ليس ممن يلتفت إليه.	التمهيد: ١٠/١٠٠.
يزيد (والد الأسود بن يزيد).	ليس بثقة ولا مأمون.	التمهيد: ١٢/٢٦٢.

المرتبة الخامسة: وهي أسوأ المراتب على الإطلاق، كوصف الراوي بأنه كذّاب أو وضّاع أو وضع حديثاً.

مثال ذلك:

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله التيمي (أبو يحيى).	وضع حديثاً.	التمهيد: ١/٢٦٨.

(١) أبان بن أبي عياش فيروز البصري متروك من الخامسة (التقريب ص: ٨٧ رقم: ١٤٢).

اسم الراوي	عبارة التجريح	المرجع
محمد بن عبدالرحمٰن بن بحير بن عبدالرحمٰن بن معاوية.	وضع حديثاً.	التمهيد: ٥/٢٩٧.
عبدالملك بن زيد (وقيل: عبدالملك بن عبد ربه الطائي).	وضّاع.	التمهيد: ١٧/١٨٠.
وهب بن وهب (أبو البختري) (ت: ٢٠٠).	وضع لفظ (جناح).	التمهيد: ١٤/٩٤.

والحافظ ابن عبدالبر كغيره من المحدّثين لا يحتج بأهل المراتب الثلاث الأخيرة بل ولا يستشهد بأحاديث أهلها ولا يعتبر بها.

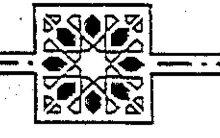
ومن خلال هذا العرض الموجز لكلام الحافظ ابن عبدالبر في الرّواة يبدو أنه لا يختلف كثيراً عما قاله المحدّثون من قبله، فهو ليس من المتعنتين في تجريح الرواة، فلا يقبل الجرح إلا مبيناً ولا من المتساهلين في ذلك.

والأمر الذي تميّز به ابن عبدالبر عن غيره ممّن تكلّم في الرّجال ينحصر في مسألتين:

١ ـ رفع الجهالة عن الراوي (وقد بسطنا القول فيها).

٢ ـ إثبات العدالة للرواة (وقد بيّنا منهجه وشروطه فيها).

ففي هاتين المسألتين تحديداً يمكن إدراج ابن عبدالبر ضمن المتشدّدين من النقّاد.



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، سيدنا محمد وآله ومن والاه...

وبعد:

فهذه هي مدرسة الحديث بالأندلس، وتلكم هي أسسها وصواريها، وأولئك هم رجالاتها الذين أفنوا سوادهم وبياضهم في سبيل نصرتها.

ولا أجد حاجة لتكرار سرد الأبحاث التي تناولتها، فدون من أراد ذلك المقدمة والفهارس ففيها ما يغني، وسأبرز في هذه الخاتمة أهم النتائج التي أمكنني استخلاصها من هذه الدراسة.

فبعد هذه الجولة الطويلة في كنوز المكتبة الأندلسية، وبعد أن عشت أوقاتاً ممتعة أفتش وأنقب في التراث الحديثي الأندلسي، حتى استطعت بعون الله وتوفيقه ـ جمع ما تيسّر لي في هذا البحث المتواضع، أقف لأسجل أهم النتائج والفرائد التي توصلت إليها:

١ ـ كان الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس تحريراً لشعوبها من الاستعباد، وإنقاذاً لها من التخلف، وإيذاناً بطلوع فجر جديد ملأ تلك الربوع علماً وعدلاً.

٢ ـ أنجبت بلاد الأندلس أجيالاً من العلماء المبدعين في كل فن من

الفنون وبرزت مدن قرطبة وإشبيلية وغرناطة كمراكز علمية قدمت للحضارة الإسلامية والإنسانية إسهامات سنية لازدهار ورخاء البشرية.

٣ ـ منّ الله على بلاد الأندلس بأن دخلها المنيذر اليماني ـ رضي الله عنه ـ صاحب رسول الله ﷺ وعشرات من التابعين. ورغم تفاوتهم في العلم فقد أسهموا في نقل حديث رسول الله ﷺ، إلى تلك الديار، خاصة من اشتهر منهم بكثرة الرواية كعلي بن رباح اللخمي، وحنش بن عبدالله الصنعاني وغيرهم، الذين وضعوا النواة الأولى لمدرسة الحديث بالأندلس.

٤ ـ أن من العوامل التي ساعدت على انتشار الحديث الشريف وعلوم في ربوع الأندلس:

- الرحلات التي كان يقوم بها العلماء وطلبة العلم، في طلب الحديث.

- الرحلات إلى الحجّ التي لا يمكن فصلها عن الرحلات السابقة.

- المذاهب الفقهية التي لعبت دوراً هاماً في نقل الحديث النبوي الشريف إلى الأندلس خاصة مذهب الإمام الأوزاعي ومذهب الإمام مالك، أما المذهب الظاهري، فقد تأخر ظهوره بتلك الديار.

٥ ـ يعتبر محمد بن وضّاح وعصريّه بقي بن مخلد القرطبيان من المؤسسين الأوائل لمدرسة الحديث في الأندلس.

٦ ـ حرص علماء الأندلس على جلب ما أمكنهم من المصنفات المشرقية وغيرها إلى بلادهم ونسخها والاستفادة منها خاصة موطأ الإمام مالك بن أنس وكتب السنن والصحيحين.

٧ ـ لم يكتف الأندلسيون بما وصلهم من الكتب المشرقية وغيرها بل كانت لهم جهودهم الذاتية المتميّزة في التأليف، وظلّ هذا العطاء يزداد رغم ما تعرضت له بلادهم من هزات سياسية.

٨ ـ ألف محدثو الأندلس في مجال الرواية مؤلفات متميزة لم يؤلف مثلها قط كمسند بقي بن مخلد الذي رتبه على أسماء الصحابة ـ رضي الله

عنهم - ثمّ رتّب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، روى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيّف، فهو مصنف ومسند في آن واحد.

٩ - تميز محدثو الأندلس في التأليف على المجاميع وتفنّنوا في ذلك كالجمع بين الصحيحين لأبي عبدالله الحميدي، الذي شرحه الوزير بن هبيرة، وكتاب التجريد في الجمع بين الموطأ والصحاح الخمسة لرزين بن معاوية، الذي يعتبر أصلاً لكتاب جامع الأصول لابن الأثير.

١٠ - أبدع محدثو الأندلس في التصنيف على الأجزاء فكانت مؤلفاتهم في هذا الفنّ مراجع في أبوابها، إلى يومنا هذا، كالبدع والنهي عنها لمحمد بن وضّاح، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبرّ، والاعتصام للشاطبي وغيرها.

١١ - لم يحظ عند محدثي الأندلس بعد كتاب الله، ما حظي به موطأ الإمام مالك - رحمه الله - من عناية، فقد عكفوا على دراسته، دراسة معمقة، شرحاً لمعانيه، وبياناً لأحكامه، وتوضيحاً لغريبه، وتعريفاً برجاله. وألفوا في ذلك كتباً لم تزل تشهد على تفوقهم على من سواهم، حتى أنهم بالغوا في التأليف حول الموطأ لدرجة أنك تجد للعالم الواحد أكثر من شرح على الموطأ، فهذا الحافظ ابن عبدالبرّ ألف كتاب «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» الذي قال فيه الإمام ابن حزم «التمهيد لصاحبنا أبي عمر، **لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه»**، وكتاب الاستذكار وهو أوسع وأشمل من التمهيد أجاد فيه المؤلف وأفاد.

وألّف أبو الوليد الباجي كتاب الانتقاء في شرح الموطأ، ثم اختصاره المنتقى، وكتاب المعاني في شرح الموطأ.

وألّف ابن العربي الإشبيلي عدة شروح على الموطأ، منها كتاب المسالك في شرح موطأ مالك وكتاب القبس على موطأ مالك بن أنس.

١٢ - لم تكن عناية الأندلسيين بالصحيحين أقل من عنايتهم بالموطأ، فقد أحصيت ما لا يقلّ عن أربعة وعشرين مؤلفاً حول صحيح البخاري منها

ثلاثة عشر مخطوطة، وبعضها مطبوع. وما لا يقلّ عن اثني عشر مؤلفاً حول صحيح مسلم منها مخطوطتان لم تطلهم يد التحقيق.

١٣ - لم تحظ كتب السنّة الأخرى بنفس العناية التي حظي بها الموطأ والصحيحان، فقد لاحظت شحاً في هذا المجال حيث لم أر من الكتب المطبوعة سوى عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي للحافظ ابن العربي الإشبيلي.

١٤ - كان لمحدثي الأندلس باع واسع في التأليف حول الصحابة فقد حصرت ما لا يقلّ عن ثمان عشرة مؤلفاً أهمها كتاب (الاستيعاب) لابن عبدالبرّ الذي عرّف فيه بحوالي ٣٥٠٠ صحابي - ويعتبر هذا الكتاب من المصادر الرئيسية في موضوعه، كما أن مصنفات الأندلسيين في هذا الموضوع صبغت بطابع الاستدراك حيث أحصيت ما لا يقلّ عن ثمانية استدراكات على كتاب الاستيعاب لابن عبدالبرّ.

١٥ - أظهر محدثو الأندلس عناية خاصة بكتب الرجال ولم تنحصر مؤلفاتهم حول رجال الموطأ فحسب بل وسعت رجال كل من البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وغيرهم.

كما اهتموا بالتعريف برجال الأندلس خاصة في سلسة من المؤلفات يكمل اللاحق فيها جهود من سبقه، وصلنا بعضها، وكثير منها فقد مع ما اندثر من التراث الأندلسي.

وعنوا كذلك بتدوين أسماء مشايخهم ومروياتهم عنهم في كتب عرفت بالفهارس أو البرامج.

١٦ - ألّف محدثو الأندلس كتباً نفيسة في علوم الحديث لم يصلنا منها سوى النزر اليسير أهمها كتاب الإلماع للقاضي عياض، وكتاب التعديل والتجريح للباجي.

١٧ - لعلماء الأندلس مذاهب في نقد الحديث تلتقي أحياناً وتتباين أحياناً أخرى خاصة مع آراء الإمام ابن حزم الظاهري.

ففي مسألة إفادة خبر الواحد للعمل أو العمل والعلم معاً، يرى جمهور محدثي الأندلس أنه يفيد العمل فحسب ويذهب ابن حزم إلى أنه يفيد العلم والعمل معاً.

كما يذهب ابن حزم إلى ردّ الحديث المرسل والمدلس مطلقاً إلاّ أنه لا يعتبر ذلك جرحة في حق الثقة الذي ربما أرسل حديثاً أو حدّث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على بعض رواته دون بعض، أما من ثبت عنه إسقاط من لا خير فيه من أسانيده عمداً فذاك رجل مجرح.

والأصل عند جمهور محدثي الأندلس، اعتبار حال المحدّث، فإن كان من المتسامحين في الأخذ عن كل أحد لم يحتجّ بشيء مما رواه حتى يقول أخبرنا أو سمعت، هذا إذا كان عدلاً ثقة في نفسه، وإن كان ممن لا يروي إلاّ عن ثقة استغنى عن توقيفه في ذلك.

١٨ ـ يردّ الإمام ابن حزم الإجازة جملة وتفصيلاً، ولا يجوّز ذلك أبداً مخالفاً بذلك عامة محدثي الأندلس الذين يعتبرونها من طرق التحمّل الصحيحة.

١٩ ـ أظهر محدثو الأندلس براعة فائقة في الكشف عن علل الحديث خاصة منهم ابن حزم وابن عبدالبرّ.

٢٠ ـ حصر ابن حزم ـ رحمه الله ـ الأوجه التي يمكن أن تكون عليها الأخبار التي ظاهرها التعارض والتي يمكن الترجيح بينها بأربعة:

ـ إما أن يكون أحدهما أكثر معاني من الآخر فيستثنى الأقل معاني من الأكثر معاني.

ـ أن يكون أحد النصين موجب بعض ما أوجب النص الآخر أو حاظراً بعض ما حظره النص الآخر وفي هذه الحالة ليس شيء من ذلك تعارض.

ـ أن يكون أحد النصين فيه أمر بعمل ما معلّق بكيفية ما أو زمن ما ويكون في النص الآخر نهي عن عمل ما بكيفية ما.

ـ أن يكون أحد النصين حاظراً لما أبيح في النص الآخر بأسره، أو يكون موجباً والآخر مسقطاً لما وجب في النص الآخر بأسره، فالمصير إلى خلاف النصّ الموافق لما كنا عليه لو لم يرد واحد منهما.

ونفى ابن حزم كل أوجه الترجيح الأخرى التي اعتمدها العلماء.

٢١ ـ تمايزت آراء الأندلسيين بالنسبة لعدالة الرواة.

فابن حزم يرى بأنها «القيام بالفرائض واجتناب المحارم والضبط للرواية» في حين ينفرد ابن عبدالبرّ برأي متميّز فيقول بأن «كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله أو كثرة غلطه لقوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين**»».

٢٢ ـ تباينت مساهمات المتكلمين في الرجال من الأندلسيين بين مكثر ومقل. ومن المقلين: أبو علي الغساني ـ أبو بكر بن مفوّز ـ أبو بكر ابن العربي ـ القاضي عياض وابن بشكوال وغيرهم.

ومن المكثرين محمد بن وضّاح القرطبي ـ ابن حزم ـ ابن عبدالبرّ وغيرهم.

٢٣ ـ اختلف محدثو الأندلس في تقسيم مراتب الجرح والتعديل، حيث قسم ابن حزم مراتب التعديل إلى أربع ومراتب الجرح إلى خمس في حين قسم ابن عبدالبرّ مراتب التعديل إلى خمس ومراتب الجرح إلى خمس.

٢٤ ـ تبين لي من خلال البحث الدقيق أن ابن حزم متعنت في الجرح حيث وجدته قد ضعف كثيراً من الثقات، ومعتدل في التعديل.

أما ابن عبدالبرّ فهو من المعتدلين في الجرح والتعديل عموماً.

إن الكم الهائل من المخطوطات الحديثية الأندلسية الموجودة في

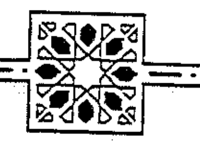
مكتبات العالم تشكل زاداً علمياً لطلبة العلم والباحثين، وأن العناية بها تحقيقاً ودراسة أمراً حرياً بالعناية.

وأخيراً لعلّ هذا العمل ـ مع أمثاله من الأعمال العلمية المخلصة ـ يسهم في تكوين موسوعة جامعة للحديث والمحدثين في الأندلس تكون نبراساً للمحققين وطلبة العلم وتكشف عن جانب من جوانب الحضارة الإسلامية التي شيّدت في ذلك الفردوس المفقود.

والله سبحانه وتعالى المسؤول أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وموجباً للفوز برضائه في جناة النعيم، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مصطفى محمد حميداتو

الفهارس



فهرس الآيات
(مرتب أبجدي)

الآية	السورة رقمها	الصفحة
﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾	الملك: ١٦	٣٦٩
﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾	هود: ١١٤	٢٧٢ ـ ٣٩٥
﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾	لقمان: ١٣	٣٩٥
﴿أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾	مريم: ٨٣	٥٧٦
﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾﴾	البقرة: ١٥٦	٥٨٩
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾	الحجر: ٩	٥ ـ ٤٣
﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾	القصص: ٥٦	٣٩٦
﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾	المائدة: ٩٠	٣٥١
﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾	يوسف: ٣٦	٣٩١
﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾	الأنبياء: ١٠٤	٢٣١
﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	آل عمران: ١١٠	٦٨٥
﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾﴾	الحشر: ٨	٦٨٤
﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾	الفتح: ١٨	٦٨٩. ـ ٦٩١



فهرس الأحاديث

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

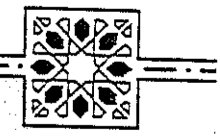
- ر -

- ط -

- ك -

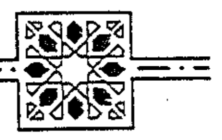
- ل -

- م -



فهرس الآثار

الأثر — الصفحة



فهرس المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم.

٢ - ابن عبدالبر مؤرخاً - ليث سعود - نسخة مكتوبة على الآلة الراقنة بمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد.

٣ - إتحاف السادة المتقين - الزبيدي - تصوير بيروت.

٤ - الإحاطة في أخبار غرناطة - لسان الدين بن الخطيب - دار المعارف القاهرة، ١٣٧٥هـ.

٥ - إحكام الفصول في أحكام الأصول - الباجي سليمان بن خلف - مؤسسة الرسالة، ط: ١ - ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٦ - الإحكام في أصول الأحكام - للآمدي علي بن محمد مطبعة المعارف مصر ١٣٣٢هـ/١٩١٤م.

٧ - الإحكام في أصول الأحكام - لابن حزم علي بن أحمد - مطبعة السعادة - مصر، ط: ١ - ١٣٤٥هـ.

٨ - أخبار مجموعة - مؤلف مجهول - مدريد ١٨٦٧م.

٩ - أخبار الفقهاء والمحدثين - محمد بن حارث الخشني - تحقيق ماريا آبيلا، ولويس مولينا - طبعة المجلس الأعلى للأبحاث العلمية - مدريد ١٩٩٢م.

١٠ - الأدب المفرد - البخاري محمد بن إسماعيل - القاهرة، ط: ٢ - ١٩٧٩م.

١١ - إرشاد الفحول - للشوكاني محمد بن علي - مطبعة السعادة - ١٣٢٧هـ.

١٢ - إرشاد الساري إلى صحيح البخاري - للقسطلاني أحمد بن محمد - ط:٧ - بولاق مصر ١٣٢٣.

١٣ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم ـ القاضي عياض ـ تحقيق: د. يحيى إسماعيل ـ دار الوفاء مصر ٢٠٠٤.

١٤ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ـ للقاضي عياض بن موسى ـ دار التراث القاهرة ١٣٩٧هـ/١٩٧٨م.

١٥ ـ الإنباه عن قبائل الرواة ـ لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله ـ مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٥٠هـ.

١٦ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ـ لابن عبدالبر ـ مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٥٠هـ.

١٧ ـ الإصابة في تمييز الصحابة ـ لابن حجر العسقلاني ـ مطبعة مصطفى محمد ـ مصر ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

١٨ ـ أصول الفقه ـ للبزدوي ـ طبعة اسطنبول ١٣٠٨هـ.

١٩ ـ أصول التخريج ودراسة الأسانيد ـ محمود الطحان.

٢٠ ـ أصول الفقه ـ عبدالوهاب خلاف ـ ط:١٢ ـ دار القلم الكويت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٢١ ـ أصول الفقه الإسلامي ـ وهبة الزحيلي ـ ط:١ ـ دار الفكر ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٢ ـ الأعلام ـ خير الدين الزركلي ـ ط:٣ ـ المصورة في بيروت ١٣٨٩هـ.

٢٣ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ـ الحازمي محمد بن موسى ـ إدارة الطباعة المنيرية ط:١ ـ ١٣٤٦هـ.

٢٤ ـ الاعتصام ـ الشاطبي إبراهيم بن موسى ـ ط: ١ ـ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٥ ـ الإفصاح عن معاني الصحاح ـ لابن هبيرة يحيى بن محمد، ط:١ ـ قطر ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٦ ـ الاستذكار ـ ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله ـ دار قتيبة للطباعة والنشر بيروت ـ تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي.

٢٧ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ـ لابن عبدالبر ـ يوسف بن عبدالله ـ ط:١ ـ مطبعة السعادة مصر ١٣٢٧هـ.

٢٨ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة ـ لابن الأثير عز الدين ـ القاهرة ١٩٧٠م.

٢٩ ـ الإشارة في أصول الفقه ـ أبو الوليد الباجي ـ طبعة معهد الدراسات الإسلامية ـ إسلام آباد ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٣٠ ـ أوجز المسالك إلى موطأ مالك ـ محمد زكريا الكاندهلوي ـ إدارة التأليف الأشرفية ـ ملتان ـ باكستان.

٣١ ـ الباعث الحثيث ـ أحمد محمد شاكر ط:٣ مؤسسة الثقافة بيروت ١٤٠٨هـ.

٣٢ ـ البداية والنهاية ـ ابن كثير ـ ط:١ ـ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٣ ـ البدع والنهي عنها ـ محمد بن وضاح القرطبي ـ دار الرائد العربي ـ بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣٤ ـ برنامج شيوخ الرعيني ـ علي بن محمد ـ مديرية إحياء التراث القديم ـ دمشق ١٩٦٢م.

٣٥ ـ برنامج ابن جابر الوادي آشي ـ محمد بن جابر تحقيق محمد الحبيب الهيلة ـ الدار التونسية للطباعة والنشر ـ ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٣٦ ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس ـ الضبّي أحمد بن يحيى ـ مطبعة روخس مجريط ١٨٨٤م.

٣٧ ـ بقي بن مخلد ومقدمة مسنده ـ أكرم ضياء العمري ـ ط: ١ ـ ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٨ ـ البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ـ ابن عذارى المراكشي ـ تحقيق: أ.ليفي برفنسال ـ طبعة ليدن ـ ١٩٥١م.

٣٩ ـ تاريخ ابن خلدون (العبر وديوان المبتدأ والخبر) ـ عبدالرحمٰن بن خلدون ـ مؤسسة جمال للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٧٩م.

٤٠ ـ تاريخ الأدب العربي ـ كارل بروكلمان ـ ط:٢ ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٩م.

٤١ ـ تاريخ الأندلس ـ المسمى: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ـ عبدالواحد المراكشي مطبعة السعادة ـ مصر.

٤٢ ـ تاريخ الإسلام ـ الذهبي محمد بن أحمد ـ ط:٢ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤٣ ـ تاريخ بغداد ـ الخطيب البغدادي ـ مطبعة السعادة ـ ١٣٤٩هـ.

٤٤ ـ تاريخ التراث العربي ـ فؤاد سزكين ـ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ ١٩٧١م.

٤٥ - تاريخ الثقات - العجلي أحمد بن عبدالله - ط: ١ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
٤٦ - التاريخ الكبير - للبخاري محمد بن إسماعيل - دار الفكر - بدون تاريخ.
٤٧ - التاريخ الصغير - للبخاري - محمد بن إسماعيل - ط:١، إله آباد - الهند ١٣٢٥هـ.
٤٨ - تاريخ عبدالملك بن حبيب - طبعة مجريط ١٩٩١م.
٤٩ - تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي - طبعة جامعة الملك عبدالعزيز - مكة.
٥٠ - تاريخ العرب والإسلام - سهيل زكار - دار الفكر ١٩٨٢م.
٥١ - تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس - ابن الفرضي عبدالله بن محمد - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.
٥٢ - تحفة الأحوذي - المباركفوري محمد بن عبدالرحمٰن - دار الفكر - ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٥٣ - تدريب الراوي - السيوطي عبدالرحمٰن - ط:٢ دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٩م.
٥٤ - تذكرة الحفاظ - الذهبي شمس الدين - ط:٤ - الهند ١٣٨٨هـ/١٩٧٧م.
٥٥ - تذكرة الموضوعات - علي القارئ - دار السعادة - اسطنبول - ١٣٠٨هـ.
٥٦ - التربية والتعليم في الأندلس - إبراهيم علي العكش - ط:١ - دار عمار - عمان - الأردن ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٥٧ - ترتيب المدارك - القاضي عياض بن موسى - دار مكتبة الحياة - بيروت.
٥٨ - الترغيب والترهيب - للمنذري - مطبعة السعادة مصر ١٣٧٩هـ.
٥٩ - التكملة لكتاب الصلة - ابن الأبار - مطبعة الخانجي ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.
٦٠ - تلخيص صحيح الإمام مسلم - أحمد بن عمر القرطبي - ط: ١ - مطبعة دار السلام - مصر ١٤٠٩هـ/١٩٩٨م.
٦١ - تلقيح فهوم أهل الأثر - ابن الجوزي عبدالرحمٰن - دلهي - الهند - بدون تاريخ.
٦٢ - التمهيد - ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله - مطبعة فضالة المغرب ١٩٩٠م.
٦٣ - تنوير الحوالك شرح موطأ مالك - السيوطي عبدالرحمٰن - دار الفكر - بيروت.
٦٤ - التعديل والتجريح - الباجي سليمان بن خلف - تحقيق أبو لبابة حسين - ط:١ - دار اللواء الرياض ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٦٥ - تقريب التهذيب - ابن حجر - أحمد بن علي - دار الرشيد سوريا ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٦٦ - التقصي لحديث الموطأ - ابن عبدالبر - يوسف بن عبدالله - مكتبة القدسي - القاهرة ١٣٥٠هـ.
٦٧ - التقييد والإيضاح - للعراقي عبدالرحيم - ط:١ - المكتبة السلفية - بالمدينة المنورة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
٦٨ - تقييد العلم - الخطيب البغدادي - ط:٢ دار إحياء السنّة المحمدية ١٩٧٤.
٦٩ - تهذيب الأسماء واللغات - النووي - يحيى بن شرف - دار الكتب العلمية - بيروت.
٧٠ - تهذيب تاريخ ابن عساكر - بدران - ط:٢ - دار المسيرة - بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٧١ - تهذيب التهذيب - ابن حجر أحمد بن علي - ط:١ - الهند ١٣٢٥هـ.
٧٢ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال - الحافظ المزي - ط:١ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٧٣ - توجيه النظر إلى أصول الأثر - طاهر الجزائري - ط:١ - المطبعة الجمالية - مصر ١٣٢٨هـ.
٧٤ - الثقات - ابن حبان محمد - ط:١ - حيدر آباد الدكن - الهند ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
٧٥ - الجامع لأحكام القرآن - القرطبي - محمد بن أحمد - دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.
٧٦ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - الخطيب البغدادي - مكتبة المعارف - الرياض ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٧٧ - جامع الأصول - ابن الأثير - مبارك بن محمد - ط:٢ - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٧٨ - جامع بيان العلم وفضله - ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله - دار الكتاب العربي بيروت.
٧٩ - جامع التحصيل - العلائي خليل بن كيكلدي - ط:١ الدار العربية للطباعة - بغداد ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٨٠ - جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس - أحمد بن القاضي المكناسي دار المنصور - الرباط.

٨١ - جذوة المقتبس - الحميدي محمد بن أبي نصر - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

٨٢ - الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم عبدالرحمٰن ط:١ - حيدر آباد الدكن - الهند ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

٨٣ - جمهرة أنساب العرب - ابن حزم علي بن أحمد - تحقيق عبدالسلام هارون - دار المعارف مصر ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.

٨٤ - جوامع السير - ابن حزم علي بن أحمد - تحقيق إحسان عباس وناصر الدين الأسد دار المعارف - مصر.

٨٥ - حجة الوداع - ابن حزم علي بن أحمد - تحقيق ممدوح حقي - دار اليقظة العربية - دمشق.

٨٦ - الحدود - الباجي سليمان بن خلف - تحقيق نزيه حماد - ط:١ مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر ١٣٩٢هـ/١٩٩٣م.

٨٧ - الحلة السيراء - ابن الأبّار - تحقيق حسين مؤنس - ط:١ الشركة العربية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٣م.

٨٨ - الحلل السندسية - شكيب أرسلان - طبعة ١٩٣٦م.

٨٩ - خلاصة تهذيب الكمال - الخزرجي أحمد - المكتبة الأثرية - باكستان.

٩٠ - الدر المنثور - السيوطي عبدالرحمٰن - طبعة قم - إيران ١٤٠٤هـ.

٩١ - الدرر في اختصار المغازي والسير - ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله - تحقيق شوقي ضيف لجنة إحياء التراث الإسلامي - مصر - ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٩٢ - دولة الإسلام في الأندلس - محمد عبدالله عنان - ط:١ - القاهرة ١٩٦٩م.

٩٣ - الديباج المذهب - ابن فرحون المالكي - دار التراث العربي - مصر ١٩٧٢م.

٩٤ - ديوان الإمام الشافعي - تعليق محمد إبراهيم سليم.

٩٥ - الذيل والتكملة - عبدالملك المراكشي - تحقيق إحسان عباس - ط:١ - دار الثقافة بيروت ١٩٧٣.

٩٦ - رجال صحيح البخاري - للكلاباذي أحمد بن محمد ط:١ - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٧ - رجال صحيح مسلم - ابن منجويه أحمد بن علي ط:١ - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٨ - الرسالة - للإمام الشافعي محمد بن إدريس - دار الفكر بيروت ١٣٠٩هـ.

٩٩ - الرسالة المستطرفة - محمد بن جعفر الكتاني - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٠ - رسالة في الذين يعتمد قولهم في الجرح والتعديل - الذهبي محمد بن أحمد - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ط:٤ - المكتبة العلمية - لاهور - باكستان ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م.

١٠١ - رسالة في المتكلمين في الرجال - السخاوي محمد بن عبدالرحمٰن - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ط:٤ - المكتبة العلمية - لاهور - باكستان ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م.

١٠٢ - رسالة وصل البلاغات الأربع في الموطأ - ابن الصلاح عثمان - تحقيق عبدالله بن الصديق، دار الطباعة الحديثة - الدار البيضاء - المغرب ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م.

١٠٣ - رياض النفوس - لأبي عبدالله المالكي - ط:١ - مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١م.

١٠٤ - زاد المسير في علم التفسير - ابن الجوزي عبدالرحمٰن - المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٨٥هـ.

١٠٥ - طبقات الحفاظ - السيوطي عبدالرحمٰن - ط:١ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٠٦ - الطبقات الكبرى - محمد بن سعد - دار صادر - بيروت ١٩٥٨م.

١٠٧ - طبقات المفسرين - الداودي محمد بن علي - دار الكتب العلمية بيروت.

١٠٨ - طبقات الشافعية - تاج الدين السبكي - ط:١ - القاهرة ١٩٦٤م.

١٠٩ - الكامل في التاريخ - ابن الأثير - مطبعة محمد أفندي مصطفى ١٣٠٣هـ.

١١٠ - الكامل في الضعفاء - ابن عدي - ط:٣ - دار الفكر - بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

١١١ - كنز العمال - المتقي الهندي - حيدر آباد الدكن ١٣١٢هـ.

١١٢ - الكفاية في علم الرواية - الخطيب البغدادي أحمد بن علي - المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

١١٣ - كشف الظنون - حاجي خليفة مصطفى بن عبدالله - مكتبة المثنى بغداد.

١١٤ ـ الكواكب الدراري ـ الكرماني محمد بن يوسف ـ مؤسسة الطباعة الإسلامية ـ القاهرة.
١١٥ ـ لسان العرب ـ ابن منظور محمد بن مكرم ـ دار صادر ـ بيروت.
١١٦ ـ لسان الميزان ـ ابن حجر العسقلاني ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٣١هـ.
١١٧ ـ مجمع الزوائد ـ الهيثمي علي بن أبي بكر ـ ط: ٤ دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١١٨ ـ المحلى ـ ابن حزم ـ علي بن أحمد ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت + (دار الفكر).
١١٩ ـ محمد بن وضاح القرطبي ـ نوري معمر ـ مكتبة المعارف ـ الرباط ١٤٠٣/١٩٨٣.
١٢٠ ـ مختار الصحاح ـ محمد بن أبي بكر الرازي ـ دار القلم ـ بيروت.
١٢١ ـ مختصر صحيح مسلم ـ عبدالعظيم المنذري ـ تحقيق ناصر الدين الألباني ـ ط: ٤ المكتب الإسلامي ـ بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١٢٢ ـ مدرسة الإمام البخاري في المغرب ـ يوسف الكتاني ـ دار لسان العرب ـ بيروت.
١٢٣ ـ مصنف عبدالرزاق بن همام ـ ط: ٢ ـ المجلس العلمي ـ كراتشي ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٢٤ ـ المسند الأحمد ـ ابن الجوزي ـ عبدالرحمٰن ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ دار المعارف ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.
١٢٥ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ـ ابن الجوزي ـ عبدالرحمٰن ـ ط: ١ حيدر آباد الدكن. الهند ١٣٥٧هـ.
١٢٦ ـ معجم الأدباء ـ ياقوت الحموي ـ مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ مصر.
١٢٧ ـ معجم الأدباء ـ ياقوت الحموي ـ دار صادر ـ بيروت.
١٢٨ ـ المنتقى ـ الباجي سليمان بن خلف ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.
١٢٩ ـ المنهاج في ترتيب الحجاج ـ الباجي سليمان بن خلف ـ تحقيق عبدالمجيد التركي ـ جامعة باريس السوربون ـ ١٩٧٨م.
١٣٠ ـ منهج ابن حزم في الجرح والتعديل ـ إبراهيم فارح عبدالله القاعود ـ نسخة مكتوبة بالآلة الراقنة ـ بمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية ـ إسلام آباد.

١٣١ ـ معالم الإيمان ـ الدباغ عبدالرحمٰن حمد بن محمد ـ المطبعة العربية التونسية ١٣٢٠هـ.
١٣٢ ـ معالم السنن ـ الإمام الخطابي حمد بن محمد ـ مطبعة أنصار السنّة المحمدية ـ مصر ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م.
١٣٣ ـ المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ـ ابن الأبّار محمد بن عبدالله ـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
١٣٤ ـ المعجم الكبير ـ الطبراني سليمان بن أحمد ـ مطبعة الأمة بغداد.
١٣٥ ـ معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة ـ دمشق ـ ١٩٦١م.
١٣٦ ـ معرفة علوم الحديث ـ الحاكم النيسابوري ـ ط: ١ ـ دار إحياء العلوم ـ بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٣٧ ـ المغرب في حلي المغرب ـ ابن سعيد ـ تحقيق شوقي ضيف ـ دار المعارف مصر ١٩٥٣م.
١٣٨ ـ المفاضلة بين الصحابة ـ ابن حزم علي بن أحمد المطبعة الهاشمية، دمشق ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م.
١٣٩ ـ المقاصد الحسنة ـ السخاوي محمد بن عبدالرحمٰن ـ دار الأدب العربي ١٣٧٥م.
١٤٠ ـ مقدمة ابن خلدون ـ عبدالرحمٰن بن خلدون ـ دار النهضة القاهرة ١٤٠١هـ.
١٤١ ـ مقدمة ابن الصلاح ـ عثمان بن عبدالرحمٰن ـ بومباي الهند ١٣٥٧هـ.
١٤٢ ـ المستدرك ـ الحاكم النيسابوري ـ دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ١٣٣٤هـ.
١٤٣ ـ مسند أبي عوانة ـ يعقوب بن إسحاق ـ دار المعرفة ـ بيروت لبنان.
١٤٤ ـ مسند الإمام أحمد ـ أحمد بن محمد بن حنبل ـ ط: ٢ ـ دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
١٤٥ ـ مسند أبي يعلى الموصلي ـ ط: ٢ دار المأمون للتراث ـ بيروت ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
١٤٦ ـ مشارق الأنوار ـ القاضي عياض بن موسى ـ المكتبة العتيقة ـ تونس.
١٤٧ ـ الموافقات ـ الشاطبي إبراهيم بن موسى ـ دار المعرفة ـ بيروت.
١٤٨ ـ الموضوعات ـ ابن الجوزي عبدالرحمٰن ـ مطبعة السجد ١٣٨٦هـ.
١٤٩ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ الذهبي محمد بن أحمد ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ مطبعة عيسى الحلبي ـ القاهرة ١٩٦٣م.

١٥٠ ـ النبذ في أصول الفقه الظاهري ـ ابن حزم علي بن أحمد ـ تحقيق محمد صبحي حسن حلاق ط: ١ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
١٥١ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر ـ ابن حجر العسقلاني ـ ط: ٢ ـ مكتبة الغزالي دمشق ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
١٥٢ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح ـ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي عمير ـ ط:٢ ـ دار الراية ـ الرياض ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١٥٣ ـ نفح الطيب ـ المقري التلمساني أحمد بن محمد ـ دار صادر بيروت.
١٥٤ ـ نوادر المخطوطات العربية في المكتبات التركية ـ رمضان شيشن ـ بيروت ١٩٧٥م.
١٥٥ ـ نيل الابتهاج ـ بابا التنبكتي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٥٦ ـ صحيح البخاري ـ الإمام محمد بن إسماعيل. مع فتح الباري ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب ـ مكتبة الغزالي ـ بيروت.
١٥٧ ـ صحيح مسلم ـ الإمام مسلم بن الحجاج ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ طبعة الحلبي ١٣٧٤هـ.
١٥٨ ـ صحيح مسلم بشرح النووي ـ يحيى بن شرف ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٥٩ ـ الصلة ـ ابن بشكوال خلف بن عبدالملك ـ القاهرة ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
١٦٠ ـ صلة الصلة ـ أحمد بن إبراهيم بن الزبير ـ تحقيق أ ـ ليفي برفنسال ـ المطبعة الاقتصادية ـ الرباط ١٩٣٧م.
١٦١ ـ الضعفاء ـ للعقيلي ـ محمد بن عمرو ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١٦٢ ـ الضوء اللامع ـ السخاوي ـ محمد بن عبدالرحمٰن ـ مطبعة القدسي القاهرة ١٣٥٢هـ.
١٦٣ ـ عارضة الأحوذي ـ ابن العربي ـ محمد بن عبدالله ـ ط:١ ـ دار المعرفة بيروت ١٩٥٥م.
١٦٤ ـ عارضة الأحوذي ـ ابن العربي محمد بن عبدالله ط:١ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٦٥ ـ عمدة القاري شرح البخاري ـ بدر الدين العيني ـ مصورة عن طبعة إدارة المطبعة المنيرية القاهرة.

١٦٦ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري ـ ابن حجر العسقلاني ـ مكتبة الغزالي ـ بيروت.
١٦٧ ـ الفتح الرباني ـ أحمد بن عبدالرحمٰن البنا ـ دار الشهاب القاهرة.
١٦٨ ـ فتح المغيث ـ السخاوي محمد بن عبدالرحمٰن ـ المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
١٦٩ ـ فهارس سنن النسائي ـ عبدالفتاح أبو غدّة ـ ط:١ دار البشائر الإسلامية بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٧٠ ـ فهرس الفهارس ـ الكتاني عبدالحي ـ الرباط ١٣٤٧هـ.
١٧١ ـ فهرسة ابن خير ـ محمد بن خير الإشبيلي ـ ط:٢ مؤسسة الخانجي ـ القاهرة ١٩٦٣م.
١٧٢ ـ فهرسة ابن عطية عبدالحق ـ تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي ـ ط:٢، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٢م.
١٧٣ ـ فهرسة مخطوطات دار الكتب المصرية ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥هـ/١٩٥٦.
١٧٤ ـ فهرسة المخطوطات المصورة ـ فؤاد سيد ـ دار الرياض ـ القاهرة ١٩٥٤م.
١٧٥ ـ فهرسة المخطوطات والمصورات ـ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٧٦ ـ فهرسة المخطوطات العربية ـ في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ـ مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٧٣م.
١٧٧ ـ القاموس المحيط ـ الفيروزآبادي مجد الدين ـ مؤسسة الحلبي ـ القاهرة.
١٧٨ ـ القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ـ ابن العربي محمد بن عبدالله ـ تحقيق محمد بن عبدالله ولد كريم ـ ط:١ ـ دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٩٢م.
١٧٩ ـ القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم ـ ابن عبدالبر يوسف بن عبدالله مطبعة السعادة مصر ١٣٥٠هـ.
١٨٠ ـ قواعد التحديث ـ جمال الدين القاسمي ـ ط: ١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٩.
١٨١ ـ السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ـ مصطفى السباعي ـ ط: ٢ ـ المكتب الإسلامي دمشق ١٩٧٨م.
١٨٢ ـ سنن الترمذي ـ محمد بن عيسى الترمذي الإمام ـ طبعة اسطنبول ١٩٨١.

١٨٣ ـ سنن أبي داود ـ سليمان بن الأشعث الإمام ـ طبعة اسطنبول ١٩٨١.

١٨٤ ـ سنن الدارمي ـ عبدالله بن عبدالرحمٰن الدارمي الإمام ـ مطبعة نشر السنة ـ ملتان باكستان.

١٨٥ ـ السنن الكبرى ـ الإمام البيهقي أحمد بن الحسين ـ ط:١ دار الفكر بيروت ١٣٥٥هـ.

١٨٦ ـ سنن ابن ماجه ـ الإمام محمد بن يزيد القزويني ـ طبعة اسطنبول ١٩٨١م.

١٨٧ ـ سنن النسائي (المجتبى) ـ الإمام أحمد بن شعيب النسائي ـ طبعة اسطنبول ١٩٨١.

١٨٨ ـ سير أعلام النبلاء ـ الذهبي محمد بن أحمد ـ ط:١ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٨٩ ـ شذرات الذهب ـ ابن العماد الحنبلي عبدالحي ـ دار المسيرة بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩.

١٩٠ ـ شرح الزرقاني على موطأ مالك ـ محمد بن عبدالباقي الزرقاني ـ دار المعرفة بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١.

١٩١ ـ شرح علل الترمذي ـ ابن رجب الحنبلي ـ تحقيق همام عبدالرحيم سعد ط:١ ـ مكتبة المنار ـ الأردن ١٤٠٧هـ/١٩٨٧.

١٩٢ ـ شرف أصحاب الحديث ـ الخطيب البغدادي ـ لاهور باكستان ١٣٨٤هـ/١٩٦٤.

١٩٣ ـ شروط الأيمة الخمسة ـ محمد بن موسى الحازمي ـ ط:١ ـ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠١هـ /١٩٨١.

١٩٤ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ ـ القاضي عياض بن موسى ـ ملتان ـ باكستان.

١٩٥ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ـ محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي ـ تحقيق أحمد فؤادي عبدالباقي ـ القاهرة ١٩٥٨م.

١٩٦ ـ هدية العارفين ـ إسماعيل باشا البغدادي ـ مكتبة المثنى بغداد.

١٩٧ ـ وفيات الأعيان ـ ابن خلكان ـ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ـ القاهرة ١٩٤٩م.

١٩٨ ـ الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس ـ محمد ماهر حمادة ـ مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.

الدوريات

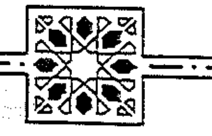
١٩٩ ـ مجلة أخبار التراث الإسلامية ـ (الكويت) عدد ٣٤ شوال ١٤١٣هـ/١٩٩٣.

٢٠٠ ـ مجلة الدراسات الإسلامية ـ (عدد خاص بالأندلس) ـ الجامعة الإسلامية إسلام آباد.

٢٠١ ـ مجلة دعوة الحق ـ (المغرب) ـ عدد أكتوبر ١٩٨٨.

٢٠٢ ـ مجلة دعوة الحق ـ (المغرب) ـ عدد رقم ٣١٧ سنة ١٩٩٦.

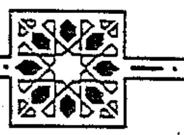
٢٠٣ ـ مجلة دعوة الحق ـ (المغرب) ـ عدد رقم ٣١٩ سنة ١٩٩٦.



فهرس المخطوطات

المخطوطات	الصفحة

المخطوطات	الصفحة



فهرس الأعلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف الطاء

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف السين

حرف الشين

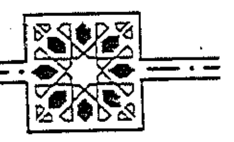
حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

الكنى

الأبناء



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

